

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية  
قسم الدراسات العليا الشرعية  
شعبة الفقه

# فقه الإمام الترمذي في جامعہ

(( من باب الصيد إلى نهاية باب النذور والأيمان ))

رسالة مقدمة لنيل درجة (( الماجستير )) في الفقه

إعداد الطالب

أحمد بن محمد بن مشيع الثبتي

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور

أحمد بن عبد العزيز عرابي

## ملخص الرسالة

عنوان الرسالة : « فقه الإمام الترمذي في جامعه — من باب الصيد إلى نهاية باب النذور والأيمان —

» .

خطة الرسالة : جاءت هذه الرسالة في مقدمة ، وتمهيد ، وثلاثة فصول ، وخاتمة .

**المقدمة :** وفيها بيان بأهمية الموضوع ، وسبب اختياره ، وخطة البحث ، ومنهجه .

**الفصل التمهيدي :** التعريف بالإمام الترمذي ، وجامعه . وفيه مبحثان :

**المبحث الأول :** التعريف بالإمام الترمذي .

**المبحث الثاني :** التعريف بجامع الإمام الترمذي ، وفقهه فيه .

**الفصل الأول :** فقه الإمام الترمذي في الصيد والأطعمة ، والذكاة ، وقتل الحشرات والحيوانات

المؤذية .

**الفصل الثاني :** فقه الإمام الترمذي في الأضاحي ، والعقيقة ، وما يتعلق بالمولود .

**الفصل الثالث :** فقه الإمام الترمذي في النذور والأيمان ، والعتق .

**الخاتمة :** وفيها خلاصة بأهم نتائج البحث ، وبعض التوصيات والمقترحات .

والله تعالى أعلم .

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

المشرف

الطالب

د . سعود بن إبراهيم الشريم

أ.د . أحمد بن عبد العزيز عرابي

أحمد بن محمد بن مشيع الثبيتي

# Abstract

**Study Title** : The doctrinal writings of Imam Al-Termezi in his Jame

( Book ) , from the chapter of hunt up to the end of the chapter of vows & faith .

**Study plan** : It consists of an introduction , pavement , three chapters & a conclusion

**The introduction** : It has a classification about the importance of the issue , the reason of its choice , the plan of the research and its methodology .

**The pavement** : It concerns with the identification of Imam Termezi , his Jame ( Book ) and it has two searches ;

- The first one :The identification with Imam Termezi
- The second one : The identification of Imam Termezi and his doctrinal writings

**The first chapter** : The doctrinal writings of Imam Termezi in hunting , food , almsgiving , killing harmful insects & animals .

**The second chapter** : The doctrinal writings of Imam Termezi in sacrifices , Aqiqa ( Traditional food which is making on the occasion of the delivery of the new born , and what concerns the born .

**The third chapter** : The doctrinal writings of Imam Termezi in the sacrifices , faith and emancipation

**The conclusion** : It has the a summary with the main important results of the research and some suggestions & recommendations .

Student

Supervisor

Dean of college of Sharia & Islamic studies

Ahmad Mohammad Al-Thibeti

Prof. Ahmad Abdul Aziz Orabi

Dr. Saud Ibrahim Al-Shoriem

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# مقدمة البحث

## مُقَدِّمَةٌ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ ، وَنَسْتَعِينُهُ ، وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهِ  
أَنْفُسِنَا ، وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يَضِلَّ  
فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ  
نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا عَبْدَهُ وَرَسُولَهُ ، صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ وَبَارَكَ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ  
وَسَلَّم .

### أَمَّا بَعْدُ :

فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَخْلُقِ الْإِنْسَانَ عَبَثًا ، وَلَمْ يَتْرِكْهُ سُدًى ، بَلْ خَلَقَهُ  
لِعِبَادَتِهِ ، وَجَعَلَ الْعِبَادَةَ وَظِيْفَةَ لَا تَقُومُ الْحَيَاةَ إِلَّا بِهَا ، وَلَخَطَرَ هَذِهِ الْوَضِيْفَةُ  
وَأَهْمِيَّتُهَا اسْتَحَقَّتْ كُلَّ ذَلِكَ الْحِشْدِ الْكَرِيمِ مِنْ رِسْلِ اللَّهِ وَأَنْبِيَائِهِ ، وَمَنْ أَجَلَ  
بَيَانُهَا وَتَفْصِيلُ أَحْكَامِهَا وَمَقُومَاتِهَا تَنْزَلَتْ الْكُتُبُ الْمَطْهُرَةُ ، الَّتِي كَانَ آخِرُهَا  
الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى نَبِيِّ الْإِنْسَانِيَّةِ وَرَسُولِ اللَّهِ إِلَى خَلْقِهِ أَجْمَعِينَ  
مُحَمَّدٌ ﷺ ، وَجَعَلَ اللَّهُ لِكِتَابِهِ خِصَائِصَ يَخْتَصُّ بِهَا ، مِنْهَا أَنَّهُ مُعْجَزٌ بِلَفْظِهِ  
وَمَعْنَاهُ ، وَأَنَّهُ مُصَدِّقٌ لِمَا قَبْلَهُ مِنَ الْكُتُبِ وَمُهَيْمِنٌ عَلَيْهَا .

وَحَتَّى لَا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حِجَّةٌ ، وَحَتَّى تَزُولَ الْمَعَاذِيرُ ؛ أَمَرَ اللَّهُ  
رَسُولَهُ أَنْ يَبَيِّنَ كِتَابَهُ فَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ  
إِلَيْهِمْ ﴾ [التحل: 44] ، وَهُوَ بَيَانُ الصَّادِقِ الْمُصَدِّقِ ، الَّذِي أَمَرَ اللَّهُ بِمَحَبَّتِهِ  
وَالْتِزَامِ طَاعَتِهِ ، وَحَذْرٍ مِنْ مَخَالَفَتِهِ ، وَعَصِيَانِ أَمْرِهِ ، فَقَالَ تَعَالَى : ﴿ قُلْ إِنْ  
كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾ [آل عمران: 31] ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمَا آتَاكُمْ  
الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ [الحشر: 7] ، وَقَالَ : ﴿ فَلْيَحْذَرِ

الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾ [التور: 63] .  
 وألزمهم بالافتداء بسنته ؛ لأنها الترجمة العملية لكتاب الله ، والتطبيق  
 المعصوم لأحكامه ، إلى جانب ما فيها من البيان الواضح ، والمنهاج القويم ،  
 والأمان من الزيغ والضلال .

وجعل الله كتابه محفوظاً في الصدور والسطور ، منقولاً بالتواتر ،  
 فلا مجال فيه — بفضل الله ورحمته — لعبث العابثين ، ولا لوهم الواهين ،  
 وسيبقى هذا الكتاب محروساً بحراسة الله ، محفوظاً بحفظه ، لا تناله  
 الأهواء ، ولا يغسله الماء .

وأما السنة فقد تفاوت الناس في حفظها وروايتها بين مكثر ومقلّ ،  
 وضابط ومخلّ ، ومع تقدّم الزمن اتّسعت الرواية وتشعبت حتى فاقت  
 الحصر ، وتعرضت لفتنة عمياء ، وعاصفة هوجاء .

ولكنّ الله ﷻ ما كان ليذر حديث رسول الله ﷺ — وهو الميّن  
 لكتابه — فريسة للأكاذيب والأوهام ، فجعل له سياجاً من البصيرة  
 الناقدة ، وحاطه بما يكفل له النقاء والبقاء ، فقيّض له جهابذة أفاضاً ميّزوا  
 بين ما تصحّ نسبته للنبي ﷺ وما لا تصحّ ، وبين قويّ السنة وضعيفها ،  
 واعتنوا بذلك ، وصرفوا إليه همّهم وجهدهم فسمّوا أهل الحديث .

وقد برزت جهودهم في خدمة السنة النبوية الشريفة ، يقول الحافظ ابن  
 حبان عنهم : « أمعنوا في الحفظ ، وأكثروا من الكتابة ، وأفرطوا في  
 الرحلة ، وواظبوا على السنة والمذاكرة ، والتصنيف والمدارسة ، حتى إن  
 أحدهم لو سئل عن عدد الأحرف في السنن ، لكلّ سنة منها ؛ عدّها عدّاً ،  
 ولو زيد فيها ألفاً أو واواً ؛ لأخرجها طوعاً ، ولأظهرها ديانةً ، ولولاهم

لدرست الآثار ، واضمحلّت الأخبار ، وعلا أهل الضلالة والهوى ، وارتفع أهل البدع والعناد ، فهم لأهل البدع قامعون ، وبالسنن شأنهم دافعون ... إلخ» (1) .

ولقد برز هؤلاء الأعلام في هذا الجانب ، واستحدثوا فيه العلوم ، وضبطوها ، وأصلوها ، وأسفر جهدهم عن أدقّ منهج عرفته الدّنيا في نقد الروايات وتمحيصها .

ولقد شاع لدى كثير من النّاس في عصور متعاقبة أنّ أهل الحديث لا تعلّق لهم بالفقه ، فضلاً عن أن يكون لهم فقه مميّز ، إذ الفقه له أهله الذين قعدوا أصوله ، وفرّعوا أحكامه ، وأمّا المحدثون فمادّتهم الأحاديث والعناية بها ، ونقد أسانيدها ومتونها .

ولكن الواقع يشهد بأنّ أهل الحديث ليسوا كذلك ، بل وجد منهم من تميّز بالفقه ودقّة الاستنباط كالأئمة مالك والشافعي وأحمد والبخاري والترمذي وغيرهم .

وقد كان الإمام الترمذي إلى جانب إمامته في الحديث فقيهاً بارعاً ، فمن يقرأ جامعته يرى سعة اطلاعه على مذاهب الفقهاء وأقوالهم ، ودقّة تبويبه وترتيبه للأبواب والأحاديث ، واستشهاده بالأحاديث التي ساقها تحت تراجمه ، فجامعه يعتبر ثروة فقهية عظيمة ، إلى جانب أنّه أحد الكتب

(1) مقدّمة كتاب المروحين ( 57/1 ) .



الستّة الّتي تلقّتها الأُمَّة بالقبول .

### أسباب اختيار الموضوع :

ولما علمت أنّ جامعة أمّ القرى المباركة قد وافقت على دراسة كتاب جامع الإمام الترمذي — رحمه الله رحمة واسعة — من خلال أطروحات لنيل درجة الماجستير ، وكان نظام الدّراسات العليا في الجامعات أن يكتب الطلاب بحوثاً علميّة ينهون بها الدّراسة المنهجية ؛ كان من الخير العظيم لي أن بُشّرت ببقاء جزء كبير منه ، وذلك من كتاب الصّيد إلى آخر كتاب التّدور والأيمان مشتملاً على واحدٍ وستين باباً ، فاهتبلتها فرصة سانحة لمصاحبة الفقهاء والمحدّثين ومسامرتهم ، وأسأل الله العظيم أن يرزقني الإخلاص في القول والعمل ، وأن يجمع لي بين العلم النّافع والعمل الصّالح بمَنه ورحمته .

### خطة البحث :

يتألّف هذا البحث من مقدّمة ، وتمهيد ، وثلاثة فصول ، وخاتمة ، ثمّ الفهارس .

أولاً : المقدّمة :

وفيها بيان بأهميّة الموضوع، وسبب اختياره، وخطة البحث، ومنهجه .

ثانياً : الفصل التّمهيدي : التّعريف بالإمام الترمذي ، وجامعه .

### وفيه مبحثان :

المبحث الأول : التّعريف بالإمام الترمذي .

وفيه أربعة مطالب :

— المطلب الأوّل : اسمه ، ونسبه ، ومولده ، ونشأته .

— المطلب الثّاني : رحلاته ، وشيوخه ، وتلاميذه .

— المطلب الثّالث : مؤلّفاته ، وثناء العلماء عليه .

— المطلب الرّابع : وفاته .

**المبحث الثّاني** : التعريف بجامع الترمذي ، ومنهجه ، وفقهه .

وفيه ثلاثة مطالب :

— المطلب الأوّل : الاسم الصّحيح لجامع الترمذي ومنزلته عند العلماء .

— المطلب الثّاني : شرح بعض المصطلحات الحديثيّة عند الترمذي ، وشرح بعض الألفاظ التي استعملها في كتابه .

— المطلب الثّالث : فقه الترمذي من خلال موضوعات هذا البحث .

ثالثاً : الفصول : وهو صلب الرّسالة ، وفيها دراسة لأبواب الصّيد ، والأطعمة ، والأحكام والفوائد ، والأصاحي ، والنّدور والأيمان ، وهي في ثلاثة فصول كالتّالي :

## الفصل الأول

أَبْوَابُ الصَّيْدِ ، وَالْأَطْعِمَةِ ، وَالْأَحْكَامِ ، وَالْفَوَائِدِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

وفيه تمهيد ، وثمانية عشر مبحثاً

تعريف الصيد والأطعمة .	تمهيد :
مَا يُؤْكَلُ مِنْ صَيْدِ الْكَلْبِ وَمَا لَا يُؤْكَلُ .	المبحث الأول :
فِي صَيْدِ كَلْبِ الْمَجُوسِ .	المبحث الثاني :
فِي صَيْدِ الْبُرْزَةِ .	المبحث الثالث :
فِي الرَّجْلِ يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَغِيبُ عَنْهُ .	المبحث الرابع :
فِي مَنْ يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَجِدُهُ مَيْتًا فِي الْمَاءِ .	المبحث الخامس :
فِي الْكَلْبِ يَأْكُلُ مِنَ الصَّيْدِ .	المبحث السادس :
فِي صَيْدِ الْمِعْرَاضِ .	المبحث السابع :
فِي الذَّبِيحَةِ بِالْمَرْوَةِ .	المبحث الثامن :
فِي كَرَاهِيَةِ أَكْلِ الْمَصْبُورَةِ .	المبحث التاسع :
فِي ذِكَاةِ الْجَنِينِ .	المبحث العاشر :
فِي كَرَاهِيَةِ كُلِّ ذِي نَابٍ وَذِي مَخْلَبٍ .	المبحث الحادي عشر :
مَا قَطَعَ مِنَ الْحَيِّ فَهُوَ مَيْتٌ .	المبحث الثاني عشر :
فِي الذِّكَاةِ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ .	المبحث الثالث عشر :
فِي قَتْلِ الْوَزَغِ .	المبحث الرابع عشر :
فِي قَتْلِ الْحَيَّاتِ .	المبحث الخامس عشر :
فِي قَتْلِ الْكِلَابِ .	المبحث السادس عشر :
مَا جَاءَ مِنْ أَمْسَكِ كَلْبًا مَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ .	المبحث السابع عشر :
فِي الذِّكَاةِ بِالْقَصْرِ وَعَبْرِهِ .	المبحث الثامن عشر :
فِي الْبَعِيرِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ إِذَا نَدَّ قِصَارَ وَحْشِيًّا	المبحث التاسع عشر :
يَرْمِي بِسَهْمٍ أَمْ لَا ؟	

## الفصل الثاني

### أَبْوَابُ الْأَضَاحِيِّ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

وفيه تمهيد ، وعشرون مبحثاً

تمهيد :	تعريف الأضاحي .
المبحث الأول :	في فضل الأضحية .
المبحث الثاني :	في الأضحية يكبشبين .
المبحث الثالث :	في الأضحية عن الميت .
المبحث الرابع :	في ما جاء ما يستحب من الأضاحي .
المبحث الخامس :	في ما لا يجوز من الأضاحي .
المبحث السادس :	في ما يكره من الأضاحي .
المبحث السابع :	في الجذع من الضأن في الأضاحي .
المبحث الثامن :	في الاشتراك في الأضحية .
المبحث التاسع :	في الضحية يعضباً القرن والأذن .
المبحث العاشر :	في ما جاء أن الشاة الواحدة تجزي عن أهل البيت .
المبحث الحادي عشر :	في الدليل على أن الأضحية سنة .
المبحث الثاني عشر :	في الذبح بعد الصلاة .
المبحث الثالث عشر :	في كراهية أكل الأضحية فوق ثلاثة أيام .
المبحث الرابع عشر :	في الرخصة في أكلها بعد ثلاث .
المبحث الخامس عشر :	في الفرع والعتيرة .
المبحث السادس عشر :	في العقيقة .
المبحث السابع عشر :	في الأذان في أذن المولود .
المبحث الثامن عشر :	في العقيقة بشاة .
المبحث التاسع عشر :	في من العقيقة .
المبحث العشرون :	في ترك أخذ الشعر لمن أراد أن يضحى .

## الفصل الثالث

### أَبْوَابُ النَّذُورِ وَالْأَيْمَانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

وفيه ثمهيد وثمانية عشر مبحثاً

تمهيد :	تعريف النذور والأيمان .
المبحث الأول :	في أنه لا نذر في معصية .
المبحث الثاني :	من نذر أن يطعم الله فليطعمه .
المبحث الثالث :	لا نذر فيما لا يملك ابن آدم .
المبحث الرابع :	في كفارة النذر إذا لم يسم .
المبحث الخامس :	فيمن حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها .
المبحث السادس :	في الكفارة قبل الجنث .
المبحث السابع :	في الاستثناء في اليمين .
المبحث الثامن :	في كراهية الحلف بغير الله .
المبحث التاسع :	أن من حلف بغير الله فقد أشرك .
المبحث العاشر :	فيمن يحلف بالمشي ولا يستطيع .
المبحث الحادي عشر :	في كراهية النذر .
المبحث الثاني عشر :	في وقاء النذر .
المبحث الثالث عشر :	كيف كان يمين النبي ﷺ .
المبحث الرابع عشر :	في ثواب من أعتق رقبة .
المبحث الخامس عشر :	في الرجل يطمم خادمه .
المبحث السادس عشر :	في كراهية الحلف بغير ملة الإسلام .
المبحث السابع عشر :	في قضاء النذر عن الميت .
المبحث الثامن عشر :	في فضل من أعتق .

رابعاً : الخاتمة

وفيها أهمّ النتائج التي توصلت إليها ، وبعض التوصيات والمقترحات .

خامساً : الفهارس ، وفيها :

1 — فهرس الآيات القرآنية .

2 — فهرس الأحاديث النبوية ، وآثار الصحابة والتابعين .

3 — فهرس الأعلام المترجمين .

4 — فهرس القواعد الأصولية والفقهية .

5 — فهرس الغريب .

6 — فهرس الأماكن والمواضع .

7 — فهرس المصادر والمراجع .

8 — فهرس الموضوعات .

## المنهج الذي اتبعته في البحث :

1 — اعتمدت نسخة الجامع الكبير التي حقّقها ال  
دكتور بشّار  
عوّاد معروف .

2 — رجعت إلى الدّراسات السّابقة في فقه الإمام الترمذي ، والتي كانت  
على شكل أطروحات علمية لنيل درجة الماجستير من كليّة الشريعة  
والدّراسات الإسلامية من جامعة أمّ القرى ، واستفدت منها كثيراً ،  
وخصوصاً رسالة الأخ الكريم / خالد بن سالم السفري في فقه الترمذي

في الديات والحدود .

3 — استنبطت فقه الترمذي من جامعه مباشرة ؛ حتى لا أقع تحت تأثير الآراء الفقهيّة للشراح ، رغم قلة شروح الجامع الموجودة .

4 — عند دراسة الأبواب المختلفة للترمذي فإنّي أسوق كلامه أولاً بجملته ، ولا أتعرض لمذاهب أهل العلم في ذلك ، ثمّ أحاول استنباط فقه المصنّف من خلال الأمور التالية :

أ - مناسبة الباب .

ب - ترجمة الباب .

ج - أحاديث وآثار الباب .

د - نقله آراء ومذاهب الفقهاء في مسألة الباب .

هـ - تحرير رأي المصنّف في المسألة .

والتزمت بهذا في جميع مباحث الرّسالة إجمالاً .

5 — بحثت المسائل التي حكى المصنّف فيها خلافاً بحثاً فقهياً على المذاهب الأربعة ، واخترت الرّاجح من الأقوال في نهاية كل مسألة .

6 — احتفظت بتسلسل الأبواب كما وردت في الجامع ، ولم أتصرّف في تغيير ترتيبها .

7 — أفردت كلّ باب عند الترمذي بمبحث ، ولا أجمع شيئاً من أبوابه تحت مبحث واحد إلاّ إذا كان من الأبواب التي ترجم لها المصنّف بترجمة مرسلة بقوله : ( باب ) فإنّي أدرجه تحت المبحث الخاص بالباب

- الذي قبله ؛ لأنه يكون تابعاً له أو متعلقاً بأصل موضوع تلك الأبواب .
- 8 — خرّجت الأحاديث التي أوردتها الترمذي ، وكذلك التي أشار إليها بقوله : « وفي الباب » وكذلك التي وردت في ثنايا البحث بالاكتفاء بالصّحّيحين إن كان الحديث فيهما أو في أحدهما ، فإن لم يكن فيهما انتقلت إلى كتب الحديث الأخرى .
- 9 — وثقت نقول الترمذي لأقوال العلماء من كتب قائلها حسب الإمكان ، ومن المصادر القديمة المعتمدة الأخرى .
- 10 — ترجمت للأعلام غير المشهورين الواردين في البحث ، وضابط عدم الاشتهار عندي : كل من سوى العشرة المبشرين بالجنة ، والأئمة الأربعة ، وأصحاب الكتب الستة .
- 11 — عزوت الآيات القرآنية إلى سورها ، بذكر اسم السورة ، ورقم الآية .
- 12 — شرحت غريب الحديث والمصطلحات الفقهيّة والألفاظ الغريبة عند أوّل ورودها .
- 13 — وضعت فهارس عامّة للآيات ، والأحاديث والآثار ، والمصادر والمراجع ، والقواعد الأصوليّة والفقهيّة ، والغريب ، والأماكن والمواضع ، والموضوعات في آخر البحث .



## شكر وتقدير

وبعد :

فإني أحمد الله تعالى على عظيم تيسيره ، وحسن توفيقه ، وعلى جميع نعمه التي لا تحصى ، فاللهم لك الحمد حتى ترضى ، ولك الحمد إذا رضيت ، ولك الحمد بعد الرضى .

وإنّ مما أدبنا به ديننا الحنيف أن نشكر من يستحقّ الشكر من عباد الله مكافأة له على صنيعه ، وعرفاناً بجميله ، وردّاً لبعض معروفه .

وإنّ أحقّ النَّاسِ بالشُّكر — بعد شكر الله تعالى — الرَّسولُ الأعظم محمد بن عبد الله ﷺ ، فله المنة الدائمة ، والفضل المحيط ، فجزاه الله عنا خير ما جزى نبياً عن أمته .

وأول من يستحقّ الشُّكر وعاطر الثناء والعرفان — بعد الله ورسوله — الوالدان الكريمان اللذان ربّيا وأدّبا وسهرا وتعبا وأنفقا ، ووجهاني فأحسننا التوجيه ، وأحاطاني صغيراً بحسن رعايتهما ، وكبيراً بصادق دعائهما ونصحهما ، وتجرّعا غصص التعب والشقاء ، وإني لأضرع إلى الله تعالى سرّاً وجهراً أن يمتّعهما بالصّحة والعافية ، وأن يحفظهما ويقويهما على طاعته ، ويجزيهما عني خير ما جزى والدًا عن ولده ، وأن يعينني على برّهما والإحسان إليهما ، وأن يجعلهما من ورثة جنّة النعيم .

ثمّ شكري وتقديري لشيخنا الفاضل الأستاذ الدكتور : أحمد بن عبد العزيز عرابي المشرف على هذه الرسالة ؛ الذي لم ييخل بحسن توجيهه

ورعايته ، وهو في كل ذلك ضاحك السنّ ، بسّام الحيا ، وأسأل الله العظيم أن يجزيه عني خير الجزاء وأعظمه وأتمّه ، وأن يبارك في عمره وعلمه وعمله وذريّته ، وأن يكتب له التّوفيق في الدّنيا والآخرة .

كما أشكر أيضاً أعضاء لجنة المناقشة الّذين لم ييخلوا عليّ بوقتهم الثّمين بما يعود عليّ بالنّفع ، ويثري عملي حتى يقترب من المستوى المنشود ، فلهم منّي خالص الشّكر وصادق الدعاء ، وأن يثقل هذا العمل موازين حسناتهم .

كما أشكر جامعة أمّ القرى ، هذه الجامعة المباركة ، ممثّلة في كليّة الشّريعة والدراسات الإسلاميّة ، وفي قسم الدّراسات العليا الشّرعية ، وأخصّ رئيس القسم فضيلة الأستاذ الدكتور : عبد الله بن مصلح الشمالي على تسهيله الإجراءات النظاميّة ، وحرصه على مصلحة طلاب القسم ، وأرجو أن يكون له نصيب من حديث رسول الله ﷺ : « اللَّهُمَّ كَرِّمْ وَلِيَّ هَذَا أَهْرَ أَهْلِ شَبَا ... فَرَّقْ بَيْنَهُمَا فَارْتُقِ بِهِ » (1) .

ولا يفوتني أن أشكر كلّ من أسدى إليّ عوناً ، أو قدّم لي نصحاً ، أو خصّني بعلم وتوجيه ، من مشايخي الفضلاء ، وأخصّ منهم معالي الشّيخ الدكتور : محمّد بن محمّد المختار الشنقيطي ، ومن إخوتي الأعضاء — وهم أكثر — وأخصّ منهم الإخوة المقدّمين عليّ بن أحمد القاضي ، ومشعل بن عوّاض السلمي ، وخالد بن سالم السفري ، الّذي أسأل الله أن يجزيهم عني

(1) رواه مسلم ، كتاب الإمارة ، حديث ( 1828 ) .

خير الجزاء .

هذا والله أسأل أن يضع لرسالتي القبول في أرضه وسمائه ، وأن ينفع بها ، ويجعلها خالصة لوجهه ، وأن لا يجرمني بقلة جهدي أجر ما بذلت فيها ، إنه أرحم بي من نفسي ، وأكرم عليّ من كلّ كريم ، وأسأله سبحانه وهو أكرم مستول أن يتجاوز عن خطأي وزللي وتقصيري ، وأن يريني الحقّ حقاً ويرزقني أتباعه ، وأن يريني الباطل باطلاً ويرزقني اجتنابه . والله أعلم ، وصلى الله على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم .

الباحث

أحمد بن محمّد بن مشيخ الثبيتي





# الفصل التمهيدي

## التعريف بالإمام الترمذي ، وجامعه

وفيه مبحثان

- المبحث الأول : التعريف بالإمام الترمذي .
- المبحث الثاني : التعريف بجامع الترمذي ،  
ومنهجه ، وفقهه .

# المبحث الأول

## التعريف بالإمام الترمذي

وفيه أربعة مطالب

- |                 |                                  |
|-----------------|----------------------------------|
| المطلب الأول :  | اسمه ، ونسبه ، ومولده ، ونشأته . |
| المطلب الثاني : | رحلاته ، وشيوخه ، وتلاميذه .     |
| المطلب الثالث : | مؤلفاته ، وثناء العلماء عليه .   |
| المطلب الرابع : | وفاته .                          |

## المطلب الأول

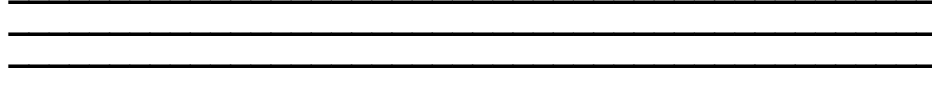
اسمه ، ونسبه ، ومولده ، ونشأته

### 1. اسمه ، ونسبه :

هو : محمد بن عيسى بن سورة<sup>(1)</sup> بن موسى بن الضحَّاك السُّلَمي<sup>(2)</sup> ،  
البُوغِي<sup>(3)</sup> ، التَّرمِذي<sup>(4)</sup> ، الضَّرير .

وقيل : هو محمد بن عيسى بن يزيد بن سورة بن السَّكَن .

وقيل : هو محمد بن عيسى بن سورة بن شدَّاد بن عيسى .



- (1) سورة : بفتح السين ، وسكون الواو وفتح الراء .
  - انظر : ( الأنساب ) تأليف أبي سعيد بن محمد السمعاني ( 460/1 ) .
  - (2) السُّلَمي : بضم السين المشددة ، نسبة إلى بني سليم ، قبيلة من قيس عيَّلان كما جاء ضبطها في لسان العرب لابن منظور ( 299/12 ) .
  - (3) البُوغِي نسبة إلى بُوغ — بضم الباء وسكون الواو وفي آخرها الغين المعجمة — من قرى ترمذ على سبيل فراسخ منها ، ينسب إليها الإمام الترمذي .
  - (4) والتَّرمِذي نسبة إلى ترمذ ، وترمذ مدينة مشهورة ، من أمهات المدن ، تقع على الضفة الشمالية لنهر جيحون في تركستان الغربية ببلاتحاد السوفييتي سابقاً ، شمال أفغانستان الآن .
- انظر : الأنساب للسمعاني ( 459/1 ) ، معجم البلدان للحموي ( 26/2 ) ، دائرة المعارف الإسلامية ( 222/5 ) ، وما بعدها .

**2- مولده ، ونشأته :**

اختلف المؤرخون — رحمهم الله — في تحديد السنة التي ولد فيها الإمام الترمذي ، فمنهم من قال : إنه ولد سنة بضع ومائتين ، ومنهم من قال : إنه ولد سنة تسع ومائتين ، ومنهم من قال : ولد سنة عشر ومائتين ، وعلى كل حال فإنهم اتفقوا على أنه ولد في العقد الأول من القرن الثالث .

وقد اختلف المؤرخون — أيضاً — في نشأته ، فمنهم من قال : إنه ولد أعمى ، ومنهم من قال : إنه ولد بصيراً ثم عمي في آخر حياته ، والذي عليه المحققون أنه ولد مبصراً<sup>(1)</sup> ؛ لما جاء من الروايات أنه كان مبصراً وقت طلب العلم .

من هذه الروايات ما حكاه الحافظ ابن حجر<sup>(2)</sup> — رحمه الله — من حكاية الإمام الترمذي عن نفسه قال : « كنت في طريق مكة ، وكنت قد

(1) سير أعلام النبلاء ، الذَّهَبِيُّ ( 270/13 ) ، تهذيب التهذيب ، الحافظ ابن حجر العسقلاني ( 336/9 ) .

(2) أحمد بن علي بن محمد الكناي العسقلاني ، أبو الفضل ، شهاب الدين ابن حجر ، من أئمة العلم والتاريخ ، أصله من عسقلان بفلسطين ، ومولده ووفاته بالقاهرة سنة 852 هـ ، رحل إلى اليمن والحجاز ، وسمع من مشايخها ، أصبح حافظ الإسلام في زمنه . له تصانيف عدّة ، منها : ( الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ) ، و ( لسان الميزان ) ، و ( ألقاب الرواة ) . وله شرح على البخاري لا يستغني عنه طالب علم ، سَمَّاه ( فتح الباري ) .

طبقات الحفاظ للسيوطي ( 552/1 ) ، البدر الطالع ( 87/1 — 92 ) .



كتبت جزأين من أحاديث شيخ ، فمرّ بنا ذلك الشيخ ، فسألتُ عنه فقالوا : فلان ، فرحتُ إليه ، وأنا أظنّ أنّ الجزأين معي ، وإنما حملتُ معي في محملي جزأين غيرهما شبههما ، فلما ظفرتُ به سألته السماع ، فأجاب ، وأخذ يقرأ من حفظه ، ثمّ لمح فرأى البياض في يدي ، فقال : أما تستحي منّي ؟ ، فقصصتُ عليه القصّة ، وقلتُ : إني أحفظه كله ، فقال : اقرأ ، فقرأته على الولاء ، فقال : هل استظهرت قبل أن تجيء إليّ ؟ قلتُ : لا ، ثمّ قلتُ له : حدّثني بغيره ، فقرأ عليّ أربعين حديثاً من غرائب حديثه ، ثم قال : هاتِ ؟ فقرأت عليه من أوّله إلى آخره ، فقال : ما رأيتُ مثلك « (1) .

وهذه القصّة ظاهرة في أنّه كان بصيراً وقت طلب العلم .



(1) تهذيب التّهذيب ( 668/4 ) .

## المطلب الثاني

### رحلاته ، وشيوخه ، وتلاميذه

#### 1- رحلاته :

كانت حياته كحياة بقيّة العلماء في الرّحلات لطلب العلم والتلقّي والأخذ عن العلماء ، فقد رحل إلى أماكن وبلدان كثيرة ، كخراسان والعراق ، والحجاز ، إلاّ أنّه لم يرحل إلى مصر والشّام كما ذكر ذلك الإمام الذّهبيّ<sup>(1)</sup> .

والذي يظهر لي أنّ الإمام الترمذي لم يبدأ طلب العلم إلاّ بعد العشريين من عمره ، حيث بدأ رحلاته لطلب العلم حوالي سنة خمس وثلاثين ومائتين وقد جاوز العشرين .

---

---

(1) سير أعلام النبلاء ( 271/13 ) .

والذّهبيّ هو : الإمام محمّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز بن عبد الله التركماني الأصل الدمشقيّ ، أبو عبد الله شمس الدّين الذّهبيّ الشّافعيّ ، ولد بدمشق سنة 673 هـ ، وصنّف التّصانيف الكثيرة ، منها : ( تاريخ الإسلام ) ، و ( ميزان الاعتدال ) ، و ( سير أعلام النبلاء ) ، وغيرها . توفي سنة 748 هـ .

طبقات الشّافعيّة الكبرى ( 100/9 ) ، طبقات الحفّاظ ( 521/1 ) .

**2. شيوخه :**

عاش الإمام الترمذي في أوائل القرن الثالث الهجري . هذا القرن يعتبر العصر الذهبي للسنّة المشرّفة وعلومها، فعاصر أئمّة الحديث في زمانه، وأخذ عنهم ، فمنهم م : رأسهم في ذلك الإمام البخاري ، وأبو زرعة الرّازي (1) ، والدارمي (2) ، والتقى بمسلم ، وبأبي داود — رحم الله الجميع — وأخذ عنهم ، وأخذوا عنه .

وقد سمع الترمذي من علماء أجلاء، كقنينة بن سعيد (3) ، وأبي مصعب أحمد بن أبي بكر الزهري المدني (4) ، وإبراهيم بن عبد الله الهروي (1) ،

(1) عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ أبو زرعة الرّازي ، إمام حافظ ثقة ، مشهور ، من الحادية عشرة . مات سنة 264 وله 64 سنة .  
( تقريب التهذيب 436 ) .

(2) عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام ال سمرقندي أبو محمد الدارمي الحافظ ، صاحب المسند ، ثقة فاضل متقن ، من الحادية عشرة . مات سنة مئتين وخمس وخمسين وله أربع وسبعون سنة .  
( تقريب التهذيب 368 ) .

(3) قنينة بن سعيد بن جميل — بفتح الجيم — ابن طريف الثقفني ، أبو رجاء البعلاني بفتح الموحدة وسكون المعجمة ، يقال : اسمه يجي ، وقيل : علي ، ثقة ، ثبت ، من العاشرة . مات سنة مئتين وأربعين عن تسعين سنة .  
( تقريب التهذيب 529 ) .

(4) أحمد بن أبي بكر بن الحارث بن زُرارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف أبو مصعب الزُهريّ ، المدني ، الفقيه ، صدوق ، عابه أبو خيثمة للفتوى بالرأي ، من العاشرة . مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين وقد نيف على التسعين .

=

وإسحاق ابن راهويه<sup>(2)</sup>، وإسماعيل بن موسى الفزاري<sup>(3)</sup>، ومحمود بن غيلان<sup>(4)</sup>، وأحمد بن منيع<sup>(5)</sup>، وأبو كريب محمد بن العلاء<sup>(6)</sup>،

(تقريب التهذيب 100).

(1) إبراهيم بن عبد الله بن حاتم الهروي، أبو إسحاق، نزيل بغداد، صدوق حافظ، تُكلم فيه بسبب القرآن، من العاشرة. مات سنة أربع وأربعين ومئتين وله ست وستون سنة.

(تقريب التهذيب 115).

(2) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي أبو محمد ابن راهويه المروزي، ثقة حافظ مجتهد، قرين أحمد بن حنبل، ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته ببسبر. مات سنة ثمان وثلاثين ومئتين وله اثنان وسبعون.

(تقريب التهذيب 126).

(3) إسماعيل بن موسى الفزاري أبو محمد أو أبو إسحاق الكوفي، نسيب السدي أو ابن بنته أو ابن أخته، صدوق يخطئ، رمي بالرفض، من العاشرة. مات سنة خمس وأربعين ومئتين.

(تقريب التهذيب 139).

(4) محمود بن غيلان العدوي مولاهم أبو أحمد المروزي، نزيل بغداد، ثقة، من العاشرة. مات سنة تسع وثلاثين ومئتين، وقيل بعد ذلك.

(تقريب التهذيب 608).

(5) أحمد بن منيع بن عبد الرحمن أبو جعفر البغوي الأصم، ثقة حافظ، من العاشرة. مات سنة أربع وأربعين ومئتين وله أربع وثمانون سنة.

(تقريب التهذيب 108).

(6) محمد بن العلاء بن كريب الهمداني أبو كريب الكوفي، مشهور بكنيته، ثقة حافظ، من العاشرة. مات سنة سبع وأربعين ومئتين وهو ابن سبع وثمانين سنة.

(تقريب التهذيب).

ومحمد بن بشر<sup>(1)</sup>.

ولقد تأثر الإمام الترمذي بالإمام البخاري كثيراً ، لا سيما في مجالس الحديث والفقهاء .

### 3. تلاميذه :

لقد وصل الترمذي إلى منزلة في العلم كبيرة ، واشتهر أمره ، وذاع صيته ، وأخذ عنه جمع كبير من الناس ، ومن هؤلاء : أبو بكر أحمد بن إسماعيل بن عامر السمرقندي ، وأبو حامد بن عبد الله بن داود المروزي التاجر ، وأحمد بن علي المقرئ ، وأحمد بن يوسف النسفي ، وأبو الحارث أسد بن حمدويه النسفي ، والحسين بن يوسف الفريزي ، وحماد بن شاذان الوراق ، وداود بن نصر بن سهيل البزدوي ، وعبد الله بن محمد بن محمود النسفي .

ومما يعدّ مفخرة للإمام الترمذي أن يسمع منه شيخه الإمام البخاري حديثاً : « لا يجل لأحد أن يجيب في هذا المسجد غيري وغيرك »<sup>(2)</sup> ، قال

(1) محمد بن بشر بن عثمان العبدي البصري أبو بكر بندان ، ثقة ، من العاشرة . مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين وله بضع وثمانون سنة .  
(تقريب التهذيب 548) .

(2) عارضة الأحوذى بشرح الترمذي ، ابن العربي ( 157/7 – 158 ) .  
والحديث أخرجه الترمذي في كتاب المناقب ، باب مناقب علي بن أبي طالب عليه السلام برقم ( 3661 ) ، وضعفه الألباني في السلسلة الضعيفة ( 721/2/10 ) .

الترمذي : سمع منِّي محمد بن إسماعيل هذا الحديث فَاسْتَعْرَبَهُ<sup>(1)</sup> .



---

---

---

(1) الجامع الكبير ( 89/6 ) .

## المطلب الثالث

### مؤلفاته ، وثناء العلماء عليه

#### 1. مؤلفاته :

لقد ترك لنا الإمام الترمذي ثروة علمية ثمينة ، لا غنى لطالب العلم عنها ، لا سيما فيما يتعلّق بعلم الحديث والعلوم الملازمة له ، ومن أشهر مؤلفاته — رحمه الله — ما يلي :

- 1 — كتابه العظيم « الجامع الصحيح » المشهور باسم « سنن الترمذي »<sup>(1)</sup> وما ألحق به بما يسمّى « العلل الصغير » .
- 2 — « العلل المفرد » ، أو « العلل الكبير »<sup>(2)</sup> .
- 3 — التاريخ<sup>(1)</sup> .

---

(1) الإكمال في رفع الارياب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ، ابن ماكولا ( 396/4 ) .

(2) قال الدكتور نور الدين عتر : « وضع الترمذي في العلل كتابين : العلل الصغير ، والعلل الكبير أو المفرد ، أمّا العلل الصغير فهو كتاب العلل الذي أتبعه جامعه وجعله حاتمة له .

وأما العلل الكبير أو المفرد : فهو كتاب آخر سوى العلل الصغير ، فإنّهم نقلوا كثيراً من الأحاديث عن العلل المفردة لا نجدّها في العلل الصغير ، وكتاب العلل الكبير أو المفرد هو المراد عند إطلاق المحدثين ( رواه الترمذي في العلل ) .

الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصّحّيحين ( 379 — 380 ) .

- 4 — « الزهد » (2) .
- 5 — « الأسماء والكنى » (3) .
- 6 — « أسماء الصحابة » (4) .
- 7 — « الشمائل » (5) .
- 8 — كتاب « الآثار الموقوفة » (6) . أشار إليه الترمذي في آخر الجامع .
- 9 — « الرباعيات في الحديث » (7) .

## 2. ثناء العلماء عليه :

لقد أثنى العلماء على هذا الإمام الجليل ثناءً يستحقّه ، وحقّ له ذلك الثناء ، فقد كان صاحب خشية وتقى وورع ، والمتأمل في سيرته يجد ذلك

- 
- 
- 
- (1) الفهرست لابن التلمس ( 289/6 ) ، الأعلام للزركلي ( 322/6 ) ، م عجم المؤلفين ، كحالة ( 573/3 ) .
- (2) تهذيب التهذيب ، ابن حجر العسقلاني ( 249/5 ) .
- (3) المرجع السابق ( 249/5 ) .
- (4) البداية والنهاية ، ابن كثير ( 66/11 ) .
- (5) النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، ابن تغري بردي الأتابكي ( 80/3 — 81 ) ، الأعلام للزركلي ( 322/6 ) .
- (6) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصّحّحين ، نور الدّين عتر ( ص 37 ) نقلاً عن الترمذي في آخر الجامع مع عارضة الأحوذى ( 250/7 ) .
- (7) هديّة العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين ، إسماعيل باشا البغدادى ( 19/2 ) .



جلّيًا واضحًا .

بكى هذا الإمام حتى عمي بسبب كثرة البكاء كما ذكر ذلك الإمام الحافظ عمر بن علك<sup>(1)</sup> قال : « بكى حتى عمي ، وبقي ضريراً سنين »<sup>(2)</sup> . قال عنه ابن الأثير الجزري<sup>(3)</sup> : « هو — أي الإمام الترمذي — أحد العلماء الحفاظ والأعلام ، وله في الفقه يدٌ صالحة »<sup>(4)</sup> . قال ابن خلّكان<sup>(5)</sup> : « أبو عيسى محمد بن عيسى بن سؤرة الحافظ

- 
- 
- 
- (1) هو الإمام الحافظ عمر بن أحمد بن عليّ بن عبد الرحمن أبو حفص الجوهريّ المعروف بابن علك المروزيّ . توفي بمرو سنة 325 . تاريخ بغداد ( 227/11 ) ، تذكرة الحفاظ ( 847/3 ) .
  - (2) تذكرة الحفاظ : ( 634/2 ) ، تهذيب التهذيب ( 336/9 ) .
  - (3) هو العلامة معج الدين ؛ أبو السعادات ، ابن الأثير ، المبارك بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزريّ ثمّ الموصلّي الشافعيّ . من مؤلفاته : ( النهاية في غريب الحديث ) ، ( جامع الأصول الستة الصحاح أمهات الحديث ) . قال عنه ابن خلّكان : كان فقيهاً محدثاً ، أديباً نحويّاً ، عالماً بصفة الحساب والإنشاء ، ورعاً عاقلاً ، ذا برٍّ وإحسان . توفي في آخر يوم من سنة 606 هـ في قرية من قرى الموصل ، ودفن بها . شذرات الذهب ، ابن العماد الحنبليّ ( 22/5 — 23 ) « بتصرّف » .
  - (4) جامع الأصول ( 193/1 ) .
  - (5) قاضي القضاة شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم الشافعيّ ؛ ابن خلّكان ، ولد سنة 608 هـ ، وسمع البخاري من ابن مكرم ، تفقه بالموصل ، ولقي كبار التابعين ، وبرع في الفضائل والآداب ، ولي قضاء الشّام عشر سنين ، وعزل بابن الصّائغ ، ثمّ عاد إلى قضاء الشّام ، كان كريماً جواداً ذكياً . توفي عام 681 هـ . العبر ، الذهبيّ ( 348/3 ) « بتصرّف » . وانظر : شذرات الذهب ، ابن العماد

=

المشهور : أحد الأئمة الذين يُقتدى بهم في الحديث ، صنّف كتاب « الجامع والعلل » تصنيف رجل متقن ، وكان يضرب به المثل « (1) .  
وقال المزني (2) : « أبو عيسى الترمذي الضَّرير الحافظ ، صاحب الجامع وغيره من المصنّفات ، أحد الأئمة الحفّاظ المبرزين ، ومن نفع الله به المسلمين » (3) .

قال الذهبيّ : محمّد بن عيسى بن سورة الحافظ العلم ، أبو عيسى الترمذي ، صاحب الجامع ، ثقة ، مجمع عليه (4) .  
وقال جلال الدين السيوطي (5) : محمّد بن عيسى بن سورة صاحب

الحنبلي ( 371/5 ) .

- (1) وفيات الأعيان ( 497/3 ) .
  - (2) إمام المحدثين جمال الدّين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرّحمن بن يوسف بن عبد الملك بن يوسف القضاعي ثمّ الكلبي الحلبي ثمّ الدمشقي المزي الشّافعيّ ، صاحب ( تهذيب الكمال والأطراف ) ، ولد في العاشر سنة 654 هـ بحلب ، وتوفي سنة 742 هـ .
  - (3) العبر ، الذهبيّ ( 126/4 – 127 ) .
  - (4) تهذيب الكمال في أسماء الرّجال ( 250/26 ) .
  - (5) ميزان الاعتدال للذهبيّ ( 678/3 ) .
- أبو الفضل عبد الرّحمن بن أبي بكر بن محمّد بن سابق الدّين أبي بكر بن عثمان بن محمّد بن خضر السيوطي الشّافعيّ ، ولد سنة 849 هـ ، توفي والده وله من العمر خمس سنوات ، وأسند وصايته إلى جماعة من العلماء ، منهم الكمال بن الهمام ، وقرأ على التقي الحصكفي ، كان آية في سرعة التّأليف ، ففي يوم واحد كتب ثلاثة كراريس تاليفاً وتحريراً ، ولمّا بلغ الأربعين انقطع للعبادة حتى توفّي سنة 911 هـ .

=

الجامع والعلل الضّرير الحافظ العلامة<sup>(1)</sup> .



---

---

---

التور السّافر لعبد القادر العيدروسي ( 51/1 ) .

(1) طبقات الحنابلة ، ابن أبي يعلى ( ص 282 ) .

## المطلب الرابع

### وفاته

بعد هذه الجولة الطيبة المباركة في سيرة هذا العَلم الجهد ، المحدث ، الفقيه ، فإنه لا بُدَّ لكلِّ بدايةٍ نهاية ، ولكلِّ إنسانٍ نهاية في هذه الحياة ، فنأتي في هذا المطلب إلى وفاة الإمام الترمذي رحمه الله .

فقد قضى الإمام الترمذي حياته في خدمة حديث رسول الله ﷺ شرحاً وجمعاً وتأليفاً ، حتى وافته المنية بقرية بوغ من قرى ترمذ ليلة الاثنين لثلاث عشرة ليلة مضت من رجب سنة تسع وسبعين ومائتين وهي مسقط رأسه (1) ، وإن كان هناك خلاف في مكان وسنة الوفاة كما هو حاصل في كثير من كتب الوفيات وغيرها ، ولكني لن أشير إلى الخلاف ؛ لأنه ليس هناك كبير فائدة .

وقد رجَّح الشَّيخ أحمد شاكر — رحمه الله — أنه مات في سنة تسع وسبعين ومائتين كما نقل ذلك عن الحافظ المزِّي في تهذيب الكمال (2) .

---

(1) انظر : الأنساب ( 460/1 ) ، تهذيب الكمال ( 252/26 ) .

(2) مقدِّمة سنن الترمذي ( 91/1 ) ، تحقيق أحمد شاكر .

نسأل الله أن يرحم هذا الإمام الجليل برحمته ، وأن يُسكنه فسيح جنّاته،  
ونسأل الله أن يتقبّل منه دعوته في آخر كتابه حيث قال في آخر جامعه :  
« نسأل الله التّفع بما فيه ، وأن يجعله لنا حجّةً برحمته ، وأن لا يجعله علينا  
وبالآ برحمته » (1) . وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين .




---



---



---

(1) الجامع الكبير ( 257/6 ) .

# المبحث الثاني

## التعريف بجامع الترمذي ، ومنهجه ، وفقهه

وفيه ثلاثة مطالب

- المطلب الأول : الاسم الصحيح لجامع الترمذي ومنزلته عند العلماء .
- المطلب الثاني : شرح بعض المصطلحات الحديثية عند الترمذي وشرح بعض الألفاظ التي استعملها في كتابه
- المطلب الثالث : فقه الترمذي من خلال موضوعات هذا البحث

## المطلب الأول

### الاسم الصحيح لجامع الترمذي ومنزلته عند العلماء

#### أولاً : الاسم الصحيح لجامع الترمذي :

اختلف العلماء في تسمية جامع الترمذي اختلافًا كبيراً ، فمنهم من يسميه ( الجامع الكبير ) كابن الأثير <sup>(1)</sup> ، وذكره الكتّاني في الرسالة المستطرفة <sup>(2)</sup> .

ومنهم من ينسبه إلى مؤلفه ، فيقال : ( جامع الترمذي ) أو ( سنن الترمذي ) .

وقد أطلق عليه الخطيب اسم ( صحيح الترمذي ) <sup>(3)</sup> ، وسمّاه الحاكم : ( الجامع الصحيح ) <sup>(4)</sup> .

ولا شك أنّ التسمية بهذين الاسمين الأخيرين فيهما نظر ؛ لاشتمال الجامع على بعض الأحاديث الضعيفة .

وقد ذكر الدكتور عذاب الحمش في كتابه : ( الإمام الترمذي ومنهجه

---

(1) الكامل في التاريخ ( 474/6 ) .

(2) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة ( ص 17 ) .

(3) تدريب الراوي شرح تقريب التّواوي ( 165/1 ) .

(4) المرجع السابق .

في كتابه الجامع ( <sup>1</sup> ) : إنَّ الشَّيْخَ عبدَ الفَتْحِ أبو غَدَّةَ — رحمه اللهُ — قد صنَّفَ رسالةً في : ( تحقيق اسمي الصَّحَّاحين واسم جامع الترمذي ) ، وذكر فيها أنَّ الاسم الرَّاجح لجامع الترمذي هو : ( الجامع المختصر من السنن عن رسولِ اللهِ ﷺ ، ومعرفة الصَّحَّاح والمعلول وما عليه العمل ) .

قال الشَّيْخُ أبو غَدَّةَ : « وهذا الاسم مطابق لمضمون الكتاب ، ووقفت عليه بعينه مثبتاً على مخطوطتين قديمتين كتبت إحداهما قبل سنة ( 479 هـ ) والأخرى كتبت سنة ( 582 هـ ) وهو ما قاله الحافظ أبو بكر محمد بن خير الإشبيلي ( ت 575 هـ ) في فهرست ما رواه عن شيوخه . هـ . « .

### ثانياً : منزلة جامع الترمذي عند العلماء :

إنَّ جامع الترمذي من الكتب التي لا يستغني عنها طالب في مكتبته ، وهو من الكتب المسانيد التي رتبها تربي بآ فقهياً ، ولقد ذهب بعض العلماء إلى أنَّ جامع الترمذي أنفعُ من كتاب البخاري ومسلم ؛ لأنَّهما لا يقف على الفائدة منهما إلاَّ المتبحرُّ و « الجامع » يصلُّ إلى فائدته كلُّ أحدٍ ( <sup>2</sup> ) .

قال الترمذي : « صنَّفت هذا الكتاب وعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به ، ومن كان هذا الكتاب في بيته فكأنما في بيته

(1) الإمام الترمذي ومنهجه في كتاب الجامع ( ص 150 ) .

(2) مقدِّمة جامع الترمذي بتحقيق أحمد شاكر نقلاً عن الحافظ محمد بن طاهر المقدسي في ( شروط الأئمة أصحاب الكتب الستة ) وهو جزء مخطوط .



نبيُّ يتكلّم» (1).

وقال ابن الأثير الجزري : « أخذ عنه — يعني الترمذي — خلقٌ كثير ، وهذا كتابه الصَّحيح — كذا — أحسن الكتب ، وأكثرها فائدة ، وأحسنها ترتيباً ، وأقلها تكراراً ، وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب ، ووجوه الاستدلال ، وتبيين أنواع الحديث من الصَّحيح والحسن والغريب ، وفيه جرحٌ وتعديل ، وفي آخره كتاب « العلل » قد جمع فيه فوائد حسنة ؛ لا يخفى قدرها على من وقف عليها » (2).

وقال أبو بكر بن العربي (3) المالكي : « ليس فيها — يعني كتب — الحديث مثل كتاب أبي عيسى الترمذي ؛ حلاوة مقطع ، ونفاضة منزع ، وعدوبة مشرع ، وفيه أربعة عشر علماً ، وذلك أقرب إلى العمل وأسلم ، أسند وصحح وضعف ، وعدد الطرق ، وجرح وعدل ، وأسمى وأكنى ، ووصل وقطع ، وأوضح المعمول به والمتروك ، وبيّن اختلاف العلماء في

(1) تذكرة الحفاظ ( 188/2 ) ، تهذيب التهذيب ( 669/3 ) ، مفتاح السعادة ( 11/2 ) .

(2) جامع الأصول ( 193/1 — 194 ) .

(3) هو : محمد بن عبد الله بن محمد ، أبو بكر المعروف بابن العربي ، من أئمة المالكية ، ولد سنة ( 468 هـ ) ، وقد بلغ رتبة الاجتهاد ، رحل إلى المشرق ، ثم عاد إلى مراكش ، وأخذ عنه القاضي عياض وغيره . توفي سنة ( 553 هـ ) ، من مؤلفاته ( عارضة الأحوذى ) ، ( أحكام القرآن ) ، ( المحصول في علم الأصول ) .  
انظر : قضاة الأندلس ( ص 150 ) ، الديباج المذهب ( ص 281 ) ، شجرة الرُّور الزكية ( ص 136 ) .

الردّ والقبول لآثاره ، وذكر اختلافهم في تأويله ، وكلّ علم من هذه العلوم أصل في بابه ، وفرد في نصابه ، فالقارئ له لا يزال في رياض موقنة ، وعلوم متقنة متسقة « (1) .

وقال عنه الحافظ الذهبيّ : « جامع قاضٍ له إمامته وحفظه وفقهه ، وفيه علمٌ نافع ، وفوائد غزيرة ، ورؤوس المسائل ؛ لكنّه يترخص في قبول الأحاديث ، ولا يشدد ، وهو أحد أصول الإسلام ؛ لولا ما كدّره بأحاديث واهية ، بعضها موضوع ، وكثيرٌ منها في الفضائل ، ونفسه في التّضعيف رحو » (2) .

أقول وبالله التّوفيق : وهذا الكلام من النّقد وإن صدر عن الإمام الذهبيّ إلّا إنّ فيه نظراً ؛ لأنّ الإمام الترمذيّ من العلماء الجهابذة الأوائل الذين جمعوا طرق الأحاديث ووازنوا بينها ، وعرفوا مخارج الأحاديث فأصدروا أحكامهم عليها ، ومما ينبغي التنبّه له أنّ نُسَخ الجامع تختلف اختلافاً عريضاً في أقوال الترمذيّ وأحكامه على الأحاديث ، وهذا من خطأ النّسّاخ فيما يظهر ، وليس من صنيع الإمام الترمذيّ ، وعليه فلا يتوجّه الانتقاد إليه في ذلك ، كما إنّ للتّرمذيّ اصطلاحات خاصّة في كتابه ( الجامع ) لا ينبغي ولا يجوز أن تقاس على ما استقرّ عليه العمل من قواعد مصطلح الحديث عند المتأخّرين ، إضافة إلى أنّ الإمام الترمذيّ لا يطلق

(1) عارضة الأحوذى ( 6/1 ) .

(2) انظر : سير أعلام النبلاء ( 274/13 – 276 ) « بتصرّف » .

أحكامه على الأحاديث استناداً إلى ما يسوقه من أسانيد ، بل يعتبر أموراً أخرى وهي المتابعات والشواهد ، ولهذا فقد يحسن الحديث الضعيف لوروده من غير وجه ، وقد يخرج الحديث بإسناد دون الصحيح ويقول فيه : « حسن صحيح » لحيثه من طريق آخر صحيح ، ومن صنيعه أن يحكم على الحديث بالصحة إذا روي بأسانيد متعددة يتقوى بها يقول المباركفوري : « والترمذي قد يحسن الحديث الضعيف لكثرة شواهد » (1).

كما إن هناك أمراً مهماً يرجع إليه كثير من اختلاف المحدثين في الحكم على الأسانيد ألا وهو اختلافهم في الرجال ومراتبهم في الجرح والتعديل . وخلاصة القول أن الترمذي إمام كبير عارف بالعلل ، مطلع على الشواهد والمتابعات ومخارج الأحاديث وتعليقه ليس بالأمر الهين ، فعلى من يتصدى لدراسة أحكامه على الأحاديث أن يكون حذراً أشد الحذر فلا يقطع بشيء إلا بعد مزيد من التحري والدقة (2) .



- 
- 
- 
- (1) تحفة الأحوذى ( 78/3 ) ، ومقدمة تحقيق تحفة الأحوذى ( ص 275 – 277 ) .  
(2) الإمام الترمذي والموازنة بين جامع وبين الصحيحين ( ص 242 ) ، مقدمة الجامع الكبير بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف ( 32/1 ) .

## المطلب الثاني

### شرح بعض المصطلحات الحديثية عند الترمذي ، وشرح بعض الألفاظ التي استعملها في كتابه

في هذا المطلب سأقوم بشرح بعض المصطلحات الحديثية عند الترمذي  
بشكل مختصر .

#### 1. الحديث الصحيح :

لم يفسّر الإمام الترمذي معناه ، ولعلّه اعتمد على شهرته عند العلماء ،  
وهو : الحديث المسند المتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط  
إلى منتهاه ، ولا يكون شاذاً ولا معلاً<sup>(1)</sup> .

#### 2. الحديث الحسن :

عرّفه في كتب العلل من جامعه ، فقال : « وما ذكرنا في هذا الكتاب  
من حديث حسن ، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا : كلّ حديث يروى  
لا يكون في إسناده من يُتّهم بالكذب ، ولا يكون الحديث شاذاً ، ويروى  
من غير وجه نحو ذلك ، فهو عندنا حديث حسن »<sup>(2)</sup> .

---

(1) الباعث الحثيث ( ص 19 ) .

(2) جامع الترمذي ( 711/5 ) .

### 3. الحديث الغريب :

عرّفه أيضاً في كتاب العلل ، فقال : « وما ذكرنا في هذا الكتاب ( حديث غريب ) ؛ فإنَّ أهل الحديث يستغربون الحديث لمعانٍ : رُبَّ حديث يكون غريباً لا يروى إلا من وجه واحد ... ورُبَّ حديثٍ إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث ، وإنما يصحّ إذا كانت الزيادة ممّن يعمدُ على حفظه ... ورُبَّ حديث يروى من أوجه كثيرة وإنما يستغرب لحال الإسناد » (1) .

تلك هي الأنواع الرئيسة للحديث في جامع الترمذي ، ونجد أنّه أحياناً يمزج بين هذه الاصطلاحات ؛ فيجمع بين اثنين منها أو أكثر في الحكم على الحديث ، فيقول مثلاً : صحيح غريب ، أو حسن غريب ، أو حسنٌ صحيح ، أو حسن صحيح غريب . فما مراده بهذه التراكيب ؟ لم يبيّن الترمذي — رحمه الله — مراده بهذه التراكيب ، ولعلّ ذلك كما قال السيوطي اعتماداً على شهرتها لدى علماء الحديث ومعرفتهم بها (2) . ولكن العلماء اختلفوا في فهم وبيان بعض هذه التراكيب ، وسأتحدّث عنها باختصار :

قوله : ( حديث صحيح غريب ) ليس فيه إشكال ؛ لأنّ الحديث الصّحيح لا يشترط فيه تعدّد الإسناد ، والغريب يتنوّع إلى صحيح وغيره ، فالغرابة

(1) المصدر السابق نفسه ، مع حذف الأمثلة .

(2) قوت المغتذي ( 13/1 ) .

تجامع صحّة الحديث ، ويكون مقصد الترمذي إفادة هاتين الحثيتين ، ولا تعارض بينهما<sup>(1)</sup> .

وقوله : ( حديث حسنٌ غريب ) قال بعضهم : أشار بذلك إلى اختلاف الطّرق ، بأن جاء في بعض الطّرق غريباً ، وفي بعضها حسناً<sup>(2)</sup> .

وقوله : ( حديث حسنٌ صحيح ) قال ابن الصّلاح : « إن ذلك راجع إلى الإسناد ، فإذا روي الحديث الواحد بإسنادين : أحدهما إسنادٌ حسن ، والآخر إسنادٌ صحيح ؛ استقام أن يقال فيه : إنه حديث حسن صحيح ، أي إنّه حسن بالنسبة إلى إسناد ، صحيح بالنسبة لآخر »<sup>(3)</sup> .

وإن كان له إسناد واحد ، فالمعنى : حسنٌ عند قوم ، صحيح عند آخرين .

أمّا قوله : ( حديث حسنٌ صحيح غريب ) فقد قال ابن رجب<sup>(4)</sup> : « وعلی هذا

(1) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحّحين (ص 186) .

(2) مقدّمة تحفة الأحمدي ( 319/1 ) .

(3) مقدّمة ابن الصّلاح (ص 16) ، الباعث الحثيث (ص 41) .

(4) هو الإمام الحافظ العلامة زين الدّين عبد الرّحمن بن أحمد بن عبد الرّحمن بن الحسن بن محمّد بن أبي البركات مسعود السلامي البغدادي الشهير بابن رجب الحنبلي ، كان رجلاً كريماً مشهوراً بالتأليف ، وله عدّة شروح ، منها ( جامع العلوم والحكم ) ، وله شرح على البخاري اسمه ( فتح الباري ) لكنّه غير الفتح الذي ألفه ابن حجر . توفي سنة 795 هـ .

=

فلا يشكل قوله : حسنٌ غريب ، ولا قوله : حسن صحيح غريب لا نعرفه إلاً من هذا الوجه ؛ لأن مراده : أن هذا اللفظ لا يعرفه إلاً من هذا الوجه ، لكن لمعناه شواهد من غير هذا الوجه ، وإن كانت بغير لفظه « (1) .  
« فالحديث حسنٌ ؛ لتعدد إسناده ، صحيح لصحته ، غريب إسناداً من الوجه الذي رواه الترمذي » (2) .

ومن المصطلحات أيضاً : ( مرسل ) والحديث المرسل هو الذي رواه التابعي عن رسول الله ﷺ ، ولم يذكر الصحابي ، والترمذي استعمل لفظ المرسل بمعنى المنقطع في كثير من المواضع ، وكذلك غيره من المحدثين ، كالخطيب البغدادي ، ويرى الترمذي وجمهور المحدثين وكثير من علماء الفقه والأصول أن الحديث المرسل ضعيف لا يحتج به (3) .

( حديث الهوقوف ) ما أضيف إلى الصحابي فوقف عليه ولم يتجاوز به إلى النبي ﷺ (4) . والترمذي يقول فيه : ( حديث هوقوف ) ، وربما قال : ( رواه فلان ولم يرفعه ) ، كحديث عليّ « سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ بُؤْرِ الْحُجِّ الْأَكْبَرِ فَقَالَ :

ذيل تذكرة الحفاظ ( 367/1 ) ، طبقات الحفاظ ( 540/1 ) .

(1) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ( ص 179 ) .

(2) المرجع السابق ( ص 179 ) .

(3) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ( ص 183 ) .

(4) المرجع السابق ( ص 200 ) .

بُورِ النَّحْرِ» رواه الترمذي هكذا مرفوعاً ، ثم رواه موقوفاً على عليّ ، وقال :  
عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : « يَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ يَوْمُ النَّحْرِ » . قَالَ أَبُو عَيْسَى : وَلَمْ  
يَرْفَعْهُ ، وَهَذَا أَصَحُّ مِنَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ ، وَرِوَايَةُ ابْنِ عُيَيْنَةَ مَوْقُوفًا أَصَحُّ مِنْ  
رِوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ مَرْفُوعًا ، هَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْحَفَاطِ عَنْ  
أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ الْحَارِثِ ، عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا ، وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي  
إِسْحَاقَ قَالَ : عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ الْحَارِثِ ، عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا «  
(1)

( لحدث المنقطع ) : في كتاب الترمذي يطلق عليه عبارات تفيد  
الانقطاع . فأحياناً يقول فيه مرسل ، وأحياناً يستعمل اللفظ الشائع لدى  
المحدثين وهو المنقطع ، وكثيراً ما يقول : إسناده ليس بمتصل (2) ، وهذا  
كما قال الإمام النووي (3) اختلاف الاصطلاح والعبارة (4) .

( لحدث المضارب ) : يطلق الترمذي هذا اللفظ على معينين :  
أددهما : المعنى الاصطلاحي المعروف عند العلماء ، وهو : الحديث الذي

- 
- 
- (1) أخرجه الترمذي ( 291/3 ) ، كتاب الحج ، باب ما جاء في يوم الحج الأكبر .
  - (2) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين ( ص 201 ) .
  - (3) هو : يحيى بن شرف بن مري الحواري الشافعي محيي الدين أبو زكريا النووي ، ولد  
سنة ( 631 هـ ) بنوى ، نبغ في العلم رغم قصر حياته ، وكان مثلاً في الورع  
والصلاح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . توفي سنة ( 676 هـ ) .
  - (4) طبقات الفقهاء ( 268/1 ) ، طبقات الحفاظ ( 513/1 ) .  
التقريب ( ص 118 ) .



يُروى على أوجهٍ مختلفة ، ولا مرجحٍ بينها ، ولا يمكن الجمع بينها . وهذا النوع من الحديث ضعيف ؛ لأن الاختلاف يُشعر بعدم ضبط راويه (1) .

الأخر : يطلق الاضطراب بمعنى الاختلاف ، فيقول : هذا حديث مضطرب ويريد به الحديث الذي اختلف رواته مع وجود المرجح بين الروايات وإمكان الجمع بينهما (2) .

وقد يقول : ( هذا حديث ضعيف ) أو : ( إسناده ضعيف ) ، وذلك إذا كان الضعف بسبب ضعف راويه .

وقد يقول في الضعيف أيضاً : ( هذا حديث في إسناده هتال ) أو : ( حديث لیس إسناده بالقوي ) أو : ( إسناده ليس بذاك ) أو : ( إسناده ليس بذاك القائل ) وهي أيضاً من عبارات التضعيف عند المحدثين .

( لحديث المنكر ) عند الترمذي هو الحديث الذي تفرّد به الراوي الضعيف من غير أن يكون ثمة ثقة خالفه (3) .



(1) مقدّمة ابن الصّلاح ( ص 36 ) .

(2) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصّحّاحين ( ص 205 ) .

(3) المرجع السّابق ( ص 205 ) .



## المطلب الثالث

### فقه الترمذي من خلال موضوعات هذا البحث

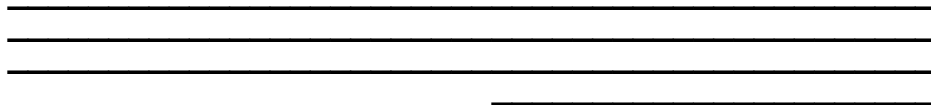
في هذا المطلب وصفٌ لمنهج الترمذي — رحمه الله — الفقهي من خلال الموضوعات التي مرّت في البحث ، ويتجلّى فقّهه — رحمه الله — في تبويبه للكتاب ، وفي تراجمه للأبواب ، ثمّ في الاستدلال للأحاديث التي يوردها في الباب ، ثمّ في ذكر المذاهب الفقهيّة وأقوال أهل العلم<sup>(1)</sup> .

#### أولاً : مناسبة الأبواب :

تبويب الإمام الترمذي للأبواب الواردة في كلّ كتاب يدلُّ دلالة واضحة على فقّه واسع للإمام الترمذي — رحمه الله — ، فالمطالع لما مرّ معنا من عناوين التّبويب والتّصنيف يرى نوعين من عناوين الأبواب :

الأول : عنوان جامع لأبواب متعدّدة تتعلّق بموضوع واحد كالصّيد ، والأطعمة ، والأحكام ، والفوائد ، والأضاحي ، والنذور ، والأيمان ، فكان يُعبّر عنها بقوله : « أَبْوَابُ الصَّيْدِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » ، و « أَبْوَابُ الْأَضَاحِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » ، وهكذا ...

واستخدامه للفظ ( أبواب ) يقابل لفظ ( كتاب ) عند غيره من



(1) انظر : الإمام الترمذي والموازنة بين جامعهِ وبين الصّحيحين ، للدكتور نور الدّين عتر ( ص 272 ) وما بعدها .

المحدثين والفقهاء .

الثاني : التبويب الخاص لمسألة معينة ، يعبر عنها الترمذي بلفظة ( باب ) ، ثم يسوق عنوان المسألة في الغالب .

مثاله : ( بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَكْلِ الْمَصْبُورَةِ ) ، وقوله : ( بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأُضْحِيَّةِ عَنِ الْمَيْتِ ) .

### ثانياً : تراجم الأبواب :

وهي التي وضعها المصنّف عنواناً لحديث أو مجموعة من الأحاديث ، وهي سهلة واضحة وجيزة في الغالب .

وهي على ثلاثة أقسام :

1 – ظاهرة .

2 – استنباطية .

3 – مرسلة .

### القسم الأول : التراجم الظاهرة :

وهي أكثر تراجم المصنّف ، وله فيها عدّة طرق ، منها :

أ – الترجمة بجملة خبرية عامة تدلّ على محتوى الباب بوجه عام ، ثمّ يتبيّن مراد المصنّف بما يسوقه تحتها من الأحاديث .

مثاله : قول المصنّف : ( بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَقِيْقَةِ ) ، فالترجمة عامّة تحتمل ما جاء في سننها ، ووقتها ، وفي عددها ، وفي صفتها ، وغير هذه الاحتمالات .

فيذا نظرنا إلى ما أورده تحتها من الأحاديث عرفنا مراد المصنّف .

ب — الترجمة بجملة خبرية خاصة تدلّ على مسألة الباب لا غير ،  
وتكون قرينة على اختيار المصنّف .

مثاله : قول المصنّف : ( بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكُفَّارَةِ قَبْلَ الْحِثِّ ) .

ج — الترجمة الاستفهامية ، وهي أن تكون الترجمة على صيغة سؤال ، وغالباً تكون في المسائل الخلافية .

مثاله : قول المصنّف : ( بَابُ مَا جَاءَ مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا مَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ ) .

د — الترجمة بلفظ الحديث أو بجزء منه ، وتكون قرينة غالباً على اختيار المصنّف .

مثاله : قول المصنّف : ( بَابُ مَا قُطِعَ مِنَ الْحَيِّ فَهُوَ مَيِّتٌ ) .

هـ — الترجمة لمسألة واحدة بذكر الناسخ والمنسوخ ، أو بما يفيد الجمع عند تعارض التصوص .

مثاله : قول المصنّف : ( بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَكْلِ الْأَضْحِيَّةِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ) ، ثم أعقبه بقوله : ( بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّحْصَةِ فِي أَكْلِهَا بَعْدَ ثَلَاثٍ ) .

**القسم الثاني : التراجم الاستنباطية :**

وهي قليلة ، ولا يتبين منها مراد المصنّف ابتداءً ، وإنما تحتاج لبعض النظر والتأمل<sup>(1)</sup> .

**القسم الثالث : التراجم المرسلة :**

وهي التي ترجم لها بقوله : ( بَابٌ ) ، وتكون غالبًا مكملّة للمسألة التي قبلها أو مرتبطة بأصل الموضوع .

مثاله : في أواخر أبواب الأضاحي بَوَّبَ المصنّف بقوله : ( بَابٌ ) ثم ذكر حديث جابر بن عبد الله — رضي الله عنهما — : شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الأَضْحَى بِالْمُصَلَّى ، « فُلَمَا قَضَى خُطْبَتَهُ نَزَلَ عَزَّ هَبْرَهُ ، فَأَتَى بِكَبْشٍ ، فَذَبَحَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ وَقَالَ : بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، هَذَا عَجِيٌّ وَعَجْنٌ لَرُبْحٍ مِنْ أَهْتِي » .

ثم ذكر أن العمل على ذكر التسمية عند ذبح الأضحية .

**ثالثًا : أحاديث وأثار الباب :**

رتّب الإمام الترمذي — رحمه الله — أحاديث كتابه على أبواب الفقه ، وتخيّر من الأحاديث ما عليه العمل عند أهل العلم .

(1) مثاله : ما ترجم له بقوله : « باب ما جاء في دية الكفّار » ، ثم ساق حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه أن رَسُ وِلَ اللهُ ﷻ قال : « لَا يُقْتَلُ هَسْلِبٌ بِكَافِرٍ » ، فالترجمة كما ترى في دية الكفّار ، وحديث الباب في منع القود من المسلم للكافر ، ووجه العلاقة فيما ظهر لي هو من جهة أنّه لما كان المسلم لا يقتل بالكافر فإنّ هذا لا يعفي المسلم من دفع الدية حتى لا يضيع دم المعاهد هدرًا .

وقد أتضح لي من خلال هذا البحث أن للترمذي طرقاً عديدة في إيراد الأحاديث ، منها :

**1 -** يذكر الحديث الذي فيه علة ، ثم يعقبه بذكر نفس الحديث أو ما يقاربه من طريق صحيح .

مثاله : ما ذكره في أوّل أبواب التّدور والأيمان ، حيث ذكر حديث عائشة — رضي الله عنها — وقال : « هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الزُّهْرِيَّ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ » ، ثم ساق بعده حديث عائشة — رضي الله عنها — الآخر ، وقال عنه : « هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ ، وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي صَفْوَانَ ، عَنْ يُونُسَ » .

ولعلّ تعليل هذا التّصرّف من المصنّف هو ما يلي :

**أ -** أن الحديث الضّعيف الذي يسوقه المصنّف هو ممّا استدلّ به الفقهاء أو بعضهم ، وفي هذا تنفيذ لما صرّح به في آخر الجامع من أنّه بنى كتابه على ما عمل به الفقهاء ، ثمّ هو يشير أو يذكر الطّريق الصّحيح .

**ب -** أن يكون قصد المصنّف من هذا الفعل الكلام على الفوائد الإسناديّة المتعلّقة بالحديث ؛ ومن المعلوم أنّ الجامع في أصله إنما هو كتاب حديث وسنّة<sup>(1)</sup> .

(1) فقه الإمام الترمذي في الديات والحدود من جامعه ( دراسة مقارنة ) للدكتور /

**2 -** يكتفي بحديث الباب مع الترجمة ، ولا يعلّق عليه ، وغالبًا يكون هذا في المسائل المتفق عليها ، أو الخلاف فيها ضعيف ، أو في فضائل الأعمال .

مثاله : ما ذكر في أوّل أبواب الأضاحي ، حيث اكتفى بذكر ترجمة الباب ، وذكر الحديث بعدها .

**3 -** يؤول الحديث ، ويعلّل لتأويله .

مثاله : بعد ذكره لحديث : « هُنْ كَلْفٌ بَعَثَ اللهُ فَعَدُوَّ كُفْرًا أَوْ أَشْرَكَ » . ذكر تفسير بعض أهل العلم أنّ الكفر والشرك على التعلّيل .

### رابعاً : نقل آراء ومذاهب الفقهاء :

يعلّق الإمام الترمذي — رحمه الله — على الأحاديث بعد ذكرها من ناحية حديثية ، ثمّ يذكر أقوال بعض أهل العلم في ذلك ، وقد يصرّح بهم أحياناً ويكتفي بقوله : « بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ » في أحيان كثيرة . وبهذا العمل حفظ الإمام الترمذي — رحمه الله — أقوال وآراء أهل العلم من غير أئمة المذاهب .

مثاله : ( بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأَسْتِثْنَاءِ فِي الْيَمِينِ ) بعد أن ساق الأحاديث قال : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ »

خالد بن سالم السفري .



وغيرهم ؛ أن الاستثناء إذا كان موصولاً باليمين فلا حنث عليه . وهو قول سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ .

### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

لا يذكر الإمام الترمذي — رحمه الله — رأيه صريحاً في المسألة ، ولكن يستخدم أموراً لترجيح رأيه ، منها :

#### 1 — تقديم المنسوخ ، وإتباعه بالتاسخ .

مثاله : قول المصنف : ( بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَكْلِ الْأُضْحِيَّةِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ) ، ثم أعقبه بقوله : ( بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّحْصَةِ فِي أَكْلِهَا بَعْدَ ثَلَاثٍ ) .

2 — ذكر أحد الأقوال في المسألة وإغفال الآخر ، وهذا كثيرٌ في كتابه .

مثاله : بعد ذكره لحديث عمر رضي الله عنه في باب ( بَابُ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْأُضْحِيَّةَ سُنَّةٌ ) ذكر من قال بسنية الأضحية ، ولم يذكر أقوال المخالفين .

3 — الاكتفاء بحديث الباب وعدم التعليق عليه ، وهذا كثيرٌ أيضاً في كتابه .

مثاله : ما ورد في ( بَابُ مَا جَاءَ فِي قَضَاءِ النَّذْرِ عَنِ الْمَيْتِ ) ، حيث اكتفى بذكر حديث ابن عباس — رضي الله عنهما — ولم يعلق عليه .

4 — نقله أن العمل على هذا الرأي عند أكثر أهل العلم .

وأمثلته كثيرة ، ومنها :

بعد ذكره لأحاديث تحريم كلّ ذي ناب ومخلب قال : « وَالْعَمَلُ عَلَى  
هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ . وَهُوَ قَوْلُ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ » .



# الفصل الأول

أبواب الصيد ، والأطعمة ، والأحكام ،  
والقوائد عن رسول الله ﷺ

وفيه تمهيد ، وتسعة عشر مبحثاً

تعريف الصيد والأطعمة	تمهيد :
مَا يُوَكَّلُ مِنْ صَيْدِ الْكَلْبِ وَمَا لَا يُوَكَّلُ	المبحث الأول :
فِي صَيْدِ كَلْبِ الْمَجُوسِ	المبحث الثاني :
فِي صَيْدِ الْبِرَاةِ	المبحث الثالث :
فِي الرَّجْلِ يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَغِيْبُ عَنْهُ	المبحث الرابع :
فِيْمَنْ يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَجِدُهُ مَيْتًا فِي الْمَاءِ	المبحث الخامس :
فِي الْكَلْبِ يَأْكُلُ مِنَ الصَّيْدِ	المبحث السادس :
فِي صَيْدِ الْمِعْرَاضِ	المبحث السابع :
فِي الذَّبِيحَةِ بِالْمَرْوَةِ	المبحث الثامن :
فِي كِرَاهِيَةِ أَكْلِ الْمَصْبُورَةِ	المبحث التاسع :
فِي ذِكَاةِ الْجَنِينِ	المبحث العاشر :
فِي كِرَاهِيَةِ كُلِّ ذِي نَابٍ وَذِي مَخْلَبٍ	المبحث الحادي عشر :
مَا قَطَعَ مِنَ الْحَيِّ فَهُوَ مَيْتٌ	المبحث الثاني عشر :
فِي الذِّكَاةِ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَةِ	المبحث الثالث عشر :
فِي قَتْلِ الْوَزَغِ	المبحث الرابع عشر :
فِي قَتْلِ الْحَبَاةِ	المبحث الخامس عشر :
فِي قَتْلِ الْكِلَابِ	المبحث السادس عشر :
مَا جَاءَ مِنْ أَمْسَكِ كَلْبًا مَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ	المبحث السابع عشر :
فِي الذِّكَاةِ بِالْقَصْبِ وَغَيْرِهِ	المبحث الثامن عشر :
فِي الْبَعْبِيرِ وَالْبَقْرِ وَالْغَنَمِ إِذَا نَدَّ فَصَارَ وَحْشًا	المبحث التاسع عشر :
يَأْ	
يَرْمِي بِسَهْمٍ أَمْ لَا	

## تمهيد

### تعريف الصيد والأطعمة

#### أولاً : تعريف الصيد :

#### تعريف الصيد لغةً :

هو مصدر بمعنى المصيد أي المصيد، أو ما كان ممتنعاً ولا مالك له (1) .  
وقال صاحب مقاييس اللغة : الصاد والياء والذال أصل صحيح يدلّ على معنى واحد ، وهو ركوب الشيء رأسه ومضيه غير ملتفتٍ ولا مائل ، ومن ذلك الصيد ، وهو أن يكون الإنسان ناظرًا أمامه (2) ، ويسمى المصيدُ صيداً ، فيجمع صيوداً ، وهو كلّ ممتنع متوحّش طبعاً (3) .  
وخلاصة القول أنّ الصيد يطلق لغة على الفعل ، وهو الاصطياد ، كما يطلق على الحيوان نفسه ، وهو المصَادُ .

#### تعريف الصيد شرعاً :

تفاوتت تعاريف الصيد عند الفقهاء ، فتارة يعرفونه بأخذ الحيوان ، أي الاصطياد ، وهي عملية أخذ الحيوان واصطياده .

---

(1) القاموس المحيط ، الفيروزآبادي ( 307/1 ) ، لسان العرب ( 261/3 ) .

(2) مقاييس اللغة ، ابن فارس ، طبعة دار إحياء التراث ( ص 559 ) .

(3) المغرب في ترتيب المعرب ، المطرزي ( 113/2 ) .

وتارة يعرفونه بمعنى الحيوان المصيد .

وتارة يجمعون بين المعنيين ، وسيأتي بيان ذلك — إن شاء الله — في تعريف كل مذهب :

### أولاً : تعريف الصيد عند الحنفية :

1 — عرفه الزيلعي<sup>(1)</sup> في تبين الحقائق بقوله : « الصيد : اسم لكل حيوان متوحش ممتنع عن الآدمي مأكول كان أو غير مأكول »<sup>(2)</sup> .

2 — جاء في تكملة فتح القدير عن غاية البيان أن الصيد « هو : الممتنع المتوحش عن الآدمي بأصل الخلقه ؛ مأكولاً كان أو غير مأكول »<sup>(3)</sup> .  
فهنا عرف الصيد بمعنى المصيد .

3 — وعرفه ابن عابدين<sup>(4)</sup> في حاشيته على الدر المختار بقوله : « الصيد

(1) الزيلعي : فخر الدين أبو عمر عثمان بن عليّ الزيلعي ، قدم القاهرة سنة ( 705 هـ )  
( فدرس وأفتى ، وكان مشهوراً بمعرفة الفقه والنحو والفرائض ، شرح كتاب كنز الدقائق وسمّاه تبين الحقائق ؛ فأجاد وأفاد . توفي في رمضان سنة ( 743 هـ ) .  
طبقات الفقهاء ( ص 125 ) ، ذيل تذكرة الحفاظ ( 128/1 ) .

(2) تبين الحقائق ، الزيلعي ( 50/6 ) .

(3) تكملة فتح القدير ( 111/10 ) .

(4) ابن عابدين محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي ، فقيه الديار الشامية ، وإمام الحنفية في عصره ، ولد في دمشق سنة ( 1198 هـ ) ، من كتبه المشهورة : ( رد المحتار على الدر المختار ) المعروف بحاشية ابن عابدين ، وله كتاب ( نسمة الأسحار على شرح المنار ) ، و ( الرحيق المختوم ) في الفرائض ، وله حواشٍ على تفسير

هو : كلّ ممتنع ، متوحّش طبعاً ؛ لا يمكن أخذه إلاّ بجيلة مغرب<sup>(1)</sup> «  
(2)

### ثانياً : تعريف الصيد عند المالكية :

- 1 — عرّف الصيد من المالكية خليل بن إسحاق<sup>(3)</sup> في مختصره بقوله :  
« جرح مسلمٍ ممّيزٍ وحشياً وإن تأنس عن عجز عنه إلاّ بعسرٍ »<sup>(4)</sup> .
- 2 — وعرفه آخر بقوله : « الصيد هو : أخذ حيوان مباح أكله غير مقدور عليه من وحشٍ طيرٍ أو برٍّ أو حيوان بحرٍ بقصد »<sup>(5)</sup> .

### ثالثاً : تعريف الصيد عند الشافعية :

- 1 — عرفه بعضهم بقوله : « الجرحُ المزهق الوارد على الوحشي المقصود

البيضاوي . توفي في دمشق سنة ( 1252 هـ ) .

انظر : الأعلام ( 42/6 ) .

- (1) المغرب : الإمعان في طلب الصيد وملاحظته . انظر : لسان العرب ( 131/2 ) .
- (2) حاشية ابن عابدين ( 461/6 ) .
- (3) هو : خليل بن إسحاق بن موسى ، ضياء الدين الجندي ، فقيه مالكيّ ، من أهل مصر ، كان يلبس زيّ الجندي ، تعلّم في القاهرة ، وولي الإفتاء على مذهب الإمام مالك ، له مختصر في الفقه يعرف بـ ( مختصر خليل ) ، وقد شرحه الكثيرون ، وترجم إلى الفرنسية . توفي سنة ( 776 هـ ) .
- الأعلام للزركلي ( 315/2 ) .
- (4) مختصر خليل مع الشرح الكبير ( 288/1 ) .
- (5) الفواكه الدواني على رسالة أبي زيد القيرواني ، النفراوي ( 109/2 ) .

بلا غيبة إلى الموت « (1) .

2 — وعرفه آخر بقوله : « إرسال بصير جارحة استرسلت وانزجرت به » (2) .

#### رابعاً : تعريف الصيد عند الحنابلة :

1 — عرفه البهوتي (3) في كشاف القناع بقوله : « هو : اقتناص حيوان حلال ، متوحش طبعاً ، غير مملوك ، ولا مقدور عليه » (4) .

2 — وعرفه صاحب المطلع على أبواب المقنع (5) بقوله : « هو : ما كان ممتنعاً ، حلالاً ، لا مالك له » (6) .

يتبين مما سبق اختلاف وجهات نظر العلماء في التعريف بالصيد ،

(1) كتاب الأنوار لأعمال الأبرار ( 373/2 ) .

(2) شرح البهجة ( 153/5 ) .

(3) هو : منصور بن يونس بن صلاح الدين بن إدريس البهوتي الحنبلي ، شيخ الحنابلة بمصر ، له ( كشاف القناع على متن الإقناع للحجاوي ) ، و ( الروض المربع شرح زاد المستقنع ) ، ولد سنة ( 1000 هـ ) ، وتوفي سنة ( 1050 هـ ) .  
الأعلام للزركلي ( 307/7 ) .

(4) كشاف القناع ( 213/6 ) .

(5) هو : محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلبي ، فقيه حنبلي ، محدث ، لغوي ، ولد ونشأ في بعلبك ، ونزل دمشق ، توفي بالقاهرة سنة ( 709 هـ ) ، له كتاب ( المطلع على أبواب المقنع ) في فروع الحنابلة ، وله شرح على ألفية ابن مالك في النحو .  
الأعلام للزركلي ( 326/6 ) .

(6) المطلع على أبواب المقنع ( ص 385 ) .

ولكن يمكن استخلاص تعريف جامع مانع ، وهو ما عرّف به صاحب كشّاف القناع ، مع زيادة : ( بآلة معتبرة بقصد الاصطیاد ) .

### التعريف المختار :

هو : اقتناص حيوان حلال ، متوحّش طبعاً ، غير مملوك ، ولا مقدور عليه ، بآلة معتبرة ، بقصد الاصطیاد .

### ثانياً : تعريف الأطعمة :

#### تعريف الأطعمة لغةً :

الأطعمة : هي جمع طعام ، قال في القاموس : « الطّعام ؛ البُرّ ، أو ما يؤكل » . اهـ (1)

وقال جماعة من أهل اللغة (2) : الطّعام يقع على كلّ ما يُطعم حتّى الماء ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ ﴾ [ البقرة : 249 ] .

وقال النبي ﷺ في ماء زمزم : « إِنَّمَا طَعَامُ طَعْمِرٍ ، وَشِفَاءُ سُؤْرٍ » (3) .

قال في مقاييس اللغة : « الطاء والعين والميم أصلٌ مُطْرَدٌ منقاس في تذوّق الشّيء ، يقال : طعمت الشّيء طعمًا ، والطّعام هو المأكول . وقال

(1) القاموس المحيط للفيروزآبادي ( 144/4 ) .

(2) انظر : تهذيب الأسماء واللغات للتتويي ( 186/2 ) .

(3) رواه أبو داود الطيالسي في مسنده . وأصله في مسلم دون قوله : « وشفاء سقم » .  
التلخيص الحبير ( 269/2 ) .



بعض أهل اللّغة : الطّعام هو البرّ خاصّة (1) .

فالطّعام يُطلق في اللّغة في الغالب على ما يؤكل ، وقد يطلق على ما يشرب ، لكن إطلاقه قليل .

#### معنى الأطعمة في اصطلاح الفقهاء :

يستعمل الفقهاء لفظ ( طعام ) بمعان مختلفة تبعاً لاختلاف موطنها ، فيستعملون الطّعام في الكفّارة والفدية ، ويقصدون به القوت كالحنطة والذرة والتمر .

ويستعملون الطّعام في الرّبا ، ويقصدون به مطعوم الآدميين الذي يشمل ما يطعم للتغذية كالقمح ، وما يطعم للتأدم كالزيت ، وما يطعم للتفكه كالنّفّاح ، وما يطعم للتداوي كالحبّة السوداء، وما يطعم للإصلاح كالملح .

وقد يطلقون لفظ الأطعمة على كلّ ما يؤكل ويشرب ممّا ليس بمسكر ، ويقصدون بذلك ما يمكن أكله أو شره على سبيل التوسّع ، ولو كان ممّا لا يستساغ ولا يتناول عادة كالمسك وقشر البيض .

وأما المسكرات فإنّهم يعبرون عنها بلفظ الأشربة .

ثمّ إنّ موضوع الأطعمة عنوان يدلّ به على ما يباح وما يكره وما يحرم منها .

(1) مقاييس اللّغة ، لابن فارس ( 594 ) ، دار إحياء التراث .

وأما آداب الأكل والشرب فإنها يترجم لها بلفظ الأدب كما أن الولايم المشروعة يترجم لها بعناوين أخرى تخصها كالأضحية والعقيقة وغيرها (1).



---

---

(1) انظر: أحكام الأطعمة في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة د / عبد الله الطريقي (ص 63).

المبحة الأول  
مَا يُوْكَلُّ مِنْ صَيْدِ الْكَلْبِ ،  
وَمَا لَا يُوْكَلُّ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله :

أَبْوَابُ الصَّيْدِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

### بَابُ مَا جَاءَ مَا يُؤْكَلُ مِنْ صَيْدِ الْكَلْبِ وَمَا لَا يُؤْكَلُ

1464 – حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ ، عَنْ مَكْحُولٍ ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ . وَالْحَجَّاجُ عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ أَبِي مَالِكٍ ، عَنْ عَائِدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيَّ ، قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّا أَهْلُ صَيْدٍ ؟ قَالَ : « إِذَا أُرْسَتْ كَلْبُكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَأَهْسَكَ عَلَيْكَ فُكْلٌ ، قُلْتُ : وَإِنْ قُتِلَ ؟ قَالَ : وَإِنْ قُتِلَ . قُلْتُ : إِنَّا أَهْلُ رَهْيٍ ؟ قَالَ : مَا رَدَّتْ عَلَيْكَ فَوْسُكَ فُكْلٌ . قَالَ : قُلْتُ : إِنَّا أَهْلُ سَعْرِ نَهْرٍ بِالْهُمُودِ وَالنُّصَارَى وَالْجُبُوسِ فَلَا نَجِدُ خَيْرَ أَهْتِمُرٍ ؟ قَالَ : فُكْلٌ لَمْ تَجِدُوا خَيْرَهَا فَأَخْسَلُوهَا بِالْمَاءِ تُرْكُلُوهَا فِيهَا وَاشْرَبُوا » (1) .

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ (2) هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ ، وَعَائِدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ هُوَ : أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ ، وَاسْمُ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيَّ : جُرْثُومٌ ، وَيُقَالُ : جُرْثُومٌ بْنُ نَاشِبٍ ، وَيُقَالُ : ابْنُ قَيْسٍ .

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الذبائح والصيد ، باب ما جاء في التصيد ، برقم ( 5065 ) . ومسلم ، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان ، باب الصيد بالكلاب المعلمة ، برقم ( 3567 ) .

(2) أخرجه البخاري ، كتاب الذبائح والصيد ، باب التسمية على الصيد ، برقم ( 5053 ) . ومسلم ، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان ، باب الصيد بالكلاب المعلمة ، برقم ( 3561 ) .

**1465 -** حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ ، قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّا نُرْسِلُ كِلَابًا لَنَا مُعَلَّمَةً ؟ قَالَ : « كَلِّ مَا أَحْسَكْتَ عَلَيْكَ . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! وَإِنْ قُتِلَ ؟ قَالَ : وَإِنْ قُتِلَ ؛ مَا لُرِبِ شُرْكُمَا كَلْبٌ غَيْرَهَا . قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّا نُرْجِي بِالْمِعْرَاضِ ؟ قَالَ : مَا حَزَقُ فُكْلٌ ، وَمَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلْ » (1) .

**1465 ( م ) -** حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ مَنْصُورٍ نَحْوَهُ ، إِلَّا أَنَّهُ قَالَ : وَسُئِلَ عَنِ الْمِعْرَاضِ ..

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ (2) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

ذكر الترمذي الصيد بالكلاب في أول أبواب الصيد ؛ لأن العرب كانت تصيد بالكلاب المعلمة ، فناسب أن يذكرها في أول الباب ؛ لأنها غالب ما يصاد به ، ولأن الله ﷻ ذكرها في كتابه العزيز قال تعالى : ﴿... قُلْ أَحِلٌّ

(1) أخرجه البخاري ، كتاب الذبائح والصيد ، باب ما أصاب المعراض بعرضه ،

برقم ( 5055 ) . ومسلم ، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان ، باب الصيد

بالكلاب المعلمة ، برقم ( 3562 ) .

(2) الجامع الكبير ( 133/3 - 134 ) .

لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلَّبِينَ... ﴿ [ المائدة : 4 ] .

### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف أولاً بقوله : « أَبْوَابُ الصَّيْدِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » ،  
وهذه ترجمة عامّة لجملة من الأبواب .

وقول المصنّف : « أبواب الصيد » يقابل عند غيره من المحدثين :  
« كتاب الصيد » .

ثمّ ترجم بترجمة خاصّة للباب الأوّل بقوله : ( بَابُ مَا جَاءَ مَا يُؤْكَلُ  
مِنْ صَيْدِ الْكَلْبِ وَمَا لَا يُؤْكَلُ ) ليبين أنّ هناك شروطاً لا يحلّ الصيد  
إلاّ بتحققها ، ثمّ بيّنها فيما ساق من أحاديث ، وهي :

1 — إرسال الكلب .

2 — التسمية .

3 — عدم اشتراك كلبٍ آخر معه .

4 — أن يكون الكلب معلماً .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثين :

الحديث الأوّل : حديث أبي ثعلبة الخشني ، وذكر فيه أمرين ، وهما :  
إرسال الجارحة ، والتسمية .

والحديث الثّاني : حديث عديّ بن حاتم ، وذكر فيه : إرسال  
الجارحة ، وتعليمها ، واشتراك غيرها معها .

ثمَّ حكم على الأوَّل بأنَّه حسن ، والثاني بأنَّه حسن صحيح .

#### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

لم يعلِّق المصنّف — رحمه الله — على حديث الباب من ناحية فقهية ، وكأنَّه يرى أنَّ الخلاف في هذه المسائل خلاف ضعيف ونادر .

#### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

ذكر الإمام الترمذي في الباب حديثين مضمونهما أنَّه يُشترط لِحْلِّ صيد الكلب أربعة شروط ، وهي : إرسال الكلب ، وذكر اسم الله عليه ، وأن يكون معلِّماً ، وأن لا يشترك معه كلبٌ آخر .

ولم يصرِّح المصنّف برأيه في هذه المسائل .

والذي يظهر أنَّه يشترطها جميعاً لحلِّ صيد الكلب ؛ وذلك لعدّة أمور :

1 — ذكره لحديثين في الباب تضمّنَا ذلك ، ولم يعلِّق عليهما بتعليق فقهي ، ولم يحكِّ في ذلك خلافاً .

2 — حكمه على الحديث الأوَّل بالحسن ، والحديث الثاني بالحسن والصحة .

3 — ترجمته للباب ، حيث ذكر أنَّ صيد الكلب منه ما يؤكل ومنه ما لا يؤكل ، فما توفّرت فيه الشروط السابقة حلَّ أكله ، وما اختل فيه شرط منها حرّم أكله .







# المبحث الثاني

## صَيْدِ كَلْبِ الْمَجُوسِ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ مَا جَاءَ فِي صَيْدِ كَلْبِ الْمَجُوسِ

1466 – حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيسَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ الْحَجَّاجِ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي بَزَّةَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْيَشْكُرِيِّ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : « نُهِنَا عَنْ صَيْدِ كَلْبِ الْمَجُوسِ » (1) .  
هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .  
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لَا يُرَحِّصُونَ فِي صَيْدِ كَلْبِ الْمَجُوسِ (2) .  
وَالْقَاسِمُ بْنُ أَبِي بَزَّةَ هُوَ الْقَاسِمُ بْنُ نَافِعِ الْمَكِّيِّ (3) .

- 
- 
- 
- (1) أخرجه ابن ماجه ، كتاب الصيد باب صيد كلب الجوس والكلب الأ سود البهيم ، برقم ( 3200 ) ، والبيهقي : 245/9 ، وهو ضعيف . انظر : ضعيف ابن ماجه للألباني ( 688 ) ، وضعيف الترمذي له ( 247 ) .
  - (2) « ما صاده المسلم بكلب علمه الجوسي لا يؤكل وإن سمي عليه ؛ لأنه من تعليم الجوس ، وهو قول ابن عباس ، ولا يعرف له مخالف من الصحابة » .  
المحلى ( 1092 ) .
  - (3) الجامع الكبير ( 135/3 ) .

## فقه الإمام الترمذي :

### أولاً : مناسبة الباب :

لما ذكر المصنّف في الباب الذي قبله الصائد الذي يحلُّ صيده وهو المسلم ، ناسب أن يذكر في هذا الباب صيد غير المسلم ، فذكر صيد كلب الجوسي الذي لا يحلُّ صيده ؛ لأنه ليس من أهل الذّكاة ، فصيد غير المسلم لا يحلُّ من باب الأولى .

### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِي صَيْدِ كَلْبِ الْمَجُوسِ » وهي ترجمة عامّة لا تدلُّ على رأي الإمام الترمذي إلا بالنظر فيما ورد تحتها من أحاديث .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً فيه تصريح بالتهني عن صيد كلب الجوس ، وحكم عليه بالغرابة .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

علق المصنّف على هذا الحديث من ناحية فقهيّة بقوله : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لَا يُرَخَّصُونَ فِي صَيْدِ كَلْبِ الْمَجُوسِ » ، ولم يذكر قول المخالفين في هذا ، وهذا يدلُّ على أن الإمام الترمذي يرى تحريم صيد غير المسلم ، وتحريم صيد كلب الجوس .

### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

من الواضح أن المصنّف — رحمه الله — يرى تحريم صيد كلب الجوس ؛

وذلك لما يلي :

- 1 — ترتيب الباب ومناسبته لأبواب الصَّيد حيث ذكر في الباب الذي قبله إباحة صيد الكلب وما يتعلَّق به من شروط ، وأعقبه بالحديث عن كلب المَجُوسِيّ ، فكأنَّ هذا الباب استثناء من الإباحة الَّتِي ذكرها في الباب الذي قبله .
- 2 — حديث الباب ، حيث نصَّ على تحريم صيد كلب المَجُوسِي .
- 3 — تعليقه الفقهي على هذا الحديث حيث قال : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ » ولم يذكر رأي المخالف .





# المبحث الثالث صِيْدُ البُرَاةِ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْبُرَاةِ

1467 – حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ وَهَنَّادُ وَأَبُو عَمَّارٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ ، عَنْ مُجَالِدٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْبَارِزِيِّ ؟ فَقَالَ : « مَا أَهْسَكَ عَلَيْكَ فُكْلٌ » (1) .  
هَذَا حَدِيثٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ مُجَالِدٍ (2) عَنِ الشَّعْبِيِّ .  
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَرُونَ بِصَيْدِ الْبُرَاةِ (3) وَالصُّقُورِ بَأْسًا .  
وَقَالَ مُجَاهِدٌ (4) : الْبُرَاةُ هُوَ الطَّيْرُ الَّذِي يُصَادُ بِهِ مِنَ الْجَوَارِحِ الَّتِي

- 
- 
- (1) أخرجه أبو داود، في : كتاب الصيد، باب في الصيد، برقم (2468) ، وأحمد في أول مسند الكوفيين برقم (17546) ، قال الألباني : منكر ، ( ضعيف سنن الترمذي 164 ) .
  - (2) مجالد بن سعيد بن عمير بن بسطام الهمداني ، ضعفه يحيى بن سعيد وابن سعد ، وكان أحمد لا يراه شيئاً . قال ابن معين وابن حبان : لا يحتج بحديثه . مات سنة 144 هـ .  
تهذيب التهذيب ( 24/4 ) .
  - (3) البازي : ضرب من الصقور .  
والصقور : قال ابن فارس : الصاد والراء والقاف أصل يدل على وقع الشيء بشدة ،  
والصقور طائر معروف ، سمي بذلك لأنه يصقر الصيد صقراً بقوة .  
مقاييس اللغة ( 548 ) .
  - (4) مجاهد بن جبر أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكِّي ، ثقة ، إمام في التفسير والعلم ،  
من الثالثة . مات سنة إحدى أو اثنين أو ثلاث أو أربع ومائة ، وله ثلاث وثمانون سنة .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ ﴾ [ المائدة : 4 ] . فَسَرَّ الْكِلَابَ وَالطَّيْرَ الَّذِي يُصَادُ بِهِ .

وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي صَيْدِ الْبَازِي وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ ، وَقَالُوا : إِنَّمَا تَعْلِيمُهُ إِجَابَتُهُ ، وَكَرِهَهُ بَعْضُهُمْ ، وَالْفُقَهَاءُ أَكْثَرُهُمْ قَالُوا : نَأْكُلُ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ (1) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ذكر المصنّف في البابين السّابقين حكم صيد الكلاب ، ناسب أن يذكر في هذا الباب القسم الآخر ممّا يُصَادُ به من الجوارح وهو البزاة وما يلحق بها من الطيور كالصّقر والشّاهين والعقاب وغيرها .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بترجمة عامّة ، وهي قوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْبُزَاةِ » ، وهذه الترجمة لا يتبيّن منها رأي الترمذي إلّا بالقرائن التي ستأتي بعدها من إيراده لحديث الباب، ونقله لآراء أهل العلم في ذلك .

#### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

أورد المصنّف في هذا الباب حديثاً واحداً يدلّ دلالة واضحة على

(1) الجامع الكبير ( 135/3 — 136 ) .



مشروعية صيد البزاة ، فهذا دليل واضح على رأي الإمام الترمذي .

**رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :**

قال المصنّف — رحمه الله — : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا يَرَوْنَ بِصَيْدِ الْبُزَاةِ وَالصُّقُورِ بَأْسًا » . ولم يذكر أحداً منهم .

ثمّ أشار بعد ذلك إلى خلاف العلماء في مسألة أخرى وهي : حكم الصيد فيما لو أكل منه البازي أيجل أم يجرم ؟

فقال : « وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي صَيْدِ الْبَازِي وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ ، وَقَالُوا : إِنَّمَا تَعْلِيمُهُ إِجَابَتُهُ ، وَكَرِهَهُ بَعْضُهُمْ ، وَالْفُقَهَاءُ أَكْثَرُهُمْ قَالُوا : نَأْكُلُ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ » .

**خامساً : رأي الإمام الترمذي :**

يرى المصنّف قطعاً مشروعية صيد البزاة ، وذلك بدليل إirاده لحديث الباب ، وهو نصٌّ في موضوعه ، وكذلك نقله عن أهل العلم أنّهم لا يرون به بأساً .

وأما مسألة : لو أكل البازي من الصيد ؛ فالذي يظهر لي أنّ المصنّف يرى إباحة صيد البازي ولو أكل منه ، حيث نقل ترخيص بعض العلماء في صيد البازي ولو أكل منه ، ثمّ أعقبه بقوله : « وَالْفُقَهَاءُ أَكْثَرُهُمْ قَالُوا : نَأْكُلُ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ » .

## مذاهب الفقهاء في مسألة أكل البازيِّ من الصَّيد :

### القول الأوَّل : جواز الأكل من الصَّيد الذي أكل منه البازي :

وهو مذهب الحنفيَّة<sup>(1)</sup> ، والمالكيَّة<sup>(2)</sup> ، والحنابليَّة<sup>(3)</sup> ، وابن عباس<sup>(4)</sup> ، وقال به من السَّلف : الشعبي<sup>(5)</sup> ، ومكحول<sup>(6)</sup> ، وحمَّاد<sup>(7)</sup> ، والحكم<sup>(8)</sup> ، وإبراهيم<sup>(9)</sup> .

- (1) فتح القدير ( 114/10 ) ، البحر الرائق ( 251/8 ) ، تبين الحقائق ( 51/6 ) ، العناية شرح الهداية ( 116/10 ) ، درر الحكام ( 273/1 ) ، مجمع الأنهر ( 576/2 ) ، ردِّ المحتار ( 465/6 ) ، المبسوط ( 223/11 ) .
  - (2) المدوَّنة ( 533/1 ) ، المنتقى شرح الموطأ ( 125/3 ) ، النَّاج والإكليل ( 324/4 ) ، الشرح الكبير ( 113/2 ) .
  - (3) الإنصاف ( 432/10 ) ، كشَّاف القناع ( 224/6 ) ، المغني ( 297/9 ) ، مطالب أولي النهي ( 350/6 ) ، الفروع ( 328/6 ) .
  - (4) مصنَّف عبد الرزَّاق ( 473/4 ) .
  - (5) مصنَّف ابن أبي شيبة ( 611/4 ) .
  - (6) المرجع السَّابق .
  - (7) مصنَّف ابن أبي شيبة ( 611/4 ) ، المغني ( 266/13 ) .
- وحمَّاد هو : حمَّاد بن أبي سليمان مولى إبراهيم بن أبي موسى الأشعريِّ ، من التَّابعين ، من الرِّوَاة الخمسة والبخاري في الأدب ، فقيه ، صدوق ، له أوهام ، ورمي بالإرجاء . مات سنة 120 هـ .
- (8) سير أعلام النبلاء ( 231/5 ) ، تقريب التَّهذيب ( 138/1 ) .
  - (9) مصنَّف ابن أبي شيبة ( 611/4 ) .
  - (9) مصنَّف ابن أبي شيبة ( 611/4 ) ، المغني ( 266/13 ) .

**القول الثاني : حرمة الأكل من الصيد الذي أكل منه البازي :**

وهو مذهب الشافعية<sup>(1)</sup> ، وروي عن ا لضحّاك<sup>(2)</sup> ، وعكرمة<sup>(3)</sup> ، وعطاء<sup>(4)</sup> .

**واستدلّ القائلون بجواز الأكل من الصيد الذي أكل منه الطير بما يلي :**

أولاً : من الأثر ، بما رواه عبد الرزّاق في مصنّفه بسنده عن ابن عبّاس — رضي الله عنهما — قال : « إذا أكل الكلب المعلم فلا تأكل ، وأمّا الصرقر والبازي فإنّه إذا أكل فكل »<sup>(5)</sup> .

ثانياً : إجماع الصحابة على حلّ وإباحة ما صاده البازي وغيره من جوارح الطير وإن أكلت منه ، حيث ورد هذا عن ابن عبّاس — رضي الله عنهما — ولم ينقل ما يخالفه<sup>(6)</sup> .

ثالثاً : المعقول :

- (1) الأم ( 249/2 ) ، المجموع شرح المهذب ( 121/9 ) ، تحفة المحتاج ( 330/9 ) ، نهاية المحتاج ( 121/8 ) ، أسنى المطالب ( 556/1 ) ، حاشية الجمل ( 240/2 ) ، حاشية البجيرمي ( 300/4 ) .
- (2) مصنّف ابن أبي شيبة ( 611/4 ) .
- (3) مصنّف ابن أبي شيبة ( 611/4 ) ، المحلّي ( 170/6 ) .
- (4) مصنّف ابن أبي شيبة ( 611/4 ) ، المحلّي ( 170/6 ) .
- (5) مصنّف عبد الرزّاق ( 473/4 ) .
- (6) الاستذكار ( 21971 ) ، المغني ( 266/13 ) ، شرح مسلم للنوّويّ ( 137/8 ) .

أ - أن بدن البازي لا يحتمل الضرب ، وبدن الكلب يحتمله ، فيضرب ليتركه .

ب - أن آية التعلیم ترك ما هو مألوف عادة ، والبازي متوحش متنفر ، فكانت الإجابة آية تعلیمه ، وأمّا الكلب فهو مألوف يعتاد الانتهاب ، فكان آية تعلیمه ترك مألوفه ، وهو الأكل والاستلاب .

ج - جوارح الطير تتعلم بالأكل ، ويتعذر تعلیمها بدونها ، بخلاف ما يصيد بناه .

واستدل القائلون بتحريم الأكل من الصيد الذي أكل منه الطير بالكتاب والسنة والقياس

أولاً : من الكتاب بقوله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ [ المائدة : 4 ] .

**ووجه الاستدلال :** أن الطير الذي يأكل من الصيد لم يمسك علينا ، وإنما أمسك على نفسه .

ثانياً : من السنة ؛ ما رواه مجالد عن الشعبي عن عدي بن حاتم عن النبي ﷺ : « فَإِنَّ أكلَ الْكَلْبِ وَالْبَازِيَّ فَلَا تُأْكَلُ »<sup>(1)</sup> .

(1) أخرجه أبو داود في كتاب الصيد ، باب في الصيد ، برقم ( 2468 ) ، والإمام أحمد في أول مسند الكوفيين برقم ( 17546 ) ، وأخرجه البيهقي في كتاب الذبائح ، باب البراة المعلمة إذا أكلت ، وقال : ذكر البازي في هذه الرواية لم يأت به الحفاظ الذين قدمنا ذكرهم عن الشعبي ، وإنما أتى به مجالد ؛ السنن الكبرى ( 238/9 ) .  
تلخيص الحبير ( 1480/4 ) ، وقال ابن حجر : « لم أجده » . الكافي الشافي ( 594/1 ) .

ثالثاً : القياس ؛ وذلك أنّ جارحة الطَّيْرِ كجارحة السَّبَّاع ، فالقياس أن يكون حكمهما واحداً ، فإذا حرّمنا الأكل من الصَّيْدِ الَّذِي أَكَلَ مِنْهُ السَّبَّاعُ نحرّم ما أكل منه الطَّيْرُ .

وبالنَّظَرِ فِي أدلّةِ الفريقيْنِ يتبيّن لنا أنّ استدلال القائلين بالتَّحريمِ بِالآيَةِ لا يستقيم ، فالآية لم يأت فيها نهي عن أكل الطَّيْرِ من الصَّيْدِ ، وإنما جاءت لبيان حلّ ما أمسك علينا ، وعلامة الطَّيْرِ المَعْلَمِ أن يسترسل إذا أرسل ، ويجيب إذا دعي .

وأما ما استدلّوا به من السنّة فلا يصحّ ؛ لكون راويه مجالد ، وهو ضعيف ، قال أحمد : مجالد يصيّر القصّة واحدة ، كم من أعجوبة لمجالد (1) . وكذلك لمخالفته للروايات الصّحيحة .

وأما استدلالهم بالقياس ، فلا يصحّ قياس الطَّيْرِ على السَّبَّاع ؛ لما بينهما من الفرق ، فهو قياس مع الفارق ، والقياس مع الفارق لا يصحّ .

### التَّرجيح :

وبعد استعراض الأدلّة وما ورد عليها ، فإنّني أجد نفسي مرجّحاً للقول الأوّل ، وهو ما ذهب إليه الجمهور من جواز أكل الصَّيْدِ الَّذِي أَكَلَ مِنْهُ البازي ، وأنّ أكل البازي من الصَّيْدِ لا يقدر في كونه معلّماً ؛ وذلك لما يلي :

(1) المغني ( 267/13 ) .

1 — ثبوت الأثر عن ابن عباس — رضي الله عنهما — بإباحة ما أكل منه البازي .

2 — إجماع الصحابة السكوتي على هذه المسألة .

3 — الأدلة العقلية التي أوردها أصحاب القول الأول ووضحها .

4 — عدم استقامة استدلال أصحاب القول الثاني بالقرآن الكريم .

5 — ضعف الخبر الذي أورده دليلاً لهم عن مجالد ، ومخالفته للروايات الصحيحة .

6 — وجود الفارق بين السباع والطيور ، مما يجعلنا لا نسلم لهم بهذا القياس .

والله تعالى أعلم .



## المبحث الرابع

الرَّجُلُ يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَغِيْبُ عَنْهُ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَغِيبُ عَنْهُ

1468 – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيْلَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ :  
أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُ ، عَنْ  
عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ ، قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَرْمِي الصَّيْدَ فَأَجِدُ فِيهِ مِنْ  
الْغَدْرِ سَهْمِي ؟ قَالَ : « إِذَا عَلِمْتَ أَنْ سَهْمَكَ قَتَلَهُ ، وَأَلْزَمْتَهُ فِيهِ أَثْرَ سَوْجِ كُفْلٍ » (1) .  
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ .

وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ وَعَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ ، عَنْ  
سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ مِثْلَهُ ، وَكَلاَّ  
الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ .

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَيْنِيِّ (2) (3) .

- 
- 
- 
- (1) أخرجه البخاري ، في : كتاب الذبائح والصيد ، باب الصيد إذا غاب عنه يومين  
أو ثلاثة برقم ( 5062 ) . ومسلم من كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان ،  
باب الصيد بالكلاب المعلمة برقم ( 3565 ) .
  - (2) أخرجه مسلم ، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان ، باب إذا غاب عنه  
الصيد ثم وجد برقم ( 3568 ) .
  - (3) الجامع الكبير ( 136/3 ) .



## فقه الإمام الترمذي :

### أولاً : مناسبة الباب :

مناسبة هذا الباب ظاهرة ؛ لتعلقه بأبواب الصيد ، فبعد أن انتهى المصنّف من الكلام عن أحكام الصيد بالجوارح ، ناسب أن يذكر في هذا الباب والأبواب التي تليه ما قد يطرأ على الصيد من أحكام بعد إصابته ، فتحدّث في هذا الباب عن الصيد الذي يغيب عمّن رماه .

### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَغِيبُ عَنْهُ » ، وهي ترجمة خبرية عامة ؛ لا تفصح عن رأي المصنّف .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ذكر المصنّف — رحمه الله — في الباب حديثاً واحداً بإسنادين ، أحدهما : عن عدي بن حاتم ، والآخر عن أبي ثعلبة الخشني .  
وحكم عليهما بالصحة .

وقال — أيضاً — « وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ » ، وهو ما أخرجه مسلم .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

علّق المصنّف — رحمه الله — على الحديث من ناحية فقهية ، فقال : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ » ، ولم يذكر رأي المخالفين في المسألة ، فكأنّه يميل إلى هذا القول ، وهو حلُّ الصيد حتى لو غاب عمّن رماه .

### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي — رحمه الله — إباحة الصَّيِّدِ إذا غابَ عَمَّنْ رماه ولم يجد فيه أثر سُبُعٍ ؛ وذلك لما يلي :

- 1 — ذكره لحديث الباب الذي رخص فيه النَّبِيُّ ﷺ لعديِّ بن حاتم بأكل الصَّيِّدِ حتى لو غاب عنه إذا وجد فيه سهمه ولم يرَ فيه أثر سُبُعٍ .
- 2 — حكمه على الحديث بسنديه بأههما صحيحان ، فقال بعد ذكره للحديث : « هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ » ، وبعد ذكره للسند الآخر : « وَكَأَلَا الْحَدِيثَيْنِ صَحِيحٌ » .
- 3 — قوله بعد ذكره للحديث : وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ .
- 4 — تركه لذكر آراء المخالفين في المسألة .



# المبحث الخامس

فِيْمَنْ يَرْمِي الصَّيْدَ  
فَيَجِدُهُ مَيِّتًا فِي الْمَاءِ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَجِدُهُ مَيْتًا فِي الْمَاءِ

1469 – حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي عَاصِمُ الْأَحْوَلُ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّيْدِ فَقَالَ : « إِذَا رَهَبْتُ بِسَمِّكَ فَأَذْكَرَ اسْمُ اللَّهِ ، فَإِنْ وَجَدْتَهُ قَدْ قُتِلَ فَكُلْ ، إِلَّا أَنْ تُجِدَهُ قَدْ وَقَعَ فِيهِ هَاءٌ فَلَا تَأْكُلْ ؛ فَإِنَّكَ لَا تُدْرِي أَلْكَأَ قَتَلَهُ أَوْ سَمَّكَ » (1) .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ (2) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

مناسبة هذا الباب للباب الذي قبله والذي بعده ظاهرة ، فقد ذكر المصنّف في هذه الأبواب ما قد يطرأ على الصيّد بعد إصابته .  
ففي الباب السابق ذكر حكم الصيّد إذا غاب عمّن رماه ، وفي هذا

---

(1) أخرجه البخاري ، كتاب الذبائح والصيد ، باب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة برقم ( 5062 ) . ومسلم ، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان ، باب الصيد بالكلاب المعلّمة برقم ( 3566 ) .

(2) الجامع الكبير ( 137/3 ) .

الباب ذكر حكم الصيد إذا وجده راميه في الماء .

### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَلَبُ مَا جَاءَ فِيمَنْ يَرْمِي الصَّيْدَ فَيَجِدُهُ مَيِّتًا فِي الْمَاءِ » .

وهذه ترجمة خبرية عامة لا تدلّ من قريب ولا من بعيد على رأي المصنّف — رحمه الله — واختياره .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ذكر المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً في آخره : « إِلَّا أَنْ يُجِدَهُ قَدْ وَقَعَ فِيهِ حَاءٌ فَلَا تَأْكُلُ ؛ فَإِنَّكَ لَا تُذْرِي أَلْمَاءُ قَتْلَهُ أَوْ سَمُّكَ » .  
وحكم عليه بقوله : « هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ » .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

لم يعلّق المصنّف على هذا الحديث مباشرة ، وقد أحرّ التعلّيق عليه مع تعلّيقه على حديث الباب الذي بعده ، ولعلّ السبب في تأخير تعلّيق المصنّف على هذا الباب مع الباب الذي يليه أنّهما اشتركا في الحكم ، وهو التّحريم ، فالمصنّف — رحمه الله — بعد ذكره لأبواب الصيد ذكر الأحكام التي قد تطرأ على الصيد بعد إصابته ، فذكر أولاً حديث غياب الصيد عمّن رماه ، ثمّ علّق عليه بمفرده ؛ لأنّ حكمه الحلّ ، ثمّ أعقبه بحديث هذا الباب وهو حديث ( الصيد يجده ميتاً في الماء ) ، وحديث الباب الذي يليه وهو حديث ( لو أكل الكلب من الصيد ) ، وأحرّ التعلّيق عليهما بعد ذكر حديث الباب الآخر ؛ لاشتراكهما في الحكم وهو التّحريم ، فقال — رحمه الله —

معلقاً على حديث هذا الباب : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي الصَّيْدِ وَالذَّيْحَةِ إِذَا وَقَعَ فِي الْمَاءِ أَنْ لَا يَأْكُلَ » ، وَنَقَلَهُ هَذَا يُبَيِّنُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ وَاخْتَارَهُ مِنْ أَنَّ الصَّيْدَ إِذَا وَقَعَ فِي الْمَاءِ بَعْدَ إِصَابَتِهِ يَحْرُمُ أَكْلُهُ ، ( ثُمَّ قَالَ : « وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي الذَّيْحَةِ إِذَا قُطِعَ الْحُلُقُومُ فَوَقَعَ فِي الْمَاءِ فَمَاتَ فِيهِ فَإِنَّهُ يُؤْكَلُ ، وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ » ) .

#### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي — رحمه الله رحمة واسعة — تحريم أكل الصيد إذا وقع في الماء ؛ وذلك لما يلي :

1 — الحديث الذي أورده الترمذي عن النبي ﷺ حيث قال فيه : « **إِلَّا أَنْ يُجِدَهُ قَدْ وَقَعَ فِي مَاءٍ فَلَا تَأْكُلُ** » .

2 — تأخيره التعليق على هذا الحديث مع الباب الذي يليه ؛ لاشتراكهما في الحكم وهو التحريم .

3 — تعليقه على هذا الحديث بأن العمل عليه عند بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم .

4 — حكمه على حديث الباب بأنه حسنٌ صحيح .

#### مذاهب الفقهاء في المسألة :

إذا وقع الصيد في الماء ولم يتيقن أكان قتله من السهم أم من الماء ، فلفقهاء فيه قولان :

### القول الأول :

أنه لا يؤكل ، سواء أكانت جراحته قاتلة أو غير قاتلة ، وهو قول الحنفية<sup>(1)</sup> ، والمشهور عن الإمام أحمد<sup>(2)</sup> .

### القول الثاني :

التفصيل بين ما كان جرحه قاتلاً ؛ فيحلّ ولو وقع في الماء ، وبين ما كان جرحه غير قاتل ؛ فلا يحلّ . وهو قول المالكية<sup>(3)</sup> ، والشافعية<sup>(4)</sup> .

### واستدل أصحاب القول الأول بما يلي :

أولاً : السنة :

قوله ﷺ : « **وَإِنْ رَهَيْتَ سَهْمَكَ فَأَذْكَرِ اسْمَ اللَّهِ ، فَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا فَلَمْ تَجِدْ فِيهِ إِلَّا أُنْثَى سَهْمِكَ فَكُلْ إِنْ شِئْتَ ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ غُرْبًا فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ** »<sup>(5)</sup> .

**وجه الدلالة :** أن التّهي عن أكله عام سواء أكانت جراحته قاتلة أم غير قاتلة ، فيحمل على عمومه .

(1) فتح القدير ( 129/10 ) ، بدائع الصنائع ( 58/5 ) .

(2) الإنصاف ( 423/10 ) ، المغني ( 304/9 ) .

(3) بداية المجتهد ( 374/1 ) ، المنتقى شرح الموطأ ( 122/3 ) .

(4) المجموع ( 113/9 ) .

(5) أخرجه البخاري ، كتاب الذبائح والصيد برقم ( 5062 ) ، ومسلم ، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان ، باب الصيد بالكلاب المعلّمة ، برقم ( 3565 ) .

**ونوقش هذا الاستدلال :**

بأن المقصود بالمنهي عنه في الحديث هو ما يحتمل موته بسبب الماء ؛ لاحتمال أن يكون الماء قتله ، أمّا ما كانت جراحته قاتلة وحركته كحركة المذبوح فهذا حلال كما لو لم ي سقط في الماء ، وهذا يؤيّد التعليل في قوله ﷺ : « **إِلَّا أَنْ يُجِدَهُ قَدْ وَقَعَ فِيهِ حَاءٌ ؛ فَإِنَّكَ لَا تُذْرِي الْكَلَاءَ قَتْلَهُ أَوْ سَمْمَكَ** » (1) .

تأنيلاً : المعقول :

يحتمل أن الماء أعان على خروج روحه ، فصار بمنزلة ما لو كانت الجراحة غير قاتلة .

**واستدل أصحاب القول الثاني بالسنة :**

1 — قوله ﷺ : « **وَأَنْ وَجَدْتَهُ خَرِبًا فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ** » (2) .

2 — قوله ﷺ : « **إِلَّا أَنْ يُجِدَهُ قَدْ وَقَعَ فِيهِ حَاءٌ فَلَا تَأْكُلْ ؛ فَإِنَّكَ لَا تُذْرِي الْكَلَاءَ قَتْلَهُ أَوْ سَمْمَكَ** » (3) .

**ووجه الاستدلال من الحديثين :** أنه جاء في الحديث الأول النهي عن أكله إذا وقع في الماء ؛ لأن قتله كان بسبب الغرق وليس بالسهم ، وفي

(1) سبق تخريجه ص 80 .

(2) أخرجه مسلم ، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان ، باب الصيد بالكلاب المعلّمة ، برقم ( 3565 ) .

(3) سبق تخريجه ص 80 .



الحديث الثاني علّل الحكم باحتمال أن يكون الماء قتله ، والحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا .

#### التّرجيح :

الرّاجح أنّ الصّيِّد إذا سقط في الماء بعد إصابته ثمّ مات وشكّ في ذلك هل هو بسبب السّهم أم الماء فهو محرّم ؛ لأنّه اجتمع مبيح وحاضر ، فغلب جانب الحظر احتياطاً .





المبحث السادس  
الكلب يأكل من الصيد

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكَلْبِ يَأْكُلُ مِنَ الصَّيْدِ

1470 — حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ مُجَالِدٍ ،  
عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدِ  
الْكَلْبِ الْمُعَلَّمِ ، قَالَ : « إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الْخَلْعُ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ مَا أَهْسَكَ  
عَلَيْكَ ، فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّمَا أَهْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَرَأَيْتَ إِنْ خَالَطَتْ  
كِلَابًا كِلَابٌ أُخْرُ ؟ قَالَ : إِنَّمَا ذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تُذَكِّرْ عَلَى غَيْرِهِ » (1) .  
قَالَ سُفْيَانُ : أَكْرَهُ لَهُ أَكْلَهُ .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ  
فِي الصَّيْدِ وَالذَّبِيحَةِ إِذَا وَقَعَا فِي الْمَاءِ أَنْ لَا يَأْكُلَ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ فِي  
الذَّبِيحَةِ : إِذَا قُطِعَ الْحُقُومُ فَوَقَعَ فِي الْمَاءِ فَمَاتَ فِيهِ فَإِنَّهُ يُؤْكَلُ ، وَهُوَ قَوْلُ  
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ (2) .

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي الْكَلْبِ إِذَا أَكَلَ مِنَ الصَّيْدِ ، فَقَالَ أَكْثَرُ أَهْلِ

---

(1) أخرجه البخاري ، كطب الذبائح والصيد ، باب صيد المعراض ، برقم (5054) .  
ومسلم ، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان باب الصيد بالكلاب المعلمة برقم (3562) .

(2) وقد أحرر المصنف — رحمه الله — تعليقه على الباب السابق مع هذا الباب لاشتراكهما  
في الحكم وهو التحريم .

الْعِلْمُ : إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ مِنْهُ فَلَا تَأْكُلُ ، وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ .  
 وَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي الْأَكْلِ مِنْهُ وَإِنْ أَكَلَ الْكَلْبُ مِنْهُ (1) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

هذا الباب يعتبر مشاركاً في الحكم للباب الذي قبله ، فبعد أن بين المصنّف ما يطرأ على الصيد بعد إصابته ، بدأ بذكره لحديث الصيد الذي يغيب عمّن رماه وحكمه الحلّ ، أعقبه بحديث ( ما لو وقع الصيد في الماء ) ، ثم ذكر هذا الحديث بعده ؛ لأنّ كلا الحديثين حكمهما التّحريم .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكَلْبِ يَأْكُلُ مِنَ الصَّيْدِ » ، وهذه الترجمة خبرية عامة لا تبين مُراد المصنّف .

#### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ذكر المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً قال في آخره : « فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّا أُنْهَكْ عَلَى نَفْسِهِ » .

(1) الجامع الكبير ( 138/3 ) .

ونقل أثرًا عن سفيان — رحمه الله — قال فيه : أكره له أكله .  
وفي هذا دليل على أن المصنّف يرى تحريم الأكل من الصيد إذا أكل منه الكلب .

#### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

نقل المصنّف — رحمه الله — اختلاف العلماء في مسألة أكل الكلب من الصيد ، فبيّن أن فيها قولين لأهل العلم :

#### الأول : تحريم الأكل من الصيد إذا أكل منه الكلب :

ونسبه إلى أكثر أهل العلم ، ومنهم : سفيان ، وعبد الله بن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

#### الثاني : جواز الأكل من الصيد إذا أكل منه الكلب :

ولم ينسبه إلى أحد معيّن ، وإنما قال : « وَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي الْأَكْلِ مِنْهُ وَإِنْ أَكَلَ الْكَلْبُ مِنْهُ » .

#### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي — رحمه الله — حرمة الأكل من الصيد إذا أكل منه الكلب . وتبيّن لي ذلك من خلال عدّة أمور :

1 — ذكره لهذا الباب بعد حديث وقوع الصيد في الماء ، وتأخيره التعليل عليهما ؛ لاشتراكهما في حكم التحريم .

2 — ذكره للحديث الذي فيه تصريح بالنهي عن الأكل من الصيد إذا أكل منه الكلب ، وبيان العلة لذلك بقوله : « فَإِنَّمَا أَهْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ » .

3 — نقله الأثر عن سفيان بالكراهة ، ولم يذكر قول المخالفين .

- 4 — تعليقه على الحديث بأنه قول أكثر أهل العلم ، وذكر بعضهم .
- 5 — عدم ذكره لمن خالف في هذا القول ، بل اكتفى بقوله : « وَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ ... » .

### مذاهب الفقهاء في المسألة :

#### القول الأول :

قال الإمام مالك<sup>(1)</sup> والشافعي في القديم<sup>(2)</sup> ، وأحمد في رواية<sup>(3)</sup> : يباح الصيد وإن أكل منه الكلب ، ولا يعتبر عدم الأكل شرطاً لذلك .

#### القول الثاني :

قال أبو حنيفة<sup>(4)</sup> ، والشافعي في الجديد<sup>(5)</sup> ، وأحمد في أصح الروايتين<sup>(6)</sup> : يحرم الصيد إذا أكل منه الكلب .

#### واستدل أصحاب القول الأول بما يلي :

أولاً : القرآن الكريم :

قال تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ [ المائدة : 4 ] .

- (1) مقدمات ابن رشد ( 317/1 ) ، المنتقى شرح الموطأ ( 124/3 ) .
- (2) المجموع ( 105/9 ) ، تحفة المحتاج ( 331/9 ) .
- (3) المغني ( 263/13 ) ، الإنصاف ( 431/10 ) .
- (4) تبين الحقائق ( 52/6 ) ، المبسوط ( 223/11 ) .
- (5) المجموع ( 105/9 ) ، الأم ( 249/2 ) .
- (6) المغني ( 263/13 ) ، الإنصاف ( 431/10 ) .

**وجه الاستدلال :** أن ظاهر الآية جواز الأكل ممَّا أمسكت الكلاب مطلقاً أكلت منه أم لم تأكل .

ونوقش هذا الاستدلال : بأنه ﷺ أباح ما أمسكت الكلاب علينا ، وما أكل منه الكلب إنما أمسكه على نفسه ولم يمسه علينا ، فهو خلاف ما يقتضيه ظاهر الآية .

ثانياً : السنة :

أ — ما روى أبو داود عن أبي ثعلبة الحشني رضي الله عنه قال : « إِذَا أَرَسْتُ كَلْبَكَ وَذَكَرْتُ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ » (1) .

**وجه الدلالة :** أنه ﷺ رتب إباحة الأكل على شيئين فقط ، وهما : الإرسال ، وذكر اسم الله تعالى ، فبهما يحل الصيد وإن أكل منه الكلب ، فاللفظ صريح في الجواز .

**ونوقش هذا الاستدلال : بما يلي :**

أن هذه الرواية — رواية جواز الأكل ممَّا أكل منه الكلب — مذكورة في غير الصحيحين ، فلا تعارض أدلة الجمهور التي في الصحيحين الآتي ذكرها .

ب — ما رواه أبو داود أن أبا ثعلبة الحشني رضي الله عنه قال : « يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنْ

(1) أخرجه أبو داود ، كتاب الصيد ، باب في الصيد ، برقم ( 2469 ) . قال الحافظ ابن حجر : وهو في الصحيحين بغير هذه الزيادة . ( تلخيص الحبير : 334/4 ، الدرر : 254/2 ) .



لِي كِلَابًا مَكْلَبَةً فَأَقْتَبِي فِي صَبَدِهَا . فَغَالَ النَّبِيُّ ﷺ : إِنْ كَانَ لَكَ كِلَابٌ مَكْلَبَةٌ فَكُلْ مِنْهَا  
أَمْسِكْ عَلَيْكَ ، قَالَ : ذِكْبًا أَوْ غَيْرَ ذِكْبِي ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : فَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ ؟ قَالَ : وَإِنْ أَكَلَ  
مِنْهُ (1) .

**وجه الدلالة :** أن في الحديث أجابة صريحة للسائل لإباحة ما أكل منه  
الكلب ، وهذا دليل على جوازه .

ثالثاً : المعقول :

أنه صيد جارح ، فأبيح ، كما لو لم يأكل منه ، فإن الأكل يحتمل أن  
يكون لفرط جوع ، أو غيظ على الصيد (2) .

**واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي :**

أولاً : القرآن الكريم :

أ — قال الله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾  
[ المائدة : 4 ] .

**وجه الاستدلال من الآية :** أنه تعالى أباح الأكل مما أم سكت الكلاب  
علينا ، والذي أكل منه الكلب إنما أمسكه على نفسه ، ولم يمسه علينا .

(1) أخرجه أبو داود ، كتاب الصيد ، باب في الصيد ، برقم ( 2474 ) . قال الحافظ

ابن حجر في تلخيص الحبير : إسناده قوي ، وأعله البيهقي . ( تلخيص الحبير :

334/4 ) ، وقال في فتح الباري : لا بأس بسنده ( الفتح : 516/9 ) .

(2) المغني ( 263/13 ) .

ب — قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ [ المائدة : 3 ] .

**وجه الاستدلال :** أنه تعالى جعل أكلة السبع محرمة ؛ لأنها معطوفة على المحرمات قبلها ، وما أكل منه الكلب يعتبر من ذلك .  
تأنيلاً : السنة :

أ — ما رواه البخاريّ ومسلم عن عديّ بن حاتم رضي الله عنه قال : « سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ : إِنَّا قَوْمٌ نَجِدُ بِهَذِهِ الْكِلَابِ ؟ فَقَالَ : إِذَا أُرْسِلَتْ كِلَابُكَ الْمَعْلَمَةَ وَذَكَرْتُ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ جَمًّا أَهْسَكْ عَلَى كُرْوَانٍ فَتَلَنْ ، إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ ؛ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَهْسَكْتَ عَلَى نَفْسِهِ ، وَإِنْ خَالَطَهَا كِلَابٌ مِنْ غَيْرِهَا فَلَا تَأْكُلْ » (1) .

**وجه الاستدلال :** أنه رضي الله عنه أباح ما قتلته الكلاب إذا لم تأكل منه ، وحرّمه إذا أكلت منه ، وعلّل ذلك بخوف الإمساك على نفسها .

ب — ما رواه أحمد عن ابن عباس — رضي الله عنهما — قال : قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا أُرْسِلَتْ الْكَلْبُ فَأَكَلَ مِنْ الصَّيْدِ فَلَا تَأْكُلْ ؛ فَإِنَّمَا أَهْسَكْتَ عَلَى نَفْسِهِ ، وَإِذَا أُرْسِلَتْهُ فَتَلَنْ وَلَمْ يَأْكُلْ فَكُلْ ؛ فَإِنَّمَا أَهْسَكْتَ عَلَى صَاحِبِهِ » (2) .

(1) أخرجه البخاري ، كتاب الذبائح والصيد ، باب إذا أكل الكلب ، برقم ( 5061 ) .  
( . ومسلم ، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان ، باب الصيد بالكلاب المعلمة ، برقم ( 3561 ) .

(2) أخرجه أحمد ، مسند بني هاشم ، أول مسند عبد الله بن عباس ( 1945 ) .  
قال الهيثميّ في مجمع الزوائد : رواه أحمد ، ورجاله رجال الصّحيح . مجمع الزوائد ( 31/4 ) .

**وجه الاستدلال :** أنه ﷺ نهي عن الأكل مما أكل منه الكلب ؛ لأنه أمسك على نفسه ، وأذن في الأكل مما لم يأكل منه الكلب ؛ لأنه أمسك على صاحبه .

### الترجيح :

بعد استعراض ما ورد في المسألة من أقوال وأدلة ومناقشات فإنه يظهر لي — والله أعلم — رجحان ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني القائمون بتحريم ما أكل منه الكلب ، لما يلي :

1 — أن الأصل في الميتة التحريم ، فإذا شككنا في السبب المبيح رجحنا إلى الأصل .

2 — معنى قوله تعالى : ﴿ أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ : صيد لكم ، وما أكل منه الكلب فإنما صاده لنفسه لا لصاحبه ، لذلك جعل الشارع أكله منه علامة على أنه صاده لنفسه لا لصاحبه .

3 — حديث عديّ رضي الله عنه متفق عليه . ورواية أبي ثعلبة في غير الصحيحين ، ومختلف في تضعيفها .

4 — في حديث عديّ وابن عباس — رضي الله عنهما — ذكر الحكم والعلة بأن سبب ذلك خوف إمساك الكلب على نفسه ، وفيما استدلل به أصحاب القول الأول القائمون بالإباحة لم تذكر العلة .





# المبحث السابع

## صِيْدُ الْمِعْرَاضِ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله :

### بَابُ مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْمِعْرَاضِ ( ١ )

- 1471 — حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيسَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا زَكَرِيَّا ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ : « سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ ؟ فَقَالَ : مَا أَصَبْتُ بِحَدِّهِ فُكِّلَ ، وَمَا أَصَبْتُ بِعُرْضِهِ فَمُؤُوقِبٌ » (2) .
- 1471 ( م ) — حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ زَكَرِيَّا ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ . هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ . وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ (3) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

لما فرغ المصنّف — رحمه الله — من الكلام عن الصيّد بالجراحة من الكلاب والطيور ، ناسب أن يبيّن حكم الصيّد بالآلات الأخرى غير

- 
- 
- (1) المِعْرَاضِ : سهمٌ له أربعُ قُدُذٍ دِقَاقٍ ، وإذا رُمِيَ به اعترضَ . قال الخليل : هو السهم الذي يُرمى به لا ريش له ، يمضي عرضاً ، ويصيب بعرضه دون حدّه .  
مقاييس اللّغة ( 730 ) ، مادّة ( عرض ) .
- (2) أخرجه البخاري ، كتاب الذبائح والصيد ، باب صيد المعراض ، برقم ( 5054 ) .  
ومسلم ، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان ، باب الصيد بالكلاب المعلّمة ، برقم ( 3563 ) .
- (3) الجامع الكبير ( 138/3 — 139 ) .

الجوارح ، فعقد هذا الباب ليبيّن حكم الصَّيْدِ بالمعراض ، والسَّهْمِ ، والرَّمْحِ ، والحربة ، والسَّيْفِ ، ونحوها ؛ ليبيّن أنّ ما قتل بحدّه من هذه الأدوات فهو مباح ، وما قتل بعرضه وثقله لم ييح .

### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِي صَيْدِ الْمِعْرَاضِ » ، وهي ترجمة عامّة ؛ لا يظهر المقصود منها إلا بالنظر إلى الحديث الذي أورده تحتها .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً بسندين ، وحكم عليه بأنّه صحيح ، يبيّن أنّ المعراض إذا قتل بحدّه فصيده مباح ، وإن قتل بعرضه فهو موقوذ<sup>(1)</sup> ، لا يباح أكله .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

علّق المصنّف على هذا الحديث بقوله : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ » ، فلم يذكر في المسألة خلافاً ، وهو كما قال — رحمه الله — إلا نادراً لا حكم له .

(1) الموقوذة : ما تقتل بغير أداة حادّة .

قال ابن فارس : الواو والقاف والذال كلمة تدلّ على ضرب بخصب . وشاة موقوذة : ضربت بالخشبية حتى ماتت .  
مقاييس اللّغة ( 1061 ) .

**خامساً : رأي الإمام الترمذي :**

- الذي يترجّح لديّ أنّ المصنّف — رحمه الله — يرى إباحة ما قتله  
المعروض بحده ، وتحريم ما قتله بعرضه وثقله ؛ وذلك لما يلي :
- 1 — ذكره لصيد المعروض بعد ذكره لصيد الجوارح دليل على أنّه يرى مشروعيّة الصيّد به ، وإباحة ما قتله بحده .
  - 2 — إيراد حديث الباب الذي يدلّ صراحةً على إباحة ما قتل المعروض بحده ، وتحريم ما قتل بعرضه وثقله ، ووصفه بأنّه وقيد .
  - 3 — تصحيحه لحديث الباب .
  - 4 — تعليقه على الحديث بأنّ العمل عليه عند أهل العلم .
  - 5 — عدم ذكره لأقوال المخالفين .





# المبحث الثامن الذبيحة بالمرّة

## قال الإمام الترمذي رحمه الله :

### بَابُ مَا جَاءَ فِي الذَّبِيحَةِ بِالْمَرْوَةِ (١)

1472 – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَيْبِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ « أُرِيَ رَجُلًا مِنْ قَوْمِهِ صَادَ أَرْنَبًا أَوْ ثَائِنًا ، فَذَبَحَهُمَا بِمَرْوَةٍ ، فَعَلَفَهُمَا حَتَّى لَقِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ فَأَهْرَهُ بِكُلِّهِمَا » (2) .

وَفِي الْبَابِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ (3) ، وَرَافِعٍ (4) ، وَعَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ

- 
- 
- (1) المروة : حجر أبيض ذو حدٍّ ؛ يقدح منه النَّارُ ، قال ابن فارس : المروة حجارة يتوق . مقاييس اللغة ( 945 ) .
  - (2) أخرجه أحمد في باقي مسند المكثرين ، مسند جابر رضي الله عنه برقم ( 13962 ) ، وصحَّحه الألباني ؛ صحيح سنن الترمذي ( 145/3 ) .
  - (3) أخرجه أبو داود ، كتاب الأضاحي ، باب في الذَّبِيحَةِ بِالْمَرْوَةِ برقم ( 2439 ) ، والنَّسَائِي ، كتاب الضحايا ، باب إباحة الذَّبْحِ بِالْمَرْوَةِ ، برقم ( 4323 ) ، وابن ماجه ، كتاب الصَّيِّدِ ، باب الأرنب ، برقم ( 3235 ) .
  - قال الحافظ ابن حجر في الدرِّاية في تخريج أحاديث الهداية : « حديث محمد بن صفوان أصحَّ ، وحديث جابر ليس بمحفوظ » . الدرِّاية ( 212/2 ) .
  - (4) أخرجه البخاري ، كتاب الذبائح والصيد ، باب لا يذكي بالسنِّ والعظم والظفر ، برقم ( 5082 ) ، ومسلم ، كتاب الأضاحي ، باب جواز الذَّبْحِ بِكُلِّ مَا أَهَرَ الدَّمِ إِلَّا السِّنَّ ، برقم ( 3638 ) .

(1)

وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُذَكِّيَ بِمَرُوءَةٍ ، وَلَمْ يَرَوْا بِأَكْلِ الْأَرْتَبِ  
بُأَسًا ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُهُمْ أَكْلَ الْأَرْتَبِ .

وَاخْتَلَفَ أَصْحَابُ الشَّعْبِيِّ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ ، فَرَوَى دَاوُدُ بْنُ أَبِي  
هِنْدٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ . وَرَوَى عَاصِمُ الْأَحْوَلُ ، عَنِ  
الشَّعْبِيِّ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحَمَّدٍ أَوْ مُحَمَّدِ بْنِ صَفْوَانَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ  
صَفْوَانَ أَصَحُّ .

وَرَوَى جَابِرُ الْجُعْفِيُّ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ نَحْوَ  
حَدِيثِ قَتَادَةَ عَنِ الشَّعْبِيِّ ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ رِوَايَةَ الشَّعْبِيِّ عَنْهُمَا جَمِيعًا . قَالَ  
مُحَمَّدٌ : حَدِيثُ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَابِرٍ غَيْرُ مَحْفُوظٍ (2) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن فرغ المصنف — رحمه الله — من الكلام عن الصيد ، وبيّن

(1) أخرجه أبو داود ، كتاب الأضاحي ، باب الذبيحة بالمرؤة ، برقم ( 2441 ) ،  
والتسائي ، كتيب الصيد والذبائح ، باب الصيد إذا أنتن ، برقم ( 4230 ) ، وابن  
ماجه ، كتاب الذبائح ، باب ما يذكي به ، برقم ( 3168 ) .

وذكره ابن حجر في التلخيص ، وقال : « مداره على سماك بن حرب عن مري بن  
قطري عنه » . تلخيص الحبير ( 333/4 ) .

(2) الجامع الكبير ( 139/3 ) .

أحكامه ، ناسب أن يذكر في هذا الباب والأبواب التي تليه أحكام الذبائح من الزكاة وغيرها ، وهذه هي عادة الفقهاء ، بأنهم دائماً يقرنون الصيد مع الذبائح ، فإذا تكلموا عن الصيد ، أعقبوه بالكلام عن الذبائح ، وإن بدؤوا بالذبائح أعقبوه بالكلام عن الصيد (1) .

### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِي الذَّبِيحَةِ بِالْمَرْوَةِ » ، وهي صيغة خبرية خاصة ؛ لا يفهم منها اختيار المصنّف أو رأيه ، وهي إحدى طرق المصنّف في صياغة تراجمه .

### ثالثاً : أحاديث وأثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً ، وبين فيه أمر النبي ﷺ لمن ذكّى الأرنب بالمرؤة بأكلها .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

علّق المصنّف — رحمه الله — على هذا الحديث بقوله : « وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُذَكِّيَ بِمَرْوَةٍ » ، ولم يذكر أحداً ممن قال هذا القول ، ولم يُسمِّهم .

وكذلك لم يذكر قول من خالفهم مطلقاً .

ثم ذكر تعليقا آخر عن أكل الأرنب ، وسيأتي الكلام عنه .

(1) وهذا ملاحظ لكل من له أدنى تعلق بكتب الحديث والفقہ ، ونحوها .

### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

- يرى الإمام الترمذي — رحمه الله تعالى — جواز التذكية بالمرؤة ،  
وسائر الأحجار ، وكلّ محدّد يمكن به إنفاذ المقاتل كالسكّين والسيف  
وغيرها ؛ التي تقطع الحلقوم والمريء والودجين ، وذلك لعدّة أمور :
- 1 — ذكره لحديث الباب الذي يدلّ صراحة على جواز أكل المذكاة  
بمرؤة من خلال أمر النبي ﷺ للصائتد بأكلهما .
  - 2 — تعليقه بأنّ بعض أهل العلم رخصوا بذلك .
  - 3 — عدم ذكر قول من خالفهم .
- وقد حكى الإمام الترمذي الخلاف في أكل الأرنب ، ومن المناسب أن  
نذكر هنا مذاهب الفقهاء في المسألة .

### مذاهب العلماء في مسألة أكل الأرنب <sup>(1)</sup> :

#### القول الأول : الكراهة :

- روي ذلك عن عبد الله بن عمر — رضي الله عنهما — من الصحابة ،  
وعكرمة من التابعين ، ومحمّد بن أبي ليلي من الفقهاء <sup>(2)</sup> .

(1) الأرنب : واحدة الأرانب ، وهي حيوان يشبه العنق ، قصير اليدين ، طويل الرجلين  
عكس الزرافة ، يطأ على مؤخره قوائمه . وهو اسم جنس يطلق على الذكر  
والأنثى .

وقال الجاحظ : « إذا قلت : أرنب فليس إلاّ للأنثى ، كما أنّ العقاب لا يكون  
إلاّ للأنثى » . انظر : حياة الحيوان الكبرى ( 24/1 ) .

(2) فتح الباري لابن حجر ( 662/9 ) .

### القول الثاني : التَّحْرِيم :

روي ذلك عن عمرو بن العاص رضي الله عنه (1) .

### القول الثالث : جواز أكلها ، وأنها حلال :

وهو قول جمهور الفقهاء من الحنفيَّة (2) ، والمالكيَّة (3) ، والشافعيَّة (4) ، والحنابلة (5) ، والظاهرية (6) .

### الأدلة :

#### أدلة القائلين بالتَّحْرِيم أو الكراهة :

الدليل الأول : ما روى ابن ماجه عن حُزَيْمَةَ بِنِ جَزْءٍ قَالَ : « قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! هَا تَقُولُ فِي الْأَرْنَبِ ؟ قَالَ : لَا أَكُلُهُ وَلَا أُحْرَجُهُ . قُلْتُ : فَإِنِّي أَكُلُ جِهَا لَرْتَجُرُ ، وَلِحَرَبَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : بُنْتُ أَنَا تُحْمَى » (7) .

**وجه الاستدلال :** أنه ﷺ لم يأكل الأرنب ، وبيِّن السَّبَب في ذلك ، وهو كونها تحيض ، فدلَّ ذلك على تحريمها أو كراهتها .

(1) المغني ( 325/13 ) ، ومصنّف عبد الرزّاق ( 517/4 ) .

(2) تبين الحقائق ( 295/5 ) .

(3) الشرح الصّغير ( 180/2 ) .

(4) المجموع ( 10/9 ) ، الأمّ ( 265/2 ) .

(5) المغني ( 325/13 ) ، الإنصاف ( 365/10 ) .

(6) الحليّ ( 432/7 ) .

(7) أخرجه ابن ماجه ، كتاب الصيّد ، باب الأرنب ، برقم ( 3236 ) . قال الحافظ في

الفتح : « وسنده ضعيف » فتح الباري ( 662/9 ) .

**ونوقش هذا الاستدلال من وجهين :**

الوجه الأول : أن الحديث ضعيف كما قال ابن حجر في فتح الباري (1) .  
الوجه الثاني : أنه ﷺ لم يأكل منها لا لأنها حرام ، ولذلك لم يحرمها ،  
وإنما لم يأكل منها لأنه كرهها خلقاً ، وكون الإنسان يكره الشيء لا يدل  
على كونه محرماً ، لذا قال ﷺ : « **وَلَا أُكْرَهُهُ** » ، فكيف به ﷺ ينفي الحرمة  
ويقولون إنه مكروه أو حرام !؟

الدليل الثاني : ما روى أبو داود عن مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَبِي  
خَالِدَ بْنَ الْحُوَيْرِثِ يَقُولُ : إِنَّ عَبَّأَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو كَانَ بِالصَّفَّاحِ — قَالَ  
مُحَمَّدٌ : مَكَانٌ بِمَكَّةَ — وَإِنَّ رَجُلًا جَاءَ بِأَرْتَبٍ قَدْ صَادَهَا فَقَالَ : يَا عَبْدَ  
اللَّهِ ابْنَ عَمْرٍو ! مَا تَقُولُ ؟ قَالَ : « **قَدْ جِئْتُ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا جَالِسٌ فَكَلَّمَ  
بَأُكْلَهَا ، وَلَأَرْبُئُهُ عَزَّ أَكْلَهَا ، وَزَعَرْنَا نَجِيزٌ** » (2) .

**وجه الدلالة فيه :** أن كونه ﷺ لم يأكلها دليل على كراهتها ، ولو  
كانت غير مكروهة لأكل منها ﷺ .

**ونوقش هذا الاستدلال :**

بأن الدليل صريح في الإباحة ؛ لقوله : **وَلَمْ يَنْهَ عَنْ أَكْلِهَا** . أمَّا

(1) فتح الباري ( 662/9 ) .

(2) أخرجه أبو داود ، كتاب الأطعمة ، باب في أكل الأرنب ، برقم ( 3298 ) .

قال ابن حجر : أخرجه أبو داود ، وله شاهد عن عمر عند إسحاق بن راهويه في  
مسنده . التهذيب ( 121/3 ) ، والفتح ( 579/9 ) .

كونه ﷺ لم يأكلها فقد يكرهها حلقة لا لإثم في أكلها .

**أدلة من قال بالإباحة :**

الدليل الأول : ما روى البخاريّ ومسلم عن أنسٍ رضي الله عنه قال : « أَفْجَأَ أَرْنَا وَنَحْنُ بِمَرِّ الظَّهْرَانِ <sup>(1)</sup> ، فَسَعَى الْقَوْمُ فَلَغِبُوا ، فَأُخِذَتْهَا فَجِئْتُ بِهَا إِلَى أَبِي طَلْحَةَ فَذَبَحَهَا ، فَبَعْتُ بِوَرَكَيْهَا . أَوْ قَالَ : بِفَخِذَيْهَا . إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَبِلَهَا » <sup>(2)</sup> .

**وجه الدلالة من الحديث :** أن قبوله ﷺ لهذه الهدية من الأرنب دليل على إباحتها ، ولو كانت محرمة لبيته ﷺ .

الدليل الثاني : ما روى النسائي عن موسى بن طلحة ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : « جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِأَرْنَبٍ قَدْ شَوَاهَا ، فَوَضَعَهَا بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَأَهْسَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَأْكُلْ ، وَأَمَرَ الْقَوْمَ أَنْ يَأْكُلُوا ، وَأَهْسَكَ الْأَعْرَابِيُّ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : مَا يَنْتَعُكَ أَنْ تَأْكُلَ ؟ قَالَ : إِنِّي أَصَوْمُ ثَلَاثَةَ أَهَارٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ، قَالَ : إِنْ كُنْتُ صَائِمًا فَصِرَ الْعَرُ » <sup>(3)</sup> .

(1) مرّ الظهران ؛ بفتح الميم وتشديد الراء ، وبفتح الظاء المعجمة وسكون الهاء ؛ هو الوادي الذي تسميه العامة بطن مرو بإسكان الراء بعدها واو ، قال البكري : بينه وبين مكة ستة عشر ميلاً ، وقال أبو غسان : سمي بذلك لأن في بطن الوادي كتابة بعرق من الأرض أبيض هجاه ( م ر ) الميم منفصلة عن الراء ، وقيل : سمي بذلك لمرارة مائه ؛ فتح الباري ( 737/1 ) . وهو يُسمّى الآن : ( وادي فاطمة ) .

(2) صحيح البخاري ، كتاب الذبائح والصيد ، باب الأرنب ، برقم ( 5109 ) ، ومسلم ، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان ، باب إباحة الأرنب ، برقم ( 3611 ) .

(3) أخرجه النسائي ، كتاب الصيد والذبائح ، باب في الأرنب ، برقم ( 4236 ) .

=



**وجه الدلالة منه :** أن أمره ﷺ للقوم أن يأكلوا من الأرنب دليل على حلّه ، ولو كان محرّمًا أو مكروهًا ما أمرهم ﷺ بالأكل منه .

### التّرجيح :

الرّاجح هو حلّ أكل الأرنب كما هو قول الجمهور ؛ لأنّه حيوان مستطاب ليس بذي ناب ، أشبه الظبي ، ولأنّه ليس من السباع ولا من أكلة الجيف ، بل هو من الطيّبات .




---



---

ورواه أحمد في باقي مسند المكثرين ، ح ( 8080 ، 4082 ) . قال الحافظ في الفتح : « ورجاله ثقات ؛ إلاّ أنّه اختلف فيه على موسى بن طلحة اختلافًا كثيرًا » .  
فتح الباري ( 662/9 ) . وقال الحافظ الميثميّ في مجمع الزوائد : « رواه أبو يعلى والطبراني في الكبير ، وفي إسناده ضعيف » . مجمع الزوائد ( 36/4 ) .

المبحث التاسع  
كراهية أكل المصبورة

## قال الإمام الترمذي رحمه الله :

### بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَكْلِ الْمَصْبُورَةِ<sup>(1)</sup>

1473 – حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْإِفْرِيْقِيِّ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ، قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْمَجْنُحَةِ ، وَهِيَ الَّتِي تُصَبَّرُ بِالْبُلْبُلِ »<sup>(2)</sup> .

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَرَبِيَّاضِ بْنِ سَارِيَةَ<sup>(3)</sup> ، وَأَنْسِ<sup>(4)</sup> ، وَأَبْنِ عُمَرَ<sup>(5)</sup> ،

---

(1) المصبورة : وهي التي تحبس من البهائم وهي حيّة لتقتل بالرّمي ونحوه ، قال ابن فارس : المصبورة هي المحبوسة على الموت .  
مقاييس اللغة ( 561 ) .

(2) أخرجه أحمد من مسند القبائل برقم ( 26240 ) . قال ابن حجر : « أخرجه الترمذي ، وحسنه » . الكافي الشافعي ( 119/2 ) .  
وصحّحه الألباني ، سلسلة الأحاديث الصّحيحة ( 508/5 ) ، وصحيح سنن الترمذي ( 146/2 ) .

(3) أخرجه الترمذي في الحديث الذي يليه ، وأحمد في مسند الشاميين برقم ( 16527 ) .

(4) أخرجه البخاريّ ، كتاب الذبائح والصيد ، باب ما يكره من المثلة والمصبورة والمجتمّة ، برقم ( 5089 ) ، ومسلم ، كتاب الذبائح والصيد وما يؤكل من الحيوان ، باب التّهي عن صبر البهائم ، برقم ( 3616 ) .

(5) أخرجه البخاريّ ، كتاب الذبائح والصيد ، باب ما يكره من المثلة والمصبورة والمجتمّة ، برقم ( 5090 ) ، ومسلم ، كتاب الذبائح والصيد وما يؤكل من الحيوان ،

وَأَبْنِ عَبَّاسٍ<sup>(1)</sup> ، وَجَابِرٍ<sup>(2)</sup> ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(3)</sup> .  
حَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ حَدِيثٌ غَرِيبٌ .

**1474** — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَغَيْرُ وَاحِدٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، عَنْ وَهْبِ بْنِ خَالِدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أُمُّ حَبِيبَةَ بِنْتُ الْعَرَبَاضِ — وَهُوَ ابْنُ سَارِيَةَ — عَنْ أَبِيهَا ؛ « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى بِؤَدْرَ خَيْبَرَ عَنْ لُحُومِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنْ السَّبَاعِ ، وَعَنْ كُلِّ ذِي هَيْلٍ مِنْ الطَّيْرِ ، وَعَنْ لُحُومِ النَّحْرِ الْأَهْلِيَّةِ ، وَعَنْ الْخُبْثَةِ ، وَعَنْ الْخَلِيسَةِ ، وَأَنْ تُوَطَّأَ الْكِبَالَى حَتَّى يَضَعُرَ مَا فِيهَا يُطَوْنَهُنَّ »<sup>(4)</sup> .  
قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَيْبِيُّ : سُئِلَ أَبُو عَاصِمٍ عَنِ الْمُجْتَمَةِ ، قَالَ :

باب التَّهْيِ عَنْ صَبْرِ الْبَهَائِمِ ، بِرَقْمِ ( 3618 ) .

- (1) أخرجه مسلم ، كتاب الذبائح والصيد وما يؤكل من الحيوان ، باب التَّهْيِ عَنْ صَبْرِ الْبَهَائِمِ ، بِرَقْمِ ( 3617 ) .
- (2) أخرجه أحمد في باقي مسند المكثرين برقم ( 13939 ) . قال الألباني : أخرجه أحمد ورجاله على شرط مسلم . سلسلة الأحاديث الصَّحِيحَةِ ( 510/5 ) .
- (3) أخرجه الترمذي في كتاب الأَطْعَمَةِ ، باب ما جاء في لحوم الحمر الأَهْلِيَّةِ ، بِرَقْمِ ( 1717 ) ، وأحمد في باقي مسند المكثرين برقم ( 8434 ) .  
قال الهيثمي : رواه أحمد والطبراني في الأوسط ، وفيه ابن هُبَيْعَةَ ، وحديثه حسن . مجمع الزوائد ( 31/4 ) ، قال ابن حجر : إسناده قوي . تلخيص الحبير ( 1512/4 ) .
- (4) أخرجه أحمد في مسند الشَّامِيِّينَ ، بِرَقْمِ ( 16527 ) . قال ابن حجر : رواه البزار وقال سنده حسن . الكافي الشَّافِي ( 119/2 ) .  
وصحَّحه الألباني . صحيح سنن الترمذي ( 146/2 ) .

أَنْ يُنْصَبَ الطَّيْرُ أَوْ الشَّيْءُ فَيُرْمَى ، وَسُئِلَ عَنِ الْخَلِيسَةِ ، فَقَالَ : الذَّبُّ أَوْ السَّبْعُ يُدْرِكُهُ الرَّجُلُ فَيَأْخُذُهُ مِنْهُ فَيَمُوتُ فِي يَدِهِ قَبْلَ أَنْ يُذَكِّيَهَا .

1475 — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنِ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ سِمَاكِ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتَّخَذَ شَيْءٌ فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا » (1) .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ (2) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن تحدّث المصنّف عن الذّكاة الشرعيّة وجواز تذكية الحيوان المقذور عليه بكلّ محدّد أهر الدم ؛ ناسب أن يتحدّث عن عادة كانت عند أهل الرّمي والصّيّد ، وهي أن يجعل الحيوان غرضاً يُرمى ويتسابق عليه . فبيّن حكم هذا الفعل وحكم أكل الحيوان الذي جعل غرضاً .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِي

(1) أخرجه مسلم في كتاب الصّيّد والذبائح وما يؤكل من الحيوان ، باب التّهي عن صبر

البهائم ، برقم ( 3617 ) .

(2) الجامع الكبير ( 141/3 ) .

كراهية أكل المصبورة » ، وفي هذا الترجمة يبدو رأي المصنّف واضحاً في أنّه يرى النّهي عن أكل المصبورة ، ولكن الكراهة الّتي ذكرها المصنّف هنا لا بُدّ أن نبيّن هل يريد بها كراهة التّحريم ، أم كراهة التنزيه ، والمصنّف — رحمه الله — لم يقطع بتحريم أو تنزيه ، وهذا ما سنبينه إن شاء الله .

### ثالثاً : أحاديث وأثارالباب :

ذكر المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب ثلاثة أحاديث :

الحديثان الأوّلان يبيّنان النّهي عن أكل المحثمة وهي المصبورة .

والحديث الثّالث يبيّن النّهي عن هذا الفعل ، وهو جعل الحيوان غرضاً ، ولكن الحديث الأخير صحيح ؛ لتعليق الترمذي عليه بقوله : « هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ » ، والأوّلان علّق على أحدهما بأنّه غريب ، والآخر لم يذكر تعليقا عليه .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

علّق المصنّف على هذا الحديث بقوله: « وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ » .

### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

الذي أميل إليه أنّ الإمام الترمذي — رحمه الله — يرى كراهية أكل المصبورة وتحريم اتّخاذ ما فيه الرّوح غرضاً ؛ لما فيه من تعذيب الحيوان ؛ وذلك لما يلي :

1 — ذكره النّهي عن ذلك ، ولكنّه لم يقطع بالتّحريم ؛ لعدم ثبوت الأحاديث الأوّل والثّاني من هذا الباب عنده — رحمه الله — ، ففي الحديث الأوّل حكم عليه بأنّه غريب ، والثّاني لم يحكم عليه .

2 — لم يعلق على هذين الحديثين من ناحية فقهية ، وإنما اكتفى بقوله بعد الحديث الثالث الذي فيه النهي عن هذا الفعل ، وهو جعل الحيوان غرضاً : « وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ » .



# المبحث العاشر

## ذكاة الجنين



## قال الإمام الترمذي رحمه الله :

### بَابُ مَا جَاءَ فِي ذِكَاةِ الْجَنِينِ

1476 – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ مُجَالِدٍ . ( ح ) وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكَيْعٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ، عَنْ مُجَالِدٍ ، عَنْ أَبِي الْوَدَّاعِ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « ذِكَاةُ الْجَنِينِ ذِكَاةُ أُهْمٍ » (1) .

وَفِي \_\_\_\_\_ ي

\_\_\_\_\_ أَلْب

\_\_\_\_\_ اب ع ن

\_\_\_\_\_ جَاب ر (2) ، وَأَبِي

\_\_\_\_\_

(1) أخرجه أبو داود ، كتاب الضحايا ، باب ما جاء في ذكاة الجنين ، برقم ( 2444 ) ، وابن ماجه ، كتاب الذبائح ، باب ذكاة الجنين ذكاة أمه ، برقم ( 3190 ) ، وأحمد في باقي مسند المكثرين ، برقم ( 1915 ) ، وصححه الألباني . صحيح سنن الترمذي ( 147/2 ) . قال الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير : قد رواه الحاكم من حديث عبد الملك بن عمير عن عطية ، عن أبي سعيد ، وعطية وإن كان لئن الحديث فمتابعته لمجالد معتبرة ، وأما أبو الودّاع فلم أر من ضعفه ، وقد احتج به مسلم ، وقال يحيى بن معين : ثقة ، على أن أحمد بن حنبل قد رواه في مسنده عن أبي عبيدة الحدّاد عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي الودّاع ، فهذه متابعة قوية لمجالد ، ومن هذا الوجه صحّحه ابن حبان وابن دقيق العيد . تلخيص الحبير ( 385/4 ) .

(2) أخرجه أبو داود ، كتاب الضحايا ، باب ما جاء في ذكاة الجنين ، برقم ( 2445 ) ، والدارمي في كتاب الأضاحي ، باب في ذكاة الجنين ذكاة أمه ، برقم ( 1897 ) .

=

أمام

ة (1) ،

وأبي الدرداء (2) ، وأبي هريرة (3) .

هذا حديث حسن . وقد روي من غير هذا الوجه عن أبي سعيد .

والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم .

وهو قول سفيان الثوري ، وابن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ،

قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد : وفيه حماد بن شعيب وهو ضعيف . مجمع الزوائد ( 35/4 ) . وقال ابن حجر في تلخيص الحبير : فيه عبيد الله بن أبي زياد القداح عن أبي الزبير ، والقداح ضعيف ( 386/4 ) .  
(1) أخرجه البزار برقم ( 1226 ) ، والطبراني في الكبير . انظر : نصب الراية ( 191/4 ) .

قال الحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد : وفيه بشر بن عمارة ، وقد وثق وفيه ضعف . مجمع الزوائد ( 35/4 ) .  
(2) أخرجه البزار برقم ( 1226 ) . قال الهيثمي : وفيه بشر بن عمارة وقد وثق وفيه ضعف ؛ ( مجمع الزوائد 35/4 ) .

(3) أخرجه الحاكم ( 114/4 ) ، والسهامي في تاريخ جرجان برقم ( 629 ) ، والدارقطني ( 274/4 ) . انظر : نصب الراية ( 19/4 ) .

قال الحافظ ابن حجر : وأما حديث أبي هريرة فرواه الدارقطني من طريق عمر بن قيس عن عمر بن دينار عن طاوس عن أبي هريرة ، وعمر بن قيس ضعيف ، وهو المعروف بسندل ، وذكره الزيلعي في نصب الراية ( 190/4 ) ، وقال : عبد الحق لا يحتج بإسناده ، وقال ابن القطان : وعلته عمر بن قيس وهو المعروف بسندل فإنه متروك . تلخيص الحبير ( 387/4 ) .

وإِسْحَاقَ .

وَأَبُو الْوَدَّائِكِ اسْمُهُ جَبْرُ بْنُ تَوْفٍ (1) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ذكر المصنّف — رحمه الله — في الباب السّابق ما جاء في كراهية المصبورة وهي التي تحبس وترمى بالنبل حتى تموت ، أي أنّها لم تذكّ الذكاة الشرعيّة ، ناسب أن يذكر هنا ما جاء في ذكاة الجنين وهو الذي يُخرج من بطن الذبيحة بعد موتها ميتاً .  
والعلاقة بينهما أنّ كلا المسألتين لا ذكاة فيها ، فلذلك ناسب ذكرها بعد الباب السّابق .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِي ذَكَاةِ الْجَنِينِ » ، وهي صيغة خبريّة عامّة ؛ لا يفهم منها اختيار المصنّف أو رأيه ، وهي إحدى طرق المصنّف في صياغة تراجمه .

#### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً ، وحكم عليه بأنّه « حديثٌ حسنٌ » ، وورد في بعض النسخ أنّه « حسنٌ صحيحٌ »

(1) الجامع الكبير ( 143/3 ) .

(1)

#### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

حكى المصنّف أنّ العمل على ما في حديث الباب عند أهل العلم في اعتبار أنّ ذكاة الجنين ذكاة أمّه ، ويحلّ أكله إذا خرج ميتاً ، خلافاً لأبي حنيفة (2) في المسألة الذي يرى عدم حلّ أكله .

#### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي — رحمه الله — أنّ ذكاة الجنين ذكاة أمّه ، ويحلّ أكله إذا خرج ميتاً ، خلافاً لأبي حنيفة في المسألة ، لما يلي :

1 — عدم ذكره للخلاف في المسألة ، وهذا يدلُّ على أنّ الخلاف في المسألة عنده ضعيف .

2 — نقل الترمذي أنّ العمل عليه عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم .

3 — نقله لأراء كبار الفقهاء ، كسفيان الثوري ، وابن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

4 — تصحيحه للحديث بقوله : « هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ » .

(1) الجامع الكبير ( 143/3 ) .

(2) بدائع الصنائع ( 42/5 ) .



# المبحث الحادي عشر

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ  
كُلِّ ذِي نَابٍ وَذِي مِخْلَبٍ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ كُلِّ ذِي نَابٍ وَذِي مَخْلَبٍ

1477 - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ ، عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْحُسَيْنِيِّ ، قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ هَزَّ السُّبَاعَ » (1) .

1477 ( م ) - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ نَحْوَهُ (2) .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَأَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ اسْمُهُ عَائِدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ .

1478 - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ هَاشِمٌ

---

(1) أخرجه البخاري في كتاب الذبائح والصيد ، باب أكل كل ذي ناب من السباع ، برقم ( 5104 ) ، ومسلم ، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان ، باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير ، برقم ( 3571 ) .

(2) أخرجه البخاري في كتاب الطب ، باب ألبان الأتن ، برقم ( 5335 ) ، ومسلم ، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان ، باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير ، برقم ( 3570 ) .

بْنُ الْقَاسِمِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : « كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . بَعْنَى يُؤْمَرُ خَيْرًا . الْخَمْرُ الْإِنْسِبَةُ ، وَالْخَمْرُ الْبُعَالُ ، وَكُلُّ ذِي نَابٍ مِنْ السَّبَاعِ ، وَذِي مَخْلَبٍ مِنْ الطَّيْرِ » (1) .

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (2) ، وَعَرَبَابُضِ بْنِ سَارِيَةَ (3) ، وَأَبْنِ عَبَّاسٍ (4) .

حَدِيثُ جَابِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ .

1479 – حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَرِهَ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنْ السَّبَاعِ » (5) .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

(1) أخرجه أحمد في باقي مسند المكثرين ، برقم ( 13939 ) ، وصححه الألباني في إرواء الغليل ( 138/8 ) ، وصحيح سنن الترمذي ( 148/2 ) . قال الحافظ ابن حجر : أخرجه الترمذي بسند لا بأس به . الفتح ( 574/9 ) .

(2) أخرجه مسلم في كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان ، باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير ، برقم ( 3573 )

(3) أخرجه الترمذي وسبق ، وأحمد في مسند الشاميين برقم ( 16527 ) . قال الحافظ ابن حجر : لا بأس بسنده . الفتح ( 574/9 ) .

(4) أخرجه مسلم ، كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان ، باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب من الطير ، برقم ( 3574 ) .

(5) سبق تخريجه ص 118 .



وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ .  
وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ (1) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ذكر المصنف — رحمه الله — في الباب السابق ذكاة الجنين ،  
وأن ذكاة أمه تحله . ناسب في هذا الباب أن يذكر ما لا تحله الذكاة ، وهو  
محرم أصلاً ، وهو كل ذي ناب وذو مخلب .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنف — رحمه الله — لهذا الباب بترجمة ظاهرة تدل على رأي  
المصنف وهو كراهة كل ذي ناب وذو مخلب ، والمقصود بالكراهة هنا  
كما هو عند المتقدمين ( التحريم ) ، بخلاف ما اصطاح عليه المتأخرون  
بلفظ الكراهة التنزيهية التي هي من الأحكام التكليفية الخمسة .

#### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

نقل المصنف — رحمه الله — في هذا الباب أربعة أحاديث ، وحكم  
على الأول والثاني بأنه حسن صحيح ، وعلى الثالث بأنه غريب ، وعلى  
الرابع بأنه حسن .

ولم يعلق عليها من ناحية فقهية ؛ مما يدل على أنه يرى تحريم كل ذي

(1) الجامع الكبير ( 144/3 ) .

ناب وذي مخلب ، وهو قول الجمهور ، وهو الحق إن شاء الله .

#### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

جاء تعليق المصنّف على الأحاديث بقوله : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ . وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ » .

ولم يذكر أقوالاً أخرى ، وهذا يدلّ على أنّه يرى تحريم كلّ ذي ناب وذي مخلب ، وأعرض عن الأقوال الأخرى لضعفها عنده .

#### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي تحريم كلّ ذي ناب وذي مخلب ؛ وذلك لما يلي :

- 1 — عدم الإشارة لقول المخالف ؛ لضعفه عنده .
- 2 — نقل الترمذي أنّ العمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ .
- 3 — نقله لأراء كبار الفقهاء كعبد الله بن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .
- 4 — تصحيحه للحديثين الأولين بقوله : « هذا حديث حسن صحيح » ، وتحسينه للحديثين الآخرين .





# المبحث الثاني عشر

فِي أَنْ مَا قَطَعَ مِنَ الْحَيِّ فَهُوَ مَيْتٌ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : باب ما قُطِعَ مِنَ الْحَيِّ فَهُوَ مَيِّتٌ

1480 — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنَعَانِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ رَجَاءٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ ، قَالَ : « فُجِرَ النَّبِيُّ ﷺ الْكُدْبَةَ وَهُوَ يُجْبُونَ أَسْنَمَةَ الْإِبِلِ ، وَتُقَطَعُونَ أَلْبَابَ الْعَمْرِ ، فُقَالَ : مَا قُطِعَ مِنْ الْبَهِيمَةِ وَهِيَ كَبَةٌ فَهِيَ كَبَةٌ » (1) .

1480 ( م ) — حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ الْجَوْزَجَانِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ نَحْوَهُ . وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَأَبُو وَاقِدٍ اللَّيْثِيُّ اسْمُهُ الْحَارِثُ بْنُ عَوْفٍ (2) .

- 
- 
- (1) أخرجه أبو داود ، كتاب الصيد ، باب في صيد قطع منه قطعة ، برقم ( 2475 ) ، وابن ماجه في كتاب الصيد ، باب ما قطع من البهيمه وهي حية برقم ( 3207 ) ( 3208 ) ، وأحمد في مسند الأنصار برقم ( 20897 ) ، والدارمي في كتاب الصيد ، باب في الصيد يبين منه العضو برقم ( 1933 ) ، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ( 149/2 ) . قال الزيلعي : فيه عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، قال ابن معين : ضعيف ، وقال أبو حاتم : لا يحتج به . نصب الرأية ( 37/5 ) .
- (2) الجامع الكبير ( 145/3 ) .

## فقه الإمام الترمذي :

### أولاً : مناسبة الباب :

مناسبة هذا الباب لما قبله ؛ أنه لما ذكر في الباب السابق ما لا تحلّه الذكّاة وهو محرّم الأصل ، ناسب أن يذكر ما تحلّه الذكّاة والذّبْح بجملته ، وتحرم أجزاءه بغير ذكّاة .

### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَاب مَا قُطِعَ مِنَ الْحَيِّ فَهُوَ مَيِّتٌ » ، وهذا اقتباسٌ من حديث الباب ، وفي هذا إشارة إلى أنه يقولُ به ، وهذه طريقة الإمام الترمذي في جامعهِ ؛ أنه يذكر في ترجمة الباب لفظ الحديث ؛ إشارةً إلى القول بالحديث .

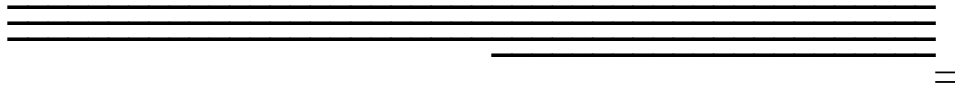
### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ذكر المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً مسنداً وا حدّاً ، وحكم عليه بأنه حديثٌ حسنٌ غريب ، وألح إلى أن في إسناده راوياً ضعيفاً .

ولم يذكر المصنّف أحاديثٍ آخر ؛ لأنّ المسألة محلّ إجماع بين أهل العلم .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

لم ينقل الإمام الترمذي آراء أحدٍ ممّن خالف في هذه المسألة ؛ وذلك



لأنّ هذه المسألة هي محلّ إجماع عند أهل العلم<sup>(1)</sup> .

**خامساً : رأي الإمام الترمذي :**

يرى الإمام الترمذي أنّ ما قطع من الحيّ فهو ميت ، وذلك  
لعدة أمور :

- 1 — ترجمة الباب حيث اقتبس لفظ الحديث ؛ مما يدلّ على أنّه يقول به .
- 2 — قوله : « وَالْعَمَلُ عَلَيَّ هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ » .
- 3 — لم يذكر آراء أحدٍ ممّن خالف ؛ لأنّ المسألة هي محلّ إجماع بين العلماء كما مرّ سابقاً .



---

---

---

(1) الإجماع ، لابن المنذر (ص 177) .





المبحث الثالث عشر  
فِي الذُّكَاةِ فِي الْخَلْقِ وَاللَّبَنِ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ مَا جَاءَ فِي الذَّكَاةِ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ

1481 – حَدَّثَنَا هَنَّادٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ ، قَالَا : حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ . ( ح ) وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي الْعَشْرَاءِ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَلَا تُكُونُ الذَّكَاةُ إِلَّا فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ ؟ قَالَ : لَوْ طَلَعْتُ فِيهِ فُجِدَهَا لِأَجْرٍ عَنكَ » (1)

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ : قَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ : هَذَا فِي الصَّرُورَةِ .  
وَفِي الْبَابِ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ (2) .

- 
- 
- (1) أخرجه النسائي ، كتاب الضحايا ، باب ذكر المتردية في البئر لا يوصل إليها برقم ( 4332 ) ، وأبو داود في كتاب الضحايا ، باب ما جاء في ذبيحة المتردية ، برقم ( 2442 ) ، وابن ماجه في كتاب الذبائح ، باب ذكاة الناذ من البهائم ، برقم ( 3175 ) ، وأحمد في أول مسند الكوفيين برقم ( 18183 ) ، والدارمي في كتاب الأضاحي ، باب ذبيحة المتردي في البئر ، برقم ( 1890 ) .  
وقال الحافظ ابن حجر : أبو العشاء مختلف في اسمه وفي اسم أبيه ، وقد تفرّد حمّاد بن سلمة بالرواية عنه على الصحيح ، ولا يعرف حاله . تلخيص الحبير ( 332/4 ) ، وضعفه الألباني . إرواء الغليل ( 168/8 ) ، ضعيف سنن الترمذي ( 165 ) .
- (2) أخرجه البخاري ، كتاب الصيّد والذبائح ، باب إذا ندّ بعير قوم فرماه بعضهم بسهم فقتله ، برقم ( 5118 ) ، ومسلم ، كتاب الأضاحي ، باب جواز الذبح بكلّ ما أثمر الدم إلا السنّ ، برقم ( 3638 ) .

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حَمَادِ بْنِ سَلَمَةَ ،  
وَلَا نَعْرِفُ لِأَبِي الْعُشْرَاءِ عَنْ أَبِيهِ غَيْرَ هَذَا الْحَدِيثِ .

وَاحْتَلَفُوا فِي اسْمِ أَبِي الْعُشْرَاءِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : اسْمُهُ أُسَامَةُ بْنُ قَهْطِمٍ ،  
وَيُقَالُ : اسْمُهُ يَسَارُ بْنُ بَرَزٍ ، وَيُقَالُ : ابْنُ بَلَزٍ ، وَيُقَالُ : اسْمُهُ عَطَارِدُ  
نُسِبَ إِلَى جَدِّهِ (1) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ فِي الْبَابِ السَّابِقِ حُكْمَ مَا يُقْتَلُ مِنَ الْحَيِّ بِدُونَ ذِكَاةٍ ،  
نَاسِبٌ أَنْ يَذَكَرَ فِي هَذَا الْبَابِ أَنَّ الذَّكَاةَ الشَّرْعِيَّةَ مَا كَانَ فِي الْحَلْقِ أَوْ اللَّبَّةِ ،  
وَهَذَا مَا تَبَادَرَ إِلَى أَذْهَانِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم ، وَلِذَلِكَ سَأَلُوا عَنِ الذَّكَاةِ فِي غَيْرِ  
الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ فِي حَالَةِ الضَّرُورَةِ مِثْلَ إِذَا نَدَّ الْحَيَّوَانُ فَهَلْ تَلْزَمُ الذَّكَاةُ حِينَئِذٍ ؟ .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

هَذِهِ التَّرْجُمَةُ خَاصَّةٌ ، وَهِيَ الذَّكَاةُ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ ، لَكِنِ الْحَدِيثُ بَيَّنَّ  
أَنَّ هُنَاكَ حَالَاتٍ ضَرُورَةٌ يَجُوزُ فِيهَا الذَّبْحُ فِي غَيْرِ الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ ، وَالْمُصَنِّفُ  
أُورِدَ هَذِهِ التَّرْجُمَةَ لِيَبَيِّنَ أَنَّ الذَّكَاةَ الشَّرْعِيَّةَ هِيَ مَا كَانَ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ ؛  
لِأَنَّهَا مَجْمَعُ الْعُرُوقِ فِي بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ، وَأَرَادَ الْمُصَنِّفُ بِهَذَا يَبَيِّنُ حَلَّهَا فِي  
حَالَاتِ الضَّرُورَةِ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ بِعَدَمِ جَوَازِ أَكْلِهِ إِلَّا أَنْ يَذَكَّى ، وَهُوَ قَوْلُ

(1) الجامع الكبير ( 147/3 ) .

الإمام مالك<sup>(1)</sup> ، وخالفه في ذلك أكثر الفقهاء .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ذكر المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً مسنداً واحداً ،  
وحكم عليه بأنه غريب ، والحديث في سنده نظر ، قال الخطّابي : «  
وضَعَفُوا هَذَا الْحَدِيثَ ؛ لِأَنَّ رَوَاتِهِ مَجْهُولُونَ ، وَأَبُو الْعَشْرَاءِ لَا يُدْرَى مِنْ  
أَبُوهِ ، وَلَمْ يَرَوْهُ غَيْرُ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ »<sup>(2)</sup> .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

لم يعلّق المصنّف على الحديث من ناحية فقهيّة ، ولم ينقل إلا رأي يزيد  
ابن هارون قوله : هذا في الضّرورة ، وهذا يدلُّ على أن المصنّف يميل إلى  
أن ذلك لا يكون إلا في الضّرورة .

### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي — رحمه الله — أنه يجوز في حالات الضّرورة ،  
كما لو نذّ الحيوان أو تردّى في بئر ونحوه أن يذبح في غير الحلق واللّبة ؛  
وذلك لما يلي :

1 — عدم نقله لأراء المخالفين في المسألة ، وهذا يدلُّ على أنّها أقوال  
ضعيفة عنده .

(1) المدوّنة ( 543/1 ) ، التّاج والإكليل ( 321/4 ) .

(2) معالم السنن ( 280/4 ) .

2 — علقه على الحديث بقول يزيد بن هارون : « هَذَا فِي الضَّرُورَةِ » ،  
وهذا يدلّ على أنّه يقول بذلك .



المبحث الرابع عشر  
بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْوَزَغِ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْوَزْغِ

1482 – حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : هُنَّ قَتْلٌ وَرُخْمَةٌ بِالضَّرْبَةِ الْأُولَى كَانَ لَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةٌ ، فَإِنْ قُتِلَ فِي الضَّرْبَةِ الثَّانِيَةِ كَانَ لَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةٌ ، فَإِنْ قُتِلَ فِي الضَّرْبَةِ الثَّلَاثَةِ كَانَ لَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةٌ » (1) .

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ (2) ، وَسَعْدِ (3) ، وَعَائِشَةَ (4) ، وَأُمِّ شَرِيكٍ (5) .

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ (6) .

- 
- 
- (1) أخرجه مسلم ، كتاب السَّلام ، باب استحباب قتل الوزغ ، برقم ( 4156 ) .
  - (2) أخرجه أحمد ، مسند المكثرين من الصَّحابة ، برقم ( 3787 ) . قال الهيثمي : رواه أحمد والطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ ، وَرِجَالُ أَحْمَدَ رِجَالُ الصَّحِيحِ إِلَّا أَنَّ الْمُسَيَّبَ بْنَ رَافِعٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ . مجمع الزوائد ( 45/4 ) .
  - (3) أخرجه مسلم ، كتاب السَّلام ، باب استحباب قتل الوزغ ، برقم ( 4154 ) .
  - (4) أخرجه البخاري ، كتاب الحج ، باب ما يقتل المحرم من الدواب ، برقم ( 1700 ) ، ومسلم ، كتاب السَّلام ، باب استحباب قتل الوزغ ، برقم ( 4156 ) .
  - (5) أخرجه البخاري ، كتاب أحاديث الأنبياء ، باب قول الله تعالى : { وَأَتَّخِذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا } ، برقم ( 3109 ) ، ومسلم ، كتاب السَّلام ، باب استحباب قتل الوزغ ، برقم ( 4152 ) .
  - (6) الجامع الكبير ( 149/3 ) .

## فقه الإمام الترمذي :

### أولاً : مناسبة الباب :

في الباب السابق ذكر المصنّف ما يباح ذبحه للانتفاع به ، وفي هذا الباب وما بعده من أبواب يذكر المصنّف ما يباح قتله لأنّه مؤذٍ بطبعه كالوزغ والحيات .

### ثانياً : ترجمة الباب :

هذه ترجمة خاصّة ، فإنّ ما جاء في قتل الوزغ يندرج تحته حكم قتلها ، ويندرج تحته أيضاً ما ثبت في أجر قتلها .

وحديث الباب يجمع بين الأمرين جميعاً ؛ الحثّ على القتل ، مع الثواب والأجر المترتب على ذلك .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً مسنداً واحداً ، وحكم عليه بأنّه حديث حسن صحيح .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

لم يذكر المصنّف آراء أحدٍ من أهل العلم في المسألة ؛ مما يدلّ على أنّ حكم الحديث متّفق عليه بين أهل العلم .

### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي فضيلة قتل الوزغ ؛ وذلك لما يلي :

1 — ترجمة الباب فهي موحية بالحثّ على القتل .



- 2 — تعليقه على الحديث بأنه حسنٌ صحيح .
- 3 — حديث الباب صريح في فضيلة قتل الوزغ .
- 4 — إشارته لبعض الأحاديث الأخرى التي رويت في هذا الشأن ، قال :  
وفي الباب عن ابن مسعودٍ ، وسعدٍ ، وعائشةَ ، وأمِّ شريكٍ .

### مذاهب الفقهاء في المسألة :

وقد اتفق الفقهاء — رحمهم الله — على استحباب قتل الوزغ ولو لم يحصل منه أذية<sup>(1)</sup> .



---

---

(1) البحر الرائق ( 73/3 ) ، ردّ المختار ( 10/6 ) ، المعونة ( 1734/3 ) ، الذخيرة ( 88/13 ) ، الفواكه الدواني ( 352/2 ) ، نهاية المحتاج ( 344/3 ) ، تحفة المحتاج ( 383/9 ) ، الفروع ( 440/3 ) ، الإنصاف ( 488/3 ) .

المبحث الخامس عشر  
مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْحَيَّاتِ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْحَيَّاتِ

1483 – حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « اِقْتُلُوا الْكِبَابَ ، وَاقْتُلُوا ذَا الطُّغْبَيْنِ وَالْأَبْرَ ، فَإِنَّهُمَا بِلُحْسَانِ الْبَحْرِ ، وَنَسْفِطَانِ الْجَبَلِ » (1) .  
وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ (2) ، وَعَائِشَةَ (3) ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ (4) ، وَسَهْلِ ابْنِ سَعْدٍ (5) .

- 
- 
- 
- (1) أخرجه البخاري ، كتاب بدء الخلق ، باب قوله تعالى : ( وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ ) ، برقم ( 3054 ) ، ومسلم ، كتاب السَّلام ، باب قتل الحَيَّاتِ وغيرها ، برقم ( 4140 ) .
  - (2) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب ، باب في قتل الحَيَّاتِ ، برقم ( 4569 ) ورقم ( 4577 ) . قال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير ، ورجاله ثقات . مجمع الزوائد ( 46/4 ) .
  - (3) أخرجه البخاري ، كتاب بدء الخلق ، باب خير مال المسلم غنم يتتبع بها شعف الجبال ، برقم ( 3063 ) ، ومسلم كتاب السَّلام ، باب قتل الحَيَّاتِ وغيرها ، برقم ( 4139 ) .
  - (4) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب ، باب في قتل الحَيَّاتِ ، برقم ( 4568 ) ، وأحمد في باقي مسند المكثرين برقم ( 7062 ) ، ورقم ( 9218 ) ، ورقم ( 10324 ) . قال الهيثمي : وفيه عبد الله بن محمد بن عجلان وهو ضعيف . مجمع الزوائد ( 47/4 ) .
  - (5) أخرجه الهيثمي في الجمع ، وقال : رواه الطبراني في الكبير ، ورجاله رجال الصَّحيح .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِي لُبَابَةَ ؛ « أَنْ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ قَتْلِ جُنَّازِ الْبُيُوتِ وَهِيَ الْعَوَاجِرُ » (1) ، وَيُرْوَى عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ أَجْمَعًا (2) . وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ : إِنَّمَا يُكْرَهُ مِنْ قَتْلِ الْحَيَّاتِ قَتْلُ الْحَيَّةِ الَّتِي تَكُونُ دَقِيقَةً كَأَنَّهَا فِضَّةٌ ، وَلَا تَلْتَوِي فِي مَشِيَّتِهَا .

**1484** — حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدَةُ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ صَيْفِيٍّ ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ لَبِثْتُمْ عُمَارًا ، فَكُرِّبُوا عَلَيْهِمْ نُلَاكًا ، فَإِنْ بَدَأَ الْكُرُّ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ سُبُوءٌ فَأَقْتُلُوهُمْ » (3) . هَكَذَا رَوَى عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ صَيْفِيٍّ ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ .

وَرَوَى مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ صَيْفِيٍّ ، عَنْ أَبِي السَّائِبِ مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ (4) .

مجمع الزوائد ( 48/4 ) .

- (1) أخرجه البخاري ، كتاب بدء الخلق ، باب خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ، برقم ( 3066 ) ، ومسلم كتاب السَّلام ، باب قتل الحيات وغيرها ، برقم ( 4142 ) ، ورقم ( 4143 ) ، ورقم ( 4145 ) ، ورقم ( 4147 ) .
- (2) أخرجه مسلم كتاب السَّلام ، باب قتل الحيات وغيرها ، برقم ( 4141 ) .
- (3) انفرد به الترمذي ، وصحَّحه الألباني . صحيح سنن الترمذي ( 150/2 ) .
- (4) أخرجه مسلم كتاب السَّلام ، باب قتل الحيات وغيرها ، برقم ( 4150 ) .

1484 ( م ) — حَدَّثَنَا بِذَلِكَ الْأَنْصَارِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَالِكٌ .

وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عُبيدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ . وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلَانَ ، عَنْ صَيْفِيٍّ <sup>(1)</sup> نَحْوَ رِوَايَةِ مَالِكٍ .

1485 — حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، قَالَ : قَالَ أَبُو لَيْلَى : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا ظَهَرَتِ الْجُبَّةُ فِي الْمُسْكَنِ فَقُولُوا لَهَا : إِنَّا نَسْأَلُكَ بِعَمْدِ نُوحٍ وَبِعَمْدِ سُلَيْمَانَ بْنِ دَاوُدَ أَنْ لَا تُؤْذِيَنَا ، فَإِنْ عَادَتْ فَأَقْتُلُوهَا » <sup>(2)</sup> .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى <sup>(3)</sup> .

(1) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب ، باب في قتل الحيات ، برقم ( 7569 ) ، وأحمد في باقي مسند المكثرين ، برقم ( 10942 ) ، ومالك في كتاب الجامع ، باب ما جاء في قتل الحيات وما يقال في ذلك ، برقم ( 1547 ) .

(2) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب ، باب في قتل الحيات ، برقم ( 4576 ) ، وضعفه الترمذي ، انظر : ضعيف سنن الترمذي للعلامة الألباني ( 166 ) ، والسلسلة الضعيفة ( 17/4 ) .

قال الهيثمي : وفيه محمد بن أبي ليلى وهو سيء الحفظ ، وبقية رجاله ثقات . مجمع الزوائد ( 46/4 ) .

(3) الجامع الكبير ( 149/3 ) .

## فقه الإمام الترمذي :

### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ذكر المصنّف في الباب السّابق ما جاء في قتل الوزغ ذكر في هذا الباب حكم قتل الحيات ، وكلاهما ممّا يؤذي بطبعه .

وقد قدّم الوزغ ؛ لأنّ الوزغ آذى نبيّ الله إبراهيم عليه السلام<sup>(1)</sup> ، والمسلم أشدّ عداوة لمن آذى رُسل الله ، ثمّ تبيّن بذكر الحيات التي تؤذي عامّة الخلق

### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْحَيَّاتِ » ، وهي ترجمة خبريّة خاصّة بقتل الحيات ؛ لا تُبيّن مقصود الإمام الترمذي .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب ثلاثة أحاديث ، وحكم على الأوّل بآئه حسن صحيح ، ولم يتكلّم عن الثاني ، وحكم على الأخير بآئه حسن غريب ، والحديث الأوّل فيه أمر بقتل الحيات عامّة ، ثمّ أكّد بعد ذلك على نوعين منهما ، وهما : ذو الطفتين ، والأبتر ، وبيّن سبب ذلك .

وفي الحديث الثاني والثالث خصّ من الحكم العام السّابق وهو القتل للحيات عامّة نوعاً لا يقتل ، وهي عوامر البيوت ؛ إلاّ بعد التّحريج

(1) كما ورد ذلك في صحيح البخاريّ ، كتاب أحاديث الأنبياء ، باب قول الله تعالى : (وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا) . برقم (3109) .

عليها<sup>(1)</sup> ، فإن عادت بعد ذلك قتلت .

**رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :**

لم يعلق المصنّف على هذا الحديث من ناحية فقهية ، ولم يذكر أيّ أقوال لأحد من العلماء في هذه المسألة .

**خامساً : رأي الإمام الترمذي :**

يرى الإمام الترمذي وجوب قتل جميع الحيات إلاّ عوامر البيوت فلا تقتل إلاّ بعد التّحريج عليها .

**مذاهب الفقهاء في المسألة :**

**تحرير محل النزاع :**

**اتفق الفقهاء** — رحمهم الله — على أنّ حيات غير البيوت كحيات الصحارى والأودية تقتل من غير إنذار ؛ لعموم الأمر بقتلها ، كما دلّت عليه الأحاديث الواردة في هذا الشأن<sup>(2)</sup> .

قال ابن عبد البر — رحمه الله — : « أجمع العلماء على جواز قتل حيات الصحارى صغاراً كنّ أو كباراً ، من أيّ نوع كنّ الحيات »<sup>(3)</sup> .

(1) الحرج : الإثم والضيق ، قال الله تعالى : ( وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا

حَرَجًا ) . مقاييس اللغة ( 240 ) ، وهو بتشديد الراء ، أي ضيقوا عليهنّ .

(2) شرح صحيح مسلم للنووي ( 449/14 ) ، الفروع ( 438/3 ) .

(3) التمهيد ( 28/16 ) .

واختلفوا في حكم إنذار حيّات البيوت قبل قتلها على ثلاثة أقوال :

#### القول الأول :

لا تقتل حيّات البيوت حتى تُنذر ، سواءً بيوت المدينة أو غيرها ،  
إلا نوعين : وهما الأبر و ذو الطّفيتين <sup>(1)</sup> .

وبه قال الإمام مالك <sup>(2)</sup> ، واختاره جمع من أصحابه <sup>(3)</sup> ، والشافعية <sup>(4)</sup> ،  
وهو مذهب الحنابلة <sup>(5)</sup> .

#### القول الثاني :

تقتل حيّات البيوت كلّها من غير إنذار إلا حيّات بيوت المدينة خاصّة ،  
فلا تقتل حتى تنذر ثلاثاً ، وبه قال بعض المالكية <sup>(6)</sup> .

#### القول الثالث :

تقتل جميع حيّات البيوت كلّها بلا إنذار في المدينة ، وفي غيرها ، وبه

(1) الطّفيتين : تننية طفية بضمّ الطاء المه ملة وسكون الفاء ، وهي حوصة المقل في الأصل ، شبه الخطّين اللذين على ظهر الحية بخصين من حوص المقل ، والأبر من الدواب : مقطوع الذّيل ، أو لا ذنب له أصلاً ، وقيل : هو قصير البدن .  
مقاييس اللغة ( 596/5 ) .

(2) الذّخيرة ( 287/31 ) ، المنتقى شرح الموطأ ( 300/7 ) .

(3) التّمهيد ( 27/16 ) ، وعارضة الأحوذى ( 282/6 ) .

(4) شرح التّووي على صحيح مسلم ( 449/14 ) ، طرح التّشريب ( 131/8 ) .

(5) الآداب الشّرعيّة ( 351/3 — 352 ) .

(6) الذّخيرة ( 287/13 ) ، الجامع من المقدّمات لأبي زيد القيرواني ص 320 .



قال الحنفية (1) .

الأدلة :

أدلة أصحاب القول الأول :

1 — حديث ابن عمر — رضي الله عنهما — عن النبي ﷺ أنه قال : « اقتلوا الكيات ، واقتلوا ذا الطفتين والأبتر ، فإئمهنا بطحسان البصر ، وبسبعطان الجبل » (2) .

وكان ابن عمر — رضي الله عنهما — يقتل كل حية وجدها ، فأبصره أبو لبابه بن المنذر رضي الله عنه وهو يطارد حية فقال له : « لا تقتلها ، فقلت : إن رسول الله ﷺ قد أمر بقتل الحيات ! قال : « إنه نهي بعد ذلك عن ذوات البيوت » .

2 — حديث أبي سعيدي الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « إن لعنه البيوت عواجر ، فإذا رأيتن سبنا همتا فكرجوا عليهما لئلا ، فإن ذهب وإلا فاقتلوه ، فإنه كافر » (3) .

(1) شرح العناية على الهداية ( 417/1 — 418 ) ، فتح القدير ( 417/1 ) .

(2) أخرجه البخاري في كتاب بدأ الخلق ، باب : قوله تعالى : ( وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ ) برقم ( 3045 ) ، ومسلم ، كتاب الحيوان ، باب : قتل الحيات وغيرها برقم ( 5786 ) .

(3) أخرجه مسلم في كتاب الحيوان ، باب : قتل الحيات وغيرها برقم ( 5800 ) ، ومالك في الموطأ في كتاب الجامع ، باب : الحيات التي في البيوت وما يقال فيها ، برقم ( 2067 ) .

**وجه الاستدلال من الأحاديث السابقة :** هو أنّ حيّات البيوت خارجة من عموم الأمر بقتل الحيّات من غير إنذار ؛ لأنّ لفظ ( البيوت ) عام يشمل بيوت المدينة وغيرها ، فلا تقتل حيّات البيوت إلاّ بعد الإنذار والتحريم ؛ لعموم نهي النبي ﷺ عن قتل الحيّات التي تكون في البيوت (1) .

### أدلة أصحاب القول الثاني :

**1 —** أنّ حيّات غير المدينة في جميع الأرض والبيوت يندب قتلها من غير إنذار ؛ لعموم الأحاديث الصّحيحة في الأمر بقتلها (2) .

**2 —** أنّ تخصيص حيّات البيوت بالإنذار ، فلما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أنّ النبي ﷺ قال : « **إِنَّ بِالْحَدِيثِ جُنًا فَمَا أُسْلِمُوا ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ جَنْمَرًا سُبَّانًا فَأَذِنُوهُ ثَلَاثَةَ أَهَارٍ ، فَإِنْ بَدَأَ الْكُرْبَعُ ذَلِكَ فَأَقْتُلُوهُ ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ** » (3) .

**وجه الاستدلال :** أنّ النبي ﷺ خصّ حيّات بيوت المدينة بالذكر ، فدلّ ذلك على أنّ الإنذار مخصوص بها ، فلا يلزم أن تؤذّن الحيّات في غير بيوت المدينة ، وإلاّ لما كان لتخصيصها بالذكر فائدة .

(1) الذّخيرة ( 287/13 ) ، طرح التّثريب ( 131/8 ) .

(2) نيل الأوطار ( 144/8 ) .

(3) أخرجهم مسلم في كتاب الحيوان ، باب : قتل الحيّات وغيرها برقم ( 5800 ) ومالك

في الموطأ في كتاب الجامع : باب : الحيّات التي في البيوت وما يقال فيها برقم ( 2067 ) .

( . )

**ونوقش هذا الاستدلال :**

بأن النبي ﷺ إنما علل الإنذار بالإسلام لا بجرمة المدينة ، وذلك يعم حيات بيوت المدينة وغيرها ، ويؤيد هذا ما جاء في حديث أبي لبابة رضي الله عنه قال : « إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَدُ نَهَى عَنْ ذَوَاتِ الْبُيُوتِ » (1) .

**أدلة أصحاب القول الثالث :**

استدل أصحاب هذا القول بقول النبي ﷺ :

**1 — « اقْتُلُوا الْبُحَاثَ ، وَاقْتُلُوا ذَا الطُّفَيْتَيْنِ وَالْأَبْرَ ، فَإِنَّهُمَا يُلْتَحِزَانِ الْبَصَرِ وَهُسْعَانِ الْبُحْلَى » (2) (3) .**

**2 — « خُسْرٌ فَوَاسِقٌ يُقْتَلُ فِي الْجِلِّ وَالْكَرْبِ : الْكَبَةُ ، ... » (4) .** وغيرها من الأحاديث النبوية الواردة في الأمر بقتلها (5) .

**وجه الاستدلال :** أن النبي ﷺ أمر بقتل الحيات مطلقاً ، ولم يخص حية دون حية ، والألف واللام في قوله : ( الحيات ) للجنس العام فتعم كل

(1) أخرجه البخاري في كتاب المغازي ، باب : شهود الملائكة بدرًا برقم ( 3713 ) ،

ومسلم من حديث نافع في كتاب الحيوان ، باب : قتل الحيات برقم ( 5793 ) .

(2) قال النووي — رحمه الله — في شرح مسلم ( 449/14 ) : معناه : « أن المرأة الحامل إذا نظرت إليهما وخافت أسقطت الحمل غالباً » .

(3) سبق تخريجه .

(4) أخرجه البخاري في كتاب جزاء الصيد ، باب : ما يقتل الحرم من الدواب برقم ( 1829 ) .

(5) انظر : مشكل الآثار للطحاوي ( 373/7 ) .

حَيَّة ، سواءً أكانت من حَيَّات البيوت أم غيرها ، ولم يذكر إنذاراً<sup>(1)</sup> .

#### ونوقش هذا الاستدلال :

بأنَّ الأمر وإن كان عاماً ، إلاَّ أنَّه خصَّص حَيَّات المدينة بالإنذار  
للحديث الوارد فيها كما سبق .

#### التَّرجيح :

بعد عرض الأقوال السَّابقة والأدلة ومناقشتها يبدو لي — والله أعلم —  
أنَّ الرَّاجح هو القول الأوَّل وهو أنَّ حَيَّات البيوت لا تقتل حتى تنذر سواءً  
بيوت المدينة أم غيرها ؛ وذلك لقوَّة أدلَّتهم وعمومها ، ولضعف أدلَّة  
المخالفين كما ظهر من الاعتراضات السَّابقة ، وأمَّا غيرها فتقتل من  
غير إنذار .



---

---

---

(1) البناية شرح الهداية ( 553/2 ) .

المبحث السادس عشر  
بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْكَلْبِ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْكِلَابِ

1486 – حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا مَنْصُورُ بْنُ زَادَانَ وَيُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْفَلٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَوْلَا أَنْ الْكِلَابَ أَهَتْهُ مِنَ الْأَحْمَرِ لَأَهْرَتْ بِقِيَّتِهَا كُلَّمَا ، فَأَقْتُلُوا مِنْهَا كُلَّ أَسْوَدٍ بَجَبِرٍ » (1) .

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ (2) ، وَجَابِرٍ (3) ، وَأَبِي رَافِعٍ (4) ،

---

(1) أخرجه النسائي ، كتاب الصيد والذبائح ، باب صفة الكلاب التي أمر بقتلها ، برقم (4206) . وأبو داود ، كتاب الصيد ، باب اتخاذ الكلب للصيد وغيره ، برقم (2462) ، وابن ماجه ، كتاب الصيد ، باب النهي عن اقتناء الكلب إلا كلب صيد أو حرث أو ماشية ، برقم (3196) ، وأحمد في أول مسند المدنيين ، برقم (16185) ، وفي أول مسند البصريين ، برقم (19639) ، ورقم (19653) ، والدارمي في كتاب الصيد ، باب في قتل الكلاب ، برقم (1923) .

وصححه الألباني ، صحيح سنن الترمذي (151/2) .

(2) أخرجه البخاري ، كتاب الذبائح والصيد ، باب من اقتنى كلباً ليس بكلب صيد أو ماشية ، برقم (5058) ، ومسلم ، كتاب المساقاة ، باب الأمر بقتل الكلاب ، وبيان تحريم اقتنائها إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك ، برقم (2941) .

(3) أخرجه مسلم كتاب المساقاة ، باب الأمر بقتل الكلاب ، وبيان تحريم اقتنائها إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك ، برقم (2938) .

(4) أخرجه أحمد في باقي مسند الأنصار برقم (22745) . قال الهيثمي : رواه البيهقي وأحمد بأسانيد رجال بعضها رجال الصحيح . ورواه الطبراني في الكبير أيضاً .

وَأَبِي أَيُّوبَ (1) .

حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَفَّلٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَيُرَوَّى فِي بَعْضِ الْحَدِيثِ أَنَّ الْكَلْبَ الْأَسْوَدَ الْبَهِيمَ شَيْطَانٌ ، وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ الْبَهِيمُ : الَّذِي لَا يَكُونُ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْبَيَاضِ . وَقَدْ كَرِهَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ صَيْدَ الْكَلْبِ الْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ (2) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ذكر المصنّف في الباب السّابق ما جاء في قتل الحيات ؛ ذكر في هذا الباب حكم قتل الكلاب، وقد أحرّ هذا الباب وهو حكم قتل الكلاب؛ لأنّ الوزغ والحيات لا نفع فيها أبداً ، وهي ممّا يؤذي بطبعه ، ولكن الكلاب منها ما هو مؤذٍ ، ومنها ما فيه نفعٌ كالحراسة وغيرها ، ولذلك ذكر في هذا الباب الأمر بقتل الكلب الأسود البهيم ؛ لأنّه ممّا يؤذي غالباً .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْكَلْبِ » ، وهي ترجمة خبريّة عامّة ؛ لا تُبيّن مقصود الإمام الترمذي .

(1) لم أجده فيما لديّ من كتب حديثيّة .

(2) الجامع الكبير ( 152/3 ) .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً ، وحكم عليه بآته حسنٌ صحيح .

وأكد الحديث بما جاء عن ابن عمر وجابر وأبي رافع وأبي أيوب رضي الله عنهم .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

لم ينقل المصنّف آراء أحد من أهل العلم في المسألة ، ولم يعلّق على الحديث من ناحية فقهية ، وإنما أشار إلى كراهة بعض أهل العلم الصّيد بالكلب الأسود البهيم ، ولعله يقصد بالكراهة التّحريم على ما كان مشهوراً عند المتقدّمين .

### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

الذي يظهر لي أنّ الإمام الترمذي يرى وجوب قتل الكلب الأسود البهيم ؛ وذلك لما يلي : —

1 — ذكره للحديث الذي فيه الأمر بقتل الكلب الأسود البهيم ، ولم يذكر غيره من الأحاديث .

2 — حكمه على الحديث بآته حسنٌ صحيح .

3 — تأكّيده لحكم الحديث ومضمونه بما روي عن بعض الصّحابة رضي الله عنهم في المسألة كابن عمر وجابر وأبي رافع وأبي أيوب رضي الله عنهم .

4 — إشارته إلى كراهة بعض أهل العلم لصيد الكلب الأسود البهيم ، فلذلك لا يستفاد منه ، فيترجّح قتله .





المبحث السابع عشر  
في نَقْصِ أَجْرِ مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ مَا جَاءَ مَنْ أَمْسَكَ كَلْبًا مَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ

1487 – حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ،  
عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « هَنْ  
اِقْتَنَى كَلْبًا . أَوْ اتَّخَذَ كَلْبًا . أَسْرَ بَضَارٍ <sup>(1)</sup> وَلَا كَلْبَ حَاشِيَةٍ نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلُّ يَوْمٍ فِرْطَانًا »  
(2)

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعَفَّلٍ <sup>(3)</sup> ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ <sup>(4)</sup> ، وَسُفْيَانَ بْنِ

---

(1) الضاري : الضاد والراء من معانيها القوّة ، والمراد به في الحديث المدرب على الصيد .  
مقاييس اللغة ( 574 ) .

(2) أخرجه البخاريّ ، كتاب الذبائح والصيد ، باب من اقتنى كلبًا ليس بكلب صيد  
أو ماشية ، برقم ( 5058 ) ، ومسلم ، كتاب المساقاة ، باب الأمر بقتل الكلاب ،  
وبيان تحريم اقتنائها إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك ، برقم ( 2941 ) .

(3) أخرجه ابن ماجه ، كتاب الصيد ، باب النهي عن اقتناء الكلب إلا كلب صيد أو حرثه  
ماشية ، برقم ( 3196 ) ، وأحمد في أول مسند المدنيين برقم ( 16185 ) .  
وسياقي .

قال الحافظ ابن حجر : وإسماعيل اتفقوا على تضعيفه ، ووصفه بالغلط وكثرة الخطأ ،  
لكنه عضده بأن قال : روي هذا الحديث من غير وجه عن الحسن مثله يعني لمتابعه  
إسماعيل بن مسلم عن الحسن ؛ التكت على ابن الصلاح ( 390 ) .

(4) أخرجه البخاريّ ، كتاب المزارعة ، باب اقتناء الكلب للحرث ، برقم ( 2154 ) ،  
ومسلم ، كتاب المساقاة ، باب الأمر بقتل الكلاب ، وبيان نسخه ، وبيان تحريم اقتنائها  
إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك ، برقم ( 2950 ) .

أبي زهير<sup>(1)</sup> .

حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « أَوْ كَلْبَ زُرْعٍ »<sup>(2)</sup> .

**1488 –** حَدَّثَنَا فُتَيْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ إِلَّا الْكَلْبَ صَهْدٍ أَوْ كَلْبَ حَاشِيَةٍ » ، قَالَ قَيْلٌ لَهُ : إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ كَانَ يَقُولُ : أَوْ كَلْبَ زُرْعٍ ، فَقَالَ : إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَهُ زُرْعٌ<sup>(3)</sup> . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

**1489 –** حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَسْبَاطٍ ، بِنِ مُحَمَّدِ الْقُرَشِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ ، قَالَ : إِنِّي لَمِمَّنْ يَرْفَعُ أَغْصَانَ الشَّجَرَةِ عَنْ وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ فَقَالَ : « أَوْلَا أَنْ الْكِلَابَ أُلْهَتْ مِنْ الْأَمْرِ لِأَمْرَتْ بِقَتْلِهَا ، فَأَقْتُلُوا جِنْمَا كُلُّ أَسْوَدٍ بَجَهْرٍ ، وَهَذَا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ يَرْتَابُونَ كَلْبًا إِلَّا نَقَصَ مِنْ عِلْمِهِمْ كُلُّ يَوْمٍ قِرَاطًا ، إِلَّا الْكَلْبَ

- 
- 
- 
- (1) أخرجه البخاري ، كتاب المزارعة باب اقتناء الكلب للحرث ، برقم ( 2155 ) ،  
ومسلم ، كتاب المساقاة ، باب الأمر بقتل الكلاب ، وبيان نسخه ، وبيان تحريم اقتنائها  
إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك ، برقم ( 2951 ) .
- (2) أخرجه مسلم ، كتاب المساقاة ، باب الأمر بقتل الكلاب ، وبيان تحريم اقتنائها  
إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك ، برقم ( 2946 ) .
- (3) أخرجه مسلم ، كتاب المساقاة ، باب الأمر بقتل الكلاب ، وبيان تحريم اقتنائها  
إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك ، برقم ( 2937 ) .

صَيْدٍ ، أَوْ كَلْبٍ خُرْبٍ ، أَوْ كَلْبٍ خُمْرٍ )) (1) .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْفَلٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

1490 – حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ ، قَالُوا :

أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : مَنْ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ صَيْدٍ أَوْ زُرْعٍ انْتَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ (2) .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَيُرْوَى عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّهُ رَخَّصَ فِي إِمْسَاكِ الْكَلْبِ وَإِنْ كَانَ لِلرَّجُلِ جُلٌّ شَاةٌ وَاحِدَةٌ حَدَّثَنَا بِذَلِكَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ بِهَذَا (3) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ذكر في الباب السابق ما جاء في ترك قتل الكلاب عدا الأسود البهيم ؛ ناسب أن يذكر في هذا الباب جواز اقتناء بعض الكلاب للحاجة ، ونقصان أجر المقتني لها لغير حاجة .

(1) سبق تخريجه ص 149 .

(2) سبق تخريجه ص 149 .

(3) الجامع الكبير ( 152/3 ) .

### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بطريقة استفهاميّة ، والمصنّف يلجأ إلى هذه الطّريقة في بعض الحالات ، منها : عندما يختلف أصحابه المحدثون في المسألة ، والخلاف هنا حاصل في الاختلاف في الروايات بين قيراط وقيراطين . وسيأتي الكلام عليها فيما بعد إن شاء الله تعالى .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب أربعة أحاديث :  
حكم على الأوّل والثّنيّ منها بأنّ كلّ منهما حسنٌ صحيح .  
وحكم على الثّالث بأنّه حسنٌ .  
وعلى الرّابع بأنّه حديث صحيح .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

لم يعلّق المصنّف على هذا الحديث من ناحية فقهيّة ، ولم ينقل آراء أحدٍ من الفقهاء ، وإنما أشار إلى ما روي عن عطاء بن أبي رباح أنّه رخص في إمساك الكلب وإن كان للرجل شاةً واحدة .  
وهذا يدلُّ على أنّ الإمام الترمذي يرى جواز اقتناء الكلاب للحاجة ، لاسيما أنّه ذكره بعد باب ما جاء في قتل الكلاب .  
وذكر المصنّف اختلاف الأحاديث في نقصان الأجر من قيراط أو قيراطين ، ولم ينقل كلام المحدثين في ذلك .

### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي — رحمه الله — أنّه يجوز إمساك الكلب للحاجة ،

والحاجة المذكورة في الحديث ؛ كونه للصيد ، أو للماشية ، أو للزرع ؛  
وذلك لما يلي :

1 — ذكره للأحاديث وحكمه عليها بأنها حسنة صحيحة ، أو حسنة ،  
أو صحيحة .

2 — نقله لكلام عطاء بن أبي رباح أنه رخص في إمساك الكلب وإن  
كان للرجل شاة واحدة ، وفي هذا يشير الإمام الترمذي لكلب الماشية ،  
وذكره لكلام عطاء في الشاة دليل على أن غيرها من باب أولى .

ويرى الإمام الترمذي — أيضاً — أنه لا تعارض بين الأحاديث التي  
ظاهاها الاختلاف فيمن روى نقصان قيراط أو قيراطين .

وهذا ظهر لي من خلال روايته لكلا الروايتين ، وحكمه عليها بالحسن  
والصحة .

وقد ذكر أهل العلم هذه المسألة والجمع بينهما كما يأتي :

قيل : ينزل على حالين : فنقص القيراطين باع تبار كثرة الأضرار  
بأخذها ، ونقص القيراط باعتبار قتلها .

وقيل : يختص نقص القيراطين بمن أخذها بالمدينة الشريفة خاصة ،  
والقيراط بما عداها .

وقيل : نقص القيراطين روي في زمن متأخر عن رواية القيراط ؛ زيادة

في التَّغْلِيظِ .

وقيل : إِنَّ اِخْتِلَافَ الرِّوَايَتَيْنِ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ فِي نَوْعَيْنِ مِنَ الْكِلَابِ ،  
أَحَدُهُمَا أَشَدُّ أذَى مِنَ الْآخَرِ (1) .



---

---

---

(1) تحفة الأحوذى ، المبار كفوري ( 43/5 ) .



المبحث الثامن عشر  
فِي الذُّكَاةِ بِالْقَصَبِ وَغَيْرِهِ

قال الإمام الترمذي رحمه الله :

## بَابُ مَا جَاءَ فِي الذِّكَاةِ بِالنَّقْصِ وَغَيْرِهِ

1491 – حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَبَّايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّا نَلْقَى الْعَدُوَّ غَدًا وَلَيْسَتْ مَعَنَا مَدَى ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « هَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكَلِمَةٌ هَا لَمْ يَكُنْ سِئًا أَوْ خُلْفًا ، وَسَأَحْدُثُكَ عَنْ ذَلِكَ ، أَمَا السُّنُّ فَعَظْمٌ ، وَأَمَا الظُّفْرُ فَمَدَى الْجَبْشَةِ » (1) .

1491 ( م ) – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ عَبَّايَةَ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَبَّايَةَ ، عَنْ أَبِيهِ . وَهَذَا أَصَحُّ ، وَعَبَّايَةَ قَدْ سَمِعَ مِنْ رَافِعٍ (2) .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لَا يَرَوْنَ أَنْ يُذَكَّى بِسِنَّ وَلَا بِعَظْمٍ (3) .

- 
- 
- (1) أخرجه البخاري ، كتاب الذبائح والصيد ، باب ما أهر الدم من النقص والمروة والحديد ، برقم ( 5079 ) ، ومسلم ، كتاب الأضاحي ، باب جواز الذبح بكل ما أهر الدم إلا السن والظفر وسائر العظام ، برقم ( 3638 ) .
  - (2) أخرجه البخاري ، كتاب الذبائح والصيد ، باب ما نذ من البهائم فهو بمنزلة الوحش ، برقم ( 5085 ) .
  - (3) الجامع الكبير ( 155/3 ) .

## فقه الإمام الترمذي :

### أولاً : مناسبة الباب :

لما ذكر المصنّف في الأبواب السّابقة ما يجوز التعرّض لها بالقتل لدفع مضرّتها كالوزغ والحيات والكلب الأسود البهيم ؛ ناسب أن يذكر في هذا الباب ما يجوز ذبحها لجلب منفعة ، كذبح الحيوانات المأكولة ، وبأيّ شيء يجوز ذبحها به ؛ لأنّ الله أمرنا إذا قتلنا أن نحسن القِتلة ، وإذا ذبحنا أن نحسن الذّبح .

### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِي الذَّكَاةِ بِالقَصَبِ وَغَيْرِهِ » ، وهي ترجمة خبريّة ؛ لا تبين رأي الإمام الترمذي ومقصوده ، وسيأتي مراد المصنّف من خلال تعليقه على الحديث إن شاء الله تعالى .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً ، ولم يحكم عليه بشيء ، ثمّ ساق إسناداً آخر للحديث ؛ ليبيّن فيه سماع عبّاية من رافع بن خديج .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

جاء تعليق المصنّف على هذا الحديث بقوله : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ

أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لَا يَرَوْنَ أَنْ يُذَكِّيَ بِسِنَّ وَلَا بِعَظْمٍ ، وهذا يبيِّن مقصود المصنِّف وهو عدم جواز الذَّبْحِ بالسِّنِّ والعَظْمِ ، سواء أكان متّصلاً أم منفصلاً ، خلافاً لقول أبي حنيفة في المسئل حيث أجاز الذَّبْحَ بهما إذا كانا منفصلين<sup>(1)</sup> .

#### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي أنّ كلّ ما أهر الدم جاز الذَّبْحَ به ، وعدم جواز الذَّبْحِ بالسِّنِّ والعَظْمِ ، وأنها لا تُجِلُّ الذَّبِيحَةَ ، وذلك ظاهر من خلال تعليقه على الحديث بقوله : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لَا يَرَوْنَ أَنْ يُذَكِّيَ بِسِنَّ وَلَا بِعَظْمٍ » .

وكذلك لم ينقل رأي المخالفين في المسألة كما سبق وأن أشرت إلى ذلك وهو قول أبي حنيفة حيث أجاز الذَّبْحَ بالسِّنِّ والعَظْمِ إذا كانا منفصلين ، وبذلك ظهر لنا مراد الترمذي — رحمه الله — من سياق هذا الحديث .



(1) الميسوط ( 2/12 ) ، بدائع الصنائع ( 42/5 ) .

المبحث التاسع عشر  
فِي مَا نَدَّ مِنَ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ

قال الإمام الترمذي رحمه الله :  
بَابُ مَا جَاءَ فِي الْبَعِيرِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ إِذَا نَدَّ فَصَارَ وَحْشِيًّا يُرْمَى  
بِسَهْمٍ أَمْ لَا ؟

1492 — حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَبَّايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ بْنِ رَافِعٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ فَنَدَّ بَعِيرٌ مِنْ إِبِلِ الْقَوْمِ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ خَيْلٌ فَرَمَاهُ رَجُلٌ بِسَهْمٍ فَحَبَسَهُ اللَّهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِنْ لِهَذِهِ الْبَهَائِرِ أَوْابِدٌ كَأَوْابِدِ الْوَحْشِ فَمَا فَعَلَ هُنَا هَذَا فَأَفْعَلُوا بِهِ هَكَذَا » (1) .

1492 ( م ) — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبَّايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ ، عَنْ جَدِّهِ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَابَايَةَ عَنْ أَبِيهِ . وَهَذَا أَصَحُّ (2) .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ .

- 
- 
- 
- (1) أخرجه البخاري ، كتاب الذبائح والصيد ، باب إذا أصاب قوم غنيمة فذبح بعضهم غنمًا أو إبلاً بغير أمر أصحابهم لم يؤكل ، برقم (5117) ، ومسلم ، كتاب الأضاحي ، باب جواز الذبح بكل ما أهر الدم إلا السن والظفر وسائر العظام ، برقم (3638) .
- (2) أخرجه البخاري ، كتاب الشراكة ، باب من عدل عشرًا من الغنم بجزور في القسم ، برقم (2324) .

وَهَكَذَا رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ نَحْوَ رِوَايَةِ سُفْيَانَ (1) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ذكر الإمام الترمذي في الباب السابق : « بَابُ مَا جَاءَ فِي الذَّكَاةِ بِالْقَصَبِ وَغَيْرِهِ » أَنَّ الذَّكَاةَ الشَّرْعِيَّةَ لِلْحَيَوَانَ الْإِنْسِي تَجُوزُ بِكُلِّ مَا أَهْرَ الدَّمُ وَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ مَا عَدَا السِّنَّ وَالظَّفَرَ ؛ نَاسِبٌ أَنْ يَذْكَرَ هُنَا ذَكَاةَ الْحَيَوَانَ الْإِنْسِي إِذَا نَدَّ وَتَوَحَّشَ فَلَمْ يُقَدَّرْ عَلَى قَطْعِ مَذْبَحِهِ ؛ فَإِنَّ جَمِيعَ بَدَنِهِ يَصِيرُ فِي حَكْمِ الْمَذْبَحِ كَالصَّيْدِ الَّذِي لَا يُقَدَّرُ عَلَيْهِ .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم الإمام الترمذي لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِي الْبَعِيرِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ إِذَا نَدَّ فَصَارَ وَحْشِيًّا يُرْمَى بِسَهْمٍ أَمْ لَا ؟ » .

وهي ترجمة استفهامية ، والمصنف يلجأ إلى هذه الطريقة في بعض الحالات ، منها إذا كان هناك خلاف في المسألة ، والخلاف هنا حاصل فيما إذا ندد بعير أو غيره وتوحش فهل يجوز ذبحه برمييه في أي مكان من جسده .

والذي يظهر أن الإمام الترمذي يرى جواز وحل ذلك ، خلافاً للإمام

(1) الجامع الكبير ( 156/3 ) .

مالك الذي يرى اشتراط الذكاة<sup>(1)</sup> ، وخالفه في ذلك أكثر الفقهاء .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً ، ولم يحكم عليه بشيء .

وذكر للحديث إسناداً آخر ، ثم قال : « وَهَكَذَا رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقٍ نَحْوَ رِوَايَةِ سُفْيَانَ » .

والمعنى : أنّه كما روى سفيان عن أبيه عن عَبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ عن جدّه رافع ، كذلك روى شعبة عن سعيد بن مسروق عن عَبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ عن جدّه رافع ، ولم يذكر ابن عباية ورفاعة واسطة والد عباية ؛ ولذلك قال الترمذي : وهذا أصحُّ<sup>(2)</sup> .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

جاء تعليق المصنّف على هذا الحديث تعليقا مختصراً حيث قال : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ » ، ولم يذكر في المسألة خلافاً .

### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي جواز ذبح الحيوان الإنسيّ إذا ندّد وصار وحشياً

(1) المدونة ( 540/1 ) ، شرح مختصل خليل ( 9/3 ) ، التّاج والإكليل ( 321/4 ) .

(2) تحفة الأحوذى ، المبار كفوري ( 49/5 ) .



غير مقدور عليه في أيّ مذبح كان ، ويرى حلّ أكله بذلك ؛ وذلك  
لما يلي : —

1 — عدم نقله لآراء المخالفين في المسألة .

2 — تعليقه على الحديث بقوله : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ » .



# الفصل الثاني

أَبْوَابُ الْأَضَاحِيِّ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

وفيه تمهيد ، وعشرون مبحثاً

تمهيد :	تعريف الأضاحي
المبحث الأول :	في فضل الأضحية
المبحث الثاني :	في الأضحية بكبشبن
المبحث الثالث :	في الأضحية عن الميت
المبحث الرابع :	في ما يستحب من الأضاحي
المبحث الخامس :	في ما لا يجوز من الأضاحي
المبحث السادس :	في ما يكره من الأضاحي
المبحث السابع :	في الجذع من الضأن في الأضاحي
المبحث الثامن :	في الاشتراك في الأضحية
المبحث التاسع :	في الضحية بعضاً القرن والأذن
المبحث العاشر :	في أن الشاة الواحدة تجزي عن أهل البيت
المبحث الحادي عشر :	الدليل على أن الأضحية سنة
المبحث الثاني عشر :	في الذبح بعد الصلاة
المبحث الثالث عشر :	في كراهية أكل الأضحية فوق ثلاثة أيام
المبحث الرابع عشر :	في الرخصة في أكلها بعد ثلاث
المبحث الخامس عشر :	في الفرع والعتيرة
المبحث السادس عشر :	في الحقيقة
المبحث السابع عشر :	الأذان في أذن المولود
المبحث الثامن عشر :	الحقيقة بشاة
المبحث التاسع عشر :	من الحقيقة
المبحث العشرون :	ترك أخذ الشعر لمن أراد أن يضحى

## تمهيد تعريف الأضاحي

الأضاحي جمع أضحية .

### والأضحية لغة :

فيها أربع لغات : أضحية ، وإضحية ، وضحية ، وأضحة . وهي الشاة التي تذبح ضحوة ، أو تذبح يوم الأضحى (1) .

### والأضحية شرعاً :

ذكر الفقهاء — رحمهم الله — عاريف للأضحية متقاربة .

### فمن تعاريف الحنفية :

اسم لحيوان مخصوص ، بسنٍ مخصوص ، يذبح بنية القرية ، في يوم مخصوص ، عند وجود شرائطها (2) .

### ومن تعاريف المالكية :

ما تقرب بذكاته من الأنعام يوم عاشر ذي الحجة وتاليه (3) .

---

(1) المصباح المنير ( 4/2 ) ، مقاييس اللغة ( 587 ) .

(2) تبين الحقائق ( 2/6 ) ، درر الحكم ( 265/1 ) .

(3) شرح الخرشي ( 32/3 ) ، حاشية الع دوي على شرح كفاية الطالب الرباني ( 566/1 ) .

=

**ومن تعاريف الشافعية :**

ما يذبح من النعم تقرباً إلى الله تعالى ، من يوم العيد إلى آخر أيام التشريق (1) .

**ومن تعاريف الحنابلة :**

ما يذبح من بهيمة الأنعام أيام النحر بسبب العيد تقرباً إلى الله تعالى (2) .

**ولعل الأقرب أن يقال :**

ما يذبح من بهيمة الأنعام ، من يوم العاشر من ذي الحجّة إلى غروب شمس آخر أيام التشريق تقرباً إلى الله تعالى .



(1) معني المحتاج ( 122/6 ) ، نهاية المحتاج ( 130/8 ) .

(2) شرح منتهى الإرادات ( 601/1 ) ، كشاف القناع ( 530/2 ) .

المبحث الأول  
في فضل الأُضحيةِ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْأُضْحِيَّةِ

1493 – حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو مُسْلِمٌ بْنُ عَمْرٍو بْنِ مُسْلٍ مِ الْحَدَاءِ  
الْمَدَنِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعِ الصَّائِغِ أَبُو مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِي  
الْمُثَنَّى ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
قَالَ : « هَا عَمَلٌ أَذْهِبُ عَنْ عَمَلٍ يُؤْمَرُ النَّحْرُ أَحَبُّ إِلَيَّ اللَّهُ مِنْ إِهْرَاقِ الدَّمْرِ إِنَّهَا لَأَنْتَبِي بِؤْمَرِ  
الْقِبَاحَةِ بِغُرُونِهَا وَأَشْعَارِهَا وَأَخْلَافِهَا وَأَنْ الدَّمْرَ لِيُبْعَ مِنْ اللَّهِ بِكَانٍ قَبْلَ أَنْ يُبْعَ مِنْ الْأَرْضِ  
فَطَلِبُوا بِهَا نَفْسًا » (1) .

وَفِي الْبَابِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ (2) ، وَزَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ (3) .

- 
- 
- (1) أخرجه ابن ماجه ، كتاب الأضاحي ، باب ثواب الأضحية ، برقم ( 3117 ) ،  
وضعه الألباني . ضعيف سنن الترمذي ( 167 ) .
  - (2) أخرجه الحاكم في المستدرک ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ( 222/4 ) .  
قال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير والأوسط ، وفيه أبو حمزة الشمالي ، وهو  
ضعيف . مجمع الزوائد ( 17/4 ) .
  - (3) أخرجه ابن ماجه في كتاب الأضاحي ، باب ثواب الأضحية ، برقم ( 3118 ) ،  
وأحمد في أول مسند الكوفيين برقم ( 18480 ) .  
وفيه أبو داود نفيح بن الحارث وهو متروك ، كذبه قتادة ، وقال يحيى بن معين :  
يضع ، وليس بشيء ، وقال البخاري : يتكلمون فيه ، وقال ابن حبان : لا يجوز  
الاحتجاج به ، وقال الدارقطني : متروك ، وقال أبو حاتم الرأزي : منكر الحديث ،  
ضعيف الحديث ، قال ابن عبد البر : أجمعوا على ضعفه ، وكذبه بعضهم ، وأجمعوا على

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ، لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

وَأَبُو الْمُثَنَّى اسْمُهُ سُلَيْمَانُ بْنُ يَزِيدَ ، وَرَوَى عَنْهُ ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ .

وَيُرْوَى عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي الْأُضْحِيَّةِ : « لَصَاحِبِهَا بِكُلِّ شَعْرَةٍ كَسُئَةٍ » (1) ، وَيُرْوَى : « بِقُرُونِهَا » (2) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

في مثل هذا الباب يظهر نوع خاص من الفقه لا نجد بهذا الوضوح والتميز إلا عند فقهاء المحدثين .

ففي هذا الفصل بدأ بفضل الأضحية ، وما جاء فيها عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قبل الحديث عن أحكامها ، وسنّها ، والمجزئ منها . وهذا يدلُّ على فقه واسع لهذا الإمام المبارك .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الْأُضْحِيَّةِ » ، وهي ترجمة خبرية خاصة ، وهي أحد الطرائق التي

ترك الرواية عنه . تهذيب التهذيب ( 240/4 ) .

(1) وهو حديث زيد بن أرقم المتقدم .

(2) الجامع الكبير ( 156/3 ) .

يستخدمها المصنّف في صياغة تراجمه .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثين :

أمّا الأوّل فإنّه مسندٌ ، وعضده بشواهد أخرى جاءت عن عمران بن حصين وزيد بن أرقم ، وحكم عليه بأنّه حسنٌ غريب .

وأمّا الحديث الثاني فإنّه رواه بصيغة التّمرّيض ، ولم يحكم عليه بشيء .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

لم ينقل المصنّف رأي أحدٍ من العلماء في هذا ، ولم يعلّق عليه من ناحية فقهية ؛ وذلك نظراً لأنّ هذا الحديث في فضائل الأعمال .

### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي فضيلة الأضحية ، وعظم ثوابها وأجرها في الآخرة .







# المبحث الثاني في الأضحية بكباشين

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأُضْحِيَّةِ بِكَبْشَيْنِ

1494 – حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، قَالَ : « ضَعَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَهْلَكَيْنِ أَقْرَبَيْنِ ؛ ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ ، وَسَمَّى وَكَبَّرَ ، وَوَضَعَ رِجْلَهُ عَلَى صَفَاحِهِمَا » (1) .

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ (2) ، وَعَائِشَةَ (3) ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ (4) ، وَأَبِي أَيُّوبَ (5) ، وَجَابِرٍ (1) ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ (2) ، وَأَبِي رَافِعٍ (3) ، وَأَبْنِ عُمَرَ (4) ،

---

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الأضاحي ، باب التَّكْبِيرِ عِنْدَ الذَّبْحِ ، برقم ( 5139 ) . ومسلم ، كتاب الأضاحي ، باب استحباب الضحية وذبحها مباشرة بلا توكيل ، برقم ( 3635 ) .

(2) أخرجه الترمذي في الباب الذي يليه ، وأبو داود ، كتاب الضحايا ، باب الأضحية عن الميت ، برقم ( 2408 ) ، والحاكم في المستدرک ( 229/4 ) ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد . وسيأتي الحكم عليه .

(3) أخرجه ابن ماجه ، كتاب الأضاحي ، باب أضاحي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، برقم ( 3113 ) ، وأحمد في باقي مسند الأنصار برقم ( 24660 ) . قال الهيثمي : رواه الطبراني في الأوسط والكبير ، وإسناده حسن ؛ مجمع الزوائد ( 22/4 ) .

(4) أخرجه ابن ماجه ، كتاب الأضاحي ، باب أضاحي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، برقم ( 3113 ) ، وأحمد في باقي مسند الأنصار برقم ( 2466 ) . قال الهيثمي : رواه الطبراني في الأوسط والكبير ، وإسناده حسن ؛ مجمع الزوائد ( 22/4 ) .

(5) أخرجه ابن ماجه ، كتاب الأضاحي ، باب من ضحَّى بشاة عن أهله ، برقم ( 3138 ) ، ومالك في الموطأ ، كتاب الضحايا ، باب الشركة في الضحايا ، وعن كم تدبح

=

وَأَبِي بَكْرَةَ<sup>(5)</sup> .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ<sup>(6)</sup> .

البقرة أو البدنة ، برقم ( 921 ) .

صححه الألباني في إرواء الغليل ( 355/4 ) .

- (1) أخرجه أبو داود ، كتاب الضحايا ، باب ما يستحب من الضحايا ، برقم ( 2413 ) ، وأحمد في باقي مسند المكثرين برقم ( 14491 ) ، عن أبي عبيد عن جابر . قال الحافظ ابن حجر : وأبو عبيد لا يعرف . تلخيص الحبير ( 354/4 ) ، قال الهيثمي : إسناده حسن . مجمع الزوائد ( 22/4 ) .
  - (2) أخرجه أحمد في باقي مسند الأنصار برقم ( 20721 ) . قال محقق مسند الإمام أحمد : « إسناده ضعيف » ، وقال البوصيري في إتحاف الخيرة ( 72/7 ) : مدار هذه الأسانيد إنما على الحجّاج بن أرطاة أو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلي وهما ضعيفان . مسند الإمام أحمد ( 45/36 ) .
  - (3) أخرجه أحمد في مسند القبائل برقم ( 25937 ) . قال الهيثمي : إسناده حسن . مجمع الزوائد ( 21/4 ) . وسيأتي في المبحث العاشر .
  - (4) أخرجه ابن ماجه ، كتاب الأضاحي ، باب الأضاحي واجبة أم لا ، برقم ( 3115 ) .
- قال الحافظ ابن حجر : وصله حمّاد بن سلمة في مصنفه بسند جيّد إلى ابن عمر . فتح الباري ( 6/10 ) ، وسيأتي في المبحث الحادي عشر .
- (5) أخرجه مسلم ، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات ، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال ، برقم ( 3180 ) .
  - (6) الجامع الكبير ( 160/3 ) .

## فقه الإمام الترمذي :

### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ساق المصنّف في الباب السّابق : « بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الأُضْحِيَّةِ » ، لاسب أن يذكر في هذا الباب جواز التّضحية بأكثر من واحدة

### ثانياً : ترجمة الباب :

هذه ترجمة خبريّة عامّة ؛ لا تُبيّن مراد المصنّف مباشرة ، بل بعد النّظر في ما تحته من أحاديث .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً مسنداً ، وحكم عليه بأنّه حسن صحيح .

وعصّدّه بما جاء في الباب عن عليّ ، وعائشة ، وأبي هريرة ، وأبي أيوب ، وجابر ، وأبي الدرداء ، وأبي رافع ، وابن عمر ، وأبي بكره ﷺ ؛ ممّا يدلُّ على أنّه أمرٌ مستفيض عند الصّحابة ﷺ .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

لم ينقل المصنّف رأي أحد من العلماء في المسألة ، ولم يعلّق على الحديث من ناحية فقهية ؛ ممّا يدلُّ على أنّه يرى جواز ذبح أكثر من أضحية .

### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي جواز ذبح أكثر من أضحية ؛ وذلك لما يلي :

1 — حكمه على حديث الباب بأنّه حسنٌ صحيح .

2 — عدم نقله لآراء أحد من الفقهاء في المسألة .

3 — سياقه لحديث عليّ في الباب الذي بعده ، وسيأتي إن شاء الله .



المبحث الثالث  
في الأُضحية عن الميت

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ مَا جَاءَ فِي الْأُضْحِيَّةِ عَنِ الْمَيِّتِ

1495 – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمُحَارِبِيِّ الْكُوفِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ أَبِي الْحَسَنِ ، عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ حَنْشٍ ، عَنْ عَلِيٍّ ؛ أَنَّهُ كَانَ يُضَحِّي بِكَبْشَيْنِ أَحَدُهُمَا عَنِ ابْنِ أَبِي نُبَيْتٍ رضي الله عنه وَالْآخَرُ عَنْ نَفْسِهِ ، فَقِيلَ لَهُ ؟ فَقَالَ : « أَهْرَبِي بِهِ بَعِي النَّهْيُ رضي الله عنه فَلَا أُدْعُهُ أَبَا » (1) .

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ شَرِيكِ .

وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُضَحَّى عَنِ الْمَيِّتِ .

وَلَمْ يَرِ بَعْضُهُمْ أَنْ يُضَحَّى عَنْهُ ، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ : أَحَبُّ إِلَيَّ

---

(1) أخرجه أبو داود ، كتاب الصّحايا ، باب الأضحية عن الميت ، برقم ( 2408 ) ، وأحمد في مسند العشرة المبشرين بالجنة ، برقم ( 802 ) ، ورقم ( 1214 ) ، ورقم ( 1219 ) .

وقال الهيثمي : فيه أبو الحسناء ، ولا يعرف روى عنه غير شريك . مجمع الزوائد ( 23/4 ) .

وقال ابن حجر : صحّحه الحاكم ، وقال في علوم الحديث : تفرّد به أهل الكوفة ، وفي إسناده حنش بن ربيعة ، وهو غير حنش بن الحارث وهو مختلف فيه ، وكذا شريك القاضي النخعي ، وقال ابن القطّان شيخه فيه أبو الحسناء لا يعرف حاله . تلخيص الحبير ( 345/4 ) .

وقال الألباني : الإسناد ضعيف . ضعيف سنن الترمذي ( 168 ) .



أَنْ يُتَّصَدَّقَ عَنْهُ وَلَا يُضَحَّى عَنْهُ ، وَإِنْ ضَحَّى فَلَا يَأْكُلُ مِنْهَا شَيْئًا ،  
وَيَتَّصَدَّقُ بِهَا كُلِّهَا .

قَالَ مُحَمَّدٌ : قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ : وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ شَرِيكِ . قُلْتُ لَهُ :  
أَبُو الْحَسَنِ مَا اسْمُهُ ؟ فَلَمْ يَعْرِفْهُ . قَالَ مُسْلِمٌ : اسْمُهُ الْحَسَنُ (1) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ذكر المصنف — رحمه الله — في الباب السابق « بَابُ مَا جَاءَ  
فِي الْأُضْحِيَّةِ بِكَبَشَيْنِ » مشروعية أن يضحى الشخص بأكثر من أضحية ؛  
ناسب أن يذكر في هذا الباب ما يفعله بعض الناس من التضحية عن  
الميت .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنف — رحمه الله — لهذا الباب بترجمة خبرية عامة ؛ لا يفهم  
منها مراد المصنف .

#### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنف — رحمه الله — في هذا الباب أثراً واحداً عن عليٍّ عليه السلام ،  
حكم عليه بالغرابة ، وفي الحديث راوٍ تكلم فيه غير واحد ، وهو حنش :  
أبو المعتمر الكناني ، وكان كثير الوهم في الأخبار ، ينفرد عن عليٍّ بأشياء  
لا تشبه حديث الثقات حتى صار ممن لا يحتج بحديثه ، وذكره العقيلي

(1) الجامع الكبير ( 161/3 ) .

والساجي وابن الجارود وأبو العرب الصقلي في (الضعفاء) <sup>(1)</sup> .  
والحديث ضعيف .

#### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

نقل المصنّف ترخيص بعض أهل العلم في التّضحية عن الميت ،  
ولم يذكر أحداً منهم ، وهذا يدلّ على أنّ المصنّف لا يرى جواز التّضحية  
عن الميت .

وأشار أيضاً إلى قول آخر بعدم جواز التّضحية عن الميت ، ثمّ ذكر  
كلام ابن المبارك في تفضيل الصدقة عن التّضحية عنه .

#### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي — رحمه الله — عدم التّضحية عن الميت ؛ وذلك  
لما يلي :

- 1 — حكمه على الأثر الوارد في الباب بأنّه غريب .
- 2 — عدم ذكره لأسماء من خالف في هذه المسألة بجواز التّضحية عن  
الميت ، والاكتفاء بقوله : « وَقَدْ رَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُضَحَّى عَنِ  
الْمَيِّتِ » ، وهذا يشعر بأنّه لا يرى هذا القول .
- 3 — نقله لكلام ابن المبارك وذكره باسمه بخلاف المخالفين في المسألة ،  
وهذا يشعر بأنّه يرى عدم جواز التّضحية عن الميت .

(1) تهذيب التهذيب ( 503/1 ) .

## مذاهب الفقهاء في المسألة :

### تحرير محل النزاع :

الأضحية عن الميت لا تلح من ثلاثة أقسام :

القسم الأول : أن يضحى عن الميت تبعاً للأحياء ، فهذا لا خلاف في جوازه بين العلماء .

القسم الثاني : أن يضحى عن الميت بموجب وصية منه ، فتنفذ وصيته .

القسم الثالث . وهو محل النزاع . : أن يضحى عن الميت منفرداً ، أو عن الأموات منفردين استقلالاً وتبرعاً من الحي .

إذ يحرص بعض الناس الصالحين من أقرباء الميت كأبنائه وأحفاده أن يتصدقوا عنه ، وربما قام بعضهم بالتضحية يوم عيد الأضحى عنه ، فهل يجوز هذا في الشرع ؟

وقد تبين لي من خلال استقراء أقوال الفقهاء في المسألة أنهم اختلفوا في ذلك على ثلاثة أقوال :

### القول الأول : يجوز للحي أن يضحى عن قريبه الميت :

وبه قال الحنابلة <sup>(1)</sup> ، وهو من اختيارات شيخ الإسلام ابن

(1) الفروع ( 554/3 ) ، كشاف القناع ( 21/3 ) .

تَيَمِّمَةٌ — رحمه الله — (1) .

وذكر السرخسي أنه يجوز في مذهب الحنفية استحساناً ، ومقتضى القياس لا يجوز (2) .

**القول الثاني : يكره للحي أن يضحى عن الميت :**

لعدم وجود نص شرعي في المسألة ، وبه قال المالكية (3) .

**القول الثالث : لا تجوز الأضحية عن الميت ولا تقع :**

وبه قال الشافعية (4) .

**واستدل أصحاب القول الأول - القائلون بالجواز - بما يلي :**

أولاً : السنة :

1 — روى مسلم بإسناده عن عائشة — رضي الله عنها — : « أُرِيَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَحْرًا يَكْبُشُ أَقْرَنَ بَحَاً فِي سَوَادٍ ... وَأَخَذَ الْكَبْشَ فَأَضْبَعَهُ وَذَبَحَهُ وَقَالَ : بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَالْحَمْدُ وَالْحَمْدُ ، وَمِنْ أَهْلِ مُحَمَّدٍ ، تُرَضَّئِي بِهِ » (5) .

(1) مجموع الفتاوى ( 406/8 ) .

(2) المبسوط ( 12/12 ) ، البحر الرائق ( 202/8 ) ، رد المحتار ( 326/6 ) .

(3) الشرح الصغير ( 147/2 ) ، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ( 123/2 ) .

(4) المجموع شرح المهذب ( 322/8 ) ، نهاية المحتاج ( 136/8 ) .

(5) أخرجه مسلم ، كتاب الأضاحي ، باب استحباب الضحية وذبحها مباشرة بلا توكيل ، برقم ( 3637 ) .

2 — وَعَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا — قَالَ : « ذَبَحَ النَّبِيُّ ﷺ بَوْمَ الذَّبْحِ كَبْشَيْنِ أَقْرَبَيْنِ أَحْلَكَيْنِ هُوَجَأَيْنِ ، فَلَمَّا وَجَّهَهُمَا قَالَ : إِيَّيْهِ وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ... اللَّهُمَّ هِنَاكَ وَكَ ، وَعَزَّ عَمَدُ وَأَحْبَبَهُ ، بِإِسْرَائِيلَ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، نُرُّ ذَبْحٌ » (1) .

**وجه الدلالة من الحديثين : أَنَّهُ ﷺ ضَحَّى عَنْ أُمَّتِهِ وَمِنْهُمْ الْأَمْوَاتِ وَالْأَحْيَاءِ .**

3 — وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ حَنْشٍ قَالَ : رَأَيْتُ عَلِيًّا يُضَحِّي بِكَبْشَيْنِ ، فَقُلْتُ لَهُ : مَا هَذَا ؟ فَقَالَ : « إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْصَانِي أَنْ أُضْحِيَ عَنْهُ فَأَنَا أُضْحِي عَنْهُ » (2) . قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : إِنْ ثَبَتَ هَذَا كَانَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى صِحَّةِ التَّضْحِيَةِ عَنِ الْمَيِّتِ (3) .

قال هؤلاء : ومن المعلوم أن أبا داود إذا روى حديثاً وسكت عنه ، فالحديث صالح ، وهذا ما ذكره أبو داود نفسه في رسالته إلى أهل مكة (4) .  
ثانياً : القياس :

أنَّ النَّصُوصَ تَتَظَاهَرُ عَلَى وَصُولِ ثَوَابِ الْأَعْمَالِ إِلَى الْمَيِّتِ إِذَا فَعَلَهَا الْحَيُّ عَنْهُ ، وَهَذَا مَحْضُ الْقِيَاسِ ، فَإِنَّ الثَّوَابَ حَقٌّ لِلْعَامِلِ ، فَإِذَا وَهَبَهُ لِأَخِيهِ

(1) سبق تخريجه في الباب الذي قبل هذا ص 171 .

(2) سبق تخريجه في بداية هذا الباب ص 174 .

(3) المجموع ( 380/8 ) .

(4) رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص 70 .

المسلم لم يمنع من ذلك ، كما لم يمنع من هبته ماله في حياته ، وقد نبّه الشّارع بوصول ثواب الصّدقة على وصول ثواب سائر العبادات الماليّة ، وأخبر بوصول ثواب الحجّ المركّب من الماليّة والبدنيّة ... (1) .

#### أدلة أصحاب القول الثاني . القائلون بالكراهة . :

استدلّوا بعدم وجود نصّ شرعيّ في المسألة ، فيكره ؛ لأنّ العبادات توقيفيّة (2) .

#### أدلة أصحاب القول الثالث . القائلون بعدم جواز التضحية عن الميت . :

أولاً : القرآن الكريم :

1 — قوله تعالى : ﴿ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [ التّجم : 39 ] .

**وجه الدلالة :** أنّ الآية نفت انتفاع الإنسان بسعي غيره .

2 — وقوله : ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ [ الأنعام : 164 ] .

**وجه الدلالة :** أنّ الإنسان لا يتحمّل نتيجة عمل غ

وكذلك لا يملك ما قدّمه غيره ، فلغنم بالغرم .

ثانياً : المعقول :

1 — أنّ الأضحية بحدّ ذاتها من الأمور التبعديّة التي لا تثبت إلاّ بنصّ

(1) مباحث التحقيق مع صاحب الصديق ، عبد الله بن زيد آل محمود ( ص 40 — 41

.)

(2) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ( 123/2 ) .

من القرآن ، أو السنة ، ولم ينقل عن النبي ﷺ نصٌ صحيح يجيز الأضحية عن الميت ، ولا من القرآن .

**2 -** لقد توفي عدد من أقارب النبي ﷺ في حياته — كأبنائه وزوجته خديجة — رضي الله عنها — ، ولم يضح عن واحدٍ منهم ، ولو كانت الأضحية عن الميت مشروعة لما بخل بها ﷺ على أحبائه وأقاربه وزوجاته ، علماً بأنه ﷺ كان أجود من الرّيح المرسله .

**3 -** لم ينقل عن أحد من الصحابة الذين حفظوا سنة رسول الله ﷺ وبلغوها إلى الناس أنه ضحى عن ميت ولا أوصى أن يضحى عنه بعد موته <sup>(1)</sup> ، ولا وقف له في أضحية ، وهم أحرص الناس على اتباع السنة ، وأبعدهم عن البدعة ، فلو كانت الأضحية عن الميت سنة أو أن فيها فضيلة ، أو بعضها يصل إلى موتاهم لكانوا أحقّ بالسبق إليها .

**4 -** خوف الوقوع في الرياء والمباهاة <sup>(2)</sup> ، فلا يجوز فعلها ؛ سداً للذريعة .

### مناقشة أدلة المانعين :

**1 -** قد دلّ على انتفاع الميت بالدعاء إجماع الأمة على الدعاء له في صلاة الجنائز ، وكذلك الدعاء له بعد الدفن ، ففي سنن أبي داود من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه قال : « **كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا فَرَعَ مِنْ دَفْنِ الْكَلْبِ وَقَفَّ** »

(1) مواهب الجليل شرح مختصر خليل ( 247/3 ) .

(2) شرح مختصر خليل للخرشي ( 42/3 ) .

عَلَيْهِ فَعَالَ : اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَسُأَلُوا لَهُ بِالشَّيْءِ ؛ فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ )) (1) .

وكذلك الدعاء لهم عند زيارة قبورهم ، كما ثبت في صحيح مسلم من حديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه : « كَانِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْكُفَّارِ ... أَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلِكُمْ الْعَاقِبَةَ » (2) .

2 — الجواب عن قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [ التَّجْم : 39 ] ؛ أَنَّ الْإِنْسَانَ بِسَعِيهِ وَحَسَنَ عَشْرَتِهِ اِكْتَسَبَ الْأَصْدِقَاءَ ، وَأَوْلَادَ الْأَوْلَادِ ، وَنَكَحَ الْأَزْوَاجَ ، وَأَسْدَى الْخَيْرِ ، وَتَوَدَّدَ إِلَى النَّاسِ ؛ فَتَرَحَّمُوا عَلَيْهِ ، وَدَعَوْا لَهُ ، وَأَهْدُوا إِلَيْهِ ثَوَابَ الطَّاعَاتِ ، فَكَانَ ذَلِكَ أَثْرَ سَعِيهِ .  
وَأَيْضًا : فَإِنَّ الْقُرْآنَ لَمْ يَنْفِ انْتِفَاعَ الرَّجُلِ بِسَعِي غَيْرِهِ ، وَإِنَّمَا نَفَى مَلَكَه لغير سعيه ، وَأَمَّا سَعِي غَيْرِهِ فَهُوَ مَلِكٌ لِسَاعِيهِ ، فَإِنْ شَاءَ أَنْ يَبْذُلَهُ لغيره ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَبْقِيَهُ لِنَفْسِهِ ...

### مناقشة أدلة المجيزين :

1 — أَنَّ الْأُضْحِيَّةَ الَّتِي جَاءَتْ فِي الْحَدِيثِ وَقَعَتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ ، وَقَدْ أَشْرَكَ جَمِيعُ أُمَّتِهِ فِي ثَوَابِهِ ، وَلَمْ يَخْصَّ بِذَلِكَ الْأَمْوَاتِ دُونَ

(1) أخرجه أبو داود ، كتاب الجنائز ، باب الاستغفار عند القبر للميت في وقت الانصراف ، برقم ( 2804 ) .

(2) أخرجه مسلم ، كتاب الجنائز ، باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها ، برقم ( 1620 ) .



الأحياء ، وهذه لا يقاس عليها ؛ فهذه الأضحية دخل في ثوابها الأحياء الموجودون من أمته وقت حياته ، كما دخل فيها المعدومون ممن سيوجد من أمته إلى يوم القيامة ، وهذا الفعل بهذه الصفة لا ينطبق على أضحية غيره ، وقد اتفق الفقهاء أنه لا يجوز أن يضحى عن المعدوم .

**2 -** اعترض على حديث أبي داود بأن في إسناده حنش بن المعتمر ؛ وقد تكلم فيه علماء الجرح والتعديل ، قال أبو حاتم عنه : « صالح ، لا أراهم يحتجون به » ، وقال النسائي : « ليس بالقوي » ، وقال البخاري : « يتكلمون في حديثه » ، وقال ابن حبان : « لا يحتج به »<sup>(1)</sup> .

### الترجيح :

بعد استعراض أدلة المجيزين وأدلة المانعين :

ترجح القول بجواز الأضحية عن الميت ؛ لصحة الأدلة في الجملة ، حيث صححها أبو داود نفسه ، وأما الكلام في حنش بن المعتمر ، فقد وثقه أبو داود راوي الحديث ، ووثقه العجلي أيضاً<sup>(2)</sup> .

وقد أجازت الشريعة للولي أن يصوم عن قريبه المتوفى ، وكذلك الحج وغيرها من الأعمال التي تظاهرت التصوص بوصول ثوابها إلى الميت ، وهو قول المحققين من أهل العلم كشيخ الإسلام ابن تيمية .

(1) تهذيب التهذيب ( 503/1 ) .

(2) المرجع السابق .



المبحث الرابع  
فِيمَا يَسْتَجِبُّ مِنَ الْأَضَاحِي

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ مَا جَاءَ مَا يُسْتَحَبُّ مِنَ الْأَضَاحِيِّ

1496 – حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ،  
عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِي يَهُيَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، قَالَ :  
« ضَمَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ فَجَلِبِلٍ ، بِأَكْلٍ فِي سَوَادٍ ، وَيَخْشَى فِي سَوَادٍ ، وَيُنْظَرُ فِي  
سَوَادٍ » (1) . هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ  
حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ (2) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ساق المصنّف في الأبواب السّابقة فضل الأضحية ، والأضحية  
بكبشين ، والأضحية عن الميت ؛ ناسب أن يذكر في هذا الباب صفة

- 
- 
- 
- (1) أخرجه ابن ماجه في كتاب الأضاحي ، باب ما يستحبّ من الأضاحي ،  
برقم (3119) ، والنسائي في كتاب الضحايا ، باب الكبش ، برقم (4314) ،  
وأبو داود في كتاب الضحايا ، باب ما يستحبّ من الضحايا ، برقم (2414) ، وقال  
الحافظ ابن حجر : رواه أصحاب السنن من حديث أبي سعيد ، وصحّحه الترمذي وابن  
حبّان ، وهو على شرط مسلم ، قاله صاحب ( الاقتراح ) ؛ تلخيص الحبير ( 341/4 )  
( . وأخرجه مسلم عن عائشة بقريب من هذا اللفظ في كتاب الأضاحي ، باب  
استحباب الضحية وذبحها مباشرة بلا توكيل ، برقم (3637) .
- (2) الجامع الكبير ( 162/3 ) .

الأضحية المستحبَّة التي يضحَّى بها ، وسيذكر بعدها ما لا يجوز أن يضحَّى به ، وما يكره أن يضحَّى به .

### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف بهذه الترجمة بمفردها ، وهي تدلّ على أن المصنّف يرى استحباب التّضحية بما ورد في الحديث .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

نقل المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً ، وحكم عليه بأنّه حسنٌ صحيحٌ غريب .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

لم ينقل المصنّف رأي أحدٍ من العلماء في مسألة الباب ، ولم يعلّق عليه من ناحية فقهية ، وهذا يدلّ على أن المصنّف يقول به .

### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي سنّة التّضحية بالكبش الأقرن الفحيل ؛ وذلك لما يلي :

- 1 — ترجمة الباب بالنظر إلى مضمون الحديث .
- 2 — حكمه على الحديث بأنّه حسن صحيح غريب .
- 3 — عدم نقله لأراء أحدٍ من العلماء في المسألة .





المبحث الخامس  
فِيمَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْأَضَاحِي

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَاب مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْأَضَاحِيِّ

1497 – حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ فَيْرُوزَ ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَفَعَهُ قَالَ : « لَا بُضْخَى بِالْعُرْجَاءِ بَيْنَ خَلْعُمَا ، وَلَا بِالْعَوْرَاءِ بَيْنَ عَوْرَمَا ، وَلَا بِالْمَرِيضَةِ بَيْنَ هِرْضَمَا ، وَلَا بِالْعَجْفَاءِ الَّتِي لَا تُتَّقَى » (1)

1497 ( م ) – حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ فَيْرُوزَ ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ .  
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ عُبَيْدِ بْنِ فَيْرُوزَ

---

(1) أخرجه أحمد في أول مسند الكوفيين برقم ( 17927 ) ، والنسائي ، كتاب الضحايا ، باب العجفاء ، برقم ( 4295 ) ، وأبو داود ، كتاب الضحايا ، باب ما يكره من الضحايا ، برقم ( 2420 ) ، وابن ماجه ، كتاب الأضاحي ، باب ما يكره أن يضخى به ، برقم ( 3135 ) ، والدارمي ، كتاب الأضاحي ، باب ما لا يجوز في الأضاحي ، برقم ( 1867 ) ، ومالك ، كتاب الضحايا ، باب ما ينهى عنه من الضحايا ، برقم ( 912 ) .  
قال ابن حجر : ساقه الحاكم في أواخر كتاب الحج ، وقال : صحيح ولم يخرجاه ، وهو مصيب . تلخيص الحبير ( 346/4 ) .  
وصححه الألباني . صحيح سنن الترمذي ( 158/2 ) ، إرواء الغليل ( 360/4 ) .



عَنِ الْبِرَاءِ .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ (1) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ذكر المصنف — رحمه الله — في الباب السابق ما يستحب من الأضاحي ؛ ناسب أن يذكر ما لا يجوز من الأضاحي ، وفي الباب اللاحق سيذكر ما يكره من الأضاحي .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَاب مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْأَضَاحِيِّ » ، وهي ترجمة عامة ؛ تفيد أن هناك أنواعاً لا يجوز أن يضحى بها ذكرها في حديث الباب .

#### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ذكر المصنف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً ؛ بين فيه أربعة أنواع لا يجوز أن يضحى بها ، وهي : العرجاء البين ظلعها ، والعوراء البين عورها ، والمریضة البين مرضها ، والعجفاء التي لا تنقي . ولم يحكم على هذا الحديث بشيء .

ثم عضده بما روي عن البراء بن عازب — رضي الله عنهما — بمعناه ،

(1) الجامع الكبير ( 162/3 ) .

وحكم عليه بأنه حسنٌ صحيح .

#### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

قال المصنّف : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ » ، ولم يسمّ أحداً من أهل العلم ، وإنما ذكرهم إجمالاً ، وهذه إحدى طرق المصنّف — رحمه الله — في نقل الإجماع .

وقال النووي : « وَأَجْمَعُوا أَنَّ الْعُيُوبَ الْأَرْبَعَةَ الْمَذْكُورَةَ فِي حَدِيثِ الْبِرَاءِ لَا تَجْزِي التَّضْحِيَةَ بِهَا ، وَكَذَا مَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا أَوْ أَقْبَحَ مِنْهَا كَالْعَمَى ، وَقَطَعَ الرَّجُلُ ، وَشَبَّهَهُ » (1) .

وقال ابن قدامة : « وَأَمَّا الْعُيُوبُ الْأَرْبَعَةُ فَلَا نَعْلَمُ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ خِلَافاً فِي أَنَّهَا تَمْنَعُ الْإِجْزَاءَ ؛ لِحَدِيثِ الْبِرَاءِ بْنِ عَازِبٍ » (2) .

#### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي — رحمه الله — عدم جواز التضحية بالعرجاء بين ظلعها ، ولا بالعوراء بين عورها ، ولا بالمريضة بين مرضها ، ولا بالعجفاء التي لا تنقي ؛ وذلك لما يلي :

- 1 — ترجمة الباب بالنظر إلى مضمون الحديث .
- 2 — حكمه على الحديث الذي رواه البراء بن عازب بأنه حسن صحيح .
- 3 — نقله أن العمل على هذا عند أهل العلم .

(1) المجموع شرح المهذب ( 380/8 ) .

(2) المغني ( 349/9 ) .

4 — عدم ذكره وتسميته لمن قال بهذا من أهل العلم ، وقد تقدم القول :  
إنها إحدى طرائق المصنّف في نقل الإجماع .



المبحث السادس  
مَا يُكْرَهُ مِنَ الْأَضَاحِيِّ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : باب ما يكره من الأضاحي

1498 – حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا شَرِيكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ النُّعْمَانَ الصَّائِدِيِّ وَهُوَ الْهَمْدَانِيُّ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، قَالَ : « أَهْرَأُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتُشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأَذُنَ ، وَأَنْ لَا نُضْحِي بِخَفَائِلِهِ ، وَلَا هُدَايَتِهِ ، وَلَا شُرَفَاءَهُ ، وَلَا خُرَفَاءَهُ » (1) .

1498 ( م ) – حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، قَالَ : أَخْبَرَنَا إِسْرَائِيلُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ شُرَيْحِ بْنِ النُّعْمَانَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ ، وَزَادَ قَالَ : الْمُقَابَلَةُ : مَا قُطِعَ طَرَفُ أُذُنِهَا ،

---

(1) أخرجه النسائي ، كتاب الضحايا ، باب المدابرة وهي ما قطع من مؤخرة أذنها ، برقم ( 4297 ) . وأبو داود ، كتاب الضحايا ، باب ما يكره من الضحايا ، برقم ( 2422 ) . وابن ماجه ، كتاب الأضاحي ، باب ما يكره أن يضحي به ، برقم ( 3133 ) . وأحمد في مسند العشرة المبشرين بالجنة ، برقم ( 809 ) . والدارمي ، كتاب الأضاحي ، باب ما لا يجوز من الأضاحي ، برقم ( 1870 ) . قال ابن حجر : رواه أحمد وأصحاب السنن ، والبيهقي ، وأعله الدارقطني . تلخيص الحبير ( 347/4 ) . وضعفه الألباني . ضعيف سنن الترمذي ( 168 ) . وصححه . مجموع طرقه في إرواء الغليل ( 364/4 ) .

وَالْمُدَابَّرَةُ : مَا قُطِعَ مِنْ جَانِبِ الْأُذُنِ ، وَالشَّرْقَاءُ : الْمَشْتُقُوقَةُ ، وَالْخَرْقَاءُ : الْمَتَّقُوبَةُ .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَشُرَيْحُ بْنُ النُّعْمَانَ الصَّائِدِيُّ هُوَ كُوفِيٌّ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ ، وَشُرَيْحُ بْنُ هَانِيٍّ كُوفِيٌّ ، وَلِوَالِدِهِ صُحْبَةٌ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ ، وَشُرَيْحُ بْنُ الْحَارِثِ الْكِنْدِيُّ أَبُو أُمَيَّةَ الْقَاضِي قَدْ رَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، وَكُلُّهُمْ مِنْ أَصْحَابِ عَلِيٍّ .  
قَوْلُهُ : أَنْ نَسْتَشْرِفَ أَيُّ : أَنْ نَنْظُرَ صَحِيحًا (1) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن بين المصنّف — رحمه الله — في الأبواب السّابقة ما يستحبّ من الأضاحي وما يحرم ؛ ناسب أن يذكر في هذا الباب ما ورد النهي عنه من الأضاحي ، ولكن لا يصل إلى درجة التّحريم كالباب الذي قبله .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَاب مَا يُكْرَهُ مِنَ الْأَضَاحِيِّ » .

وفي التّرجمة إشارة إلى قول المصنّف بكَرَاهَةِ الْأَصْنَافِ الَّتِي وَرَدَ ذِكْرُهَا فِي الْحَدِيثِ .

(1) الجامع الكبير ( 163/3 ) .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثين تفيد التّهي عن التّضحية بالمقابلة ، والمدابرة ، والشرقاء ، والخرقاء من الغنم .  
وفي الحديث الثاني بيان لمعاني الألفاظ الواردة في الحديث الأوّل .  
ثمّ حكم على الحديث بأنّه حسن صحيح .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

لم يعلّق المصنّف على هذا الحديث من ناحية فقهيّة ، وكأنّه يرى أنّ مدلوله ممّا اتّفق عليه أهل العلم ، وليس فيه نزاع .

### خامساً : رأي الإمام الترمذيّ :

من الواضح أنّ الإمام الترمذي يرى كراهية التّضحية بالأنواع الأربعة الوارد ذكرها في الحديث ، وهي المقابلة ، والمدابرة ، والشرقاء ، والخرقاء ، وممّا يؤكّد ذلك ما يلي :

- 1 — ترجمة الباب ، حيث جاءت صريحة بالكراهة .
- 2 — حديث الباب ظاهر في مدلوله ، وقد صحّحه المصنّف ، وحكم عليه بلبّنه حسن صحيح ؛ ممّا يدلّ على أنّه يقول بمضمونه .
- 3 — لم يعلّق على الحديث من ناحية فقهيّة ، ولم يذكر خلافاً لأهل العلم ، وكأنّه يرى أنّ المسألة محلّ ما يشبه الإجماع .







المبحث السابع  
فِي الْأُضْحِيَّةِ بِالْجَذَمِ مِنَ الضَّانِ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ مَا جَاءَ فِي الْجَذَعِ مِنَ الضَّأْنِ فِي الْأَضَاحِيِّ

1499 – حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عَيْسَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ ، قَالَ :  
حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ وَقِيدٍ ، عَنْ كِدَامِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي كِبَاشٍ ،  
قَالَ : جَلَبْتُ غَنَمًا جُذَعَانًا إِلَى الْمَدِينَةِ فَكَسَدَتْ عَلَيَّ ، فَلَقَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ  
فَسَأَلْتُهُ ؟ فَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « نَعْرَأُو نَعْمَتِ الْأَضْحَةِ الْجَذَعُ  
هِنَّ الضُّأْنُ » ، قَالَ : فَانْتَهَبَهُ النَّاسُ (1) .  
وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (2) ، وَأُمِّ بِلَالٍ ابْنَةِ هِلَالٍ عَنْ أَبِيهَا (3) ،

- 
- 
- (1) أخرجه أحمد في باقي مسند المكثرين ، برقم ( 9362 ) . قال ابن حجر : حديث أبي هريرة في سنده ضعف ، فتح الباري ( 21/10 ) .  
وضعه الألباني ؛ السلسلة الضعيفة ( 155/1 ) ، ضعيف سنن الترمذي ( 169 ) ، إرواء الغليل ( 356/4 ) .
  - (2) أخرجه البيهقي في سننه ( 272/9 ) في باب لا يجزئ الجذع إلا من الضأن .  
قال ابن حجر : رواه الطبراني في الكبير ، وفيه حمزة التصبي ، قيل : كان يضع الحديث . تلخيص الحبير ( 351/4 ) .  
وقال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير ، وفيه حمزة التصبي ، وهو متروك ؛ مجمع الزوائد ( 66/4 ) .
  - (3) أخرجه ابن ماجه في كتاب الأضاحي ، باب ما تجزئ من الأضاحي ، برقم ( 3130 ) ، وأحمد في باقي مسند الأنصار برقم ( 25825 ) .  
قال الحافظ : أخرجه أحمد وابن ماجه بسند حسن ؛ الإصابة ( 608/3 ) .

=

وَجَابِرٍ<sup>(1)</sup> ، وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ<sup>(2)</sup> ، وَرَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ<sup>(3)</sup> .  
 حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ . وَقَدْ رُوِيَ هَذَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْقُوفًا .  
 وَعُثْمَانُ بْنُ وَقْدٍ هُوَ : ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ  
 الْخَطَّابِ .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ ؛ أَنَّ  
 الْجَدْعَ مِنَ الضَّأْنِ يُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ .

**1500** — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي  
 حَبِيبٍ ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ؛ « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهُ عُنْكَأً  
 يُقْسِمُهَا عَلَى أَصْحَابِهِ ضُكَّابًا ، فَبَقِيَ عُنُودٌ أَوْ جُدَى ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ :  
 ضُخُّ بِهِ أَنْتَ »<sup>(4)</sup> .

- (1) أخرجه مسلم ، كتاب الأضاحي ، باب سنّ الأضحية ، برقم ( 3631 ) .
- (2) رواه البخاري ، كتاب الأضاحي ، باب قسمة الإمام الأضاحي بين الناس ، برقم ( 1521 ) ، ومسلم ، كتاب الأضاحي ، باب سنّ الأضحية ، برقم ( 3634 ) .
- (3) هو مجاشع بن مسعود بن ثعلبة بن وهب ، من بني سليم ، وأخرج هذا الحديث أبو داود في كتاب الضحايا ، باب ما يجوز من السنّ في الضحايا ، برقم ( 2417 ) ، وابن ماجه ، كتاب الأضاحي ، باب ما تجزى من الأضاحي ، برقم ( 3131 ) ، والنسائي في كتاب الضحايا ، باب المسنة والجدعة ، برقم ( 4307 ) .
- صححه الحاكم . قال ابن حزم : إنه في غاية الصحة ؛ المحلى ( 367/7 ) .  
 وصححه الألباني ؛ إرواء الغليل ( 360/4 ) .
- (4) سبق تخريجه ص 197 .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

قَالَ وَكَيْعٌ : الْجَذَعُ مِنَ الضَّأْنِ يَكُونُ ابْنَ سِتَّةٍ أَوْ سَبْعَةٍ أَشْهُرٍ .

وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّهُ قَالَ :  
 (( فَسَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضُكَّهَا ، فَبَقِيَ جَذَعَةٌ ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : ضُكُّ بِهَا أَنْتَ )) (1) .

1500 ( م ) — حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ

هَارُونَ ، وَأَبُو دَاوُدَ قَالَ : حَدَّثَنَا هِشَامُ الدَّسْتَوَائِيُّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي  
 كَثِيرٍ ، عَنْ بَعْجَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَدْرِ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ  
 بِهَذَا الْحَدِيثِ (2) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ساق المصنّف في الأبواب السابقة ما يستحبّ وما لا يجوز وما يكره  
 في الأضاحي ؛ ناسب أن يذكر في هذا الباب السنّ الجزأة في الأضحية من  
 الضأن .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف بهذه الترجمة ، وهي ترجمة عامّة ؛ تفيد أن هناك سنّاً  
 معيّنة للضأن في الأضحية ، وفهم ذلك من قوله : « مَا جَاءَ فِي الْجَذَعِ » .

(1) سبق تخريجه ص 197 .

(2) الجامع الكبير ( 164/3 ) .

وهذه الترجمة لا تبين رأي المصنّف في المسألة إلا بعد النظر في نصوص الأحاديث ؛ لأن جميع الأنعام غير الضأن لا يجزئ فيها إلا الثني ، فكأنه استثنى الضأن من ذلك ، وأجاز التضحية بالجدع منه .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثين :

حكم على الأوّل بأنه غريب ، وعضّده بما روي في الباب عن ابن عبّاس ، وأمّ بلال ابنة هلال ، وجابر ، وعقبة بن عامر .  
وحكم على الثاني بأنه حسنٌ صحيح ، وعضّده بمتابعة إسناده آخر للحديث .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

جاء تعليق المصنّف على هذا الحديث من ناحية فقهية بقوله : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ ؛ أَنَّ الْجَدْعَ مِنَ الضَّأْنِ يُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ » .

وهذا يدلّ على أنّ المصنّف يرى أنّ الجذع من الضأن يجزئ ، كما هو قول الجمهور ، خلافاً لمن حكى عنه عدم الإجزاء كابن عمر — رضي الله عنهما — والزهري ، وابن حزم (1) .

(1) فتح الباري ( 20/10 ) .

وقد حكى الترمذي إجماع أهل العلم على أن الجذع من المعز لا يجزئ ، وقالوا : إنما يجزئ الجذع من الضأن ، وقد ذكر ذلك في آخر باب ما جاء في الذبح بعد الصلاة كما سيأتي إن شاء الله .

#### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي — رحمه الله — أن الجذع من الضأن يجزئ في الأضحية ، وذلك ظاهرٌ من خلال ما يأتي :

- 1 — ترجمة الباب بالنظر إلى مضمون الحديث .
- 2 — قوله : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ ؛ أَنَّ الْجَذْعَ مِنَ الضَّأْنِ يُجْزِئُ فِي الْأُضْحِيَّةِ » .
- 3 — عدم نقله لخلاف أهل العلم في المسألة ، مع أن هناك من خالف في المسألة ، كابن عمر وغيره .
- وهذه طريقة الإمام الترمذي في جامعه ؛ إذا كان يميل إلى القول بمضمون الحديث فإنه لا يسوق الخلاف في المسألة غالباً .
- 4 — إirاده لحديث عقبة بن عامر في الباب مع أنه في الجدي والعتود — وهو الجذع من المعز كما قال ابن بطال — وهي قضية عين لعقبة بن عامر في جذع الماعز ؛ مما يدل على أن جذع الضأن يجزئ كما هو ظاهر في الحديث الأول .
- 5 — نقله للإجماع على أجزاء الجذع من الضأن في الأضحية ، وذلك في باب الذبح بعد الصلاة ، وسيأتي .



# المبحث الثامن

## فِي الْأَشْتِرَاكِ فِي الْأَضْحِيَّةِ



## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِشْتِرَاكِ فِي الْأُضْحِيَّةِ

1501 – حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنِيُّ بْنُ حُرَيْثٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ وَاقِدٍ ، عَنْ عَلْبَاءِ بْنِ أَحْمَرَ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : « كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ ، فَكُضِرَ الْأُضْحَى ، فَأَشْرَكْنَا فِيهِ الْبُقْرَةَ سَبْعَةً ، وَفِي الْبَعِيرِ عَشْرَةً » (1) .

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي الْأَسَدِ الْأَسْلَمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ (2) ، وَأَبِي أَيُّوبَ (3) .

حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ

- 
- 
- 
- (1) أخرجه ابن ماجه ، كتاب الأضاحي ، باب عن كم تجزئ البدنة والبقرة ، برقم ( 3122 ) ، وأحمد في مسند بني هاشم ، برقم ( 2354 ) ، والنسائي ، كتاب الضحايا ، باب ما تجزئ عنه البدنة في الضحايا ، برقم ( 4316 ) .
- قال ابن حجر : أخرجه أحمد والنسائي والترمذي ، وصححه ابن حبان ؛ الدراية ( 214/2 ) .
- وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي ( 159/2 ) .
- (2) أخرجه أحمد في مسند المكئين ، برقم ( 14947 ) .
- قال الهيثمي : وأبو الأسد لم أجد من وثقه ولا جرحه ، وكذلك أبوه ؛ مجمع الزوائد ( 21/4 ) .
- (3) وسيأتي في باب ما جاء أن الشاة الواحدة تجزئ عن أهل البيت ص 213 .

الفضل بن موسى .

1502 – حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : « نَكْرًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَدِيثِ الْبَدَائِعِ عَنْ سُبْعَةَ ، وَالْبَقْرَةَ عَنْ سُبْعَةَ » (1) .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ . وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ ، وَقَالَ إِسْحَاقُ : يُجْزَى أَيْضًا الْبَعِيرُ عَنْ عَشْرَةِ ، وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ (2) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ذكر في الباب السابق « مَا جَاءَ فِي الْجَذَعِ مِنَ الضَّأْنِ فِي الْأَضَاحِيِّ » وهي ممَّا لا يجزئ فيها الاشتراك ؛ ناسب أن يذكر في هذا الباب ما يصح الاشتراك فيه ، وهو البعير والبقرة .

---



---



---

(1) أخرجه مسلم ، كتاب الحج ، باب الاش تراك في الهدي ، وإجزاء البقرة والبدنة ، برقم ( 2322 ) .

(2) الجامع الكبير ( 166/3 ) .

### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف بهذه الترجمة ، وهي ترجمة خبرية عامة ؛ لا تفيد رأي المصنّف إلا بالنظر إلى أحاديث الباب ، حيث ذكر فيها الاشتراك في البدنة والبقرة .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — حديثين في هذا الباب .

وحكم على الأوّل بأنّه حسنٌ غريب ، وعصده بما روي في هذا الباب عن أبي الأسد الأسلمي عن أبيه عن جدّه ، وأبي أيوب .

وقد ذكّر في هذا الحديث أنّ البعير يجزئ عن عشرة .

وحكم على الحديث الثاني بأنّه حسنٌ صحيح .

وذكّر في هذا الحديث أنّ البعير يجزئ عن سبعة . وهذا يفهم منه أنّ المصنّف يرى أنّ البعير يجزئ عن سبعة كما هو قول الجمهور ، خلافاً لمن قال بأنّ البعير يجزئ عن عشرة ، وسيأتي للمسألة زيادة بسطٍ إن شاء الله تعالى .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

جاء تعليق المصنّف على هذا الحديث من ناحية فقهية تعليقا واضحا في بيان رأيه ، حيث قال : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ .

وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَخِ مَدِّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَقَالَ إِسْحَاقُ : يُجْزِئُ أَيْضًا الْبَعِيرُ عَنْ عَشْرَةٍ ، وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ

ابن عباسٍ .

### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

الذي يظهر لي أن الإمام الترمذي يرى جواز الاشتراك في الأضحية في البعير والبقرة وإجزائها ، وأن البعير يجزئ عن سبعة وكذلك البقرة ، خلافاً لمن قال : إن البعير يجزئ عن العشرة ، وذلك ظهر لي من خلال ما يأتي :

1 — ترجمة الباب بالنظر إلى مضمون الحديث .

2 — حكمه على الحديث الأوّل — والذي فيه أجزاء البعير عن العشرة — بأنه حسنٌ غريب .

وحكمه على الحديث الثاني — والذي فيه أجزاء البعير عن السبعة — بأنه حسنٌ صحيح .

وهذا يدلّ على أن الإمام الترمذي يميل إلى القول بالحديث الثاني .

3 — تعليقه على الحديث الثاني بقوله : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ ... » ، ونقل في ذلك آراء كبار الفقهاء كالشافعي وأحمد وسفيان وابن المبارك وإسحاق .

4 — عدم نقله لآراء المخالفين ، إلا ما أشار به لقول إسحاق : « يُجْزَى أَيْضاً الْبَعِيرُ عَنْ عَشْرَةٍ » .

وفي هذا إشارة إلى أن الإمام الترمذي حين أغفل أقوال المخالفين وأيد القول بالإجزاء عن السبعة بما سبق ذكره ، يرى أن البعير لا يجزئ إلا عن السبعة .

### مذاهب الفقهاء في المسألة :

اختلف الفقهاء في الإبل عن كم تجزئ في الأضحية :  
 فذهب الحنفية<sup>(1)</sup> ، والشافعية<sup>(2)</sup> ، والحنابلة<sup>(3)</sup> إلى أن الواحدة من الإبل تجزئ عن سبعة من المضحيين .  
 وذهب المالكية<sup>(4)</sup> إلى أنه يجب على كل شخص أن يضحّي بأضحية مستقلة ، ويدخل فيها هو وأهل بيته وإن كانوا أكثر من سبعة سواء أكانت من الغنم ، أم من الإبل ، أم من البقر .  
 وقال بعض السلف — منهم سعيد بن المسيّب ، وإسحاق — : إن البقرة تجزئ عن سبعة ، والبعير عن عشرة<sup>(5)</sup> .

### واستدل أصحاب القول الأول :

بما روي عن جابر رضي الله عنه قال : « نَحْرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْخَيْبَةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سُبْعَةٍ ، وَالْبَقْرَةَ عَنْ سُبْعَةٍ »<sup>(6)</sup> .

### واستدل أصحاب القول الثاني :

بالقياس ؛ بأنه لا تجوز البدنة أو البقرة إلا عن شخص واحد ؛ لأنها

- (1) المبسوط ( 11/12 ) ، بدائع الصنائع ( 70/5 ) .
- (2) الأم ( 244/2 ) ، نهاية المحتاج ( 133/8 ) .
- (3) الإنصاف ( 75/4 ) ، كشّاف القناع ( 532/2 ) .
- (4) المدونة ( 469/1 ) ، المنتقى ( 95/3 ) .
- (5) المغني ( 346/9 ) ، وشرح معاني الآثار ( 174/4 ) .
- (6) سبق تخريجه مع حديث الباب .

إراقه دم لنفس واحدة ، فكيف تجزئ نفس واحدة عن أنفس ؟  
وأجيب عليهم بأن القياس مردود مع وجود النص ؛ لأنه لا قياس مع  
النص .

### واستدل أصحاب القول الثالث :

بإجزاء البعير عن عشرة بحديث ا بن عباس — رضي الله عنهما —  
السابق قال : « كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ ، فَكُضِرَ الْأُضْحَى ، فَأَشْرَكْنَا فِي الْبُقْرَةِ  
سَبْعَةً ، وَفِي الْبَعِيرِ عَشْرَةً » (1) ، وبحديث رافع رضي الله عنه : « أَرَى النَّبِيَّ ﷺ قَسَرَ؛ فَعَدَلَ  
عَشْرَةً مِنْ الْغَنَمِ بِبَعِيرٍ » (2) .

وأجيب عليهم بأن حديث ابن عباس يعارضه حديث جابر ؛ وهو  
أصح منه ، وحديث رافع إنما هو في القسمة لا في الأضحية .

وجمع الشوكاني بين هذه الأقوال وقال : تجزئ الإبل عن سبعة في الهدي  
كما في حديث جابر ، وتجزئ عن عشرة في الأضحية لحديث ابن عباس (3) .

### الترجيح :

الراجح ما ذهب إليه الجمهور من أن البقرة والبدنة تجزئ عن سبعة ؛  
لسلامة أدلتهم وصحتها ، والله تعالى أعلم .

(1) سبق تخريجه مع حديث الباب .

(2) أخرجه البخاري ، كتاب الذبائح والصيد ، باب التسمية على الذبيحة ومن ترك  
متعمداً ، برقم ( 5074 ) .

(3) نيل الأوطار ( 130/5 ) .



# المبحث التاسع

## الضحية بعَضَاءِ الْقَرْنِ وَالْأَذْنِ



## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَاب فِي الضَّحِيَّةِ بَعْضَاءِ الْقَرْنِ وَالْأُذُنِ

1503 – حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ ، عَنْ حُجِيَّةِ بْنِ عَدِيٍّ ، عَنْ عَلِيٍّ ، قَالَ : « الْبَقْرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ ، قُلْتُ : فَإِنْ وَكَلْتُمْ ؟ قَالَ : اذْبَحْ وَلَدَهَا مَعَهَا ، قُلْتُ : فَالْعَرَجَاءُ ؟ قَالَ : إِذَا بَلَغَتِ الْمَنَسِكَ ، قُلْتُ : فَمَكْسُورَةُ الْقَرْنِ ؟ قَالَ : لَا بَأْسَ » ؛ « أَهْرُنَا أَوْ أَهْرُنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ تَسْتَشْرِفَ الْعَبِيْنَ وَالْأُذُنِ » (1) .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رَوَاهُ سُفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهَيْلٍ .

1504 – حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدَةُ ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ جُرَيْبِ بْنِ كَلَيْبِ السَّدُوسِيِّ ، عَنْ عَلِيٍّ ، قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُضَكَّى بِأَعْضَبِ الْقَرْنِ وَالْأُذُنِ » . قَالَ قَتَادَةُ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فَقَالَ : الْعَضْبُ : مَا بَلَغَ النِّصْفَ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ (2) .

---

(1) أخرجه النسائي ، كتاب الضحايا ، باب الشرفاء وهي مشقوقة الأذن ، برقم ( 4300 ) ، وابن ماجه ، كتاب الأضاحي ، باب ما يكره أن يضحي به ، برقم ( 3134 ) ، وأحمد في مسند العشرة المبشرين بالجنة ، برقم ( 1234 ) .  
وحسنه الألباني ؛ صحيح سنن الترمذي ( 160/2 ) .

(2) أخرجه ابن ماجه ، كتاب الأضاحي ، باب ما يكره أن يضحي به ، برقم ( 3136 ) ، والنسائي ، كتاب الضحايا ، باب العضباء ، برقم ( 4301 ) ، وأحمد في مسند العشرة المبشرين بالجنة ، برقم ( 1100 ) ، وأبو داود ، كتاب الضحايا ، باب ما يكره

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ<sup>(1)</sup> .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ذكر المصنف في الأبواب السابقة ما يستحب ، وما لا يجوز ، وما يكره من الأضاحي ؛ ذكر في هذا الباب الضحية بعباء القرن والأذن ؛ لأن الصفات الأربع التي ذكرت في باب ما لا يجوز التضحية به مما أجمع العلماء على عدم إجرائها في الأضحية ، وأما التضحية بعباء القرن والأذن ففيها خلاف ، ولذلك أحرها إلى هنا .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَاب فِي الضَّحِيَّةِ بِعِبَابِ الْقَرْنِ وَالْأُذُنِ » ، وهي ترجمة خبرية عامة ؛ لا تفصح عن رأي المصنف في هذه المسألة إلا بالنظر في كلا الحديثين والجمع بينهما ، ثم بعد ذلك يتبين لنا رأي المصنف ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى .

#### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنف — رحمه الله — في هذا الباب حديثين .  
حكم عليهما جميعاً بقوله : ( حسنٌ صحيح ) .

من الضحايا ، برقم ( 2423 ) . وضعفه الألباني ؛ ضعيف سنن الترمذي ( 170 ) .

وقال في إرواء الغليل أنه منكر . ( 361/4 ) .

( 1 ) الجامع الكبير ( 167/3 ) .

وذكر في الحديث الأول أجزاء مكسورة القرن .  
 وذكر في الحديث الثاني هي النبي ﷺ عن التضحية بعضاء القرن والأذن .  
 وسيأتي إن شاء الله الجمع بينهما ، وبيان مراد المصنف .

#### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

لم يعلق المصنف على هذا الحديث من ناحية فقهية ، وإنما ذكر كلام قتادة — رحمه الله — عندما ساق حديث علي في النهي عن التضحية بعضاء القرن والأذن وهو قوله : « فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ فَقَالَ : الْعَضْبُ : مَا بَلَغَ النَّصْفَ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ » .

#### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

الذي يظهر لي من تأملي للحديثين أن المصنف يرى جواز التضحية بعضاء القرن والأذن ، وهو قول الجمهور إلا إذا كان العضب قد بلغ النصف فما فوق فإنه لا يجزئ ، ويصبح عيباً ، وقد ظهر لي ذلك من خلال ما يلي :

1 — ترجمة الباب بالنظر إلى مضمون الحديثين مقارنةً بكلام سعيد بن المسيب .

2 — حكمه على كلا الحديثين بقوله : ( حسنٌ صحيح ) ، وهذا مشعر بالقول بمضمون الحديثين جميعاً ، فلا بُدَّ إذاً من الجمع بينهما كما ذكرت ذلك سابقاً .

3 — سياقه لكلام سعيد بن المسيب بعد ذلك ر حديث النهي ؛ مما يدل على تقييد النهي عنده إذا بلغ النصف فما فوق .

4 — عدم نقله لآراء المخالفين في المسألة ؛ مما يدلُّ على أنَّه يرى هذا الرأي .



# المبحث العاشر

فِي إِجْزَاءِ الشَّاةِ الْوَاحِدَةِ عَنِ أَهْلِ الْبَيْتِ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الشَّاةَ الْوَاحِدَةَ تُجْزَى عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ

1505 – حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مُوسَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنْفِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عُمَارَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ سَمِعْتُ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ : سَأَلْتُ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ : « كَيْفَ كَانَتْ الضَّحَايَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ » فَقَالَ : كَانَ الرَّجُلُ يُضْحِي بِالشَّاةِ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ فَيَأْكُلُ وَنَ وَيُطْعِمُونَ ، حَتَّى تَبَاهَى النَّاسُ فَصَارَتْ كَمَا تَرَى » (1) .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَعُمَارَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَدِينِيٌّ ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ ، وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ ضَحَّى بِكَبْشٍ فَقَالَ : « هَذَا عَمْرٌ لَرُبْحَانٍ هُنَّ أَهْلِي » (2) .

---

(1) أخرجه ابن ماجه ، كتاب الأضاحي ، باب من ضحى بشاة عن أهله ، برقم ( 3138 ) ، ومالك في الموطأ ، كتاب الضحايا ، باب الشركة في الضحايا وعن كم تذبح البقرة والبدنة ، ( 921 ) .

وصححه الألباني ؛ صحيح سنن الترمذي ( 160/2 ) ، إرواء الغليل ( 355/4 ) .

(2) سيأتي تخريجه في المبحث الثامن عشر ص 264 .

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : لَا تُجْزَى الشّاةُ إِلَّا عَنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ، وَهُوَ  
قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ (1) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ساق المصنّف في الأبواب السّابقة ما يتعلّق بالأضحية نفسها  
الجزئ منها وغير الجزئ ، ما اتّفق عليه الفقهاء وما حصل فيه خلاف ،  
والاشتراك في الأضحية إذا كانت بعيراً أو بقرة ؛ ناسب أن يذكر في هذا  
الباب ما يتعلّق بالمضحّي من أجزاء الشّاة الواحدة عن أهل البيت ، وساق  
في ذلك أثر أبي أيّوب الأنصاري رضي الله عنه .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ أَنْ  
الشّاةَ الْوَاحِدَةَ تُجْزَى عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ » ، وهي ترجمة خبريّة خاصّة ؛ يتّضح  
منها رأي المصنّف ، وهو أنّ الشّاة الواحدة تجزئ عن أهل البيت الواحد .

#### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً عن أبي أيّوب  
الأنصاري رضي الله عنه ، وحكم عليه بأنه حسنٌ صحيح .

#### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

علّق المصنّف على هذا الأثر من ناحية فقهية بقوله : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا

(1) الجامع الكبي ( 169/3 ) .

عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ « أَي فِي مَسْأَلَةِ إِجْزَاءِ الشَّاةِ الْوَاحِدَةِ عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ الْوَاحِدِ . وَقَالَ : « وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ ، وَاحْتِجًا بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ ضَحَّى بِكَبْشٍ فَقَالَ : « هَذَا عَمْرٌ لَرُبْحُحٍ مِنْ أَهْلِي » .

ثم نقل آراء من خالف في المسألة ، وهم القائلون بأن الشاة الواحدة لا تجزئ إلا عن نفس واحدة ، وقال : « وَهُوَ قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ » .

#### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي أجزاء الشاة الواحدة عن أهل البيت ، وذلك واضح للمتتبع ، للأمور الآتية :

1 — ترجم الباب حيث قال فيها : « بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ الشَّاةَ الْوَاحِدَةَ تُحْزِي عَنْ أَهْلِ الْبَيْتِ » ، وهذا مشعرٌ بأنه يقول بذلك .

2 — حكمه على الحديث بأنه حسنٌ صحيح .

3 — قوله : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ » ، وذكر منهم : أحمد وإسحاق ، وذكر حجّتهم في ذلك عندما قال : وَاحْتِجًا بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ ضَحَّى بِكَبْشٍ فَقَالَ : « هَذَا عَمْرٌ لَرُبْحُحٍ مِنْ أَهْلِي » . وأما عند نقله لرأي المخالفين فلم يذكر إلا واحداً منهم وهو عبد الله بن المبارك — رحمه الله — ، ثم قال : « وَغَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ » ، ولم يذكر حجّتهم في عدم أجزاء الشاة الواحدة إلا عن نفس واحدة . وهذا يدلُّ



دلالة واضحة أنّه يقول بإجزاء الشّاة الواحدة عن أهل البيت .

### مذاهب الفقهاء في المسألة :

ذهب المالكيّة<sup>(1)</sup> ، والشّافعيّة<sup>(2)</sup> ، والحنابلة<sup>(3)</sup> إلى أنّ الشّاة الواحدة في الأضحية تجزئ عن الرّجل وأهل بيته .

واستدلّوا بما روي عن أبي رافع رضي الله عنه قال : « ضَخِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَهْلَيْنِ هَوَجَيْنِ خُصِيَيْنِ ، فَقَالَ : أَحَدُهُمَا عَمْرٌ سَهْدٌ بِالتَّوَجُّدِ وَهُوَ بِالْبَلَاغِ ، وَالْآخَرُ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ »<sup>(4)</sup> .

وبحديث أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه — المتقدّم — قال : « كَانَ الرَّجُلُ يُضَحِّي بِالشّاةِ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ فَيَأْكُلُونَ وَيُطْعَمُونَ ، حَتَّى تَبَاهِيَ النَّاسُ فَصَارَتْ لِمَا تَرَى »<sup>(5)</sup> .

### ووجه الدلالة من الحديثين : أنّهما صريحان في إجزاء الشّاة الواحدة

عن المضحي وأهل بيته .

وذهب الحنفيّة<sup>(6)</sup> إلى أنّ الشّاة الواحدة لا تجزئ إلا عن نفس واحدة .

(1) المدوّنة ( 469/1 ) ، مواهب الجليل ( 240/3 ) .

(2) الأم ( 246/2 ) ، مغني المحتاج ( 126/6 ) .

(3) الفروع ( 541/3 ) ، كشاف القناع ( 532/2 ) .

(4) أخرجه أحمد ؛ باقي مسند الأنصار ، برقم ( 22740 ) .

وقال الهيثمي : رواه أحمد ، وإسناده حسن . مجمع الزوائد ( 21/4 ) .

(5) رواه الترمذي — وقد تقدّم — ، وسبق تخريجه في أوّل هذا المبحث ص 213 .

(6) المسبوط ( 12/12 ) ، البحر الرائق ( 198/8 ) .

واستدلوا بقياس الأضحية على الهدى .

وأجيب عنه بأنّ القياس لا يعتبره ناعم وجود النصّ ، والأضحية غير الهدى ، ولها حكمان مختلفان ، فلا يقاس أحدهما على الآخر ؛ لأنّ النصّ ورد على التفرقة بينهما ، فوجب تقديمه على القياس .

#### التّرجيح :

الرّاجح — والعلم عند الله — ما ذهب إليه الجمهور من أجزاء الشاة الواحدة عن الرّجل وأهل بيته ؛ لصراحة أدلّتهم في ذلك ، ولسلامتها من المعارضة .



# المبحث الحادي عشر فِي سُنْبَةِ الْأَضْحِيَّةِ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : باب الدليل على أن الأضحية سنة

1506 – حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا حَجَّاجُ بْنُ أَرْطَاةَ ، عَنْ جَبَلَةَ بْنِ سُهَيْمٍ ؛ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ عَنِ الْأُضْحِيَّةِ أَوْاجِبَةٌ هِيَ ؟ فَقَالَ : « ضَمِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَخْلَسَلُحُونَ ، فَأَعَادَهَا عَلَيْهِ فَقَالَ : أَعْقِلُ ؟! ضَمِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَخْلَسَلُحُونَ » (1) .  
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، أَنَّ الْأُضْحِيَّةَ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ ، وَلَكِنَّهَا سُنَّةٌ مِنْ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُعْمَلَ بِهَا . وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ .

1507 – حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَهَنَّادٌ ، قَالَا : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ ، عَنْ نَافِعِ بْنِ عَبْدِ عُمَرَ ، قَالَ : « أَفْكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْأُضْحِيَّةِ عَشْرَ سِنِينَ يُضْمِي كُلَّ سَنَةٍ » (2) .

---

(1) أخرجه ابن ماجه ، كتاب الأضاحي ، باب الأضاحي واجبة هي أم لا ، برقم (3115) .

قال الحافظ ابن حجر : وصله حماد بن سلمة في مصنفه بسند جيد إلى ابن عمر . فتح الباري (6/10) .

(2) أخرجه أحمد ، مسند المكثرين من الصحابة ، برقم (4715) .

=

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ<sup>(1)</sup> .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ساق المصنّف في الأبواب السّابقة أحكاماً متعدّدة عن الأضحية من الاشتراك فيها والتّضحية عن الميت وغيره ؛ ناسب أن يذكر في هذا الباب حكم الأضحية هل هي واجبة أم سنّة ؟

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف في هذا الباب بترجمة خبريّة خاصّة حيث ذكر في ترجمة الباب قوله : « الدليل على أن الأضحية سنّة » .

ثمّ ساق الحديث ، وفيه أن ابن عمر لم يجب السائل إجابة صريحة عندما سأله عن الأضحية أواجبة هي ؟

#### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثين ، وحكم على الأوّل بأنّه حسنٌ صحيح ، وعلى الثاني بأنّه حسنٌ .

#### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

لم ينقل المصنّف آراء أحدٍ من العلماء ممّن خالف في المسألة ، وجاء

وضعفه الألباني ؛ ضعيف سنن الترمذي ( 171 ) .

(1) الجامع الكبير ( 169/3 ) .

تعليق المصنّف على الحديث تعليقاً واضحاً في بيان رأيه ، حيث قال :  
 « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، أَنَّ الْأُضْحِيَّةَ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ ، وَلَكِنَّهَا  
 سُنَّةٌ مِنْ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُعْمَلَ بِهَا . وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ  
 الثَّوْرِيِّ ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ » .

وهذا يدلُّ دلالة واضحة على أنّه يرى أنّها سنّة وليست بواجبة .

#### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يبدو واضحاً وجلياً لكلّ من يقرأ الباب أنّ الترمذي يرى أنّ الأضحية  
 سنّة مؤكّدة ليست بواجبة ؛ وذلك لما يلي :

- 1 — ترجمة الباب الواضحة في رأيه ، حيث قال : « الدليل على أنّ  
 الأضحية سنّة » ، فهو يستدلّ على أمر قد استقرّ رأيه عليه .
- 2 — سياقه لحديثين ، وحكمه على الأوّل بأنّه حسنٌ صحيح ، وعلى  
 الثاني بأنّه حسن .

مع أنّ الحديثين جميعاً ليس فيهما إلاّ حكاية فعل النبيّ ﷺ أنّه  
 ضحّى ، وليس فيهما تصريح بوجوب ولا سنّة .

وهذا يدلّ على أنّ الإمام الترمذي يرى أنّ فعل النبيّ ﷺ المجرد  
 لا يدلّ على الوجوب .

- 3 — قوله : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، أَنَّ الْأُضْحِيَّةَ لَيْسَتْ  
 بِوَاجِبَةٍ ، وَلَكِنَّهَا سُنَّةٌ مِنْ سُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُعْمَلَ بِهَا .  
 وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، وَابْنِ الْمُبَارَكِ » ، ولم يذكر آراء المخالفين ،  
 ممّ يدلّ دلالة واضحة على أنّه يرى أنّ الأضحية سنّة وليست بواجبة .



# المبحث الثاني عشر فِي الذَّبْمِ بَعْدَ الصَّلَاةِ



## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ مَا جَاءَ فِي الذَّبْحِ بَعْدَ الصَّلَاةِ

1508 – حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ، قَالَ : « خُطِبْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمٍ نَحْرُ فَعَالَ : لَا بُدَّ لَكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا حَتَّى تُصَلُّوا ، قَالَ : فَفَاعَرَ خَالِي فَعَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! هَذَا يَوْمُ النَّحْرِ فِيهِ حُكْمٌ ، وَإِنِّي عَجَلْتُ نُسُكِي لِأَطْعَمَ أَهْلِي وَأَهْلَ دَارِي أَوْ جِزَائِي ، قَالَ : فَأَعِدْ ذَبْحَكَ بِأَخْر . فَعَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! عَجِدِي عَنَّا لَنْ ، وَهِيَ خَيْرٌ مِنْ سَائِرِ النَّحْرِ ، أَفَأَذْبَحُهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَهِيَ خَيْرٌ نَسْبِكَ ، وَلَا تُجْرِيْ جِدْعَةَ بَعْدَكَ » (1) .

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ (2) ، وَجُنْدَبٍ (3) ، وَأَنْسٍ (4) ، وَعُوَيْمِرِ بْنِ أَشْقَرٍ (5) ، وَابْنِ عُمَرَ (1) ، وَأَبِي زَيْدٍ الْأَنْصَارِيِّ (2) .

- 
- 
- 
- (1) أخرجه البخاري ، كتاب الأضاحي ، باب الذَّبْحِ بَعْدَ الصَّلَاةِ ، برقم ( 5134 ) ، ومسلم ، كتاب الأضاحي ، باب وقتها ، برقم ( 3627 ) .
  - (2) أخرجه مسلم ، كتاب الأضاحي ، باب سنّ الأضحية ، برقم ( 3632 ) .
  - (3) أخرجه البخاري ، كتاب الأضاحي ، باب من ذبح قبل الصَّلَاةِ أَعَادَ ، برقم ( 5136 ) ، ومسلم ، كتاب الأضاحي ، باب وقتها ، برقم ( 3622 ) .
  - (4) أخرجه البخاري ، كتاب الأضاحي ، باب ما يُسْتَهَى مِنَ اللَّحْمِ يَوْمَ النَّحْرِ ، برقم ( 5123 ) ، ومسلم ، كتاب الأضاحي ، باب وقتها ، برقم ( 3630 ) .
  - (5) أخرجه ابن ماجه ، كتاب الأضاحي ، باب النَّهْيِ عَنِ ذَبْحِ الْأَضْحِيَّةِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، برقم ( 3144 ) ، وأحمد في أوّل مسند الكوفيين برقم ( 18231 ) ، ومالك في كتاب الضحايا ، النَّهْيِ عَنِ ذَبْحِ الضَّحِيَّةِ قَبْلَ انْتِصَافِ الْإِمَامِ ، برقم ( 916 ) .

=

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ أَنْ لَا يُضَحِّيَ بِالْمِصْرِ حَتَّى يُصَلِّيَ الْإِمَامُ . وَقَدْ رَخَّصَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ لِأَهْلِ الْقُرَى فِي الذَّبْحِ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ .

وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنْ لَا يُجْزَى الْحَدْعُ مِنَ الْمَعْرِ ، وَقَالُوا : إِنَّمَا يُجْزَى الْحَدْعُ مِنَ الضَّانِ (3) .

قال ابن حجر : قصّة عويمر ليس فيها ذكر للعناق أصلاً وإنما شارك أبا بردة في التّضحية قبل الصّلاة، فأمره النبي ﷺ بالإعادة، هكذا أخرجه أحمد وابن ماجه من رواية عباد بن تميم عن عويمر بن أشقر، ورجاله رجال الصّحيح لكنّه في الموطأ مرسل؛ موافقة الخبر الخبر (12/2) .

(1) أخرجه البخاري، كتاب الأضاحي، باب الأضحى والمنحر بالمصلّى، برقم (5126) .

(2) أخرجه ابن ماجه، كتاب الأضاحي، باب التّهي عن ذبح الأضحية قبل الصّلاة، برقم (3145)، وأحمد في أوّل مسند البصريين برقم (19808)، وباقي مسند الأنصار، برقم (21816) .

قال الترمذي في علله الكبير : « سألت محمّداً عن حديث أبي قلابة عن عمرو بن بجدان عن أبي زيد عن النبي ﷺ في الأضحية، فقال : هكذا روى عبد الوارث عن أيوب عن أبي قلابة، ولا أعرف لعمرو بن بجدان سمعاً من أبي زيد ». العلل الكبير (249) .

(3) الجامع الكبير (170/3) .

## فقه الإمام الترمذي :

### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ذكر المصنّف في الأبواب السَّابِقَة ما يتعلّق بالأضحية الجزئ منها وغير الجزئ ، وما يتعلّق بالمضحى عنه في الاشتراك في الأضحية وغيره ، وحكمها ؛ ناسب أن يذكر في هذا الباب وقت الأضحية .

### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِي الذَّبْحِ بَعْدَ الصَّلَاةِ » ، وهي ترجمة خبرية خاصة ؛ لكنّها تفيد أنّ المصنّف يرى أنّ الذَّبْحَ لا يجزئ إلاّ بعد الصَّلَاةِ ، ولكن هذا المراد يتّضح بالنظر في مضمون حديث الباب .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً .

وحكم عليه بأنّه حسنٌ صحيح .

وذكر فيه أمرُ النبيّ ﷺ لمن ذبح قبل الصَّلَاةِ بإعادة الذَّبْحِ .

وعضد هذا الحديث بما روي في الباب عن جابرٍ ، وجندبٍ ، وأنسٍ ، وعويمر بن أشقر ، وابنِ عمرَ ، وأبي زيدٍ الأنصاريّ .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

جاء تعليق المصنّف على هذا الحديث من النَّاحِيَةِ الفقهية مطابقاً

للإمام ، حيث قال : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ أَنْ لَا يُضَحَّى بِالْمِضْرِ حَتَّى يُصَلِّيَ الْإِمَامُ » .

ثمَّ نقل آراء بعض الفقهاء في أهل القرى ، حيث رخص بعضهم في الذَّبْحِ إذا طلع الفجر ، وقال : « وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ » .

ثمَّ نقل إجماع أهل العلم على أَنَّ الْجَذْعَ مِنَ الْمَعْرِزِ لَا يُجْزِي ، وَإِنَّهُ لَا يُجْزِي الْجَذْعَ مِنَ الضَّانِّ . وقد سبق الكلام عن هذه المسألة في المبحث السابع في الأضحية بالجدع من الضأن .

#### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي — رحمه الله — أَنَّ ذَبْحَ الْأَضْحِيَّةِ لِأَهْلِ الْأَمْصَارِ لَا يَجْزِي إِلَّا بَعْدَ الصَّلَاةِ ؛ وَذَلِكَ لِمَا يَلِي :

- 1 — ترجمة الباب بالنظر إلى مضمون الحديث . حيث ذكر في الترجمة قوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِي الذَّبْحِ بَعْدَ الصَّلَاةِ »
- 2 — حكمه على الحديث بأنه حسنٌ صحيح .

3 — تعليقه على الحديث بقوله : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ أَنْ لَا يَجُزِّي بِالْمِصْرِ حَتَّى يُصَلِّيَ الْإِمَامُ » .

فقوله : أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ مُشْعَرٌ بِأَنَّهُ يَرَى أَنَّ ذَبْحَ الْأَضْحِيَّةِ لَا يَجْزِي إِلَّا بَعْدَ الصَّلَاةِ .

- 4 — عدم نقله لآراء المخالفين من الفقهاء في المسألة ، وهذا يدلُّ على أَنَّ الْخِلَافَ عِنْدَهُ ضَعِيفٌ ، وَهُوَ قَائِلٌ بِمُضْمُونِ هَذَا الْحَدِيثِ . ثمَّ أشار إلى الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَةِ لِأَهْلِ الْقُرَى وَالْبُوَادِي ، وَهُوَ تَرْخِيفُ ابْنِ الْمُبَارَكِ لَهُمْ فِي الذَّبْحِ إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ .

## مذاهب الفقهاء في المسألة :

### تحرير محل النزاع :

**اتفق الفقهاء** — رحمهم الله — على أن من شرط جواز التَّضْحِيَةِ فِي حَقِّ أَهْلِ الْأَمْصَارِ صَلَاةَ الْإِمَامِ وَخَطْبَتَهُ ؛ لظاهر حديث الباب (1) .

واختلفوا في غير أهل الأمصار على ثلاثة أقوال :

**1 —** فذهب الحنفية (2) إلى جواز ذبح الأضحية لأهل القرى والبوادي بعد طلوع الفجر الثاني يوم النَّحْرِ قبل صلاة العيد وطلوع الشمس .

**2 —** وذهب المالكية (3) إلى أنه لا يجوز لأهل القرى والأمصار ذبح أضحيتهم إلا بتحرري صلاة أقرب الأئمة إليهم وذبحه ؛ ثمَّ يذبحون .

**3 —** وذهب الشافعية (4) ، والحنابلة (5) إلى أن وقت الذَّبْحِ لِأَهْلِ الْقُرَى وَالْبُؤَادِي بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَمُضِيِّ قَدْرِ صَلَاةِ الْعِيدِ وَخَطْبَتَيْهِ خَفِيفَتَيْنِ ، وَلَمْ يَشْتَرُطُوا ذَبْحَ الْإِمَامِ .

واستدلَّ الحنفيةُ بأنَّه لا تجب على أهل القرى والبوادي صلاة العيد ، فلا يمكن أن نعلق الذَّبْحَ بِغَيْرِ الْوَاجِبِ .

(1) المغني ( 358/9 ) ، المجموع ( 359/8 ) .

(2) المسوط ( 19/12 ) ، بدائع الصنائع ( 73/5 ) .

(3) المنتقى ( 87/3 ) ، النَّجَّاحُ وَالْإِكْلِيلُ ( 371/4 ) .

(4) المجموع ( 360/8 ) ، نهاية المحتاج ( 136/8 ) .

(5) الإنصاف ( 83/4 ) ، كشَّافُ الْقِنَاعِ ( 9/3 ) .

واستدلّ من نهي عن الذَّبْحِ إِلَّا بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ومقدار الصَّلَاةِ بالأحاديث النَّاهية عن الذَّبْحِ قَبْلَ الصَّلَاةِ ، كحديث البراء بن عازب — رضي الله عنهما — أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي خُطْبَتِهِ يَوْمَ النَّحْرِ : « وَهَذَا ذَبْحٌ قَبْلُ أَنْ يُصَلِّيَ فَإِنَّمَا هُوَ لِحَرِّ عَجَلُهُ لِأَهْلِهِ ؛ أَسْ هُنَّ الشُّكُ فِيهِ شَيْءٌ » (1) .

وفي رواية مسلم : « لَا يُذَبِّحُ أَحَدٌ حَتَّى يُصَلِّيَ » (2) .

وبما روي عن أنسٍ ﷺ ؛ « إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خُطِبَ ، فَأَهْرَهُ ذَبْحٌ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ يُعْبَدَ ذَبْحُهُ » (3) .

وقالوا : إِنَّ المراد بِهَا التَّقْدِيرُ بِالزَّمَانِ لَا بِفِعْلِ الصَّلَاةِ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ بِالزَّمَانِ أَشْبَهَ بِمَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا ، وَلِأَنَّهُ لَا صَلَاةَ فِي حَقِّهِمْ ، فَوَجِبَ الْإِعْتِبَارُ بِقَدْرِهَا .

واستدلّوا بِالمصلحة ؛ فَإِنَّهُ أَضْبَطُ لِلنَّاسِ ، وَلِيَكُونَ الْوَقْتُ وَاحِدًا فِي الْأَمْصَارِ وَالقُرَى وَالبوادي .

### التَّرْجِيحُ :

والرَّاجِحُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ — المالكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ — ؛ لِأَنَّهُ

(1) البخاري ، كتاب الجمعة ، باب الخطبة بعد العيد ، برقم (912) ، ومسلم ، كتاب الأضاحي ، باب وقتها ، برقم (3624) .

(2) مسلم ، كتاب الأضاحي ، باب وقتها ، برقم (3625) .

(3) البخاري ، كتاب الأضاحي ، باب ما يُشْتَهَى مِنَ اللَّحْمِ يَوْمَ النَّحْرِ ، برقم (5123) ، ومسلم ، كتاب الأضاحي ، باب وقتها ، برقم (3630) .

أحوط .



المبحث الثالث عشر

فِي كَرَاهِيَةِ أَكْلِ الْأَفْجِيَةِ

فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ



## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَكْلِ الْأُضْحِيَّةِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ

- 1509 – حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ؛  
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَا يَأْكُلُ أَحَدُكُمْ مِنْ لَحْمِ أُضْحِيَّتِهِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ » (1) .  
وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ (2) ، وَأَنْسٍ (3) .  
حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .  
وَإِنَّمَا كَانَ النَّهْيُ مِنَ الرَّبِيِّ ﷺ مُتَقَدِّمًا ، ثُمَّ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ (4) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ذكر المصنّف في الباب السّابق وقت الذّبح ؛ ناسب أن يذكر

- 
- 
- (1) أخرجه مسلم ، كتاب الأضاحي ، باب بيان ما كان من النّهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أوّل الإسلام ، وبيان نسخه وإباحته إلى متى شاء، برقم (3641) .
  - (2) أخرجه البخاريّ ، كتاب الأضاحي ، باب ما يؤكل من لحوم الأضاحي وما يتزوّد منه ، برقم (5144) .
  - (3) أخرجه أحمد في باقي مسند المكثرين ، برقم (13000) .
  - (4) قال الهيثميّ : رواه البزار وأحمد ، وفيه الحارث بن نيهان ، وهو ضعيف ؛ مجمع الزوائد (27/4) .
  - (4) الجامع الكبير (172/3) .

بعده ما يفعل بها بعد الذبح من الأدحار وغيره ، فذكر النهي عن الأدحار فوق ثلاثة أيام ، ثم أعقبه بالجواز ، وذكر الحديث النسخ .

### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ أَكْلِ الْأَضْحِيَّةِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ » ، وهي ترجمة خبرية عامة ؛ لا تبين مراد المصنّف إلا بعد التّظنر في الباب الذي بعده وقراءة تعليقه عليه . وهذه طريقة المصنّف غالباً إذا كان في المسألة ناسخٌ ومنسوخ ؛ أنّه يذكر الحكم المنسوخ ، ثمّ يعقبه مباشرة بذكر الحديث النّاسخ ، وقد سبق أن ذكر المصنّف مسألة شبيهة بهذه ، حيث قال : « بَابُ مَا جَاءَ فِي الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ » ، وساق الحديث الوارد في ذلك ، ثمّ ترجم بعده مباشرة بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ مِمَّا غَيَّرَتِ النَّارُ » ، وساق الحديث الوارد في أنّ الرّسول ﷺ ترك ذلك .

وأيضاً في « بَابُ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذِّكْرِ » ، وأعقبه أيضاً بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِي تَرْكِ الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذِّكْرِ » .

وهنا في مسألتنا قال : وَإِنَّمَا كَانَ النَّهْيُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مُتَقَدِّمًا ثُمَّ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً . وحكم عليه بأنّه حسن صحيح ، حيث ذكر في الحديث النهي عن الأكل من الأضحية فوق ثلاثة أيام ، وهو حديث قد نُسخَ حكمه كما سيأتي في الباب الذي بعده .

وأيضاً دلّ على ذلك تعليق المصنّف عليه في آخر الباب .

#### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

لم ينقل المصنّف آراء أحدٍ من الفقهاء في هذه المسألة ؛ لأنّ هذه المسألة اتّفق علماء الأمصار من الصحابة والتّابعين وغيرهم على نسخها بالحديث الذي ورد بالرّخصة في ذلك ، وقد علّق المصنّف على الحديث بقوله : « وَإِنَّمَا كَانَ النَّهْيُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مُتَقَدِّمًا ، ثُمَّ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ » .

#### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي — رحمه الله — أنّ التّهي عن أكل الأضحية فوق ثلاثة أيّام منسوخ ، وذلك ظاهر في قوله عند التّعليق على الحديث : « وَإِنَّمَا كَانَ النَّهْيُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مُتَقَدِّمًا ، ثُمَّ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ » .





المبحث الرابع عشر  
فِي الرُّخْصَةِ فِي أَكْلِ الْأَضْحِيَّةِ  
بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي أَكْلِهَا بَعْدَ ثَلَاثِ

1510 – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ ، قَالُوا : أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « كَثُّ نَهْتِكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاجِيءِ فَوْقَ ثَلَاثِ ؛ يُشْبِعُ ذُو الطَّوْلِ عُلَى حَنْزٍ لَا طَوْلَ لَهُ ، فَكُلُوا مَا بَدَأَ الْكُفْرُ ، وَأَطْعِمُوا ، وَأُدْخِرُوا » (1) .

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ (2) ، وَعَائِشَةَ (3) ، وَبَيْشَةَ (4) ،

---

(1) أخرجه مسلم ، كتاب الأضاحي ، باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أوّل الإسلام ، وبيان نسخه وإباحته إلى متى شاء ، برقم (3651) .

(2) أخرجه أحمد في مسند المكثرين من الصحابة برقم (4092) . قال الهيثمي : رواه أحمد ، وأبو يعلى ، وفيه فرقد السبخي ، وهو ضعيف ؛ مجمع الزوائد (27/4) .

(3) تقدّم تخريجه في الباب السابق .

(4) أخرجه النسائي ، كتاب الفرع والعتيرة ، باب تفسير العتيرة ، برقم (4157) ، وأبو داود ، كتاب الضحايا ، باب حبس لحوم الأضاحي ، برقم (2430) ، وابن ماجه ، كتاب الأدب ، باب ادّخار لحوم الضحايا ، برقم (3151) ، وأحمد في أوّل مسند البصريين برقم (19803) ، والدارمي في كتاب الأضاحي ، باب في لحوم الأضاحي ، برقم (1876) .

=

وَأَبِي سَعِيدٍ (1) ، وَقَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ (2) ، وَأَنْسٍ (3) ، وَأُمِّ سَلَمَةَ (4) .  
حَدِيثُ بُرَيْدَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ .

**1511 -** حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ عَبَّاسِ بْنِ رَبِيعَةَ ، قَالَ : قُلْتُ لِأُمِّ الْمُؤْمِنِينَ : « أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ ؟ » قَالَتْ : لَا ، وَلَكِنْ قَلَّ مَنْ كَانَ يُضَحِّي مِنَ النَّاسِ ؛ فَأَحَبُّ أَنْ يَطْعَمَ مَنْ لَمْ يَكُنْ يُضَحِّي ، وَلَقَدْ كُنَّا نَرْفَعُ الْكُرَاعَ فَنَأْكُلُهُ بَعْدَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ » (5) .  
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَأُمُّ الْمُؤْمِنِينَ هِيَ عَائِشَةُ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْهَا هَذَا الْحَدِيثُ

قال محقق مسند الإمام أحمد : « إسناده صحيح على شرط مسلم » ؛ مسند الإمام أحمد ( 323/34 ) .

وصححه الألباني ؛ صحيح سنن أبي داود ، برقم ( 2813 ) .

(1) أخرجه مسلم ، كتاب الأضاحي ، باب بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي بعد ثلاث في أول الإسلام ، وبيان نسخه وإباحته إلى متى شاء ، برقم ( 3647 ) .

(2) أخرجه البخاري ، كتاب المغازي ، باب شهود الملائكة بدرًا ، برقم ( 3696 ) .

(3) سبق تخريجه في الباب السابق .

(4) لم أجده في ما لدي من مصادر حديثية .

(5) أخرجه البخاري ، كتاب الأطعمة ، باب ما كان السلف يدخرون في بيوتهم وأسفارهم من الطعام واللحم وغيره . برقم ( 5003 ) بلفظ قريب من هذا .

مِنْ غَيْرِ وَجْهِ (1) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ذكر المصنّف في الأبواب السابقة النهي عن أكل الأضحية فوق ثلاثة أيام — وهو حكم منسوخ — ؛ ناسب أن يذكر ناسخه في هذا الباب ، ولذلك قال : « بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي أَكْلِهَا بَعْدَ ثَلَاثٍ » .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَلَبْتُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي أَكْلِهَا بَعْدَ ثَلَاثٍ » ، وهي ظاهرة في مراد المصنّف أنّه يرى أنّ النهي عن أكل الأضحية بعد ثلاثة أيام منسوخ ، وهذا يتّضح من خلال الترجمة ، حيث ذكر فيها لفظ « الرُّخْصَةِ » ، والرخصة لا تكون إلاّ بعد منع ، ثمّ ساق الحديث النَّاسِخَ لهذا الحكم .

#### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثين ، وحكم عليهما جميعاً بقوله : « حديثٌ حسنٌ صحيحٌ » .

#### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

لم ينقل المصنّف رأياً واحداً من الفقهاء في المسألة ؛ ولقد جاء تعليقه

(1) الجامع الكبير ( 172/3 ) .



واضحاً ، مبيناً لمراده حيث قال : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ » .

**خامساً : رأي الإمام الترمذي :**

من الواضح جداً أن الإمام الترمذي يرى أن أحاديث النهي عن الأكل من الأضحية بعد ثلاثة أيام منسوخة ، وأن أحاديث الباب ناسخة لها ، وذلك ظاهر من خلال ما يلي :

- 1 — ترجمة الباب ، حيث قال فيها : « بَابُ مَا جَاءَ فِي الرُّخْصَةِ فِي أَكْلِهَا بَعْدَ ثَلَاثِ » ، والرخصة لا تكون إلا بعد منع .
- 2 — حكمه على الحديثين جميعاً بقوله : « حسنٌ صحيحٌ » . وهذا مشعرٌ بأنه يرى مضمون هذين الحديثين .
- 3 — تعليقه على الحديث بقوله : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ » .
- 4 — لم يذكر آراء المخالفين <sup>(1)</sup> ؛ مما يبين أنه يرى أنها ضعيفة ، وأن رأيه حقٌّ إن شاء الله ، متبعاً في ذلك رأي جماهير علماء الأمصار من الصحابة والتابعين وغيرهم .

(1) وقد خالف في ذلك بعض الصحابة ﷺ ، منهم : عليّ وابن عمر — رضي الله عنهما — ، ولعل سبب ذلك أنه لم يبلغهما ترخيص رسول الله ﷺ ، وقد كانوا سمعوا النهي فرووا على ما سمعوا ، وتمن خالف من الفقهاء : الإمام ابن حزم ؛ مصنّف ابن أبي شيبة ( 512/4 ) ، المغني ( 355/9 ) ، المحلى ( 48/6 ) .



المبحث الخامس عشر  
فِي الْفَرْعِ وَالْأَعْتِبَارَةِ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : باب ما جاء في الفرع والعتيرة

1512 – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ،  
قَالَ : أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيْبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ،  
قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَأُفْرَعُ ، وَلَا أُعْتِرَةُ » (1) .  
وَالْفُرْعُ : أَوَّلُ النَّتَاجِ ؛ كَانَ يُنْتَجُ لَهُمْ فَيَذْبَحُونَهُ .  
وَفِي الْبَابِ عَنْ بُيُوشَةَ (2) ، وَمِخْنَفِ بْنِ سَلِيمٍ (3) .

- 
- 
- 
- (1) أخرجه مسلم ، كتاب الفرع والعتيرة ، برقم ( 3652 ) ، والبخاري ، كتاب  
العقيقة ، باب الفرع ، برقم ( 5051 ) .
- (2) أخرجه النسائي ، كتاب الفرع والعتيرة ، باب تفسير العتيرة ، برقم ( 4155 ) ،  
وأبو داود ، كتاب الضحايا ، باب في العتيرة ، برقم ( 2447 ) ، وابن ماجه ، كتاب  
الذبائح ، باب الفرعة والعتيرة ، برقم ( 3158 ) ، وأحمد في أول مسند البصريين ،  
برقم ( 19800 ) .
- قال ابن حجر : أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه ، وصحَّحه الحاكم وابن المنذر ؛  
فتح الباري ( 739/9 ) .
- (3) أخرجه النسائي ، كتاب الفرع والعتيرة ، باب تفسير العتيرة ، برقم ( 4152 ) ،  
وأبو داود ، كتاب الضحايا ، باب ما جاء في إيجاب الأضاحي ، برقم ( 2406 ) ،  
وابن ماجه ، كتاب الذبائح ، باب الأضاحي واجبة هي أم لا ، برقم ( 3116 ) ،  
وأحمد في مسند الشاميين ، برقم ( 17216 ) .
- قال ابن حجر : ضعفه الخطابي ، لكن حسَّنه الترمذي ؛ فتح الباري ( 740/9 ) .

=

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَالْعَتِيرَةُ : ذَبِيحَةٌ كَانُوا يَذْبَحُونَهَا فِي رَجَبٍ ؛ يُعْظَمُونَ شَهْرَ رَجَبٍ ؛ لِأَنَّهُ  
أَوَّلُ شَهْرٍ مِنْ أَشْهُرِ الْحُرْمِ ، وَأَشْهُرِ الْحُرْمِ ؛ رَجَبٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَذُو  
الْحِجَّةِ ، وَالْمَحْرَمِ ، وَأَشْهُرُ الْحَجِّ ؛ شَوَّالٌ ، وَذُو الْقَعْدَةِ ، وَعَشْرٌ مِنْ ذِي  
الْحِجَّةِ ، كَذَلِكَ رُوِيَ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ فِي  
أَشْهُرِ الْحَجِّ (1) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ذكر المصنّف في الباب السّابق وما قبله من أبواب أحكام الأضحية — وهي التي تذبح في يوم العيد وأيام التّشريق شكراً لله تعالى — وبين سنّيتها وعظم ثوابها ؛ ناسب أن يذكر في هذا الباب ما يذبح في غير أيام العيد كالعتيرة التي تذبح في رجب ، والفرع التي تذبح عند أوّل نتاج ، وكانت العرب تفعلها وليست مشروعة ولا من السنّة .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِي الْفَرَعِ وَالْعَتِيرَةِ » ، وهي ترجمة خبرية عامّة ؛ لا يظهر منها اختيار المصنّف إلا بالنّظر فيما ورد تحتها من الأحاديث .

(1) الجامع الكبير ( 174/3 ) .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً .  
 وحكم عليه بأنه حسنٌ صحيحٌ ، وعضده بما روي في الباب عن  
 بُبَيْشَةَ ، وَمِخْنَفِ بْنِ سُلَيْمٍ .  
 وقد ذكر في الحديث النَّهْيَ عن الفرع والعتيرة .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

لم ينقل المصنّف آراء أحدٍ من الفقهاء في هذه المسألة ؛ هل يستحبّ  
 ذبح الفروع والعتيرة ، أم يكره ، وهو منهيٌّ عنه ، ولم يعلّق عليه من ناحية  
 فقهية ؛ وهذا يدلّ على أنّ المصنّف يرى العمل بمضمون الحديث من النَّهْيِ  
 عن الفرع والعتيرة .

### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

الذي يظهر لي أنّ الإمام الترمذي — رحمه الله — يرى النَّهْيَ عن الفرع  
 والعتيرة ، وذلك من خلال ما يلي :

- 1 — ترجمة الباب بالنظر إلى مضمون الحديث . حيث قال في الترجمة :  
 « بَابُ مَا جَاءَ فِي الْفَرْعِ وَالْعَتِيرَةِ » ، ثم ساق حديث النَّهْيِ .
- 2 — حكمه على الحديث بأنه حسنٌ صحيحٌ ، وهذا يدلّ على أنّه يرى  
 العمل بمضمون الحديث .
- 3 — عدم نقله لأراء الفقهاء في المسألة ، وعدم تعليقه على الحديث من  
 ناحية فقهية ، وهذا يدلّ على أنّه يرى أنّ رأي المخالفين ضعيف عنده ،  
 ولذلك تركه .



# المبحث السادس عشر فِي الْحَقِيقَةِ



## قال الإمام الترمذي رحمه الله :

### بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَقِيْقَةِ (١)

1513 – حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفِ الْبَصْرِيِّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفْضَلِ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ خُنَيْمٍ ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ مَاهَكَ ؛ أَنَّهُمْ دَخَلُوا عَلَى حَفْصَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَسَأَلُوهَا عَنِ الْعَقِيْقَةِ فَأَخْبَرَتْهُمْ أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهَا ؛ « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْرَهُ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ حَكَافَتَانِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةً » (2) .

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَلِيٍّ (3) ، وَأُمِّ كُرَيْزٍ (4) ، وَبُرَيْدَةَ (1) ،

- 
- 
- (1) العقيقة : بفتح العين المهملة ؛ هو اسم لما يذبح عن المولود ؛ النهاية في غريب الحديث والأثر ( 276/3 ) .
  - (2) أخرجه ابن ماجه ، كتاب الذبائح ، باب العقيقة ، برقم ( 3154 ) ، وأحمد في باقي مسند الأنصار ، برقم ( 22901 ) .
  - قال الحافظ ابن حجر : أخرجه الترمذي وصحّحه ؛ فتح الباري ( 733/9 ) .
  - وصحّحه الألباني ؛ صحيح سنن الترمذي ( 164/2 ) ، إروا الغليل ( 389/4 ) .
  - (3) أخرجه الترمذي ، وسيأتي في باب العقيقة بشاة .
  - (4) أخرجه الترمذي في الباب الذي يلي هذا الباب ، والتسائي في كتاب العقيقة ، باب العقيقة عن الغلام ، برقم ( 4144 ) ، وأبو داود في كتاب الضحايا ، باب في العقيقة ، برقم ( 2451 ) ، وابن ماجه في كتاب الذبائح ، باب العقيقة ، برقم ( 3153 ) ، وأحمد في مسند القبائل برقم ( 26107 ) ، وفي باقي مسند الأنصار برقم ( 25892 ) ، والدارمي في كتاب الأضاحي ، باب السنّة في العقيقة ، برقم ( 1884 ) .

=

وَسَمْرَةَ<sup>(2)</sup> ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(3)</sup> ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو<sup>(4)</sup> ، وَأَنَسٍ<sup>(5)</sup> وَسَلْمَانَ  
ابْنَ عَامِرٍ<sup>(6)</sup> ، وَأَبْنِ عَبَّاسٍ<sup>(7)</sup> .

- وصحّحه الحافظ ابن حجر ؛ فتح الباري ( 733/9 ) ، وصحّحه الألباني ؛ صحيح سنن الترمذي ( 165/2 ) ، إرواء الغليل ( 391/4 ) .
- (1) أخرجه أبو داود في كتاب الضحايا ، باب العقيقة ، برقم ( 2460 ) .
- قال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير ، ورجاله رجال الصّحيح ؛ مجمع الزوائد ( 59/4 ) ، وقال ابن حجر : سنده صحيح ؛ تلخيص الحبير ( 363/4 ) .
- (2) أخرجه البخاريّ ، كتاب العقيقة ، باب إمطة الأذى عن الصبيّ في العقيقة ، برقم ( 5050 ) .
- (3) أخرجه البزار ( 72/2 ) ، والبيهقيّ ( 302/9 ) ، وأبو الشّيخ ؛ ينظر فتح الباري ( 733/9 ) .
- قال الحافظ : لا نعلمه عن الأعرج عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد . قلت : هو إسناد مجهول ؛ مختصر زوائد البزار ( 499/1 ) ، وقال الهيثمي : رواه البزار من رواية أبي حفص الشّاعر عن أبيه ، ولم أجد من ترجمهما ؛ مجمع الزوائد ( 58/4 ) .
- (4) أخرجه الترمذي في كتاب الأدب ، باب ما جاء في تعجيل اسم المولود ، برقم ( 2758 ) ، والنسائي في كتاب العقيقة برقم ( 4141 ) ، وأبو داود في كتاب الضحايا ، باب في العقيقة ، برقم ( 2459 ) ، وأحمد في مسند المكثرين من الصحابة ، برقم ( 6426 ) .
- قال ابن حجر : أخرجه أبو داود بسند صحيح ؛ فتح الباري ( 733/9 ) .
- (5) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ( 58/4 ) . وقال : رواه الطبرانيّ في الأوسط ، ورجاله رجال الصّحيح .
- (6) أخرجه البخاريّ ، كتاب العقيقة ، باب إمطة الأذى عن الصبيّ في العقيقة ، برقم ( 5049 ) . وسيأتي .
- (7) أخرجه النسائي في كتاب العقيقة ، باب لم يعقّ عن الجارية ، برقم ( 4148 ) ،

=

حَدِيثُ عَائِشَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .  
وَحَفْصَةُ هِيَ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ (1) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ذكر المصنّف في الأبواب السّابقة ما يُذبح في يوم العيد وهي الأضحية ، وما يُذبح في رجب وهي العتيرة ، وما يُذبح عند نتاج أول مولود للناقة وهي الفرع ؛ ناسب أن يذكر في هذا الباب ما يُذبح عند ولادة المولود ، وهي مناسبة ظاهرة في ترتيب المصنّف — رحمه الله — للأبواب .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَقِيقَةِ » ، وهي ترجمة خبرية عامة ؛ ولا يفهم منها مراد المصنّف .  
فما جاء في العقيقة أمرٌ عام ، إمّا في عددها ، أو وقتها ، أو وصفها ، ولكن بالنظر إلى الأحاديث يتبيّن مراد المصنّف إن شاء الله تعالى .

وأبو داود في كتاب الضحايا ، باب في العقيقة ، برقم ( 2458 ) .

قال الحافظ في الفتح : رواه أبو داود والنسائي ، وصحّحه عبد الحقّ وابن دقيق العيد ؛

تلخيص الحبير ( 363/4 ) .

(1) الجامع الكبير ( 175/3 ) .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب ثلاثة أحاديث (1) .  
حكم على الأوّل بأنّه حسنٌ صحيحٌ ، وحكم على الثاني والثالث  
بأنّهما صحيحان .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

علّق المصنّف على الأحاديث من ناحية فقهية بقوله : « وَالْعَمَلُ فِي  
الْعَقِيْقَةِ عَلَى مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ : « عَنِ الْغُلَامِ سَاتَانِ حُكَاةٍ سَاتَانِ ،  
وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ » ، وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَيْضًا ؛ « أَنَّهُ عَقَى عَنِ الْكَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ  
بِشَاةٍ » ، وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ (2) .

### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يبدو أنّ الإمام الترمذي — رحمه الله — يرى استحباب العقيقة عن  
الغلام بشاتين ، وعن الجارية بشاة ؛ وذلك لما يلي :

1 — تعليقه على الحديث بقوله : « وَالْعَمَلُ فِي الْعَقِيْقَةِ عَلَى مَا رُوِيَ عَنِ  
النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ : « عَنِ الْغُلَامِ سَاتَانِ حُكَاةٍ سَاتَانِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٌ » ،  
فنقله لهذا القول ثمّ تعقيبه بعده بذكر ما ورد في الاقتصار على شاة

(1) حسب ترتيب النسخة المطبوعة مع تحفة الأحوذى ، خلافاً للنسخة المعتمدة وهو أوجه  
لعلاقة الأحاديث ببعضها .

(2) حسب نسخة تحفة الأحوذى ، وهو أوجه كما سبق .

واحدة في العقيقة عن الغلام يدلّ على استحبابه لهذا القول ، وهو العقيقة عن الغلام بشاتين .

2 — أنّه أورد في الباب ثلاثة أحاديث ؛ صرّح في الأوّل والأخير منها بالعدد ، وهو شاتان عن الغلام ، والثاني ذكر ( عقيقة ) عامّة ولم يبيّن العدد ، فهي لا تدلّ على واحدة أو اثنتين .

3 — عدم تسميته للمخالفين ؛ ممّا يدلّ على أنّه يرى خلاف ما يقولون ، وهذه من طرائق المصنّف في ترجيح قوله ، حيث إنّهُ لا يسمّي من خالفه .

4 — نقله الحديث الوارد في العقيقة عن الغلام بشاة بصيغة التّضعيف بقوله : « ورؤي ... » .

### مذاهب الفقهاء في المسألة :

ذهب الحنفية<sup>(1)</sup> ، والمالكية<sup>(2)</sup> إلى أنّ العقيقة تكون عن الغلام بشاة ، وعن الجارية بشاة .

وذهب الشافعية<sup>(3)</sup> ، والحنابلة<sup>(4)</sup> إلى أنّه يُعقّ عن الغلام بشاتين ، وعن الجارية بشاة ، ويجزئ عن الغلام شاة واحدة .

(1) ردّ المختار ( 335/6 ) .

(2) المدونة ( 554/1 ) ، شرح مختصر خليل للخرشي ( 47/3 ) .

(3) الأمّ ( 393/8 ) ، مغني المحتاج ( 139/6 ) .

(4) الفروع ( 556/3 ) ، كشّاف القناع ( 25/3 ) .

واستدل أصحاب القول الأول بما يلي :

أولاً : من السنة :

بحديث ابن عباس — رضي الله عنهما — « أن رسول الله ﷺ عَقَّ عَنِ الْكُفْرِ وَالْكَسْبِ كَبْشًا كَبْشًا » (1) .

وقالوا : ولا يفعل رسولُ الله ﷺ إلاَّ الأفضل .

واستدلوا كذلك بالأثر عن ابن عمر — رضي الله عنهما — « أنه لم يكن يسأله أحدٌ من أهله عقيقةً إلاَّ أعطاهُ إياها ، وكان يعقُّ عن ولدِهِ بشاةٍ شاةٍ عن الذكورِ والإناثِ » (2) .

ثانياً : المعقول :

العقيقة نسك ، وذبح متقرَّب به إلى الله ، فاستوى فيه الذكر والأنثى كالأضحية والهدي .

واستدل أصحاب القول الثاني بما يلي :

أولاً : من السنة :

بحديث عائشة — رضي الله عنها — : « أن رسولَ الله ﷺ أهرمَ عن الغلامِ سُتانَ حُكافَتانِ ، وعَن الجاريةِ شاةً » (3) .

(1) موطأ مالك ، كتاب العقيقة ، باب العمل في العقيقة ، برقم ( 948 ) .

(2) سبق تخريجه أوَّل المبحث ص 243 .

(3) سبق تخريجه أوَّل المبحث ص 242 .

وبحديث أم كرز الكعبيّة — رضي الله عنها — ؛ أنّها سألت رسول الله ﷺ عن العقيقة ، فقال : « عَنِ الْغُلَامِ سَاتَانِ ، وَعَنِ الْأُنْثَى وَاجِدَةٌ ؛ وَلَا يَحْرُكُكَ ذُكْرَانَا كُزُّ أُرْمَانَا » (1) .

ثانياً : المعقول :

العقيقة شرعت للسرور بالمولود ، والسرور بالغلام أكثر ؛ فكان الذبح عنه أكثر (2) .

وكذلك تشبيهاً لها بالدية ، فإنّ دية الأنثى على النصف من دية الرّجل ؛ لأنّ الغرض منها استبقاء النفس .

#### المناقشة :

وأجيب عن استدلال أصحاب القول الأوّل بما يلي :

أولاً : استدلالهم بالسنة بحديث ابن عباس — رضي الله عنهما — أنّه قد روي عند النسائي بلفظ : « كبشين كبشين » (3) .

وأنّ حديث ابن عباس محمول على الجواز ، وحديث عائشة وأمّ كرز على السنية .

(1) سبق تخريجه أوّل المبحث ص 242 .

(2) هكذا ذكروا . والحقيقة أنّ الولد هبة من الله ؛ يُسرُّ به المؤمن ذكراً كان أم أنثى .

(3) أخرجه النسائي ، كتاب العقيقة ، باب كم يعقّ عن الجارية ، برقم (418) .

قال الألباني : أخرجه النسائي والطبراني في الكبير دون الزيادة ، وإسنادهما صحيح ، إسناد الأوّل على شرط مسلم ؛ إرواء الغليل (379/4) .

ثانياً : استدلالهم بالأثر عن ابن عمر — رضي الله عنهما — مردود بالأحاديث الواردة عن الرسول ﷺ ، ويحمل على الجواز كما أسلفنا .

ثالثاً : استدلالهم بالمعقول ، وقياسهم العقيقة على الهدي والأضحية مردود بأنه لا قياس مع النصّ .

### الترجيح :

ومما سبق يتبين لنا رجحان قول أصحاب القول الثاني القائلين بأنّ العقيقة تكون شاتان للغلام وشاة للجارية ، وإن ذبح واحدة عن الغلام أجزاء .





المبحث السابع عشر  
فِي الْأَذَانِ فِي أُذُنِ الْمَوْلُودِ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ الْأَذَانِ فِي أُذُنِ الْمَوْلُودِ

1514 – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، قَالَا : أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُذُنَ فِي أُذُنِ الْكُفْرَانِ بْنِ عَلِيٍّ حِينَ وَلَدَتْهُ فَاطِمَةُ بِالصَّلَاةِ » (1) .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَالْعَمَلُ فِي الْعَقِيْقَةِ عَلَى مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ : « عَزَّ الْغُلَامُ سَاتَانِ مَكَاْفِئَانِ ، وَعَزَّ الْجَارِيَةَ سَاءَةً » .

وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَيْضًا ؛ « أَنَّهُ عَزَّ عَنِ الْكُفْرَانِ بْنِ عَلِيٍّ بِسَاءَةٍ » ، وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ .

---

(1) أخرجه أبو داود ، كتاب الأدب ، باب في الصبي يولد فيؤذن في أذنه ، برقم ( 4441 )

، وأحمد في المسند ، باقي مسند الأنصار ، برقم ( 22749 ) .

قال الميثمي : رواه أبو داود والطبراني ، وفيه خطأ بن شعيب وهو ضعيف جدًا .

وقال ابن حجر : رواه الطبراني وأبو نعيم ، ومداره على عاصم بن عبيد الله وهو

ضعيف ؛ تلخيص الحبير ( 367/4 ) .

1515 - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ ، عَنِ الرَّبَابِ ، عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ الضَّبِّيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « عَزَّ الْغُلَامُ عَقِبَةً ؛ فَأَمْرُقُوا عَنْهُ دَمَا ، وَأَهْبِطُوا عَنْهُ الْأَذَى » (1) .

1515 ( م ) - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْأَخْوَلِ ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ ، عَنِ الرَّبَابِ ، عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ . هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

1516 - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ ، عَنْ سَبَاعِ بْنِ ثَابِتٍ ، أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ ثَابِتِ بْنِ سَبَاعٍ أَخْبَرَهُ ؛ أَنَّ أُمَّ كُرْزٍ أَخْبَرَتْهُ ؛ أَنَّهَا سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْعَقِيقَةِ ، فَقَالَ : « عَزَّ الْغُلَامُ هَرَسَاتَانِ ، وَعَزَّ الْأُنْثَى وَاحِدَةً ؛ وَلَا يَضُرُّكُمْ ذِكْرَانَا كَزُّ أُمَّرَانَا » (2) .

هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ (3) .

(1) سبق تخريجه في المبحث السابق ص 243 .

(2) سبق تخريجه في المبحث السابق ص 242 .

(3) الجامع الكبير ( 175/3 ) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

يتابع المصنّف كلامه عن أحكام المولود ، فبعد أن ساق باب ما جاء في العقيقة ، وقصد بذلك أن للغلام شاتين ، وللجارية شاة واحدة ؛ ناسب أن يذكر في هذا الباب ما يسنّ فعله للمولود من الأذان في أذنه .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ الْأَذَانِ فِي أُذُنِ الْمَوْلُودِ » ، وهي ترجمة خبرية خاصة في مسألة الأذان في أذن المولود ، وساق الحديث الوارد في ذلك .

#### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً<sup>(1)</sup> .  
وحكم عليه بأنه حسنٌ صحيحٌ .

#### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

لم ينقل المصنّف رأي أحدٍ من العلماء في المسألة ، ولم يعلّق عليه من ناحية فقهية .

#### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي — رحمه الله — أنه يسنُّ أن يؤذّن في أذن المولود

(1) حسب النسخة المطبوعة مع تحفة الأحوذى خلافاً للمعمدة .

بالصلاة ؛ كما فعل النبي ﷺ بالحسن بن عليّ — رضي الله عنهما — ؛ استدلالاً بالحديث ، حيث حكم عليه بأنه حسنٌ صحيح ، ولم ينقل فيه رأي أحدٍ من أهل العلم ؛ ممّا يدلّ على أنّه يرى العمل بمضمون هذا الحديث ، وهو — أيضاً — مطابق لترجمة الباب .



## قال الإمام الترمذي رحمه الله :

### بَابُ

1517 – حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ ، عَنْ عُنْفَيْرِ بْنِ مَعْدَانَ ، عَنْ سُلَيْمِ بْنِ عَامِرٍ ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « كَيْفَ الْأَضْحِيَّةِ الْكَبِيرُ ، وَكَيْفَ الْكُفْرِ الْكَلْبُ » (1) .  
هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَعُنْفَيْرُ بْنُ مَعْدَانَ يُضَعَّفُ فِي الْحَدِيثِ (2) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ذكر المصنّف في الأبواب السّابقة الكلام على الأضاحي وما يتعلّق بها ، ويبيّن الذي يراه مشروعاً منها ؛ ناسب أن يذكر هنا ما اشتهر عند النّاس وليس فيه حديث صحيح ، وهو أنّ الذّكر في الأضحية أفضل من الأنتى .

---

(1) أخرجه ابن ماجه ، كتاب الأضاحي ، باب ما يستحبّ من الأضاحي ، برقم ( 3121 ) ، وأبو داود ، كتاب الجنائز ، باب كراهية المغالاة في الكفن ، برقم ( 2744 ) .

قال الحافظ ابن حجر : وفي إسناده عن عفير بن معدان ، وهو ضعيف ؛ تلخيص الحبير ( 349/4 ) .

(2) الجامع الكبير ( 178/3 ) .

**ثانياً : ترجمة الباب :**

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بترجمة مرسلة وهو قوله :  
 « بَابٌ » ولم يُسمِّه ، وهذا يدلُّ على أن المصنّف لا يرى العمل بمضمون  
 هذا الحديث .

ومضمون هذا الحديث متعلّق بما قبله ؛ فلم يدلّ على أن هذا الباب  
 كالفصل للباب السّابق ، لكنّه فصل بقوله : « بَابٌ » ؛ تنبيهاً على أن ما  
 مضى مشروعٌ ، وما سيأتي — ممّا اشتهر بين النّاس — غير مشروع .

**ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :**

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً .  
 وحلّم عليه بأنّه غريب ، ثمّ ذكر أن أحد رواة الحديث وهو عُفَيْر بن  
 مَعْدَانَ يَضَعْفُ في الحديث ؛ ممّا يدلّ على أنّه لا يرى العمل به .

**رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :**

لم ينقل المصنّف آراء أحدٍ من الفقهاء في هذه المسألة ؛ لأنّ الخلاف في  
 هذه المسألة ضعيف .

**خامساً : رأي الإمام الترمذي :**

واضح أنّ الإمام الترمذي — رحمه الله — لا يرى القول بتفضيل الذّكر  
 على الأنثى في الأضحية ؛ وذلك لما يلي :

- 1 — ترجمته لهذا الباب بترجمة مرسلة .
- 2 — حكمه على الحديث بأنّه غريب ، ونقله تضعيف أحد رواه .
- 3 — عدم نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة ، وهذا يدلّ على أنّه

لا يرى العمل بهذا الحديث .





## قال الإمام الترمذي رحمه الله :

### بَابُ

1518 – حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو رَمْلَةَ ، عَنْ مِخْنَفِ بْنِ سَلِيمٍ ، قَالَ : كُنَّا وَقُوفًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَافَاتٍ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ! عَلَى كُلِّ أَهْلِ بَيْتٍ فِيهِ كُلُّ غَاةٍ أَضْحَبَةٌ وَعَتِيرَةٌ ، هَلْ تُدْرُونَ مَا الْعَتِيرَةُ ؟ هِيَ الَّتِي تُسْمَوْنَهَا الرَّجَبِيَّةُ » (1)

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ، وَلَا نَعْرِفُ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَوْنٍ (2) .

- 
- 
- (1) أخرجه ابن ماجه ، كتاب الأضاحي ، باب الأضاحي واجبة هي أم لا ، برقم (3116) ، والنسائي ، كتاب الفرع والعتيرة ، باب الفرع والعتيرة ، برقم (4152) ، وأبو داود ، كتاب الضحايا ، باب ما جاء في إيجاب الأضاحي ، برقم (2406) ، وأحمد في مسند الشاميين ، برقم (17216) .  
قال ابن حجر : ضعفه الخطابي ، لكن حسنه الترمذي ؛ فتح الباري (740/9) .  
وقال الزيلعي : قال عبد الحق : إسناده ضعيف ، وقال ابن القطان : علته الجهل بحال أبي رملة ؛ فإنه لا يعرف إلا بهذا ؛ نصب الرأية (502/4) .  
وصححه الألباني ؛ صحيح سنن الترمذي (165/2) .
- (2) الجامع الكبير (178/3) .

**فقه الإمام الترمذي :****أولاً : مناسبة الباب :**

بعد أن ذكر المصنّف في الأبواب السّابقّة الكلام عن الأضاحي وما يتعلّق بها من أحكام ؛ ناسب أن يذكر في هذا الباب ما اشتهر عند النّاس من الذّبح في شهر رجب بما يسمّى العتيرة .

**ثانياً : ترجمة الباب :**

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بترجمة مرسلة بقوله : « بَابٌ » ولم يُسمّه ؛ ذلك أنّه كالفصل من الباب الذي قبله .

فمضمون الباب متّصل بما قبله ، لكنّه فصل بقوله : « بَابٌ » ؛ تنبيهاً على أنّ ما مضى مشروعٌ ، وما سيأتي غير مشروعٍ ، على اشتهاره بين النّاس .

**ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :**

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً .  
وحكم عليه بأنّه حسنٌ غريب .

**رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :**

لم ينقل المصنّف رأي أحدٍ من الفقهاء في هذه المسألة ؛ ولم يعلّق على الحديث من ناحية فقهية .

**خامساً : رأي الإمام الترمذي :**

يبدو ظاهراً أنّ الإمام الترمذي — رحمه الله — لا يرى مشروعية ما يذبحه النّاس في شهر رجب ، ويسمّونه بالعتيرة كما مرّ سابقاً ؛ وذلك لما

يلي :

- 1 — ترجمته لهذا الباب بترجمة مرسلة .
- 2 — وصفه الحديث بالغرابة ، وعدم تصحيحه له . بينما صحّح الحديث الوارد في النّهي عن العتيرة كما مرّ في المبحث الخامس عشر .
- 3 — عدم نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة ؛ مما يدلّ على أنّه لا يرى العمل بما في هذا الحديث .





# المبحث الثامن عشر فِي الْحَقِيقَةِ بِشَاةٍ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله :

### بَابُ الْعَقِيْقَةِ بِشَاةٍ

1519 – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْقُطَيْبِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، قَالَ : « عَقُّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْكَسَنِ بِشَاةٍ ، وَقَالَ : يَا فَاطِمَةُ ! اخْلُقِي رَأْسَهُ وَتُصَدِّقِي بِرِنَةِ شَعْرِهِ فَخِضَةٌ » . قَالَ : فَوَزَنَتْهُ فَكَانَ وَزْنُهُ دِرْهَمًا أَوْ بَعْضَ دِرْهَمٍ (1) .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ ، وَإِسْنَادُهُ لَيْسَ بِمُتَّصِلٍ ، وَأَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ ابْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ لَمْ يُدْرِكْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ (2) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ذكر المصنف — رحمه الله — في الأبواب السابقة استحباب أن يعقّ عن الغلام بشاتين ؛ عقد هذا الباب لبيّن جواز الاقتصار على شاة واحدة ؛ لبيّن أن العدد مستحبّ وليس بلازم .

(1) أخرجه أحمد ، مسند القبائل ، برقم ( 25930 ) .

وحسنه الألباني ؛ صحيح سنن الترمذي ( 166/2 ) ، إرواء الغليل ( 402/4 ) .

(2) الجامع الكبير ( 179/3 ) .

### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ الْعَقِيقَةِ بِشَاةٍ » ؛ ليبيّن ما ورد في مشروعية العقيقة بشاة عن الذكر والأنثى ، وأنّ تحديد العدد في حقّ الغلام مستحبّ وليس بواجب .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً .

وحكم عليه بأنّه حسنٌ غريب ، وإسناده ليس بمتّصل .

وقد حكم الإمام الترمذي — رحمه الله — على الحديث بأنّه حسن مع أنّ إسناده غير متّصل — عنده — وذلك لأنّ الإمام الترمذي حسّنه بتعدّد طرقه <sup>(1)</sup> ، وقد تعدّدت طرق الحديث كما عند مالك وأبي داود والحاكم . ورواه حفص عن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه مراسلاً <sup>(2)</sup> .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

لم ينقل المصنّف في هذا الباب رأي أحدٍ من الفقهاء ولم يعلّق عليه من ناحية فقهية ، ولكنه أشار في « بَابُ مَا جَاءَ فِي الْعَقِيقَةِ » السابق إلى جواز العقيقة عن الغلام بشاة ، وذلك بقوله : « وَرُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَيضًا ؛ « أَنَّهُ

(1) وهذا يبيّن أهميّة معرفة مصطلحات الترمذي والموازنة بينها ، وعدم محاكمته إلى ما

استقرّ عليه اصطلاح المتأخّرين في علوم الحديث .

(2) ينظر التلخيص الحبير لابن حجر ( 271/4 ، 272 ) .

عَقُّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بِشَاةٍ « ، وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ . «

**خامساً : رأي الإمام الترمذي :**

يتبين لنا مما سبق أن مراد المصنف جواز الاقتصار في العقيقة عن الغلام بشاة ، وأن تقييدها بشاتين مستحبٌ وليس بلازم ؛ وذلك لما يلي :

- 1 — ترجمة الباب الصريحة في الاقتصار على الشاة الواحدة .
- 2 — إيراده لحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه ؛ الذي يفيد أنه صلى الله عليه وسلم عَقَّ عن الحسن بشاة .







## قال الإمام الترمذي رحمه الله :

### بَابُ

1520 – حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ سَعْدِ السَّمَّانِ ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ ( « أَنْ النَّبِيَّ ﷺ كُتِبَ نُزُلٌ فَدَعَا بِكُتُبَيْنِ فَدَبَّكُمَا » )<sup>(1)</sup> .  
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ<sup>(2)</sup> .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

هذا الباب يعتبر تابعاً للباب الذي قبله ، حيث يبين في الباب الذي قبله جواز الاكتفاء في العقيقة عن الغلام بشاة واحدة ؛ فناسب أن يذكر في هذا الباب جواز تعدد الأضحية عن الشخص الواحد ، وأن إلزام الشخص بأضحية واحدة غير صحيح .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

اكتفى المصنف في هذا الباب بقوله : « بَابٌ » ولم يأت بما يدل على مضمون الباب كعادته ، فهذه الترجمة تعتبر كالفصل مما سبق ، ومضمون

---

(1) أخرجه مسلم ، كتاب القسامة والمحاريب والقصاص والديات ، باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال ، برقم ( 3180 ) .

(2) الجامع الكبير ( 179/3 ) .

الباب متّصل بما قبله ؛ حيث دلّ على عدم وجوب الالتزام بالعدد في الأضحية والعقيقة .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً .

وحكم عليه بأنه حسنٌ غريب .

والحديث حسنٌ صحيح ؛ يبيّن تضحية النبي ﷺ بكبشين .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

لم يعلّق المصنّف على الحديث من ناحية فقهية ؛ لأنّ الحديث صريح في جواز تعدّد الأضحية ، وكأنه لا يرى بقول من يعارضه .

### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي — رحمه الله — جواز أن يضحّي الرجلُ بأكثر من أضحية ؛ وذلك لما يلي :

1 — الحديث الذي أورده المصنّف صريح في جواز التّضحية بأكثر من أضحية .

2 — تصحيحه للحديث ، حيث قال : « هذا حديث حسنٌ صحيح » .

3 — عدم تعليقه على الحديث من ناحية فقهية ، وكذلك عدم نقله لأقوال المخالفين .



## قال الإمام الترمذي رحمه الله :

### بَابُ

1521 – حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو ، عَنْ الْمُطَّلِبِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ : شَهِدْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ الْأَضْحَى بِالْمُصَلَّى ، « فَلَمَّا قَضَى خُطْبَتَهُ نَزَلَ عَنْ حَبْرِهِ ، فَأَتَى بِكَبْشٍ ، فَذَبَحَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِرِجْلِهِ وَقَالَ : بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ ، هَذَا خَيْرٌ وَعَظْمٌ لَمْ يُضْحَ مِنْهُ أَحَدٌ » (1)

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ ؛ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ إِذَا ذَبَحَ : بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ .  
وَالْمُطَّلِبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَبٍ يُقَالُ : إِنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ جَابِرٍ (2) .

- 
- 
- 
- (1) أخرجه أبو داود ، كتاب الضحايا ، باب في الشاة يضحي به عن جماعة ، برقم ( 2427 ) ، وأحمد في باقي مسند المكثرين ، برقم ( 14308 ) .  
قال الحاكم : صحيح الإسناد ، وأقره الذهبي ؛ إرواء الغليل ( 350/4 ) .  
وصححه الألباني ؛ صحيح سنن الترمذي ( 166/2 ) .
- (2) الجامع الكبير ( 180/3 ) .

**فقه الإمام الترمذي :****أولاً : مناسبة الباب :**

هذا الباب له تعلق بما سبق من أبواب الأضاحي والذبائح والعقيقة ؛ حيث إنه يتعلق بما يقال عند الذبح من التسمية والتكبير .

**ثانياً : ترجمة الباب :**

ترجم المصنف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابٌ » وهي ترجمة مرسلة ؛ يستعملها المصنف حينما يكون موضوع الباب متصلاً ومكتملاً لما قبله .

**ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :**

ساق المصنف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً .

وحكم عليه بأنه غريب من هذا الوجه .

والحديث يتضمن ذكر التسمية والتكبير على الذبح والأضحية .

**رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :**

علق المصنف على هذا الحديث من ناحية فقهية بقوله : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ ؛ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ إِذَا ذَبَحَ : بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهُ أَكْبَرُ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ الْمُبَارَكِ » . والأمر كما قال رحمه الله .

**خامساً : رأي الإمام الترمذي :**

لم يخرج المصنف — رحمه الله — عن جملة أهل العلم في اشتراط التسمية والتكبير على الذبيحة عند ذبحها ؛ وذلك لما يلي :

1 — سياقُه للحديث الصَّريح في ذكر التَّسمية والتَّكبير على الأضحية عند ذبحها .

2 — نقله أن العمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم .

3 — عدم ذكره لقول أحدٍ خالف في هذه المسألة .



المبحث التاسع عشر  
بَابُ مِنَ الْعَقِيْقَةِ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله :

### بَابُ مِنَ الْعَقِيْقَةِ

1522 – حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ سَمُرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الْغُلَامُ هَرُكُهُنَّ بِعَقَبَتِهِ ، يُذْبِحُ عَنْهُ يَوْمَ الرَّابِعِ ، وَيُسَمِّي ، وَيُكَلِّفُ رَأْسَهُ » (1) .

1522 ( م ) – حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ .  
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يُذْبِحَ عَنِ الْغُلَامِ الْعَقِيْقَةَ يَوْمَ السَّابِعِ ، فَإِنْ لَمْ يَتَهَيَّأْ يَوْمَ السَّابِعِ ؛ فَيَوْمَ الرَّابِعِ عَشَرَ ، فَإِنْ لَمْ يَتَهَيَّأْ ؛ عَقَّ عَنْهُ يَوْمَ حَادٍ وَعِشْرِينَ ، وَقَالُوا : لَا يُجْزَى فِي الْعَقِيْقَةِ مِنَ الشَّاةِ إِلَّا مَا يُجْزَى فِي الْأَضْحِيَّةِ (2) .

---

(1) أخرجه البخاري ، كتاب العقيقة ، باب إمطة الأذى عن الصبي في العقيقة ، برقم ( 5050 ) .

(2) الجامع الكبير ( 181/3 ) .



## فقه الإمام الترمذي :

### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ذكر المصنّف في الأبواب السابقة أحكام العقيقة من مشروعيتها وعددها بالنسبة للذكر والأنثى ؛ ناسب أن يذكر هنا اليوم الذي تذبح فيه العقيقة ، فساق هذا الحديث الذي يبيّن فيه أنّه يسنّ الذّبح عنه في الليلومّاع .

### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف بهذه الترجمة ؛ وهي ترجمة عامّة لا تنبئ عن مراد المصنّف إلاّ بعد النظر في الحديث وما علّق به عليه ، حينئذ يتبيّن أن مراده أن اليوم الذي تذبح فيه العقيقة وهو اليوم السابع هو حكم من أحكام العقيقة .

ويقصد بالترجمة من السنن في العقيقة ، وهو أنّه يذبح عنه يوم السابع ، ويسمّى ، ويخلق رأسه .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً من طريقين ، وحكم عليه بأنّه حسنٌ صحيح .

وسبب إيراده للطريقين من رواية الحسن عن سمرة بن جندب هو ليؤكد سماع الحسن عن سمرة لحديث العقيقة كما ذكر ذلك الإمام البخاري

في الصَّحِيح (1) .

**رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :**

جاء تعليق المصنّف على هذا الحديث بقوله : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يُذْبَحَ عَنِ الْغُلَامِ الْعَقِيْقَةُ يَوْمَ السَّابِعِ ، فَإِنْ لَمْ يَتَهَيَّأْ يَوْمَ السَّابِعِ ؛ فَيَوْمَ الرَّابِعِ عَشَرَ ، فَإِنْ لَمْ يَتَهَيَّأْ ؛ عَقَّ عَنْهُ يَوْمَ حَادٍ وَعِشْرِينَ ، وَقَالُوا : لَا يُجْزَى فِي الْعَقِيْقَةِ مِنَ الشَّاةِ إِلَّا مَا يُجْزَى فِي الْأُضْحِيَّةِ » ، ولم يُشر إلى قول المخالفين الذين يرون أن لا يُعقَّ عنه في السَّابِعِ الثَّانِي والسَّابِعِ الثَّلَاثِ ، وهو مروى عن مالك (2) .

**خامساً : رأي الإمام الترمذي :**

يرى الإمام الترمذي — رحمه الله — أن العقيقة تذبح عن الغلام في اليوم السَّابِعِ ، فإن لم يتهياً يوم السَّابِعِ فيوم الرَّابِعِ عَشَرَ ، فإن لم يتهياً عُقَّ عنه يوم حَادٍ وَعِشْرِينَ ، ورأيه هذا ظاهر من خلال ما يلي :

1 — سياقه لحديث الباب وحكمه عليه بأنه حسنٌ صحيح .

2 — تعليقه على الحديث بقوله : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يُذْبَحَ عَنِ الْغُلَامِ الْعَقِيْقَةُ يَوْمَ السَّابِعِ ... » الخ ، ثم بعد ذلك لم يذكر أقوال المخالفين الذين لا يرون الإجزاء في غير السَّابِعِ .

(1) أخرجه البخاري ، كتاب العقيقة ، باب إمطة الأذى عن الصبي في العقيقة ، برقم ( 5050 ) .

(2) المنتقى شرح الموطأ ( 102/3 ) ، مواهب الجليل ( 256/3 ) .

كما يرى — رحمه الله — أن السنّ الجزئية في العقيقة هي ما كان مجزئاً  
في الأضاحي .



المبجث العشرون

فِي تَرَكَ أَخَذِ الشَّعْرِ

لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَضْحِي

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَاب تَرْكِ أَخْذِ الشَّعْرِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ

1523 – حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَكَمِ الْبَصْرِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ عَمْرِو أَوْ عُمَرَ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « هُنَّ رَأَى هَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ وَأَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ فَلَا يَأْخُذُ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ » (1) .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَالصَّحِيحُ هُوَ عَمْرُو بْنُ مُسْلِمٍ ؛ قَدْ رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَلْقَمَةَ وَغَيْرٌ وَاحِدٍ .

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ نَحْوَ هَذَا .

وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَبِهِ كَانَ يَقُولُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَإِلَى هَذَا الْحَدِيثِ ذَهَبَ أَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ .

وَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ ، فَقَالُوا : لَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ ؛ « أَنْ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ

---

---

---

(1) أخرجه مسلم ، كتاب الأضاحي ، باب نهي من دخل عليه عشر ذي الحجة وهو يريد التضحية أن يأخذ من شعره وأظفاره شيئاً ، برقم (3655) .

بِالْمَدْيِ هُنَّ الْكُدَيْبَةُ فَلَا يَجْتَبُ سُبُّهَا هَذَا يَجْتَبُ هُنَّ الْكُدَيْبَةُ» (1) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ذكر المصنف في الأبواب السابقة أحكام الأضاحي وما يتعلق بها من صفات مجزئة وغير مجزئة في الأضحية ؛ ناسب أن يذكر هنا ما يتعلق بمن يريد التضحية من اجتناب أخذ الشعر ونحوه .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَاب تَرْكِ أَخْذِ الشَّعْرِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُضَحِّيَ » ، وهي توميء إلى مراد المصنف في النهي عن أخذ الشعر لمن يريد التضحية ، وهذا هو القدر الذي تدلّ عليه الترجمة ، وأمّا أن الترك للتحریم ، أو هو من باب كراهة التنزيه ، فستأتي الإشارة إليه .

#### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً .

(1) الجامع الكبير ( 182/3 ) .

والحديث أخرجه البخاري ، كتاب الحج ، باب فتل القلائد للبدن والبقرة ، برقم ( 1583 ) ، ومسلم ، كتاب الحج ، باب استحباب بعث الهدى إلى الحرم لمن لا يريد الذهاب بنفسه ، واستحباب تقليده ، وفتل القلائد ، وأنّ باعته لا يصير محرماً ، ولا يحرم عليه شيء من ذلك ، برقم ( 2331 ) .

وحكم عليه بأنه حسنٌ صحيحٌ ، ثم ساق سنداً آخر للحديث من رواية سعيد بن المسيّب — رحمه الله — عن أمّ سلمة — رضي الله عنها — عن النبيّ ﷺ .

#### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

جاء تعليق المصنّف على هذا الحديث بقوله : « وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَبِهِ كَانَ يَقُولُ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَإِلَى هَذَا الْحَدِيثِ ذَهَبَ أَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ » .

ثمّ نقل أقوالاً أخرى لأهل العلم في المسألة فقال : « وَرَخَّصَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ ، فَقَالُوا : لَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ » .

وذكر من قال بهذا القول هو الإمام الشافعيّ ، وذكر حجّته في ذلك فقال : واحتجّ بحديث عائشةَ ؛ « أَرَأَيْتُمْ لَوْ كَانَ يُبْعَثُ بِالْمُدِيِّ مِنْ الْأَدْبَةِ فَلَا يَجْتَنِبُ سُهْبًا هُمَا يَجْتَنِبُ هُنَّ الْكُزْبُ » (1) .

وسيتبيّن أنّ المصنّف يرى أنّ التّهي في الحديث الأوّل إنّما هو من باب كراهة التّنزيه كما هو قول الإمام الشافعيّ وأصحابه كما نقل ذلك الإمام التّووي رحمه الله .

(1) سبق تخريجه في أوّل هذا المبحث ص 271 .

### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

الذي يظهر لي أن الإمام الترمذي — رحمه الله — يرى أن النهي عن الأخذ من الشعر والأظفار هو من باب كراهة التنزيه ، وليس من باب التحريم ، وقد تبين لي هذا من خلال ما يلي :

- 1 — ترجمة الباب حيث قال فيها : « باب ترك أخذ الشعر لمن أراد أن يضحى » ؛ ولعل كونه لم يجزم فيه بشيء كقوله : النهي عن أخذ الشعر ، أو تحريم أخذ الشعر ، مشعرٌ أنه يقصد كراهة التنزيه .
- 2 — ذكر حديث الباب الذي فيه النهي عن الأخذ من الشعر ، ونقل من قال به من السلف .

ثم ذكر رأي المخالفين في المسألة وهو الإمام الشافعي وأصحابه ، وذكر حجّتهم ؛ مما يبين لنا رأي المصنّف في ذلك وهو أنه أراد الجمع بين الحديثين ، وعدم إهمال أحدهم ، وهذه قاعدة مشهورة عند العلماء أن ( إعمال الدليلين أولى من إهمالهما ، أو إهمال أحدهما ) .

### مذاهب الفقهاء في المسألة :

ذهب الحنفية<sup>(1)</sup> إلى أنه لا يكره أخذ شيء من الشعر والأظفار لمن أراد

(1) المجموع شرح المذهب ( 363/8 ) ، المغني ( 346/9 ) .

ولم أجد أحداً من فقهاء الحنفية — فيما لديّ من كتب — تحدّث عن هذه المسألة ، ولعل ذلك لأنهم يرون أن ذلك مباح ولا داعي للكلام عنه ، مع أنهم عند نقلهم لكلام من قالوا بسنية الأضحية يذكرون ما استدّلوا به وهو حديث أم سلمة ، ويقولون : ذكر



أن يضحّي إذا دخلت العشر .

وذهب المالكيّة (1) ، والشافعيّة (2) إلى أن أخذ الشعر والأظفار وما شابهها لمن يريد الأضححية مكروه غير محرّم .

وذهب الحنابلة (3) إلى تحريم أخذ شيء من الشعر والأظفار لمن أراد أن يضحّي .

**واستدل أصحاب القول الأول بما يلي :**

أولاً : السنّة :

حديث عائشة — رضي الله عنها — قالت : « لَأَقْدُ كَثُّ أَقْبَلُ فَلَأَيْدُ هَدْيِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَبَيْعْتُ هَدْيَهُ إِلَى الْكَعْبَةِ ، فَمَا يَخْرُجُ عَلَيْهِمَا كُلُّ لِرَجَالٍ مِنْ أَهْلِهِ حَتَّى يَرْجِعَ النَّاسُ » (4) .

**ووجه الدلالة :** أن الحديث عام في عدم التحريم ، فيدخل فيه أخذ الشعر وغيره .

الإرادة في الحديث يناهي الوجوب .

- (1) شرح الخرشي على مختصر خليل ( 39/3 ) ، المنتقى ( 88/3 ) .
- (2) المجموع شرح المهذب ( 363/8 ) ، معني المحتاج ( 124/6 ) .
- (3) الإنصاف ( 108/4 ) ، شرح منتهى الإرادات ( 614/1 ) .
- (4) رواه البخاري ، كتاب الأضاحي ، باب إذا بعث بمديه ليذبح لم يجرم عليه شيء ، برقم ( 5140 ) ، ومسلم ، كتاب الحجّ ، باب استحباب بعث الهدي إلى الحرم لمن لا يريد الذّهاب بنفسه ، واستحباب تقليده ، وفتل القلائد ، وأنّ باعته لا يصير محرماً ، ولا يجرم عليه شيء من ذلك ، برقم ( 2340 ) .

ثانياً : القياس :

قالوا : إن من أراد أن يضحّي فلا يجرم عليه الوطاء أو اللباس ، فكذلك لا يكره له حلق الشعر وتقليم الأظفار كما لو لم يرد أن يضحّي .

**واستدل أصحاب القول الثاني القائلين بالكراهة :**

بحدِيث أم سلمة — رضي الله عنها — أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « إِذَا رَأَيْتُمْ هَلَالَ ذِي الْحِجَّةِ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضَحِّيَ ، فَلْيُحْسِكْ عَنْ شَعْرِهِ وَأَخْطَأْهُ » (1) .

فقالوا : إن النهي هنا يدل على الكراهة ؛ لأن حديث عائشة المتقدم يصرفه عن التحريم إلى الكراهة التنزيهية .

**واستدل أصحاب القول الثالث القائلين بالتحريم :**

بحدِيث أم سلمة — رضي الله عنها — السَّابِق — بورد النهي فيه ، والنَّهْي يقتضي التَّحْرِيم .

**المنافسة :**

ما ذهب إليه الحنفيّة من القول بعدم الكراهة بعيد ؛ لورود النهي عن ذلك .

وأجيب عن الاستدلال بحديث عائشة السَّابِق بأنَّ حديث عائشة عام ، وحدِيث أم سلمة خاص ، وينزّل حديث عائشة على ما عدا ما تناوله الحديث الخاص ، ويحمل حديث عائشة على غير محلّ النزاع لوجوه :

(1) سبق تخريجه في أوّل هذا المبحث ، ص 271 .

1 - أن أقلّ أحوال النهي الواردة في حديث أمّ سلمة أن يكون مكروهاً ، ولم يكن النبي ﷺ ليفعله ، فيتعين حمل ما ذكر في حديث عائشة على غيره .

2 - أن عائشة - رضي الله عنها - تعلم ظاهراً ما يباشرها به من المعاشرة أو ما يفعله دائماً من اللباس والطيب وغيره ، فأما ما يفعله نادراً ، كقصّ الشعر ، وقلم الأظفار ممّا لا يفعله في الأيام إلاّ مرّة ، فالظاهر أنّها لم تُردّه بخبرها ، وإن احتمل إرادتها إياه فهو احتمال بعيد ، وما كان هكذا ، فاحتمال تخصيصه قريب ، فيكفي فيه أدنى دليل ، وخبر أمّ سلمة دليل قويّ فكان أولى بالتخصيص ، وإذا تطرّق للدليل الاحتمال سقط به الاستدلال .

3 - أن عائشة تخبر عن فعل وأمّ سلمة تخبر عن قول ، والقول مقدّم على الفعل ؛ لاحتمال أن يكون فعله خاصاً له ﷺ (1) .

#### التّرجيح :

مّمّا سبق يترجّح لنا ما ذهب إليه الحنابلة من تحريم قصّ الشعر وتقليم الأظفار ، فإن فعل استغفر الله ، ولا فدية فيه . والله تعالى أعلم .



(1) المغني ( 346/9 ) .

# الفصل الثالث

أَبْوَابُ النُّذُورِ وَالْأَيْمَانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

وفيه تمهيد وثمانية عشر مبحثاً

تعريف النذور والأيمان	تمهيد :
في أنه لا نذر في معصية	المبحث الأول :
من نذر أن يطعم الله فليطعمه	المبحث الثاني :
لا نذر فيما لا يملك ابن آدم	المبحث الثالث :
في كفارة النذر إذا لم يسم	المبحث الرابع :
فيمن حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها	المبحث الخامس :
في الكفارة قبل الحنث	المبحث السادس :
في الاستثناء في اليمين	المبحث السابع :
في كراهية الحلف بغير الله	المبحث الثامن :
أن من حلف بغير الله فقد أشرك	المبحث التاسع :
فيمن يحلف بالمشي ولا يستطيع	المبحث العاشر :
في كراهية النذر	المبحث الحادي عشر :
في وقاء النذر	المبحث الثاني عشر :
كيف كان يمين النبي ﷺ	المبحث الثالث عشر :
في ثواب من أعتق رقبة	المبحث الرابع عشر :
في الرجل يطم خادمه	المبحث الخامس عشر :
في كراهية الحلف بغير ملة الإسلام	المبحث السادس عشر :
في قضاء النذر عن الميت	المبحث السابع عشر :
في فضل من أعتق	المبحث الثامن عشر :

## تمهيد

### تعريف النذور والأيمان

أولاً: تعريف النذور :

تعريف النذور لغة :

النذور جمع نذر ، وهو مصدر ، وفعله : نذَرَ ، ومعناه : أوجب على نفسه شيئاً ، وله معان عدّة ، كلّها ترجع إلى معنى الإيجاب (1) .

النذور شرعاً :

عرّفه الفقهاء بأنّه ما يوجهه على نفسه تبرّعاً (2) .

وحدّه بعضهم بأنّه : التزام قرابة غير واجبة بأصل الشرع؛ تقرّباً إلى الله ، منجزاً أو معلّقاً .

---

(1) القاموس المحيط ( 140/2 ) ، النّهاية في غريب الحديث ( 39/5 ) ، الصحّاح في اللّغة ( 554/2 ) .

(2) المطلع على أبواب المنع ( 392 ) ، النّهاية في غريب الحديث ( 39/5 ) ، كشّاف اصطلاحات الفنون ( 1383 ) ، تعريفات الجرجاني ( 240 ) ، منح الجليل ( 97/3 ) ، نهاية المحتاج ( 218/8 ) ، الإنصاف ( 117/11 ) .

## ثانياً : تعريف الأيمان :

### الأيمان لغة :

جمع يمين ، واليمين في كلام العرب تطلق على معان ، فتطلق على اليد اليمنى ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَرَأَعِ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِالْيَمِينِ ﴾ [ الصّافات : 93 ] .  
وسمّيت اليد الجارحة باليمين ؛ لقوّتها بالنسبة للشّمال ، ولأنّها وسيلة البطش عادة .

وتطلق على القوّة والقدرة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَأَخَذْنَا مِيثَاقَ الْيَمِينِ ﴾ [ الحاقّة : 45 ] . قيل : باليد اليمنى من يديه وَعَيْنِكَ ، وقيل : لانتقمنا منه باليمين<sup>(1)</sup> .

وتطلق أيضاً على المنزلة ، ومنه قول الأصمعي : عندنا باليمين : أي بمنزلة حسنة .

وتطلق أيضاً : على البركة ، يقال : يَمُنُّ الرَّجُلُ عَلَى قَوْمِهِ ، إذا جعله الله مباركاً ، واليَمُنُّ : البركة .

وتطلق على الحلف والقسم ، ومنه قوله ﷺ : (( يَهْبُكُ عَلَى مَا بُعِدُ فُكُّكَ عَلَيْهِ حَاجِبُكَ ))<sup>(2)</sup> <sup>(3)</sup> .

(1) تفسير ابن جرير ( 223/12 ) ، تفسير ابن كثير ( 417/4 ) .

(2) أخرجه مسلم ، كتاب الأيمان ، باب يمين الخالف على نيّة المستحلف برقم ( 3121 ) .

(3) الصحاح ( 2221/6 ) ، مقاييس اللّغة ( 158/6 ) ، لسان العرب ( 458/13 )

### الييمين شرعاً :

ذكر الفقهاء — رحمهم الله تعالى — تعاريف كثيرة للييمين ، تكاد تكون متقاربة .

### فمن تعاريف الحنفيّة :

« عقد قوي به عزم الحالف على الفعل أو الترك »<sup>(1)</sup> .

لكن يؤخذ على هذا التّعريف كونه غير جامع فلم يشمل الصيغة ؛ وهو أيضاً تعريف للييمين المكفّرة دون بقية أقسام الييمين .

### ومن تعاريف المالكيّة :

تحقيق ما لم يجب بذكر اسم الله أو صفته<sup>(2)</sup> .

وهذا أيضاً تعريف للييمين المكفّرة دون بقية أقسام الييمين الأخرى .

### ومن تعاريف الشافعيّة :

تحقيق أمر محتمل بذات الله تعالى أو صفة له ، وكل اسم مختصّ به سبحانه وتعالى ، وما انصرف إليه سبحانه عند الإطلاق<sup>(3)</sup> .

( ) ، المصباح المنير ( 682/2 ) ، القاموس ( 281/4 ) .

(1) تبين الحقائق ( 107/3 ) ، ردّ المختار ( 703/3 ) .

(2) منح الجليل ( 3/3 ) ، التاج والإكليل ( 224/1 ) .

(3) نهاية المحتاج ( 174/8 ) ، تحفة المحتاج ( 2/10 ) .

**ومن تعاريف الحنابلة :**

توكيد حكم بذكر معظّم على وجه مخصوص (1) .

**ولعل الأقرب أن يقال في تعريف اليمين اصطلاحاً :**

توكيد حكم بذكر اسم الله تعالى أو صفته ، وما يلحق بذلك على وجه مخصوص .

وفائدة إضافة جملة ( وما يلحق به ) لكي تدخل الأيمان الالتزامية كالحلف بالطلاق والعتاق بملة غير الإسلام . والله أعلم .



---

---

---

(1) شرح منتهى الإرادات ( 436/3 ) ، الإقناع ( 329/4 ) .



المبحث الأول  
فِي أَنَّهُ لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله :

أَبْوَابُ التُّدُورِ وَالْأَيْمَانِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

بَابُ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ

1524 – حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ ، وَكُفَّارَتُهُ كُفَّارَةُ يَحْيَى » (1) .

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ (2) ، وَجَابِرٍ (3) ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ (1) .

---

(1) أخرجه النسائي ، كتاب الأيمان والتدور ، باب كفارة النذر ، برقم ( 3777 ) ، وأبو داود ، كتاب الأيمان والتدور ، باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية ، برقم ( 2863 ) ، وأحمد في باقي مسند الأنصار ، برقم ( 24903 ) ، وابن ماجه في كتاب الكفارات ، باب التدور في المعصية ، برقم ( 2116 ) .

قال ابن حجر : ومداره على محمد بن الزبير الح نظلي ، وهو ليس بالقوي ، وقد اختلف عليه ، وغالب بن عبيد الجزري وهو متروك ، وطلحة بن يحيى وهو مختلف فيه ، وقال التتوي في الروضة : ضعيف باتفاق المحدثين ، قلت : وقد صححه الطحاوي وأبو علي بن السكن ، فأين الاتفاق ؛ تلخيص الحبير ( 228/4 ) .

(2) أخرجه البخاري ، كتاب الأيمان والتدور ، باب من نذر أن يصوم أيام فوافق التحر والفطر ، برقم ( 6212 ) ، ومسلم كتاب الصيام ، باب النهي عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى ، برقم ( 1924 ) .

(3) أخرجه أحمد في باقي مسند المكثرين برقم ( 13651 ) . قال الهيثمي : رواه أحمد ، وسليمان بن موسى قيل إنَّهُ لم يسمع من جابر ، ورواه برجال الصحيح ، وهو موقوف على جابر ؛ مجمع الزوائد ( 186/4 ) .

هَذَا حَدِيثٌ لَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الزُّهْرِيَّ لَمْ يَسْمَعْ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ .

سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ ، مِنْهُمْ : مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ وَابْنُ أَبِي عَتِيقٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَرْقَمٍ ، عَنِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنِ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنِ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ مُحَمَّدٌ : وَالْحَدِيثُ هُوَ هَذَا .

**1525** — حَدَّثَنَا أَبُو إِسْمَاعِيلَ التِّرْمِذِيُّ : مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يُونُسَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ عَنِ ، سُلَيْمَانَ بْنِ بِلَالٍ ، عَنِ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَتِيقٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَرْقَمٍ ، عَنِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنِ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنِ عَائِشَةَ ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » .

هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ ، وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي صَفْوَانَ ، عَنِ يُونُسَ . وَأَبُو صَفْوَانَ هُوَ مَكِّيٌّ ، وَاسْمُهُ : عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ الْحُمَيْدِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ جُلَّةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ . وَقَالَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ : لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ . وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ (2) ، وَإِسْحَاقَ (1) ،

(1) أخرجه مسلم في كتاب النذر ، باب لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك

العبد ، برقم ( 3099 ) .

(2) الإنيصاف ( 148/11 ) .

وَاحْتَجَّ بِحَدِيثِ الزُّهْرِيِّ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ . وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ : لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ ، وَلَا كُفَّارَةَ فِي ذَلِكَ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ (2) وَالشَّافِعِيِّ (3) (4) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

ذكر الإمام الترمذي هذا الباب في أول أبواب التذور والأيمان ، وهو يتعلّق بنذر المعصية .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحم الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنْ لَا نَذَرَ فِي مَعْصِيَةٍ » .  
ومفاد هذه الترجمة عدم انعقاد النذر في المعصية .

#### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثين ؛ الأول حكم عليه

(1) فتح الباري ( 715/11 ) .

(2) المدونة 586/1 .

(3) الأمّ ( 278/2 ) .

(4) الجامع الكبير ( 185/3 ) .

بأنه لا يصح ، والثاني حكم عليه بأنه غريب ، وأنه أصح من الأوّل ، ومفادهما عدم انعقاد النذر في المعصية ، ووجوب كفارة اليمين على من نذر نذر معصية .

#### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

نقل الإمام الترمذي — رحمه الله — قول اثنين من أهل العلم ؛ اتفقا على عدم انعقاد النذر في المعصية .

واختلفا في وجوب الكفارة ، فمنهم من قال : « وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ » ، ومنهم من قال : « وَلَا كَفَّارَةَ فِي ذَلِكَ » .

#### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي — رحمه الله — عدم انعقاد النذر في المعصية ، وعدم وجوب الكفارة في ذلك ؛ وذلك لما يلي :

1 — ترجمة الباب ؛ حيث جاءت صريحة في ذلك ، وهي قوله : « لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةٍ » .

2 — الحديثان اللذان ساقهما اتفقا على أنه لا نذر في معصية .

3 — نقله لقولين للعلماء اتفقا — أيضاً — على عدم انعقاد النذر في المعصية .

4 — تصريحه بعدم وجوب الكفارة في نذر المعصية في تعليقه على حديث الباب الذي يلي هذا الباب ، حيث قال — رحمه الله — : « وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ . وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، قَالُوا : لَا يَعْصِي اللَّهَ ، وَلَيْسَ فِيهِ كَفَّارَةُ يَمِينٍ إِذَا كَانَ النَّذْرُ

في معصية» . ولم يذكر قول المخالفين في ذلك .

### مذاهب الفقهاء في المسألة :

#### تحرير محل النزاع :

اتفق الفقهاء على تحريم الوفاء بنذر المعصية <sup>(1)</sup> ، واختلفوا في وجوب الكفارة فيه على قولين :

القول الأول : يجب على من نذر نذراً فيه معصية لله كفارة يمين ، وهو قول الحنابلة <sup>(2)</sup> ، والحنفية <sup>(3)</sup> .

القول الثاني : أنه لا تجب على من نذر نذراً فيه معصية كفارة يمين ، وهو قول المالكية <sup>(4)</sup> ، والشافعية <sup>(5)</sup> .

#### أدلة أصحاب القول الأول :

استدل أصحاب القول الأول بالسنة ، والأثر ، والمعقول .  
أولاً : من السنة :

1 — حديث عائشة — رضي الله عنها — ؛ « لا نذر في معصية ، وكفارته

(1) المغني ( 69/10 ) .

(2) الإنصاف ( 123/11 ) ، مطالب أولي النهى ( 424/6 ) .

(3) المبسوط ( 142/8 ) ، فتح القدير ( 383/2 ) .

(4) المنتقى شرح الموطأ ( 240/3 ) ، الفواكه الدواني ( 415/1 ) .

(5) الأم ( 278/2 ) ، أسنى المطالب ( 577/1 ) .

كفارة يمين» (1)

**وجه الاستدلال :** أن النبي ﷺ قد أوجب في هذا الحديث على من نذر نذر معصية أن يكفر كفارة يمين

**2 -** حديث ابن عباس — رضي الله عنهما — قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! إن أختي نذرت أن تحج ماشية ، فقال النبي ﷺ : (( إِنْ أَلَّ اللهُ لَأَبْصَحُ بِسُقَاءِ أُخْتِكَ شَبًّا ، فُلْتُحُجَّ رَاكِبَةً ، وَلَتُكْفَرُ عَنْ يَمِينِنَا )) (2) .

فالحديث نصّ على وجوب الكفارة ، فصيغة ( وَلَتُكْفَرُ ) أمر ، والأمر يفيد الوجوب .

تالياً : الأثر :

**1 -** ما رواه عروة بن الزبير — رضي الله عنهما — قال : « كَانَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الزُّبَيْرِ أَحَبَّ الْبَشَرِ إِلَى عَائِشَةَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ ، وَكَانَ أَبْرَّ النَّاسِ بِهَا ، وَكَانَتْ لَا تُمَسِّكُ شَيْئًا مِمَّا جَاءَهَا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ إِلَّا تَصَدَّقَتْ ، فَقَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ : يَنْبَغِي أَنْ يُؤْخَذَ عَلَى يَدَيْهَا ، فَقَالَتْ : أَيُؤْخَذُ عَلَى يَدَيَّ؟! عَلَيَّ نَذْرٌ إِنْ كَلَّمْتُهُ . فَاسْتَشْفَعَ إِلَيْهَا بِرِجَالِ مَنْ قَرِيشٍ وَبِأَخْوَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ خَاصَّةً فَا مَتَنَعَتْ ، فَقَالَ لَهُ الزُّهْرِيُّونَ أَخْوَالُ النَّبِيِّ ﷺ — مِنْهُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَسْوَدِ بْنِ عَبْدِ يَعُوثَ وَالْمِسُورُ بْنُ مَخْرَمَةَ — : إِذَا اسْتَأْذَنَّا فَاقْتَحِمِ الْحِجَابَ ، فَفَعَلَ ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا بَعْشَرَ رِقَابٍ فَأَعْتَقَهُمْ ، ثُمَّ لَمْ تَزَلْ

(1) سبق تخريجه في أوّل هذا المبحث ص 283 .

(2) أخرجه أبو داود ، وسيأتي تخريجه في المبحث العاشر ص 335 .

تُعْتَقُهُمْ حَتَّى بَلَغَتْ أَرْبَعِينَ ، فَقَالَتْ : وَدِدْتُ أَنِّي جَعَلْتُ حِينَ حَلَفْتُ عَمَلًا  
أَعْمَلُهُ فَأَفْرُغُ مِنْهُ « (1) .

**وجه الدلالة :** أن أم المؤمنين عائشة — رضي الله عنها — نذرت نذر  
معصية ، وهو مقاطعة ابن أختها عبد الله بن الزبير رضي الله عنه وترك كلامه ، ثم  
أعتقت الرقاب كفارة لهذا النذر .

**2 —** ما ورد عن ابن عباس — رضي الله عنهما — أنه قال للتي نذرت  
ذبح ابنها : « كَفَرِي عَنْ يَمِينِكَ » (2) .

**3 —** ما روي عن سعيد بن المسيب أن أخوين من الأَنْصَارِ كَانَ  
بَيْنَهُمَا مِيرَاثٌ ، فَسَأَلَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ الْقِسْمَةَ ، فَقَالَ : إِنْ عُدْتَ تَسْأَلُنِي  
عَنِ الْقِسْمَةِ فَكُلِّ مَالٍ لِي فِي رِثَاكِ (3) الْكَعْبَةِ . فَقَالَ لَهُ عُمَرُ : « إِنْ الْكَعْبَةَ  
غَنِيَّةٌ عَنْ مَالِكَ كَفَرُ عَنْ يَمِينِكَ وَكَلَّمْ أَخَاكَ » (4) .

**وجه الدلالة :** أن ابن عباس وعمر رضي الله عنه أوجبوا الكفارة على من نذر  
نذر معصية .

(1) أخرجه البخاري ، كتاب المناقب ، باب مناقب قريش ، برقم ( 3243 ) .

(2) المغني ( 408/9 ) ، مصنف عبد الرزاق ( 459/8 ) .

(3) باب الكعبة . مقاييس اللغة ، ( ص 420 ) .

(4) أخرجه أبو داود ، كتاب الأيمان والتذور ، باب اليمين في قطيعة الرحم ، برقم ( 2847 )

، ومالك في الموطأ ، كتاب التذور والأيمان ، باب جامع الأيمان ، برقم ( 911 ) .

وقال ابن حجر : رواه مالك والبيهقي بسند صحيح ، وصححه ابن السكن ؛ تلخيص

الحبير ( 317/4 ) .



ثالثاً : المعقول :

**1 -** قياس نذر المعصية على اليمين ، فقالوا : لو حلف على معصية ؛ لزمته الكفارة ، فكذلك إذا نذرها .

**2 -** قياس نذر المعصية على الظهار ، فكما أن المذمور معصية ، فالظهار معصية ، ومع ذلك أوجب الله فيه الكفارة .

**أدلة أصحاب القول الثاني - القائلين بعدم وجوب الكفارة في نذر المعصية . :**

أولاً : من السنة :

**1 -** ما روي عن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رضي الله عنه عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قال : « **لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، وَلَا فِيهَا لِأَيِّكَ إِذْ أَدَرَ** » <sup>(1)</sup> .

**وجه الدلالة من هذا الحديث :** أن الحديث يفيد عدم انعقاد نذر المعصية ، وبالتالي لا يلزم صاحبه بشيء .

**2 -** قوله صلى الله عليه وسلم : قَالَ : « **هُنَّ نَذْرٌ أَنْ يُطِيعَ اللَّهُ فُلُطِغُهُ ، وَهُنَّ نَذْرٌ أَنْ يُعْصِيَ اللَّهُ فُلَا يُعْصِمِ** » <sup>(2)</sup> .

**وجه الدلالة من الحديث :** أن النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أخبر بحرمة الوفاء بنذر المعصية ، ولم يذكر كفارة .

**3 -** حديث عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ فِي قِصَّةِ الْأَنْصَارِيَّةِ الَّتِي كَانَتْ فِي

(1) سيأتي تحريجه في المبحث الثالث ، ص 298 .

(2) سيأتي تحريجه في المبحث الثاني ، ص 294 .

الأسر ، ونجت على ناقة رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَضْبَاءَ ، وَقَالَتْ : إِنَّهَا نَذَرْتُ أَنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرَّتْهَا ، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ : « سُبْحَانَ اللَّهِ ! بَشَرًا جَزَتْهَا ، نَذَرْتُ لِلَّهِ أَنْ يَجَاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا الشُّكْرُهَا ؛ لَا وَفَاءَ لِذُرْفِي مَعْصِيَةٍ ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ » (1) .

**وجه الدلالة من هذا الحديث :** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يأمرها بكفارة .

4 — حديثُ ابنِ عَبَّاسٍ — رضي الله عنهما — قَالَ : بَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ قَائِمٍ ، فَسَأَلَ عَنْهُ ؟ فَقَالُوا : أَبُو إِسْرَائِيلَ ؛ نَذَرَ أَنْ يَقُومَ وَلَا يَقْعُدَ ، وَلَا يَسْتَنْظِلَ ، وَلَا يَتَكَلَّمَ ، وَيَصُومَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « هَرَّةٌ فَابْتَكُرْ وَأَبْسُظِلْ وَأَبْعُدْ وَأَبْتِرْ مَرُوحَهُ » (2) .

**وجه الدلالة من الحديث :** أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أمره أن يترك ذلك ، ولم يذكر كفارة .

تأنيلاً : المعقول :

أَنَّ حَكْمَ النَّذْرِ وَجُوبَ الْمَنْذُورِ بِهِ وَوُجُوبَ الْوَفَاءِ بِهِ ، وَلَوْ قُلْنَا يَصِحُّ لِقُلْنَا بِشَيْءٍ حَرَّمَ الشَّارِعَ الْحَكِيمَ سُبْحَانَهُ ، وَهَذَا مُحَالٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْقِلُ أَنْ يَحْرِمَ اللَّهُ شَيْئًا ثُمَّ يُوَجِّبَهُ .

(1) سبق تخريجه في أوّل هذا المبحث ص 283 .

(2) أخرجه البخاري ، كتاب الأيمان والتذور ، باب التذرع فيما لا يملك وفي معصية ، برقم ( 6210 ) .

ونزهت استدلالهم بالسنة والمعقول :

فإنَّ الأحاديث التي استدلُّوا بها لم تذكر الكفَّارة ، والأحاديث والآثار التي استدلُّ بها أصحاب القول الأوَّل نطقت بما سكنت عنه أدلَّتْهم ، ولا يُنسب لساكت قول ، والأحاديث يفسَّر بعضها بعضًا .

ومن المعقول ؛ بأنَّ الشَّارع الحكيم لم يوجب فعل المعصية ، وإنَّما أوجبها المكلف على نفسه بالنَّذر ، والشَّارع حرَّم الوفاء بها كما مرَّ في الأحاديث .

#### الراجح :

ما ذهب إليه أصحاب القول الأوَّل من وجوب الكفَّارة على من نذر نذر معصية ؛ لقوَّة أدلَّتْهم ، وسلامتها من المعارضة ، ولاشتمالها على زيادة عمَّا استدلُّ به أصحاب القول الثاني .

كما أنَّ النَّاذر بنذر معصية ارتكب إثماً بمجرد نذره ، فهو أحوج إلى الكفَّارة لحو هذا الإثم ، والله تعالى أعلم .





المبحث الثاني  
مَنْ نَخَرَّ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعْهُ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَاب مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ

1526 – حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَيْلِيِّ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « هُنَّ نَذَرْنَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهُ فَأُطِيعَهُ ، وَهُنَّ نَذَرْنَ أَنْ يُعْصِيَ اللَّهُ فَلَا يُعْصِيهِنَّ » (1) .

1526 ( م ) – حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأَيْلِيِّ ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ .  
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَقَدْ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ ابْنِ مُحَمَّدٍ .

وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ . وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ (2) ، وَالشَّافِعِيُّ (3) ، قَالُوا : لَا يُعْصِي اللَّهَ ، وَلَيْسَ فِيهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ إِذَا كَانَ النَّذْرُ فِي مَعْصِيَةٍ (4) .

- 
- 
- (1) أخرجه البخاري ، كتاب الأيمان والتذور ، باب التذر في الطاعة ، برقم ( 6202 ) .
  - (2) المدونة ( 586/1 ) .
  - (3) الأمّ ( 278/2 ) .
  - (4) الجامع الكبير ( 187/3 ) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ذكر المصنّف — رحمه الله — في الباب السّابق التّذر غير المنعقد — نذر المعصية — ؛ ناسب أن يذكر في هذا الباب التّذر المنعقد ، وهو نذر الطّاعة .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَاب مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعْهُ » .

وهذه الترجمة جزء من الحديث المذكور في الباب ، وهي صريحة في انعقاد نذر الطّاعة ، ووجوب الوفاء به .

#### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً . ثمّ ذكر له سنداً آخر ، وحكم عليه بأنّه حسنٌ صحيح .

#### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

قال المصنّف في تعليقه على هذا الحديث من ناحية فقهيّة : « وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ . وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، قَالُوا : لَا يَعْصِي اللَّهَ ، وَلَيْسَ فِيهِ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ إِذَا كَانَ التّذْرُ فِي مَعْصِيَةٍ » .

وهذا التّعليق قد علّق به على أحاديث الباب الذي قبله ، وإنما كرّره هنا ؛ لأنّ أحاديث الباب السّابق ليست صحّحة ، وحديث هذا الباب

حسنٌ صحيح ، وأيضاً فإنَّ فيه دليل على عدم وجوب الكفَّارة في نذر المعصية في قوله ﷺ : « ... وَهَنْ نَذَرَ أَنْ يُعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يُعْصِيهِ » .

**ووجه الدلالة منه :** أنَّه لو وجبت الكفَّارة في نذر المعصية لذكرها رَسُولُ اللَّهِ ﷺ في الحديث .

**خامساً : رأي الإمام الترمذي :**

يرى الإمام الترمذي — رحمه الله — انعقاد نذر الطَّاعة ووجوب الوفاء به ، وأنَّ عدم الوفاء به يوجب على النَّاذر كفَّارة يمين ؛ وذلك لما يلي :

- 1 — ترجمة الباب ؛ والتي كانت صريحة في هذا المعنى .
- 2 — لفظ الحديث الذي فيه الأمر با لوفاء بالنَّذر ، والأمر يقتضي الوجوب ، ولو لم يكن النَّذر في الطَّاعة منعقداً لما أمر بالوفاء به .
- 3 — الحكم على حديث الباب بأنَّه حسنٌ صحيح .





## المبحث الثالث

لَا نَذْرَ فِيهَا لَا يُمْلِكُ ابْنُ آدَمَ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ مَا جَاءَ لَا نَذْرَ فِيهَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ

1527 – حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ  
الْأَزْرَقُ ، عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ،  
عَنْ ثَابِتِ بْنِ الصَّحَّاحِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « لَيْسَ عَلَى الْعَبْدِ نَذْرٌ فِيهَا لَا يَمْلِكُ »  
(1) .

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو (2) ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ (3) .  
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ (4) .

- 
- 
- 
- (1) أخرجه البخاري ، كتاب الأدب ، باب ما ينهى من السلب واللّعن ، برقم ( 5587 ) ،  
( ، ومسلم ، كتاب الأيمان ، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه ، وأن من قتل نفسه  
بشيء عذب به في التار ، وأنه لا يدخل الجنة إلاّ نفس مسلمة ، برقم ( 159 ) .
  - (2) أخرجه أبو داود في كتاب الأيمان والنذور ، باب اليمين في قطيعة الرّحم ،  
برقم ( 2849 ) ، والتّسائي ، كتاب الأيمان والنذور ، باب اليمين فيما لا يملك ،  
برقم ( 3732 ) ، وأحمد في مسند المكثرين من الصّحابة برقم ( 6695 ) .  
ورواته لا بأس بهم ؛ فتح الباري ( 688/11 ) .
  - (3) أخرجه مسلم ، كتاب النذور ، باب لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك  
العبد ، برقم ( 3099 ) .
  - (4) الجامع الكبير ( 188/3 ) .

## فقه الإمام الترمذي :

### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن بيّن المصنّف — رحمه الله — في البابين السّابقين عدم انعقاد نذر المعصية ، وأنّه لا يجب الوفاء به ، وانعقاد نذر الطّاعة ، ووجوب الوفاء به ؛ ناسب أن يذكر هنا نوعاً من أنواع النّذر لا ينعقد ولو كان نذر طاعة ، ولا يجب الوفاء به ، ألا وهو نذر الإنسان فيما لا يملكه .

### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ لَا نَذَرُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ » ، وهي ترجمة صريحة في بيان مراد المصنّف ، وهو أنّه لا نذر فيما لا يملك ابن آدم ، وبَيّنت عدم انعقاد النّذر إذا كان من هذا النوع ، وإذا لم يكن منعقدًا فلا يجب الوفاء به .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ذكر المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً .  
وحكم عليه بأنّه حسنٌ صحيحٌ ، والحديث صريح في عدم انعقاد النّذر وعدم وجوب الوفاء به إذا كان ممّا لا يملكه العبد .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

لم يذكر المصنّف آراء ومذاهب للفقهاء ، وهذه طريقة المصنّف في المسائل التي فيها إجماع أو ما يشبه الإجماع .

### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي — رحمه الله — عدم انعقاد النّذر فيما لا يملكه ابن

آدم ، وكذلك عدم الوفاء به ، وعدم وجوب الكفارة فيه ؛  
وذلك لما يلي :

- 1 — ترجمة الباب ؛ حيث جاءت صريحة في عدم انعقاد النذر فيما لا يملكه ابن آدم ؛ لأنّ النذر هنا غير منعقد أصلاً ، فلا يجب الوفاء به ، ولا كفارة فيه .
- 2 — حديث الباب الذي كان لفظه صريحاً في هذا .
- 3 — حكمه على حديث الباب بأنه حسنٌ صحيح .
- 4 — عدم نقله لآراء المخالفين ، فهو عند المصنّف ممّا يشبه الإجماع .





المبحث الرابع  
كفارة النذر إذا لم يُسَمَّ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ

1528 – حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ، قَالَ : حَدَّثَنِي كَعْبُ بْنُ عَلْقَمَةَ ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « كَفَّارَةُ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ كَفَّارَةٌ يَبِينُ » (1) .  
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، غَرِيبٌ (2) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

لَمْ تَحَدَّثَ الْمَصْنُفُ — رَحِمَهُ اللَّهُ — فِي الْأَبْوَابِ الْمَاضِيَةِ عَنِ النَّذْرِ الَّذِي لَا تَجِبُ فِيهِ الْكَفَّارَةُ وَهُوَ مَا كَانَ نَذْرَ مَعْصِيَةٍ ، أَوْ نَذْرَ طَاعَةٍ لَا يَمْلِكُهُ الْإِنْسَانُ ؛ نَاسِبٌ أَنْ يَذَكَرَ هُنَا نَوْعًا مِنْ أَنْوَاعِ النَّذْرِ يَنْعَقِدُ وَتَجِبُ فِيهِ الْكَفَّارَةُ ، وَهُوَ نَذْرُ الْإِنْسَانِ الْمَطْلُوقِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فِيهِ شَيْئًا ، كَقَوْلِهِ : اللَّهُ عَلَيَّ نَذْرٌ ، أَوْ نَذَرْتُ نَذْرًا وَنَحْوِهِ .

---

---

(1) أخرجه ابن ماجه ، كتاب الكفارات ، باب من نذر نذراً ولم يسمه ، برقم ( 2118 ) .

قال الحافظ : رواه ثقات ؛ فتح الباري ( 715/11 ) .

(2) الجامع الكبير ( 188/3 ) .

### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ » .  
وتدلّ هذه الترجمة على أنّ النذر الذي لم يسمّه ابن آدم فيه كَفَّارَةٌ واجبة ، وستتبين في الحديث .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ذكر المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً . ذكر فيه أنّ كَفَّارَةَ النَّذْرِ غير المسمّى كَفَّارَةٌ يمين .  
وحكم عليه بأنّه حسنٌ صحيحٌ ، غريب .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

لم ينقل المصنّف أيّ آراء فقهية مخالفة لهذا الحديث ؛ ممّا يدلّ على أنّه يرى العمل بمضمون الحديث .

### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يتبيّن لنا ممّا مضى أنّ الإمام الترمذي — رحمه الله — يرى انعقاد النذر غير المسمّى ، وأنّ فيه كَفَّارَةٌ يمين ؛ وذلك لما يلي :

- 1 — ترجمة الباب حيث قال : « بَابُ مَا جَاءَ فِي كَفَّارَةِ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ » ؛ فدلت على وجوب الكفّارة في النذر غير المسمّى .
- 2 — الحديث الذي ساقه في الباب دلّ بصريحه على أنّ في النذر غير المسمّى كَفَّارَةٌ يمين .

- 3 — حكمه على حديث الباب بأنّه حسنٌ صحيحٌ ، غريب ؛ ممّا يدلّ على أنّه — رحمه الله — يقول به .



4 — عدم ذكره لقول آخر للفقهاء يخالف الحديث ، كعادته في بعض الأبواب ؛ مما يدلّ على أنه يرى العمل بمضمون الحديث .



# المبحث الخامس

مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ

فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا

## قال الإمام الترمذي رحمه الله :

### بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا

1529 – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّنَعَانِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ يُونُسَ هُوَ ابْنُ عَبِيدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْحَسَنُ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ! لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ ؛ فَإِنَّكَ إِذَا سَأَلْتَ عَنْ هَسَالَةٍ وَكَلْتَ إِلَيْهَا ، وَإِنْ أَتَيْتَ عَنْ غَيْرِ هَسَالَةٍ أُحْسِنْتَ عَلَيْهَا ، وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ خَيْرًا مِنْهَا ؛ فَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَتُكْفَرُ عَنْ يَمِينِكَ » (1) .

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ (2) ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ (3) ، وَأَنْسٍ (4) ،

- 
- 
- (1) أخرجه البخاري ، كتاب الأيمان والتذور ، باب قول الله تعالى : { لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ } ، برقم ( 6132 ) ، ومسلم ، كتاب الأيمان ، باب نذب من حلف يمينًا فرأى غيرها خيرًا منها أن يأتي الذي هو خير ويكفر عن يمينه ، برقم ( 3120 ) .
  - (2) أخرجه مسلم ، كتاب الأيمان ، باب نذب من حلف يمينًا فرأى غيرها خيرًا منها أن يأتي الذي هو خير ويكفر عن يمينه ، برقم ( 3118 ) .
  - (3) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ( 184/4 ) وعزاه للطبراني في الكبير ، ورجاله ثقات .
  - (4) أخرجه أحمد ، باقي مسند المكثرين برقم ( 11614 ) ، و برقم ( 12986 ) . قال الهيثمي : رواه أحمد والبيزار ، ورجال أحمد رجال الصحيح ؛ مجمع الزوائد ( 183/4 ) .

=

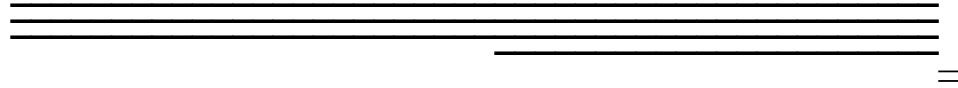
وَعَائِشَةَ<sup>(1)</sup> ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو<sup>(2)</sup> ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(3)</sup> ، وَأُمَّ سَلَمَةَ<sup>(4)</sup> ،  
وَأَبِي مُوسَى<sup>(5)</sup> .

حَدِيثُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ<sup>(6)</sup> .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ذكر المصنّف — رحمه الله — في الأربعة أبواب الماضية كفارة التّذر ، ويبيّن ما تجب فيه الكفارة وما لا تجب ؛ ناسب أن يتحدّث في هذا الباب عن كفارة اليمين ، وأنّه ينبغي للحالف إن رأى خيراً من يمينه أن



- (1) أخرجه الحاكم ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ( 301/4 ) .
- (2) أخرجه أبو داود في كتاب الأيمان والنذور برقم ( 2849 ) ، وأحمد في مسند المكثرين من الصحابة برقم ( 6695 ) .
- قال الهيثمي : رواه الطبراني في الكبير ، وفيه مسلم بن خالد الزنجي ؛ وثقه ابن حبان وغيره ، وضعّفه أحمد وغيره ؛ مجمع الزوائد ( 184/4 ) .
- (3) أخرجه مسلم ، كتاب الأيمان ، باب نذب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها أن يأتي الذي هو خير ويكفر عن يمينه ، برقم ( 3114 ) .
- (4) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ( 184/4 ) وعزاه للطبراني في الكبير ، وقال : رجاله ثقات .
- (5) أخرجه البخاري ، كتاب الأيمان والنذور ، باب اليمين فيما لا يملك وفي المعصية وفي الغضب ، برقم ( 6184 ) ، ومسلم ، كتاب الأيمان ، باب نذب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها أن يأتي الذي هو خير ويكفر عن يمينه ، برقم ( 3109 ) .
- (6) الجامع الكبير ( 185/3 ) .

يكفر عن يمينه ويأت الذي هو خير .

### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا » .

وهذه الترجمة مقتبسة من لفظ الحديث وهي إحدى طرق المصنّف في صياغة تراجمه .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ذكر المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً .

وحكم عليه بأنه حسنٌ صحيحٌ ، وفيه : « ... وَإِذَا كَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ؛ فَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَتَكْفُرْ عَنْ يَمِينِكَ » .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

لم يعلّق المصنّف على هذا الحديث من ناحية فقهية ، ولم يذكر أيّ قول لمن خالفه ، فكأنّه يرى العمل بمضمونه .

### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي — رحمه الله — أنّ الحالف إذا حلف على يمين ورأى غيرها خيراً منها فالمستحبّ له التّكفير عن يمينه وإتيان ما هو خير ، وله أن يحنث إذا رأى خيراً منها ويكفر عنها ؛ وذلك لما يلي :

1 — ترجمة الباب في قوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِيمَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا » ، فهي تشعر بأنّ هناك مخرجاً لمن رأى خيراً ممّا حلف عليه ، ولا يلزمه الوفاء بيمينه .

- 2 – حديث الباب ؛ حيث جاء صريحاً في الحثّ على تكفير اليمين ، وإتيان الذي هو خير .
- 3 – حكمه على حديث الباب بأنه حسنٌ صحيح ، وهذا يدلُّ على أنّه يرى العمل بمضمون الحديث .
- 4 – عدم نقله لأقوال المخالفين في المسألة .



# المبحث السادس الكفارة قبل الجنّة

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكُفَّارَةِ قَبْلَ الْحِنْتِ

1530 – حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « هُنَّ كَلْفٌ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى خَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ؛ فُلْيُكْفَرُ عَنْ يَمِينِهِ وَأُبْفَعَلُ » (1) .  
وَفِي الْبَابِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ (2) .

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ (3) .  
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ ؛ أَنَّ الْكُفَّارَةَ قَبْلَ الْحِنْتِ تُجْزَى . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ .

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : لَا يُكْفَرُ إِلَّا بَعْدَ الْحِنْتِ ، قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ :  
إِنْ كَفَرَ بَعْدَ الْحِنْتِ أَحَبُّ إِلَيَّ ، وَإِنْ كَفَرَ قَبْلَ الْحِنْتِ أَجْزَأُهُ .

- 
- 
- 
- (1) أخرجه مسلم ، كتاب الأيمان ، باب نذب من حلف بيمينًا فرأى غيرها خيرًا منها أن يأتي الذي هو خير ويكفر عن يمينه ، برقم ( 3115 ) .
  - (2) أخرجه الطبراني كما تقدم في المبحث الخامس ص 306 .
  - (3) الجامع الكبير ( 190/3 ) .



### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ذكر المصنّف — رحمه الله — في الباب السابق أنّ الحنث في اليمين يوجب الكفارة ؛ ناسب أن يذكر هنا وقت الكفارة ؛ هل هي قبل الحنث أم بعده ؟

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِي الْكُفَّارَةِ قَبْلَ الْحِنْثِ » .

وهذا يشعر أنّ الإمام الترمذي — رحمه الله — يميل إلى جواز الكفارة قبل الحنث .

#### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ذكر المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً ؛ جاء فيه : « فَأُكْفَرُ عَنْ يَمِينِهِ وَأُفْعَلُ » .

وهنا الأمران معطوفان بحرف الواو ، وفي رواية أم سلمة التي أشار إليها الترمذي : « فَأُكْفَرُ عَنْ يَمِينِهِ ، تُرْأَى فَعْلُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ » <sup>(1)</sup> .

وهذا الترتيب يدلّ على القول بأنّ الكفارة قبل الحنث .

(1) سبق تخريجه في المبحث الخامس ص 306 .

**رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :**

نقل المصنّف أنّ العمل على أنّ الكفارة قبل الحنث تجزئ عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم ، وأنّه قول مالك بن أنس<sup>(1)</sup> ، والشافعي<sup>(2)</sup> ، وأحمد<sup>(3)</sup> ، وإسحاق<sup>(4)</sup> .

ثمّ نقل عن بعض أهل العلم — ولم يسمّ أحداً منهم — أنّه لا يكفّر إلاّ بعد الحنث .

ونقل عن سفيان الثوري<sup>(5)</sup> قوله : إنّ كفر بعد الحنث أحبُّ إليّ ، وإنّ كفر قبل الحنث أجزأه .

**خامساً : رأي الإمام الترمذي :**

يرى الإمام الترمذي — رحمه الله — إجزاء الكفارة قبل الحنث ؛  
بدليل :

1 — ترجمة الباب ؛ حيث أشار بقوله : « قبل الحنث » إلى رأيه ، وإلّا لقال مثلاً : متى كفارة اليمين ؟ ، ونحوه ، وهذه من طرق المصنّف — رحمه الله — في إبداء رأيه .

(1) المدونة ( 590/1 ) .

(2) الأمّ ( 66/7 ) .

(3) الإنصاف ( 42/11 ) .

(4) المغني ( 410/9 ) .

(5) المغني ( 410/9 ) ، فتح الباري ( 742/11 ) .

- 2 — لفظ الحديث الذي ذكره ؛ مرتباً الكفارة ثم الحنث .
- 3 — نقله أن العمل على أن الكفارة تجزئ قبل الحنث عند أكثر أهل العلم ، وسمى منهم : مالك بن أنس ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .
- 4 — عدم ذكره لأسماء المخالفين .
- 5 — ذكر نصّ كلام سفيان الثوري بإجزائها قبل الحنث .

### مذاهب الفقهاء في المسألة :

#### تحرير محل النزاع :

اتفق الفقهاء على أن الحالف يكفر عن يمينه بعد أن يحنث<sup>(1)</sup> ، ولكن اختلفوا في تكفيره قبل الحنث على قولين :

القول الأول : أنه يجوز أن يكفر الحالف قبل أن يحنث .

وهو قول جمهور العلماء<sup>(2)</sup> ، إلا أن الشافعي — رحمه الله — استثنى الصيام ، فقال : لا يجزئ قبل الحنث<sup>(3)</sup> .

(1) الإفصاح ( 321/2 ) ، فتح الباري ( 610/11 ) .

(2) أحكام القرآن للحصّاص ( 455/2 ) ، المدوّنة ( 38/2 ) ، شرح مختصر خليل ( 62/3 ) ، التمهيد ( 347/21 ) ، أحكام القرآن لابن العربي ( 643/2 ) ، أحكام القرآن للقرطبي ( 275/6 ) ، المهذب ( 2141/2 ) ، الحاوي ( 290/15 ) ، الأمّ ( 66/7 ) ، نهاية المحتاج ( 181/8 ) ، الإنصاف ( 42/11 ) ، كشّاف القناع ( 243/6 ) ، المحلّي ( 65/8 ) ، فتح الباري ( 742/11 ) .

(3) الأمّ ( 66/7 ) ، مغني المحتاج ( 190/6 ) .

القول الثَّانِي : أَنَّهُ لَا تَجْزِي الْكُفَّارَةَ قَبْلَ الْحَنْثِ ، وَلَوْ فَعَلَ فَعَلِيهِ أَنْ يَكْفُرَ  
مَرَّةً أُخْرَى .

وهو قول الحنفية<sup>(1)</sup> ، ورواية عن الإمام مالك<sup>(2)</sup> .

#### أدلة أصحاب القول الأول - الجمهور :

1 - قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ  
أَرْوَاجِكَ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ وَاللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ الْعَلِيمُ  
الْحَكِيمُ ﴾ [التَّحْرِيم : 1 - 2] .

**وجه الدلالة :** الكفارة قبل الحنث تحلّة ؛ لأنّ التحلّة لا تكون بعد  
الحنث ؛ فإنّه بالحنث تنحلّ اليمين ، وإنما تكون التحلّة إذا أخرجت قبل  
الحنث ؛ لتنحلّ اليمين ، وإنما هي بعد الحنث كفارة ؛ لأنّها كفّرت ما في  
الحنث من سبب الإثم لنقض عهد الله ، فدلت الآية على جواز إخراج  
الكفارة قبل الحنث<sup>(3)</sup> .

2 - قوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ كَلِمَةٌ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ﴾ [المائدة : 89] .

أنّ اليمين سبب الكفارة ؛ لإضافة الكفارة إلى اليمين ، ويجوز تقديم  
العبادة بعد سبب وجوبها وقبل شرط وجوبها ، كالزكاة يجوز تقديمها قبل

(1) الميسوط ( 147/8 ) ، بدائع الصنائع ( 109/5 ) .

(2) المدونة ( 590/1 ) .

(3) مجموع الفتاوى ( 252/35 ) .

تمام الحول بعد اكتمال التّصاب ، وكفارة الإحرام يجوز تقديمه ا بعد العذر وقبل فعل المحذور (1) .

**3 —** حديث أبي موسى الأشعريّ أنّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال : « **وَأَبَى وَاللَّهِ** **إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا أُخْلِفُ عَلَى يَمِينِ نُرَارَى خَيْرًا مِنْهَا ؛ إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَأَبَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ** » (2)

**وجه الدلالة :** فالواو هنا تقتضي التّرتيب ؛ ففيه دليل على تقديم الكفارة على الحنث .

وقد ورد ما يدلّ على ذلك ، فروى أبو موسى ﷺ مرفوعاً : « **إِنِّي وَاللَّهِ** **إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا أُخْلِفُ عَلَى يَمِينِ فَرَأَى خَيْرًا مِنْهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَبَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَكَلَّئْتُهَا** » (3) .  
فالكفارة ما بعد الحنث ، وما قبل الحنث تحلّة لليمين (4) .

**4 —** حديث عبد الرّحمن بن سمرة ﷺ مرفوعاً ، وفيه : « **وَإِذَا كَلَفْتُ** **عَلَى يَمِينِ فَرَأَيْتُ خَيْرًا مِنْهَا خَيْرًا مِنْهَا ؛ فَكُفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ ، نُرَارَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ** » (5) .

(1) قواعد ابن رجب ( ص 6 ) .

(2) سبق تخريجه في المبحث السّابق ، ص 306 .

(3) أخرجه البخاري كتاب الأيمان ، باب الكفارة قبل الحنث وبعده ، برقم ( 6726 ) ، ومسلم ، كتاب الأيمان ، باب نذب من حلف يميناً فرأى غيرها خيراً منها أن يأتي الذي هو خير ويكفر عن يمينه ، برقم ( 3111 ) .

(4) مجموع الفتاوى ( 251/35 ) ، زاد المعاد ( 152/4 ) .

(5) سنن أبي داود ، كتاب الأيمان والتّدور ، باب الرّجل يكفر قبل أن يحنث ، برقم ( 2852 ) ، سنن النسائي ، كتاب الأيمان والتّدور ، باب الكفارة قبل الحنث ،

**وجه الدلالة :** هذا صريح في جواز تقديم الكفارة على الحنث ؛ لأنّ ( ثمّ ) تفيد الترتيب .

**5 -** حديث عائشة - رضي الله عنها - مرفوعاً : « **لَا أُخْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأُرَى خَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ؛ إِلَّا كَفَرْتُ عَزَّ بِرَبِّي ، ثُمَّ أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ** » (1) .

**6 -** ما رواه نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - « كان يحلف فيريد أن يفعل الذي حلف أن لا يفعله ، فيكفر مرة قبل أن يفعله ، ثمّ يفعله ، ويفعله مرة قبل أن يكفر ، ثمّ يكفر بعدما يفعله » (2) .

**7 -** ما ورد عن سلمان رضي الله عنه : « أنه كان يكفر قبل أن يحنث » (3) .

**8 -** ما ورد أنّ أبا الدرداء رضي الله عنه : « دعا غلاماً له فأعتقه ، ثمّ حنث فصنع الذي حلف عليه » (4) .

**9 -** أنّ عقد اليمين لما كان يحلّه الاستثناء وهو كلام ، فلأنّ تحلّه الكفارة وهو فعل مالي أو بدني أولى (5) .

برقم ( 3723 ) .

قال ابن حجر : إسناده صحيح ؛ بلوغ المرام ( 410 ) .

(1) أخرجه الحاكم في مستدرکه ( 301/4 ) . وقال : صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه .

(2) أخرجه عبد الرزاق في مصنّفه ( 515/8 ) . وإسناده صحيح .

(3) أخرجه عبد الرزاق في مصنّفه ( 515/8 ) وفي إسناده إمام .

(4) أخرجه ابن أبي شيبة ( 23/4/1 ) ، وابن حزم في المحلّى ( 68/8 ) .

(5) فتح الباري ( 609/11 ) .

**10 -** أنه كفر بعد وجود السبب ، فأجزأ ، كما لو كفر بعد الجرح وقبل الزهوق ، والسبب هو اليمين ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿ ذَلِكْ كَهَارَةُ أَيَّمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيَّمَانِكُمْ ﴾ [ المائدة : 89 ] <sup>(1)</sup> .

**11 -** أنه حقّ مالي وجب بسبب ، فجاز تعجيله بعد وجود أحدهما كالزكاة قبل الحول <sup>(2)</sup> .

وأما حجة الشافعية على استثناء الصوم : أنّها عبادة بدنية فلم يجز تقديمها على وقت وجوبها بغير حاجة كصوم رمضان <sup>(3)</sup> ، فقال ابن قدامة : « فأما أصحاب الشافعي فهم مجوعون بالأحاديث ، مع أنّهم قد احتجوا بها في البعض وخالفوها في البعض ، وفرّقوا بين ما جمع بينه النصّ ، ولأنّ الصيام نوع تكفير ، فجاز قبل الحنث كالتكفير بالمال ، وقياس الكفارة على الكفارة أولى من قياسها على الصلاة المفروضة بأصل الوضع <sup>(4)</sup> .

**أدلة أصحاب القول الثاني- وهو قول الحنفية ، ورواية عن الإمام مالك - :**

**1 -** قوله تعالى : ﴿ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَهَّارْتُهُ .. ﴾ [ المائدة : 89 ] .

**وجه الدلالة :** أن المراد بما عقدتم الأيمان وحنثتم فيها فكفارتها ، وهو كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [ البقرة :

(1) المغني ( 482/13 ) .

(2) المغني ( 482/13 ) .

(3) مغني المحتاج ( 326/4 ) .

(4) المغني ( 411/9 ) .

[ 185 ] ، والمعنى : فأفطر فعدة من أيام آخر (1) .

2 — حديث أم سلمة مرفوعاً ، وفيه : « هُنْ كَلَفَ عَلَيَّ يَمِينُ فَرَأَى خَيْرَهَا خَيْرًا جَمًّا ؛ فَلْيُكْفَرْ عَنْ يَمِينِهِ ، ثُمَّ يُفْعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ » ؛ « فَأَعْتَقَتِ الْعَبْدَ ثُمَّ كَفَّرَتْ عَنْ يَمِينِهَا » (2) .

3 — حديث عبد الرحمن بن سمرة رضي الله عنه : « وَإِذَا كَلَفْتُ عَلَيَّ يَمِينُ فَرَأَيْتُ خَيْرَهَا خَيْرًا جَمًّا ؛ فَأَبْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَكُفِّرْتُ عَنْ يَمِينِكَ » (3) .

4 — حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « هُنْ كَلَفَ عَلَيَّ يَمِينُ فَرَأَى خَيْرَهَا خَيْرًا جَمًّا ؛ فَلَأَبْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَلْيُكْفَرْ عَنْ يَمِينِهِ » (4) .

**وجه الدلالة من الأحاديث الثلاثة السابقة أن الحنث قبل الكفارة.**

5 — ما رواه ميمون بن مهران عن ابن عباس — رضي الله عنهما — : « أَنَّهُ كَانَ لَا يَكْفُرُ حَتَّى يَحْنُثَ » (5) .

6 — أَنَّهَا لَا تَجْزِي قَبْلَ الْحَنْثِ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ كَفَّرَ قَبْلَ الْيَمِينِ .

7 — أَنَّ الْكُفَّارَةَ سَاتِرَةٌ ، وَالسُّتْرُ يَعْتَمِدُ ذَنْبًا أَوْ جُنَايَةً ، وَلَمْ يَوْجَدْ قَبْلَ

(1) أحكام القرآن للجصاص ( 456/2 ) .

(2) سبق تخريجه في بداية المبحث الخامس ، ص 306 .

(3) سبق تخريجه في بداية المبحث الخامس ، ص 305 .

(4) رواه مسلم ، كتاب الأيمان ، باب نذب من حلف بيميناً فرأى غيرها خيراً منها أن يأتي الذي هو خير ويكفر عن يمينه ، برقم ( 3115 ) .

(5) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( 515/8 ) .



الحنث ؛ لأنّ الجناية هي الحنث (1) .

8 — أن الكفارة قبل الحنث تطوّع ، والتطوّع لا يجزئ عن الواجب (2) .

9 — أنّه لا يجوز تعجيل الكفارة قبل الحنث وبعد اليمين ، كما لا يجوز تعجيل كفارة الظهار بعد النكاح وقبل الظهار (3) .

#### مناقشة أدلة الحنفية ومن قال بقولهم :

أولاً : ضعف كثير من الأدلة ، فمثلاً ما رواه ميمون بن مهران عن ابن عباس — رضي الله عنهما — ضعيف ؛ إذ في إسناده مبهم .

ثانياً : قولهم : أن الكفارة ساترة ، والستر يعتمد ذنباً أو جنابة ، ولم يوجد قبل الحنث ؛ لأنّ الجنابة هي الحنث .

ونوقش هذا الاستدلال من وجهين :

الوجه الأول : أنّه كما أن الكفارة ساترة وذلك بعد الحنث ؛ فإنها أيضاً تحلّ لليمين ، وذلك إذا كانت قبل الحنث .

الوجه الثاني : أن سبب الحنث قد وجد وهو اليمين فجاز تقديم الكفارة .

ثالثاً : قولهم : أن الكفارة قبل الحنث تطوّع ، والتطوّع لا يجزئ عن

(1) الحاوي ( 293/15 ) .

(2) الاختيار ( 48/4 ) .

(3) الجوهر النقي ( 53/10 ) .

الواجب .

ونوقش هذا من وجهين :

الوجه الأول : ما تقدّم من أدلة الجمهور القويّة .

الوجه الثاني : أنّ الحنفية أجازوا تعجيل زكاة المال قبل الحول وتقديم زكاة الفطر قبل يوم العيد ، وأجازوا تقديم كفارة القتل قبل موت المجنيّ عليه (1) .

**التّرجيح :**

بعد عرض أدلة الفريقين ومناقشتها ، تبين لي ترجيح قول الجمهور ؛ وذلك لقوّة أدلتهم ، وعدم معارضتها لما هو أقوى منها ، وقد تبين ذلك من خلال مناقشة أدلة الحنفية ومن معهم .



(1) المسوّط ( 176/2 ) ، بدائع الصنائع ( 50/2 ) .

# المبحث السابع الاستثناء في اليمين

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ مَا جَاءَ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْيَمِينِ

1531 – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبِي وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « هَذَا كَلْفٌ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؛ فَعَدَّ اسْتِثْنَى ؛ فَلَا جُنْتَ عَلَيْهِ » (1) .  
وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (2) .  
حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ .  
وَقَدْ رَوَاهُ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ وَعَيْرُهُ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا .

- 
- 
- (1) أخرجه أبو داود ، كتاب الأيمان والتذور ، باب الاستثناء في اليمين ، برقم ( 2838 ) ، والنسائي ، كتاب الأيمان ، باب من حلف فاستثنى ، برقم ( 3733 ) ، ومالك ، كتاب التذور والأيمان ، باب ما لا تجب فيه الكفارة من اليمين ، برقم ( 904 ) ، والدارمي ، كتاب التذور والأيمان ، باب في الاستثناء في اليمين ، برقم ( 2237 ) ، وأحمد في مسند المكثرين من الصحابة ، برقم ( 4353 ) ، وابن ماجه ، كتاب الكفارات ، باب الاستثناء في اليمين ، برقم ( 2096 ) .  
قال ابن حجر : أخرجه أصحاب السنن الأربعة ، وحسنه الترمذي ، وصححه الحاكم مرفوعًا ؛ فتح الباري ( 737/11 ) .
- (2) أخرجه البخاري ، كتاب كفارات الأيمان ، باب الاستثناء في الأيمان ، برقم ( 6225 ) ، ومسلم ، كتاب الأيمان ، باب الاستثناء ، برقم ( 3124 ) .

وهكذا روي عن سالم ، عن ابن عمر موقوفاً .  
ولا نعلم أحداً رفعه غير أيوب السخنياني ، وقال إسماعيل بن إبراهيم :  
وكان أيوب أحياناً يرفعه ، وأحياناً لا يرفعه .

والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم ؛  
أن الاستثناء إذا كان موصولاً باليمين فلا حث عليه . وهو قول سفيان  
الثوري ، والأوزاعي ، ومالك بن أنس ، وعبد الله بن المبارك ،  
والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

1532 - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، قَالَ :  
أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
ﷺ قَالَ : « هُنَّ كَأَنَّ فُقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؛ لَأُرِيَنَّكُمْ » (1) .

سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ ، فَقَالَ : هَذَا حَدِيثٌ  
خَطَأٌ ؛ أَخْطَأَ فِيهِ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ؛ اخْتَصَرَهُ مِنْ حَدِيثِ مَعْمَرٍ ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ ،  
عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « إِنْ سَأَلْتُمْ بَنِي دَاوُدَ قَالَ :  
لَأَطُوعُنَّ إِلَهُةً عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً ، تِلْكَ كُلُّ امْرَأَةٍ غُلَامًا ، فَطَافَ عَلَيْهِنَّ ، فَطَرَّ تِلْكَ امْرَأَةً مِنْهُنَّ  
إِلَّا امْرَأَةً نَصَفَ غُلَامٌ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَوْ قَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَكَانَ كَمَا قَالَ » (2) .

(1) أخرجه أحمد في باقي مسند المكثرين (7742) .

قال ابن حجر : هو في الصحيحين بتمامه ؛ تلخيص الحبير (109/4) .

(2) أخرجه البخاري ، كتاب أحاديث الأنبياء باب قول الله تعالى : { وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ  
سُلَيْمَانَ نَعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ } ، برقم (3171) ، ومسلم ، كتاب الإيمان ، باب

هَكَذَا رُوِيَ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ ، عَنْ أَبِيهِ هَذَا الْحَدِيثُ بِطَوِيلِهِ ، وَقَالَ : سَبَعِينَ امْرَأَةً . وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . قَالَ : « قَالَ سُبْحَانَ بُزْ كَاوُدَ : لِأَطْوَفُ الْبُهْلَةَ عَلَى هَائِهِ امْرَأَةً » (1) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

لما ذكر المصنّف — رحمه الله — في البابين السّابقين اليمين المنعقدة ، وجواز الحنث فيها إذا كان فيه خير ، وذكر وقت إجزاء الكفّارة ؛ ناسب أن يذكر هنا ما يمين ع من انعقاد اليمين ، ألا وهو الاستثناء ، ولا تجب بقوله كفّارة .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِي الاسْتِثْنَاءِ فِي الْيَمِينِ » ، وهي ترجمة خبريّة ؛ لا تبيّن مراد المصنّف إلاّ بالنظر إلى حديث الباب .

#### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ذكر المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثين ؛ تفيد أنّه لا حنث في اليمين مع الاستثناء ، وحسن الأوّل منهما ، ولم يحكم على الثاني .

الاستثناء ، برقم ( 3123 ) .

(1) الجامع الكبير ( 191/3 ) .

**رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :**

علق المصنّف على هذا الحديث من ناحية فقهية بقوله : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ ؛ أَنَّ الْإِسْتِثْنَاءَ إِذَا كَانَ مَوْصُولًا بِالْيَمِينِ فَلَا حَنْثَ عَلَيْهِ ». ثم قال : « وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ ، وَمَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُبَارَكِ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ » .

**خامساً : رأي الإمام الترمذي :**

- يرى الإمام الترمذي — رحمه الله — أن الاستثناء إذا كان موصولاً باليمين ؛ لا تنعقد معه اليمين ، وبذلك لا يحنث الحالف ؛ وذلك بدليل :
- 1 — الحديثان اللذان ذكرهما في الباب ينصّان على أن الحالف إذا قال : إن شاء الله فلا حنث عليه .
  - 2 — تحسين المصنّف للحديث الأوّل .
  - 3 — نقله أن العمل على هذا عند أكثر أهل العلم ، وسمّى سبعة من السلف وأئمة المذاهب .







المبحث الثامن  
كراهية الحلف بغير الله

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ

1533 – حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سِرِّمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ؛ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ عُمَرَ وَهُوَ يَقُولُ : وَأَبِي وَأَبِي ، فَقَالَ : « أَلَا إِنَّ اللَّهَ يُهَاكِرُ أَنْ تَخْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ » . فَقَالَ عُمَرُ : « فَوَاللَّهِ مَا حَلَفْتُ بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ ذَاكِرًا وَلَا آثِرًا » (1) .

وَفِي الْبَابِ عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ (2) ، وَابْنِ عَبَّاسٍ (3) ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ (4) ، وَقُتَيْبَةَ (5) ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ (1) .

- 
- 
- (1) أخرجه البخاري ، كتاب الأيمان والنذور ، باب لا تخلفوا بأبائكم ، برقم ( 6155 ) ، ومسلم ، كتاب الأيمان ، باب التَّهْيِ عَنْ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى ، برقم ( 3105 ) .
  - (2) أخرجه البخاري ، كتاب الأيمان والنذور ، باب من حلف بملة سوى ملة الإسلام ، برقم ( 6161 ) ، ومسلم ، كتاب الأيمان ، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه، وأن من قتل نفسه بشيء عذب به في النار ، وأنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة، برقم ( 161 ) .
  - (3) ذكره المتقي الهندي في الكنز وعزاه للطبراني . انظر : تحفة الأحوذى ( 119/5 ) .
  - (4) أخرجه البخاري في الأيمان والنذور ، باب لا يحلف باللات والعزى ولا بالطواغيت ، برقم ( 6159 ) ، ومسلم ، كتاب الأيمان ، باب من حلف باللات والعزى فليقل : لا إله إلا الله ، برقم ( 3107 ) .
  - (5) أخرجه النسائي في كتاب الأيمان والنذور ، باب الحلف بالكعبة ، برقم ( 3713 ) ، وأحمد في باقي مسند الأنصار برقم ( 25845 ) .
- قال ابن حجر : أخرجه النسائي وصحَّحه ؛ فتح الباري ( 658/11 ) .

حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .  
 قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : مَعْنَى قَوْلِهِ : وَلَا آثِرًا ، أَي لَمْ آثُرْهُ عَنْ غَيْرِي ، يَقُولُ :  
 لَمْ أَذْكَرْهُ عَنْ غَيْرِي .

1534 – حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدَةُ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ،  
 عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ؛ ( « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذْرَكَ حُمْرَ وَهُوَ فِي رَكْبٍ وَهُوَ يَلْفُ  
 بِأَبِيهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِنْ اللَّهُ يُهْمَاكُمُ أَنْ تَخْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ ، لِيُخْلِفَ بِاللَّهِ أَوْ لِيُسَكَّتْ » )  
 (2) .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ (3) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن بين المصنّف — رحمه الله — في الأبواب الماضية كفارة اليمين ،  
 ووقت الكفارة ، وما يمنع من انعقاد اليمين ؛ ناسب أن يذكر هنا ما عليه  
 بعض الناس من الحلف بغير الله تعالى .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِي

(1) أخرجه مسلم ، كتاب الأيمان ، باب من حلف باللات والعزى فليقل : لا إله إلا الله ،  
 برقم ( 3108 ) .

(2) أخرجه البخاري ، كتاب الأيمان والتذور ، باب لا تحلفوا بأبائكم ، برقم ( 6155 )  
 ، ومسلم ، كتاب الأيمان ، باب التّهي عن الحلف بغير الله تعالى ، برقم ( 3105 ) .

(3) الجامع الكبير ( 193/3 ) .

كِرَاهِيَةِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ .

والكراهة هنا كما هي عند المتقدمين تدلّ على كراهة التّحريم ، بخلاف ما اصطلح عليه المتأخرون .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

أورد المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثين ؛ يدلّان ع لى نهي الله ﷻ على لسان نبيّه ﷺ عن الحلف بالآباء ، وحكم عليهما بالحسن والصحة .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

لم ينقل المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب أيّ أقوال لأهل العلم ؛ لأنّ الإجماع منعقد على هذا (1) .

### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي — رحمه الله — تحريم الحلف بغير الله تعالى ؛ وذلك يتبيّن من خلال ما يلي :

1 — ترجمة الباب ؛ حيث صرّح المصنّف بكراهية الحلف بغير الله ( كراهية تحريم ) .

2 — أحاديث الباب ؛ كانت صريحة في النهي عن هذا الفعل ، والأمر

(1) الاستذكار ( 21145 ) ، المغني ( 491/9 ) ، مراتب الإجماع ص 158 ، فتح الباري ( 449/11 ) ، نيل الأوطار ( 228/8 ) .

بضده وهو الحلف بالله .

3 — حلّمه على حديثي الباب بقوله : حسنٌ صحيح ، وهذا يدلُّ على أنّه يرى العمل بهما .

4 — عدم نقله لأقوال العلماء ؛ لأنّ المسألة محلّ إجماع بين العلماء .



المبحث التاسع

فِي أَنْ مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ

فَقَدْ أَشْرَكَ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ

1535 – حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ ؛ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ سَمِعَ رَجُلًا يَقُولُ : لَا وَالْكَعْبَةِ ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : « لَا يُحْلَفُ بِغَيْرِ اللَّهِ » ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « هُوَ كَلْفٌ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ » (1) .  
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ .

وَفُسِّرَ هَذَا الْحَدِيثُ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ قَوْلَهُ : فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ عَلَى التَّغْلِيظِ ، وَالْحُجَّةُ فِي ذَلِكَ : حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ؛ « أَرَأَيْتُمْ سَمِعَ عُمَرَ يَقُولُ : وَأَبِي وَأَبِي ، فَقَالَ : أَلَا إِنَّ اللَّهَ يُنْهَاكُمْ أَنْ تَخْلَعُوا بِالْأَنْكُرِ » (2) . وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « هُوَ قَالَ فِي حِلْفِهِ : وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى ، فَلْيُقَلِّ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » (3) . هَذَا مِثْلُ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّ الرِّهَاءَ شِرْكٌ » (4) .

---

(1) أخرجه أبو داود ، كتاب الأيمان والتذور ، باب في كراهة الحلف بالآباء ، برقم ( 2829 ) ، وأحمد في مسند المكثرين من الصحابة ، برقم ( 5799 ) . قال ابن حجر : حسنه الترمذي ، وصححه الحاكم ( 647/11 ) ، فتح الباري ( 647/11 ) .

(2) سبق تخريجه في المبحث السابق ص 326 .

(3) أخرجه البخاري ، كتاب الأيمان والتذور ، باب لا يحلف باللات والعزى ولا بالطواغيت ، برقم ( 6159 ) ، ومسلم ، كتاب الأيمان ، باب من حلف باللات والعزى فليقل : لا إله إلا الله ، برقم ( 3107 ) .

وَقَدْ فَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ هَذِهِ الْآيَةَ ﴿ فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا ﴾ [ الكهف : 110 ] الْآيَةَ ، قَالَ : لَا يُرَائِي (2) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن بيّن المصنّف — رحمه الله — في الباب السّابق تحريم الحلف بغير الله تعالى ، والنّهي عنه ، وأمر من أراد الحلف أن يحلف بالله تعالى ؛ ناسب أن يذكر في هذا الباب عقوبة الحلف بغير الله ، وعِظَمِ إثم هذا الفعل . فيعتبر هذا الباب مكتملاً لما قبله ، خصوصاً وأنّه في بعض النّسخ لم يكن له تبويب مستقلّ ، بل أتى مندرجاً تحت الباب الذي قبله « بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ اللَّهِ » (3) .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ أَنَّ مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ أَشْرَكَ » .

ومن خلال هذه الترجمة يتبيّن عِظَمُ هذا الأمر ، وشناعته ، ووصفه

(1) أخرجه ابن ماجه ، كتاب الفتن ، باب من تُرجى له السّلامة من الفتن ، برقم (3979) .

(2) الجامع الكبير ( 194/3 ) .

(3) ورد هذا في النّسخة التي حقّقها الشّيخ أحمد شاكر — رحمه الله — ومن أكملوا بعده ( 111/4 ) ، وكذلك في المطبوع مع التّحفة ( 121/5 ) ، وفي المطبوع مع عارضة الأحمدي ( 18/7 ) .



بالشرك الذي هو أعظم الذنوب .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ذكر المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً .

وحكم عليه بأنّه حسنٌ ، وفيه عقوبة من حلف بغير الله ، وأن ذلك كفر أو شرك نسأل الله السّلامة والعافية .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

نقل الإمام الترمذي — رحمه الله — تفسير بعض أهل العلم لهذا الحديث ، وهو أن قوله ﷺ في الحديث : « **فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ** » ، أنّه من باب التّعليظِ ، وذكر أن حجّتهم في هذا حديث ابن عمر أن النبي ﷺ لم يحكم على عمر بالكفر أو الشرك عندما سمعه يحلف بأبيه ، وكذلك احتجوا بحديث أبي هريرة ﷺ الذي لم يحكم فيه الرسول ﷺ بالكفر أو الشرك على من حلف باللات والعزى ، ثم ذكر الإمام الترمذي — رحمه الله — مثالين لإطلاق الشرك على الرياء من باب التّعليظ والمبالغة في الزجر عنه ، وهما حديث : « **إِنَّ الرِّيَاءَ شِرْكٌ** » وقول الله ﷻ : ﴿ **فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا** ﴾ [ الكهف : 110 ] ، وأن المراد بالشرك الرياء .

### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يتبين لنا أن الإمام الترمذي — رحمه الله — يرى أن من حلف بغير الله فقد ارتكب ذنباً عظيماً ، لكنّه لا يصل إلى الشرك أو الكفر كما ورد في حديث الباب ، وما ورد في حديث الباب فُسّر بأنّه من باب التّعليظ والمبالغة في الزجر ؛ والدليل على عظم هذا الذنب ما يلي :

1 — ترجمة الباب ، حيث بين فيها عظم هذا الذنب بقوله : « فَقَدْ أَشْرَكَ » .

2 — حديث الباب ؛ الذي جاء فيه أن الحالف بغير الله قد كفر أو أشرك .

ويستدل على تفسير ما ورد في الحديث من الكفر والشرك أنه من باب المبالغة والتغليظ ، ولا يقصد بها حقيقة الشرك والكفر .

1 — نقله تفسير بعض أهل العلم للكفر المذكور في الحديث أنه على التغليظ .

2 — ذكر الأدلة على ذلك من السنة ، حيث ورد حديثان فيهم النهي عن الحلف بغير الله ، وليس فيهما حكم بكفر أو شرك من ارتكب ذلك .

3 — ذكره لمثاليين من القرآن والسنة يطلق فيهما الشرك على الرياء من باب التغليظ والمبالغة في الزجر عنه .





المبحث العاشر  
مَنْ يَحْلِفُ بِالْمَشْيِ وَلَا يَسْتَطِيعُ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله :

### بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ يَحْلِفُ بِالْمَشْيِ وَلَا يَسْتَطِيعُ (١)

1536 – حَدَّثَنَا عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْعَطَّارُ الْبَصْرِيُّ ، قَالَ :  
حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَاصِمٍ ، عَنْ عِمْرَانَ الْقَطَّانِ ، عَنْ حُمَيْدٍ ، عَنْ أَنَسٍ ،  
قَالَ : نَذَرَتْ امْرَأَةٌ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ ، فَسُئِلَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ  
فَقَالَ : « إِنْ اللَّهُ لَعَنَ عَزْ هَشِيمًا ، هَرُوهَا فَلَزَكَبَ » (2) .  
وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (3) ، وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ (4) ، وَابْنِ عَبَّاسٍ (5) .

- (1) ورد في نسخة الجامع الكبير بتحقيق بشّار عواد معروف التي اعتمدها في بحثي هذا قول المصنّف : « بَابُ مَا جَاءَ فِيْمَنْ يَحْلِفُ بِالْمَشْيِ وَلَا يَسْتَطِيعُ » . والصحيح ما تمّ إثباته في المتن ؛ بدليل ورود لفظة ( المشي ) بدل لفظة ( الشيء ) في نسخ جامع الترمذي بتحقيق أحمد شاكر ومن أكملوا بعده ، وكذلك بتعليق الألباني ، وكذلك المطبوعتان مع التحفة والعارضة ، وقد ترجم الإمام البخاري لهذا الحديث بقوله : « من نذر المشي إلى الكعبة » وترجم له النسائي بقوله : « من نذر أن يمشي إلى بيت الله » ، وترجم له كذلك في موضع آخر بقوله : « إذا حلفت المرأة أن تمشي حافية غير محتمرة » ، وترجم له ابن ماجه بقوله : « من نذر أن يمشي ماشيًا » . وبهذا تمّ إثبات كلمة ( المشي ) بدلاً من كلمة ( الشيء ) الواردة في النسخة المعتمدة .
- (2) انفرد به الترمذي ، وصحّحه الألباني ؛ صحيح سنن الترمذي ( 176/2 ) .
- (3) أخرجه مسلم ، كتاب النذر ، باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة ، برقم ( 3101 ) .
- (4) أخرجه البخاري ، كتاب الحجّ ، باب من نذر المشي إلى الكعبة ، برقم ( 1733 ) ، ومسلم ، كتاب النذور ، باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة ، برقم ( 3102 ) .
- (5) أخرجه أبو داود ، كتاب الأيمان والنذور ، باب من رأى عليه كفّارة إذا كان في

حَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .  
وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَقَالُوا : إِذَا نَذَرَتْ امْرَأَةٌ أَنْ  
تَمْشِيَ فَلْتَرْكَبْ وَلْتَهْدِ شَاةً .

1537 — حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَ : حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ  
الْحَارِثِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ ، قَالَ : « هَرَّ النَّبِيُّ ﷺ  
بِسَبْحِ كَبِيرٍ بَنَاهَاذَى بَيْنَ أَبِيهِ ، فَقَالَ : مَا بَالُ هَذَا ؟ فَأَلَوْا : يَا رَسُولَ اللَّهِ نَذَرْنَا أَنْ يَمْشِيَ ، قَالَ :  
إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَغَيٌّ عَنِ تَعْدِبِ هَذَا نَفْسَهُ ، قَالَ : فَأَهْرَهُ أَنْ يَرْكَبَ » (1) .

1537 ( م ) — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي  
عَدِيٍّ ، عَنْ حُمَيْدٍ ، عَنْ أَنَسٍ ؛ « أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى رَجُلًا » ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ .  
هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ (2) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ذكر المصنّف — رحمه الله — في الأبواب الماضية نذر الطّاعة

معصية ، برقم ( 2867 ) ، والدارمي ، كتاب النذور والأيمان ، باب في كفارة النذر ،  
برقم ( 2230 ) ، وأحمد في مسند بني هاشم ، برقم ( 2032 ) .

قل ابن حجر : وإسناده صحيح ؛ تلخيص الحبير ( 432/4 ) ، وقال الهيثمي : رواه  
أحمد ورجاله رجال الصّحيح ؛ مجمع الزوائد ( 189/4 ) .

(1) أخرجه البخاري ، كتاب الحجّ ، باب من نذر المشي إلى الكعبة ، برقم ( 1732 ) ،

ومسلم ، كتاب النذور ، باب من نذر أن يمشي إلى اللعجة ، برقم ( 3100 ) .

(2) الجامع الكبير ( 196/3 ) .

ونذر المعصية ، وما يتعلّق بهما من حكم الوفاء بهما ، والكفّارة فيهما ؛  
ناسب أن يذكر هنا الحكم فيما لو نذر الإنسان نذراً ولكنّه لا يستطيع  
الوفاء به .

### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم الإمام الترمذي — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ  
فِي مَنْ يَخْلِفُ بِالْمَشْيِ وَلَا يَسْتَطِيعُ » ، وهي ترجمة خبرية عامّة ؛ لا تبين  
مراد المصنّف إلاّ بالنّظر إلى حديث الباب .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثين اثنين ؛ يفيدان عدم  
لزوم الوفاء بالنّذر الذي لا يستطيعه الإنسان .

حكم على الأوّل منهما بأنّه حسن صحيح غريب ، وحكم على الآخر  
— كما في نسخة الشيخ أحمد شاكر — بأنّه صحيح .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

علّق المصنّف على هذا الباب من ناحية فقهية بقوله : « وَالْعَمَلُ عَلَى  
هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَقَالُوا : إِذَا نَذَرَتْ امْرَأَةٌ أَنْ تَمْشِيَ فَلْتَرْكَبْ  
وَلْتُهْدِ شَاةً » .

### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي — رحمه الله — عدم الوفاء بالنّذر الذي فيه مشقّة  
عملاً بالقاعدة الشرعيّة ( المشقّة تجلب التيسير ) ؛ وذلك لما يلي :

1 — أحاديث الباب التي جاءت صريحة في ترك المشي ، وأمره ﷺ

بالرَّكوب لمن نذر أن يمشي .

2 — حكمه على الحديث الأوَّل بأنَّه صحيح غريب .

3 — نقل العمل على عدم الوفاء بهذا النَّذر عن بعض أهل العلم .

4 — عدم ذكر قول المخالفين ؛ ممَّا يدلُّ على أنَّه يميل إلى هذا القول .







# المبحث الحادي عشر كراهية النذر

## قال الإمام الترمذي رحمه الله :

### باب في كراهية النذر

1538 – حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تُذَرُوا ؛ فَإِنَّ النَّذْرَ لَا يُغْنِي عَنْ الْقَدْرِ شَيْئًا ، وَإِنَّا نُسْتَدْرَجُ بِهِ مِنْ الْجَهْلِ » (1) .

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ (2) .

حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ ؛ كَرَهُوا النَّذْرَ . وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ : مَعْنَى الْكَرَاهِيَةِ فِي النَّذْرِ فِي الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ ، وَإِنْ نَذَرَ الرَّجُلُ بِالطَّاعَةِ فَوَفَّى بِهِ ؛ فَلَهُ فِيهِ أَجْرٌ ، وَيُكْرَهُ لَهُ النَّذْرُ (3) .

---

(1) أخرجه البخاري ، كتاب الأيمان والتُّدُور ، باب الوفاء بالتُّدُور ، وقوله : ( يُؤْفُونَ بِالنَّذْرِ ) برقم ( 6200 ) ، ومسلم ، كتاب التُّدُور ، باب التُّهْيِ عَنِ النَّذْرِ وَأَنَّهُ لَا يَرُدُّ شَيْئًا ، برقم ( 3096 ) .

(2) أخرجه البخاري ، كتاب الأيمان والتُّدُور ، باب الوفاء بالتُّدُور ، وقوله : ( يُؤْفُونَ بِالنَّذْرِ ) برقم ( 6199 ) .

(3) الجامع الكبير ( 197/3 ) .

## فقه الإمام الترمذي :

### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن تحدّث المصنّف — رحمه الله — في الأبواب الماضية عن النذر من حيث انعقاده وعدم انعقاده ، وما يوجب الكفّارة ، وما لا كفّارة فيه ، وما يجب الوفاء به ، وما ليس كذلك ؛ ناسب أن يذكر هنا حكم النذر نفسه ، وإنشائه ، والابتداء به .

### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « باب في كراهية النذر » .

وهذه الترجمة صريحة في حكم المصنّف — رحمه الله — على النذر بالكرهية .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي فيه نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن النذر ، والرهي يقتضي التحريم إلا أن يصرفه صارف إلى الكراهية ، وقد صرفه إلى الكراهية الأمر بالوفاء به في بعض الأحاديث ، وكذلك إيجاب الكفّارة ، ولو كان محرّماً لما أمر بالوفاء به ، ولما وجبت فيه الكفّارة ، وفي الحديث دليل عقليّ على النهي عن النذر وهو أنّه لا يغني من القدر شيئاً ، وكذلك فيه تشنيع على صاحب هذا الفعل في وصفه بالبخل .

ثمّ حكم على الحديث بأنّه حسنٌ صحيحٌ .

**رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :**

علّق المصنّف على هذا الحديث من ناحيةٍ فقهيّةٍ بقوله : « وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ ؛ كَرِهُوا النَّذْرَ » .  
ثمّ ساق قولاً لعبد الله بن المبارك — رحمه الله — يفسّر الكراهية في النذر بأنّها تكون في نذر الطّاعة ونذر المعصية ، وفي الطّاعة له أجر الوفاء ، وحكم النذر مكروه .

**خامساً : رأي الإمام الترمذي :**

يرى الإمام الترمذي — رحمه الله — أنّ النذر مكروه ؛ بدليل :

- 1 — ترجمة الباب ؛ التي جاءت صريحة في ذلك .
- 2 — التّهي عن النذر الوارد في الحديث .
- 3 — حكمه على حديث الباب بأنّه حسنٌ صحيح .
- 4 — نقله أنّ العمل على كراهة النذر عن بعض أهل العلم .
- 5 — عدم ذكره لمن خالف في هذه المسألة .
- 6 — نقله لقول عبد الله بن المبارك أنّ النذر مكروه ولو كان في طاعة .





المبحث الثاني عشر  
فِي وَفَاءِ النَّذْرِ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله :

### بَابُ مَا جَاءَ فِي وَفَاءِ النَّذْرِ

1539 – حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنْ عُمَرَ ، قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنِّي كُنْتُ نَذَرْتُ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، قَالَ : « أَوْفِ بِذِكِّكَ » (1) .

وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو (2) ، وَابْنِ عَبَّاسٍ (3) .  
حَدِيثُ عُمَرَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

---

(1) أخرجه البخاريّ ، كتاب الاعتكاف ، باب من لم ير عليه صوماً إذا اعتكف ، برقم ( 1901 ) ، ومسلم ، كتاب الأيمان ، باب نذر الكافر وما يفعل فيه إذا أسلم ، برقم ( 3128 ) .

(2) أخرجه أبو داود ، كتاب الأيمان والتذور ، باب ما يؤمر به من الوفاء بالنذر ، برقم ( 2880 ) .

قال ابن حجر : أخرجه أبو داود بسند صحيح ؛ تلخيص الحبير ( 439/4 ) .  
(3) أخرجه ابن ماجه ، كتاب الكفارات ، باب الوفاء بالنذر ، برقم ( 2121 ) ، وأبو داود ، كتاب الأيمان والتذور ، باب من نذر نذراً لا يطيقه ، برقم ( 2887 ) .

قال ابن حجر : رواه أبو داود بإسناد صحيح ، إلا أنّ الحفظ رجحوا وقفه ؛ بلوغ المرام ( 412 ) .



وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ ؛ قَالُوا : إِذَا أَسْلَمَ الرَّجُلُ وَعَلَيْهِ نَذْرٌ طَاعَةً ؛ فَلَيْفَ بِهِ .

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَغَيْرِهِمْ : لَا اعْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ .

وَقَالَ آخَرُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ : لَيْسَ عَلَى الْمُعْتَكِفِ صَوْمٌ إِلَّا أَنْ يُوجِبَ عَلَى نَفْسِهِ صَوْمًا ، وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ عُمَرَ أَنَّهُ نَذَرَ أَنْ يَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالْوَفَاءِ . وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ (1) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ذكر المصنف — رحمه الله — في الباب السابق عدم لزوم الوفاء بالنذر إذا كان فيه مشقة ، وتحدث في أول أبواب النذور عن انعقاد نذر الطاعة ؛ ناسب أن يذكر هنا هذا الباب الذي يفيد وجوب الوفاء بالنذر إذا كان طاعاً ، وليس فيه مشقة .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِي وَفَاءِ النَّذْرِ » .

(1) الجامع الكبير ( 198/3 ) .

وهي ترجمة عامّة ؛ لا تبين مراد المصنّف إلاّ بالنظر إلى حديث الباب .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ذكر المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمره فيه النبي صلى الله عليه وسلم أن يفِي بنذره الذي نذره في الجاهليّة ، وحكم عليه بأنّه حسنٌ صحيح .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

علّق المصنّف على هذا الحديث من ناحية فقهية بقوله : « وَقَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى هَذَا الْحَدِيثِ ؛ قَالُوا : إِذَا أَسْلَمَ الرَّجُلُ وَعَلَيْهِ نَذْرٌ طَاعَةٌ ؛ فَلْيَفِ بِهِ » .

ثمّ نقل خلاف العلماء في مسألة لزوم الصّوم لصحة الاعتكاف .

### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي — رحمه الله — وجوب الوفاء بنذر الطّاعة إذا لم يكن فيه مشقّة ؛ وذلك تبين لي من خلال ما يلي :

1 — ذكر هذا الباب بعد الباب السّابق الذي يفيد عدم وجوب الوفاء بالنذر الذي فيه مشقّة .

2 — حديث الباب ؛ الذي أمر فيه الرسول صلى الله عليه وسلم عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالوفاء بنذره الذي نذره في الجاهليّة ، فمن باب أولى أن يفِي المسلم بنذره الذي ينذره وهو مسلم .

3 — حكمه على حديث الباب بأنّه حسنٌ صحيح .

## مذاهب الفقهاء في المسألة :

### تحرير محل النزاع :

لا تخلو هذه المسألة من حالتين :

الأولى : أن ينذر الصَّوم مع الاعتكاف ، فيجب الوفاء به .

الثانية : أن ينذر اعتكافاً من غير صوم ، وهذا محل الخلاف .

### القول الأول : وجوب الصَّوم مع الاعتكاف :

وهو قول الحنفية<sup>(1)</sup> ، والمالكية<sup>(2)</sup> .

### القول الثاني : أن الصَّوم ليس شرطاً في الاعتكاف ، ويصح الاعتكاف بغير صوم :

وهو قول الشافعية<sup>(3)</sup> ، والحنابلة<sup>(4)</sup> .

### أدلة أصحاب القول الأول :

أولاً : السنة :

1 — حديث عائشة — رضي الله عنها — أن النبي ﷺ قال : « لا

اعتكاف إلا بصوم »<sup>(5)</sup> .

(1) المبسوط ( 117/3 ) ، بدائع الصنائع ( 76/2 ) .

(2) المدونة ( 290/1 ) ، شرح الخرشي ( 267/2 ) .

(3) الأم ( 118/2 ) ، نهاية المحتاج ( 221/3 ) .

(4) الإنصاف ( 31/11 ) ، كشاف القناع ( 350/2 ) .

(5) أخرجه أبو داود ، كتاب الصَّوم ، باب المعتكف يعود المريض ، برقم ( 2115 ) .

=

2 - عَنْ ابْنِ عُمَرَ - رضي الله عنهما - أَنَّ عُمَرَ رضي الله عنه جَعَلَ عَلَيْهِ أَنْ يَعْتَكِفَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَسَأَلَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ : « اَعْتَكِفْ وَصُمْ » (1) .

ثانياً : من المعقول :

أنَّ الاعتكاف لُبث في مكان مخصوص ، فلم يكن بمجرد قربه ، كالوقوف .

أدلة أصحاب القول الثاني :

أولاً : من السنة :

1 - حديث عائشة - رضي الله عنها - ؛ « إِنْ نُهِىَ صلى الله عليه وسلم اَعْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ شَوَّالٍ » (2) .

وجه الدلالة : أَنَّهُ يَتَنَاوَلُ اِعْتِكَافَ يَوْمِ الْعِيدِ ، وَيَوْمِ الْعِيدِ لَا يَصِحُّ صِيَامُهُ .

2 - حديث عمر رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ : نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً

قال ابن حجر : رواه الدارقطني من حديث عائشة مرفوعاً ، ورجح وقفه ، وأشار إلى إدراجه ؛ الدراية ( 287/1 ) .

(1) أخرجه أبو داود ، كتاب الصَّوْمِ ، باب المعتكف يعود المريض ، برقم ( 2116 ) .  
قال ابن حجر : أخرجه أبو داود والنسائي والدارقطني ، وفيه عبد الله بن بديل ، تفرّد بزيادة الصَّوْمِ فيه ، وهو ضعيف ؛ الدراية ( 287/1 ) .

(2) أخرجه مسلم ، كتاب الاعتكاف ، باب متى يدخل من أراد الاعتكاف في معتكفه ، برقم ( 2007 ) .

في المسجد الحرام فقال النبي ﷺ : « أَوْفِ بِذِكْرِكَ » (1) .

**وجه الدلالة :** أنه لو كان الصوم شرطاً في صحة الاعتكاف لما صحّ اعتكاف الليل ؛ لأنه لا صيام فيه .

ثانياً : من المعقول :

**1 -** أنه عبادة تصحّ بالليل ، فلم يشترط له الصيام ، كالصلاة وسائر العبادات التي تصحّ في الليل .

**2 -** أنه إيجابٌ لحكم شرعيّ ولم يصحّ فيه نص ولا إجماع .

#### المنافسة :

استدلال أصحاب القول الأوّل بحديث ابن عمر — رضي الله عنهما — لا يصحّ ؛ لأنه تفرد به ابن بديل وهو ضعيف ، قال أبو بكر النيسابوري : هذا حديث منكر ، ولأنه خالف الروايات الصحيحة الواردة عند البخاري والتسائي وغيرهما والتي لم تذكر الصيام .

وأما حديث عائشة — رضي الله عنها — فهو موقوف عليها ، ومن رفعه فقد وهم ، ولو صحّ فالمراد به الاستحباب (2) .

#### الترجيح :

الراجح هو ما ذهب إليه أصحاب القول الثاني من أنه لا يشترط الصوم

(1) سبق تخريجه في أوّل هذا المبحث ص 344 .

(2) المغني ( 64/3 ) .

لصحّة الاعتكاف ؛ لصحّة أدلتهم ، وسلامتها من المعارضة ، وضعف أدلة أصحاب القول الأوّل .



المبحث الثالث عشر

كَيْفَ كَانَ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ

قال الإمام الترمذي رحمه الله :

## بَابُ مَا جَاءَ كَيْفَ كَانَ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ

1540 – حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَقْبَةَ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : « كَثِيرًا مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَخْلِفُ بِهَذِهِ الْيَمِينِ : لِأَوْحَالِ الْقُلُوبِ » (1) .  
هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ (2) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ذكر المصنف — رحمه الله — في الأبواب الماضية جملة من أحكام الأيمان ( من الحلف بأسماء الله ، ونحوه ) ؛ ناسب أن يذكر هنا صفة من صفات اليمين التي كان كثيراً ما يخلف بها النبي ﷺ ، وهي الحلف بصفة من صفات الله ﷻ .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنف — رحمه الله — لهذا الباب بترجمة استفهامية وهي قوله : « بَابُ مَا جَاءَ كَيْفَ كَانَ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ ؟ » .

---

(1) أخرجه البخاري ، كتاب الأيمان والتدوير ، باب كيف كانت يمين النبي ﷺ ، برقم ( 6138 ) .

(2) الجامع الكبير ( 199/3 ) .



وهذه الترجمة على صيغة سؤال جوابه حديث الباب الذي تحتها .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً ؛ بيّن فيه كثرة ما كان يحلف رسولُ الله ﷺ بصفة الله التي لا يشاركه فيها غيره ، وهي : ( مقلّب القلوب ) . ثمّ حكم على الحديث بأنّه حسنٌ صحيحٌ .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

لم يعلّق المصنّف على حديث هذا الباب ، واكتفى بالحكم عليه بأنّه حسنٌ صحيحٌ ؛ لأنّ مضمون الحديث ممّا لا نزاع فيه بين أهل العلم .

### خامساً : رأي الإمام الترمذيّ :

يرى الإمام الترمذي — رحمه الله — جواز الحلف بصفات الله ﷻ ، وأنّ اليمين تنعقد بها ، ويجب في الحنث فيها الكفّارة ، بشرط أن تكون هذه الصّفة ممّا لا يشاركه فيها غيره ، والدليل على ذلك :

1 — ذكره لهذا الباب بعد الأبواب التي ذكر فيها كراهية الحلف بغير الله ، وأنّه من الشّرك .

2 — حديث الباب ؛ الذي ذكر فيه صفة تقليب القلوب لله ﷻ ، وأنها أكثر حلف النبيّ ﷺ .

3 — حكمه على حديث الباب بأنّه حسنٌ صحيحٌ ، وهذا يدلُّ على أنّه يرى العمل بمضمون الحديث .

4 — عدم تعليقه على حديث الباب ؛ لأنّه ممّا لا نزاع فيه .



المبحث الرابع عشر  
فِي ثَوَابِ مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً

1541 – حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ ابْنِ الْهَادِ ، عَنْ  
عُمَرَ ابْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ مَرْجَانَةَ ،  
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « هَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً هُوَ مِنْهُ  
أَعْتَقَ اللَّهُ مِنْهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنْ النَّارِ حَتَّى يُعْتِقَ فَرْجَهُ بِعُرْجِهِ » (1) .  
وَفِي الْبَابِ عَنْ عَائِشَةَ (2) ، وَعَمْرٍو بْنِ عَبْسَةَ (3) ، وَابْنِ عَبَّاسٍ (4) ،  
وَوَائِلِ بْنِ  
الْأَسَدِ قَع (5) ، وَأَبِي

- 
- 
- (1) أخرجه البخاري ، كتاب العتق ، باب في العتق وفضله ، برقم ( 2333 ) .  
ومسلم ، كتاب العتق ، باب فضل العتق ، برقم ( 2777 ) .  
(2) أخرجه ابن حبان ، كتاب العتق ، برقم ( 4311 ) ، والطحاوي ، وقال : سنده  
حسن ؛ مشكل الآثار ( 192/2 ) .  
(3) أخرجه الترمذي في كتاب فضائل الجهاد ، باب ما جاء في فضل من شاب شبيبة في  
سبيل الله ، برقم ( 1559 ) ، وأبو داود ، كتاب العتق ، باب أي الرقاب أفضل ،  
برقم ( 3453 ) ، وأحمد في أول مسند الكوفيين برقم ( 18622 ) .  
قال ابن حجر : رواه أبو داود والترمذي ، ولم يحكم عليه ؛ تلخيص الحبير ( 503/4 ) .  
(4) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ( 243/4 ) وعزاه للطبراني ، وقال : فيه محمد بن أبي  
حميد وهو ضعيف .  
(5) أخرجه أبو داود ، كتاب العتق ، باب في ثواب العتق ، برقم ( 3451 ) ، وأحمد ،

أمام  
 عتق (1) ، وَ  
 عتق (2) ،  
 بن عام (3) ،  
 وكعب بن مرة (3) .

حديث أبي هريرة هذا حديث حسن صحيح ، غريب من هذا الوجه .  
 وابن الهادي اسمه : يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهادي ، وهو مدني ثقة ، قد روى عنه مالك بن أنس وغير واحد من أهل العلم (4) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن تحدت المصنف — رحمه الله — في الأبواب السابقة عن كفارات الأيمان والنذور ، ولأن كفارة اليمين على التخيير : عتق رقبة مؤمنة ، أو

مسند المكيين برقم ( 15436 ) . قال ابن حجر : أخرجه أحمد وأصحاب السنن ، ولم يحكم عليه ؛ تلخيص الحبير ( 206/3 ) .

(1) أخرجه الترمذي ، وسيأتي بإذن الله في آخر هذا الفصل .

(2) أخرجه أحمد ، مسند الشاميين برقم ( 16688 ) .

قال الهيثمي : رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني ورجاله رجال الصحيح خلا قيس الجذامي ، ولم يضعفه أحد ؛ مجمع الزوائد ( 242/4 ) .

(3) أخرجه ابن ماجه ، كتاب الأحكام ، باب العتق برقم ( 2513 ) ، وأحمد ، مسند

الشاميين برقم ( 17370 ) . قال ابن حجر : أخرجه أحمد وأصحاب السنن ، ولم يحكم عليه ؛ تلخيص الحبير ( 206/3 ) .

(4) الجامع الكبير ( 200/3 ) .

إطعام عشرة مساكين ، أو كسوتهم ، فمن لم يجد هذه الأصناف الثلاثة فصيام ثلاثة أيام ؛ ناسب أن يذكر المصنّف هنا التّرجيب في العتق ، وعِظَم ثوابه ؛ ليرغب من حنث في يمينه في العتق ، وأنّ أجره أعظم من أجر الإطعام والكسوة .

### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً » .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ذكر المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً ؛ بيّن عِظَم ثواب من أعتق رَقَبَةً مؤمّنة ، وأنّ الله سبحانه يعتق بكل عضوٍ منه عضواً من النَّار .

وحكم عليه بأنّه حسنٌ صحيحٌ ، غريب من هذا الوجه .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

لم يعلّق المصنّف على هذا الحديث ؛ حيث إنّ هذا الحديث من أحاديث التّرجيب ، وساقه المصنّف هنا ترغيباً في العتق عامّة ، ولا يوجد من يخالف في هذا المقصد الشرعيّ العظيم .

### خامساً : رأي الإمام التّرمذي :

يرى الإمام التّرمذي — رحمه الله — عِظَم ثواب عتق الرّقاب المؤمنة ، وأنّه في كفّارة اليمين أعظم من الإطعام والكسوة ، ويرغب فيه ؛ بدليل :

1 — ذكره لهذا الحديث بعد أحاديث تتعلّق بالأيمان والتّذوّر وكفّاراتها .

2 — عدم ذكره للإطعام والكسوة ، مع أنّ الحانث يجنّب بين الإطعام

والكسوة والعتق كما هو ظاهر في قوله تعالى : ﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّعْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَهَّارْتَهُ إِطْعَامَ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَهَّارَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ ﴾ [ المائدة : 89 ] .

3 — ذكره لحديث الباب الذي فيه أن الله يعتق من المعتق بكل عضو من المعتق عضواً منه .

4 — حكمه على حديث الباب بأنه حسنٌ صحيح ، غريب من هذا الوجه .



المبحث الخامس عشر  
فِي الرَّجْلِ يَلْطَمُ خَادِمَهُ



## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَلْطَمُ خَادِمَهُ

1542 – حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ ، عَنْ شُعْبَةَ ،  
عَنْ حُصَيْنٍ ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ مِقْرَانَ الْمُرِّيِّ ، قَالَ :  
« أَقْدَرُ رَأْيُنَا سَبْعَةَ إِخْوَةٍ مَا لَنَا خَادِمٌ إِلَّا وَاجِدَةٌ ، فَلَطَمَهَا أُكْدْنَا ، فَأَمَرْنَا النَّبِيَّ ﷺ أَنْ  
نُعْتَقَهَا » (1) .

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ (2) .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ (3) .

وَقَدْ رَوَى غَيْرٌ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ ، عَنْ حُصَيْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَذَكَرَ  
بَعْضُهُمْ فِي الْحَدِيثِ قَالَ : لَطَمَهَا عَلَى وَجْهِهَا .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن بيّن المصنّف — رحمه الله — في الباب السّابق فضل عتق الرّقبة

---

(1) أخرجه مسلم ، كتاب الأيمان ، باب صحبة المماليك وكفّارة من لطم عبده ،  
برقم ( 3132 ) .

(2) أخرجه مسلم ، كتاب الأيمان ، باب صحبة المماليك وكفّارة من لطم عبده ،  
برقم ( 3131 ) .

(3) الجامع الكبير ( 201/3 ) .

وعِظَم ثوابه ، وذلك بعد ذكره للأيمان ؛ لأنَّ العتق أحد كفّارات الأيمان ، وهذا العتق واجبٌ في كفّارة اليمين ؛ ناسب أن يذكر في هذا الباب أن من العتق ما يكون مستحباً ، وهو عند ارتكاب ذنب أو ظلم للغير ، كما في حديث الباب .

### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَلْطِمُ خَادِمَهُ » . وهذه الترجمة لا تفصح عن مراد المصنّف إلاّ بعد النَّظَر إلى حديث الباب .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ذكر المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً . وحكم عليه بأنّه حسنٌ صحيحٌ ، في أمر النَّبِيِّ ﷺ بعتق الجارية التي لطمها سيدها .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

لم يعلّق المصنّف على هذا الباب ؛ حيث إنّ فيه التّريغيب في تطهير النَّفْس من الظلم ، ومجازاة الذي وقع عليه الظلم بما يستسمح به وتطيب به نفسه ، وهذا على سبيل الاستحباب لا الإلزام<sup>(1)</sup> . وهذا التّوع من الفقه

(1) أجمع المسلمون على أن عتقه بهذا ليس بواجب وإنما هو مندوب كفّارة ذنبه فيه ، وإزالة إثم ظلمه .

شرح صحيح مسلم ( 137/7 ) ، نيل الأوطار ( 84/6 ) .

أُصِيلَ عِنْدَ التِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ فَقَهَاءِ الْمُحَدِّثِينَ .

**خَامِسًا : رَأْيُ الْإِمَامِ التِّرْمِذِيِّ :**

يَرَى الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ — رَحِمَهُ اللَّهُ — اسْتِحْبَابَ اسْتِطَابَةِ نَفْسٍ مِنْ ظُلْمٍ  
مِنَ الظَّالِمِ ، وَمَحَاوَلَةَ إِعْطَائِهِ مِنَ الدُّنْيَا مَا يَنْجِي الظَّالِمَ مِنْ عَذَابِ الآخِرَةِ ؛  
بَدِيلٌ :

1 — حَدِيثُ الْبَابِ الْمَذْكُورِ .

2 — وَحُكْمُهُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ حَسَنٌ صَحِيحٌ .





# المبحث السادس عشر

فِي كَرَاهِيَةِ الْحَلْفِ

بِغَيْرِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ

1543 – حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُونُسَ  
الْأَزْرَقُ ، عَنْ هِشَامِ الدَّسْتَوَائِيِّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ،  
عَنْ ثَابِتِ بْنِ الصَّحَّاحِ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « هَذَا حَلْفٌ بِمِلَّةِ غَيْرِ  
الْإِسْلَامِ كَاذِبٌ ؛ فَهُوَ كَمَا قَالَ » (1) .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا إِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ بِمِلَّةٍ سِوَى الْإِسْلَامِ  
فَقَالَ : هُوَ يَهُودِيٌّ أَوْ نَصْرَانِيٌّ إِنْ فَعَلَ كَذَا وَكَذَا فَفَعَلَ ذَلِكَ الشَّيْءَ ؛ فَقَالَ  
بَعْضُهُمْ : قَدْ أَتَى عَظِيمًا وَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ . وَهُوَ قَوْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ، وَبِهِ  
يَقُولُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، وَإِلَى هَذَا الْقَوْلِ ذَهَبَ أَبُو عُبَيْدٍ .

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَالتَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ : عَلَيْهِ  
فِي ذَلِكَ الْكَفَّارَةُ . وَهُوَ قَوْلُ سُفْيَانَ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ (2) .

- 
- 
- 
- (1) أخرجه البخاري ، كتاب الأدب ، باب ما ينهى من السباب واللعن ، برقم ( 5587 )  
( ، ومسلم ، كتاب الأيمان ، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه ، وأن من قتل نفسه  
بشيء عذب به في النار ، وأنه لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة ، برقم ( 159 ) .
- (2) الجامع الكبير ( 201/3 ) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ذكر ا لمصنّف — رحمه الله — في الأبواب السّابقة وجوب الحلف بالله أو بصفة من صفاته الّتي لا يشاركه فيها أحد ، وبيّن تحريم الحلف بغير الله ، وأنّ فاعله يوصف بالشّرك والكفر ؛ ناسب أن يذكر هنا من يحلف بملة غير الإسلام ؛ لأنّها من الحلف بغير الله وعكس .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْحَلْفِ بِغَيْرِ مِلَّةِ الْإِسْلَامِ » .

ويتبيّن لنا من هذه الترجمة أنّ المصنّف يرى تحريم هذا النوع من الأيمان

#### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً .  
وحكم عليه بأنّه حسنٌ صحيحٌ .

#### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

نقل الإمام الترمذي — رحمه الله — خلاف العلماء في وجوب الكفّارة على من حلف بملة غير ملة الإسلام وحنث في ذلك :

فذهب بعضهم إلى عدم وجوب الكفّارة عليه ، ونسب هذا القول إلى أهل المدينة ، والإمام مالك ، وأبو عبيد .

وذهب الآخرون إلى وجوب الكفّارة عليه ، وهو قول سفيان ، وأحمد ، وإسحاق .

### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي — رحمه الله — تحريم الحلف بملة غير ملة الإسلام ، وأنه جرم عظيم ، ؛ وذلك تبين لي من خلال ما يلي :

1 — ترجمة الباب ؛ الذي صرح فيها بكراهة هذا الفعل ، وهو من قبيل كراهة التحريم .

2 — حديث الباب الذي يفيد أن من حلف بملة غير ملة الإسلام فهو كما قال ، وهذا من باب التعليل والمبالغة في الزجر كما سبق بيان ذلك في باب من حلف بغير الله فقد أشرك .

3 — حكمه على حديث الباب بأنه حسنٌ صحيح .

4 — نقله خلاف أهل العلم في الكفارة مع اتفاقهم على تحريم هذا الفعل وشناعته من أئمة المذاهب وغيرهم من السلف الصالح .

### مذاهب الفقهاء في المسألة :

#### تحرير محل النزاع :

اتفق الفقهاء على أن هذا محرّم ، ومعصية لله وعيّنك<sup>(1)</sup> .

واختلفوا في اعتباره يميناً توجب الكفارة أم لا ، على قولين :

#### القول الأول : أنه يمينا ؛ فتلزم الكفارة بالحنث فيه :

وهو مذهب الحنفيّة<sup>(2)</sup> ، والحنابلة<sup>(1)</sup> ، واختاره شيخ الإسلام ابن

(1) الحاوي للماوردي ( 263/15 ) .

(2) بدائع الصنائع ( 8/3 ، 21 ) ، حاشية ابن عابدين ( 55/3 ) .



تَيْمِيَّةٌ<sup>(2)</sup> ، وبه قال عطاء ، وطاووس ، والحسن ، والشعبي ، والثوري ، والأوزاعي<sup>(3)</sup> .

**القول الثاني : أنه لا يعتبر يميناً ؛ فلا تجب فيه كفارة بالحنث :**

وهو مذهب المالكية<sup>(4)</sup> ، والشافعية<sup>(5)</sup> ، ورواية عن أحمد<sup>(6)</sup> .

**أدلة أصحاب القول الأول القائلين باعتباره يميناً توجب الكفارة :**

أولاً : القرآن الكريم :

قوله تعالى : ﴿ ذَلِكُمْ كَهَارَةٌ أَيَّمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ﴾ [ المائدة : 89 ] . وهذا عام يشمل اليمين بملة غير الإسلام وغيرها .

ثانياً : السنة :

**1 —** ما رواه الزهري ، عن خارجة بن زيد ، عن أبيه ، عن النبيّ

ﷺ ؛ « أنه سئل عن الرجل يقول : هو يهودي ، أو نصراني ، أو يريء من الإسلام في البهين يلف بما فيه حنث ، فقال : عليه كفارة يمين »<sup>(7)</sup> .

(1) المغني ( 464/13 ) ، الإنصاف ( 31/11 ، 33 ) .

(2) الاختيار لشيخ الإسلام ص 109 .

(3) الحاوي ( 263/15 ) ، المغني ( 464/3 ) .

(4) المدونة ( 31/2 ) ، الشرح الصغیر للدردير ( 330/1 ) .

(5) نهاية المحتاج ( 169/1 ) ، تحفة المحتاج ( 214/8 ) .

(6) الإنصاف ( 31/11 ) .

(7) أخرجه البيهقي في سننه ( 30/10 ) ، وقال : « لا أصل له من حديث الزهري ولا غيره ، تفرد به سليمان بن أبي داود الحراني ، وهو منكر الحديث ، ضعفه الأئمة

**2 -** قول ابن عباس — رضي الله عنهما — « في الرجل يقول : هو يهودي ، أو نصراني ، أو مجوسي ، أو بريء من الإسلام ... قال : يمين مغالطة » (1) .

ثالثاً : أن لزوم اليمين بالله لتوكيد حرمتها ، وهذا المعنى موجود فيما عقده من الكفر بالله ؛ فوجب أن يستويا في اللزوم والكفارة (2) .

**أدلة أصحاب القول الثاني القائلين بعدم اعتباره يميناً فلا تجب فيه كفارة :**

أولاً : القرآن الكريم :

قوله تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ [ الأنعام : 109 ] .

**وجه الدلالة :** أن الله جعل غاية اليمين وأغلظها اليمين به ، فلم تتغلظ بغيره (3) .

ثانياً : السنة :

**1 -** حديث ابن عمر — رضي الله عنهما — أن النبي ﷺ قال : « هُنَّ كَلْفٌ بِغَيْرِ اللَّهِ فَكُفْرٌ أَوْ أَشْرَكٌ » (4) .

**وجه الدلالة :** دلّ هذا الحديث بمفهومه على سقوط الكفارة في اليمين

وتركوه » .

(1) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ( 480/8 ) .

(2) الحاوي ( 263/15 ) .

(3) الحاوي ( 263/15 ) .

(4) سبق تخريجه في المبحث التاسع ص 326 .

بغير الله تعالى .

2 - حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « هُنْ كُفْرٌ بِاللَّاتِ وَالْعَزَى كُفْرٌ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » (1) .

**وجه الدلالة :** أنه لم يذكر في الحديث أنه عليه كفارة .

ثالثاً : أنه ليس حلفاً باسم الله تعالى ولا صفته ، فلا يكون يمينا ، كما لو قال : عصيت الله فيما أمرني إن فعلت كذا ، أو إن لم أفعل كذا ، وكما لو حلف بالكعبة أو بأبيه فلا تجب فيه كفارة (2) .

**مناقشة أدلة من قال باعتباره يمينا :**

أولاً : ضعف حديث خارجة بن زيد عن أبيه ، حيث قال البيهقي : « هذا الحديث لا أصل له من حديث الزهري » .

ثانياً : وأما أقوال الصحابة ؛ فإنه إذا ورد ما يخالفها فليست بحجة .

**مناقشة أدلة من قال بعدم اعتباره يمينا :**

أولاً : الآية ؛ أن ما قالوا به مسلم ، فلا يلزم منه عدم حصول اليمين بغير الحلف بالله تعالى .

ثانياً : حديث ابن عمر : نوقش : بوجود الفرق ، فالإيمان الالتزامية تلزم فيها الكفارة وإن كانت بغير الله تعالى ، كالحلف بالطلاق والعتاق

(1) سبق تخريجه في المبحث التاسع ص 326 .

(2) المغني ( 464/13 ) .

وغيرها .

ثالثاً : حديث أبي هريرة : نوقش بأن الكفارة هنا لم تجب ؛ لأنه حلفٌ بمخلوق ، بخلاف الحلف بملة غير الإسلام ، فهو من باب الأيمان الالتزامية ، وهي داخلة في لفظ اليمين .

### الترجيح :

تبيّن لي بعد عرض الأدلة السابقة ترجيح القول الأوّل القائل باعتباره يميناً توجب الكفارة ، وهو ما قال به الحنفية والحنابلة واختاره المحققون من أهل العلم كشيخ الإسلام ابن تيمية .

وذلك لقوة الأدلة التي استدلت بها أصحاب القول الأوّل ، ولأن لفظ اليمين تشمل الأيمان الالتزامية سواء أكانت بالله أم بملة غير الإسلام ، وتجب فيها الكفارة بالحنث فيها .





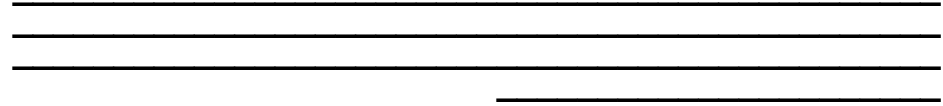
## قال الإمام الترمذي رحمه الله :

### بَابُ

1544 – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غِيلَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَحْرٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الرَّعِينِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ الْيَحْصِبِيِّ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنْ أُخْتِي نَذَرَتْ أَنْ تَمْشِيَ إِلَى الْبَيْتِ حَافِيَةً غَيْرَ مُخْتَمِرَةٍ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنْ اللَّهُ لَا يَصْعُقُ بِشَفَاءِ أَخِيكَ شَيْئًا ، فَأَتْرِكْهُ وَأَتَخْتَمِرْ ، وَأَتَحْصُرْ ثَلَاثَةَ أَهَابٍ » (1) .

وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (2) .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ (3) .



(1) أخرجه أبو داود ، كتاب الأيمان والتُّدُور ، باب من رأى عليه كفارة إذا كان في معصية ، برقم ( 2865 ) ، وابن ماجه ، كتاب الكفارات ، باب من نذر أن يحج ماشياً ، برقم ( 2125 ) ، والنسائي ، كتاب الأيمان والتُّدُور ، باب إذا حلفت المرأة لتمشي حافية غير مختمرة ، برقم ( 3775 ) .

قال الألباني : ضعيف من طريق عبید الله بن زحر عن أبي سعيد الرعيني عن عبد الله بن مالك عن عقبة بن عامر به ، وقال الترمذي : « حديث حسن » ، كذا قال ، وعبید الله ابن زحر ضعيف ؛ إرواء الغليل ( 218/8 ) ، ضعيف سنن النسائي ( 173 ) .

(2) سبق تخريجه في المبحث العاشر ص 335 .

(3) الجامع الكبير ( 200/3 ) .

وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ ، وَإِسْحَاقَ .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

هذا الباب يعتبر متعلقاً بالأبواب التي قبله والتي تتعلق بالتذور ، وساقه المصنّف هنا ليبيّن حكماً زائداً لم يرد في أبواب التذور ، وهو وجوب الكفّارة على من نذر محرماً أو فيه مشقة أو لا يستطيع الوفاء به .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ » ، وهي ترجمة مرسلة ؛ يستعملها المصنّف حينما يكون موضوع الباب متصلاً بالأبواب التي قبله ومكتملاً .

#### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً ؛ يبيّن أمر النبي ﷺ لعقبة بن عامر رضي الله عنه بوجوب الكفّارة على أخته في النذر الذي فيه شقاء عليها ، ثمّ حكم عليه بأنّه حسن .

#### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

نقل المصنّف — رحمه الله — أنّ العمل على هذا عند أهل العلم ، وهو قول أحمد وإسحاق ، وأنّ النذر الذي فيه مشقة لا يفى به الناذر، وعليه كفّارة يمين .

#### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي — رحمه الله — وجوب كفّارة اليمين على من نذر

نذرًا فيه مشقّة ، أو لا يستطيع الوفاء به ، وما ورد في الحديث من الأمر بالصوم لعله لعلم النبي ﷺ بحال أخت عقبة بن عامر ، وأنها لا تستطيع إطعامًا ولا كسوةً ولا عتقًا ؛ وتبيّن ذلك من خلال ما يلي :

1 — حديث الباب صريح في عدم إشقاء الإنسان نفسه ، ووجوب كفارة اليمين .

2 — تحسينه لحديث الباب .

3 — نقله أنّ العم ل على هذا عند أهل العلم ، وسمى منهم أحمد وإسحاق .







## قال الإمام الترمذي رحمه الله :

### بَابُ

1545 – حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « هُنَّ كَلْفٌ هُنَّ كُرْفُكُلٌ فِيهِ كَلْفُهُ : وَالْأَبْتُ وَالْعَزَى ؛ فُلْبَقُلٌ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ . وَهَنْ قَالَ : تُعَالُ أَفْهْرُكُ ؛ فَلْبُصْدُقُ » (1)

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَأَبُو الْمُغِيرَةِ هُوَ الْخَوْلَانِيُّ الْجَمْصِيُّ وَاسْمُهُ : عَبْدُ الْقُدُّوسِ بْنِ الْحَجَّاجِ (2) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

ساق المصنّف هذا الباب بعد أن بيّن تحريم الحلف بغير الله ، وأنّه يوصف بالشرك والكفر ، وبتحريم الحلف بملة غير ملة الإسلام ؛ ليبين هنا

- 
- 
- (1) أخرجه البخاري ، كتاب الأيمان والنذور ، باب لا يحلف باللات والعزى ، ولا بالطواغيت ، برقم ( 6159 ) ، ومسلم ، كتاب الأيمان ، باب من حلف باللات والعزى فليقل : لا إله إلا الله ، برقم ( 3107 ) .
  - (2) الجامع الكبير ( 203/3 ) .

عدم انعقاد ما كان من الأيمان كذلك ، وأنه مع عظم هذا الذنب ، فإنه ليس فيه كفارة إلا أن يشهد أن لا إله إلا الله .

### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنف — رحمه الله — لهذا الباب بترجمة مرسلة بقوله :  
« باب » ، وهذه عادة المصنف إذا كان حديث الباب يعتبر متصلاً بالمواضيع التي قبله .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ساق المصنف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً ؛ أخبر فيه أن من حلف بغير الله لا كفارة لقوله هذا إلا أن يقول : لا إله إلا الله ، وحكم عليه بأنه حسنٌ صحيح .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

لم يعلق المصنف — رحمه الله — على هذا الحديث من ناحية فقهية ؛ لأنه يرى العمل بمضمونه ، ولا يرى خلاف من خالف في هذه المسألة .

### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي — رحمه الله — أن من حلف بغير الله تعالى لم تنعقد يمينه ، وأنه لا كفارة عليه ، وعليه أن يقول : لا إله إلا الله ؛ وتبين ذلك من خلال ما يلي :

1 — حديث الباب صريح في أن من حلف باللوات وال عزى عليه أن

يقول : لا إله إلا الله ، ولم يذكر كفارة غيرها .

2 — حكمه على الحديث بأنه حسنٌ صحيح .

3 — عدم نقله لأقوال من خالف في المسألة ، وكأنه يرى ضعف ما ذهبوا إليه .



المبحث السابع عشر  
في قضاء النذر عن المبتدئ

قال الإمام الترمذي رحمه الله :

## بَابُ مَا جَاءَ فِي قِضَاءِ النَّذْرِ عَنِ الْمَيِّتِ

1546 – حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ اسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي نَذْرٍ كَانَ عَلَى أُمِّهِ تُوفِّيَتْ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « اِقْضِ عَنْهَا » (1) .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ (2) .

### فقه الإمام الترمذي :

أولاً : مناسبة الباب :

بعد أن ذكر المصنّف — رحمه الله — في الأبواب السّابقة أحكام النذور ، وانعقاد نذر الطّاعة ، ووجوب الوفاء به ، وكلّ ذلك في حقّ الأحياء ؛ ناسب أن يذكر هنا حكم لو نذر المسلم نذراً ومات قبل أن يفي به ، هل يسقط أم يجب على ورثته الوفاء ؟

### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِي

---

(1) أخرجه البخاريّ ، كتاب الأيمان والنذور ، باب من مات وعليه نذر ، برقم ( 6204 ) ، ومسلم ، كتاب الأيمان ، باب الأمر بقضاء النذر ، برقم ( 3092 ) .

(2) الجامع الكبير ( 204/3 ) .

قضاء النذر عن الميت « ، وهي ترجمة خبرية خاصة ؛ لا تبين مراد المصنف إلا بعد النظر فيما تحتها من أحاديث .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ذكر المصنف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً ؛ أمر فيه النبي ﷺ فيه سعد بن عبادَةَ بقضاء النذر الذي توفيت أمه قبل أن تقضيه ، وحكم على الحديث بأنه حسنٌ صحيح .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

لم يعلق المصنف على هذا الحديث من ناحية فقهية ، ولعله يرى ويميل إلى ضعف من خالف في هذه المسألة .

### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي — رحمه الله — وجوب قضاء النذر عن الميت إذا كان في استطاعة الورثة ذلك ، وكان النذر طاعة لله ؛ والدليل على هذا :

- 1 — أمره ﷺ لسعد بقضاء النذر الذي كان على أمه .
- 2 — حكمه على حديث الباب بأنه حسنٌ صحيح .
- 3 — عدم نقله لأقوال المخالفين .







المبحث الثامن عشر  
فِي فَضْلِ مَنْ أَعْتَقَ

## قال الإمام الترمذي رحمه الله : باب ما جاء في فضل من أعتق

1547 – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَمْرَانُ بْنُ عِيْنَةَ ، وَهُوَ أَخُو سُفْيَانَ بْنِ عِيْنَةَ ، عَنْ حُصَيْنٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ ، عَنْ أَبِي أَمَامَةَ وَغَيْرِهِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « أَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا ؛ كَانَ فَكَاهَهُ مِنْ النَّارِ ، يُجْزَى كُلُّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنْهُ ، وَأَيُّمَا امْرِئٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ امْرَأَتَيْنِ مُسْلِمَتَيْنِ ؛ كَانَتْمَا فَكَاهَهُ مِنَ النَّارِ ، يُجْزَى كُلُّ عَضْوٍ مِنْهُمَا عَضْوًا مِنْهُ ، وَأَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ أَعْتَقَتْ امْرَأَةً مُسْلِمَةً ؛ كَانَتْ فَكَاهُمَا مِنَ النَّارِ ، يُجْزَى كُلُّ عَضْوٍ مِنْهُمَا عَضْوًا مِنْهُمَا » (1) .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

وَفِي الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عِتْقَ الذُّكُورِ لِلرِّجَالِ أَفْضَلُ مِنْ عِتْقِ الْإِنَاثِ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « هُنَّ أَعْتَقَ امْرَأَةً مُسْلِمَةً ؛ كَانَ فَكَاهَهُ مِنَ النَّارِ ، يُجْزَى كُلُّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنْهُ » . الْحَدِيثُ صَحَّ فِي طَرَفِهِ (2) .

---

(1) أخرجه أحمد في مسند الشاميين ، برقم ( 17366 ) .

قال ابن حجر : إسناده صحيح ؛ فتح الباري ( 182/5 ) .

(2) الجامع الكبير ( 204/3 ) .

### فقه الإمام الترمذي :

#### أولاً : مناسبة الباب :

قال الشيخ محمد بن عبد الرحمن المباركفوري في كتابه ( تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي ) : « إِنَّ الظَّاهِرَ فِي عَقْدِ هَذَا الْبَابِ تَكَرَّارًا بِلَا فَائِدَةٍ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ قَبْلَ ذَلِكَ حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَبَوَّبَ لَهُ بِقَوْلِهِ : ( بَابُ مَا جَاءَ فِي ثَوَابِ مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً ) ، وَلَوْ عَقَدَ وَاحِدًا مِنْ هَذَيْنِ الْبَابَيْنِ وَأُورِدَ فِيهِ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ كَمَا فَعَلَ صَاحِبُ ( الْمُنْتَقَى ) لَكَانَ أَحْسَنَ » (1) .

قلت : والذي يظهر — والعلم عند الله — أَنَّهُ أَخَّرَ هَذَا الْبَابَ فِي آخِرِ أَبْوَابِ التُّذُورِ وَالْإِيمَانِ ؛ لِيَذْكَرَ الْمُسْلِمَ وَالْمُسْلِمَةَ بِأَنَّ نَهَايَةَ هَذِهِ الدِّينِ إِذَا جَاءَتْ وَإِنَّمَا نَارٌ ، وَيُخْتَنِّهُمُ عَلَى عِتْقِ رِقَابِهِمْ مِنَ النَّارِ ؛ خُصُوصًا وَأَنَّهُ ذَكَرَ هَذَا الْبَابَ بَعْدَ مَا جَاءَ فِي قِضَاءِ النَّذْرِ عَنِ الْمَيِّتِ ، وَهَذِهِ الْمُنَاسِبَةُ فِي غَايَةِ التَّذْكَيرِ وَالْوَعْظِ وَالْإِعْتِبَارِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ أَتَى بِفَائِدَةٍ أُخْرَى غَيْرَ مَا ذَكَرَ فِي بَابِ ثَوَابِ مَنْ أَعْتَقَ ، وَهِيَ : تَفْضِيلِ عِتْقِ الرِّجَالِ عَلَى النِّسَاءِ .

#### ثانياً : ترجمة الباب :

ترجم المصنّف — رحمه الله — لهذا الباب بقوله : « بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ أَعْتَقَ » .

وهذه ترجمة خبرية خاصة ؛ تبين فضل العتق الذي سيذكر في الحديث.

(1) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي ( 131/5 ) .

### ثالثاً : أحاديث وآثار الباب :

ذكر المصنّف — رحمه الله — في هذا الباب حديثاً واحداً ؛ بين فيه أنّ العتق من أسباب الفكاك من النار .  
 وحكم عليه بأنّه حسنٌ صحيحٌ ، غريب من هذا الوجه .

### رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة :

علّق المصنّف — رحمه الله — على هذا الحديث من ناحية فقهية بقوله :  
 « وَفِي الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عِتْقَ الذُّكُورِ لِلرِّجَالِ أَفْضَلُ مِنْ عِتْقِ  
 الْإِنَاثِ ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « هُنَّ أَعْتَقُ أَمْرًا مُسْلِمًا ؛ كَأَنَّ فَكَاكُهُ مِنَ النَّارِ ، يُجْزَى  
 كُلُّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنْهُ » . الحديث صحّ في طُرُقِهِ « ؛ وهو كما قال .

### خامساً : رأي الإمام الترمذي :

يرى الإمام الترمذي — رحمه الله — فضل العتق ، وأنّه من أعظم  
 القرب ، وأسباب الفكاك من النار ، وأنّ عتق الذكور أفضل من عتق  
 الإناث ؛ بدليل :

1 — ورود ذلك التّفصيل صريحاً في الح ديث أنّ عتق الرّجل يقابل عتق  
 امرأتين .

2 — حكمه على حديث الباب بأنّه حسنٌ صحيحٌ ، غريب .

3 — تصريحه برأيه في قوله : « وَفِي الْحَدِيثِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عِتْقَ  
 الذُّكُورِ لِلرِّجَالِ أَفْضَلُ مِنْ عِتْقِ الْإِنَاثِ ... » ، واستدلّاه على ذلك .  
 والله أعلم ، وصلى الله وسلّم على سيّدنا محمّد ، وآله وصحبه أجمعين .



# حائمة البحث

## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على نبيّ  
الرحمات ، وبعد :

فهذا ما أنجزته بتيسير الله وتوفيقه من دراسة فقه الإمام الترمذي من  
باب الصرِّد إلى آخر باب التُّدور والأيمان، وأسأل الله أن يجعله عملاً مباركاً.  
وقد توصلت من خلال عملي في هذه الرسالة إلى عدّة نتائج وتوصيات  
أجملها في ما يلي :

### أولاً : النتائج :

- 1 — الإمام الترمذي محدّث فقيه ، جمع في كتابه الأحاديث النبويّة وطرق  
وآراء الفقهاء .
- 2 — تراجم المصنّف — غالباً — واضحة سهلة شديدة الصلّة بما تحتها من  
الأحاديث . وقد تدلّ على رأي المصنّف .
- 3 — جميع الأحاديث التي أوردتها المصنّف هي ممّا عليه العمل عند أهل  
العلم ، وقد يُصدّر الباب بحديث ضعيف يستشهد به الفقهاء ثمّ يأتي  
بالحديث الصّحيح في نفس المسألة أو يشير إليه .
- 4 — ممّا يرحّج معرفة رأي الترمذي في المسائل الخلافية تقديم أحد الأقوال  
على الآخر ، أو إغفاله لقول المخالفين ، أو ذكره لأدلة أحد القولين  
وترك الآخر .

- 5 — يعتبر جامع الترمذي ثروة علمية ضخمة في حفظ أقوال الصحابة وعلماء السلف الذين انثرت مذاهبهم ، وفي نقل الإجماع .
- 6 — الإمام الترمذي ليس متبعا ولا متعصبا لمذهب معين ، بل هو متبع للدليل .

### ثانياً : التوصيات :

- 1 — تحقيق جامع الترمذي — تحقيقاً علمياً — لكثرة نسخه واختلافها وخصوصاً في تراجم الأبواب ، وفي الحكم على الأحاديث ، ولتفسير سبب اضطراب ترتيب بعض الأبواب .
- 2 — جمع ما تمت كتابته عن فقه الترمذي في الرسائل الجامعية وإخراجه في كتاب واحد يكون في متناول الجميع .
- 3 — استخراج فقه أئمة الحديث الآخرين من أصحاب الكتب الستة وغيرهم من خلال رسائل جامعية .
- وفي الختام أحمد الله تعالى على حسن توفيقه وعظيم امتنانه ، وأسأله أن يرزقني الإخلاص في القول والعمل ، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يهديني للتي هي أقوم ، وأن يتجاوز عن تقصيري وتفريطي وغفلي ، وأن يمنَّ على المسلمين بالهدى والتوفيق والرَّشاد والصَّلاح ، والعزَّة والرَّفعة والتمكين في جميع الأمور والمجالات .
- وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين ، وصلى الله وسلّم وبارك على عبده ورسوله محمَّد بن عبد الله ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، والله أعلم .





# الفهارس

وتشمل الفهارس التالية :

- فهرس الآيات القرآنية .
- فهرس الأحاديث النبوية، وأثار الصحابة والتابعين.
- فهرس الأعلام المترجمين .
- فهرس القواعد الفقهية والأصولية .
- فهرس الخريب .
- فهرس الأماكن والمواضع .
- فهرس المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .

فهرس

الآيات القرآنية

## فهرس الآيات القرآنية

- ﴿ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [ البقرة : 185 ] ..... 317
- ﴿ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي .. ﴾ [ البقرة : 249 ] ..... 56
- ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾ [ آل عمران : 31 ] ..... 4
- ﴿ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾ [ المائدة : 3 ] ..... 92
- ﴿ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ ﴾ [ المائدة : 4 ] ..... 68 ، 60
- ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ [ المائدة : 4 ] ..... 72 ، 92 ، 90
- ﴿ لَا يُوَاحِدُكُمْ اللَّهُ بِاللَّعْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ .. ﴾ [ المائدة : 89 ] ..... 356
- ﴿ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ .. ﴾ [ المائدة : 89 ] ..... 317
- ﴿ ذَلِكَ كَهَارَةٌ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ ﴾ [ المائدة : 89 ] ..... 365 ، 316 ، 314
- ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾ [ الأنعام : 109 ] ..... 366
- ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾ [ الأنعام : 164 ] ..... 180
- ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [ النحل : 44 ] ..... 4
- ﴿ فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا ﴾ [ الكهف : 110 ] ..... 332 ، 331
- ﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ .. ﴾ [ النور : 63 ] ..... 4
- ﴿ فَرَاعَ عَلَيْهِمْ ضَرْبًا بِالْيَمِينِ ﴾ [ الصافات : 93 ] ..... 279
- ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ [ النجم : 39 ] ..... 181 ، 179

- ﴿ وَمَاءَ اتَّكُمُ الرَّسُولُ فَحُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ [ الحشر : 7 ] ..... 4
- ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أَزْوَاجِكَ ﴾ [ التَّحْرِيم : 1 - 2 ] ..... 313
- ﴿ لِأَحَدِنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ﴾ [ الحاقة : 45 ] ..... 280



# فَهْرَسْت

**الأحاديث النبوية ،**

**وأثار الصحابة والتابعين**

## فهرس الأحاديث النبوية ، وآثار الصحابة والتابعين

- 259 ..... أَحْلَقِي رَأْسَهُ وَتَصَدَّقِي بِزِنَةِ شَعْرِهِ فِضَّةً
- 178 ..... أَخَذَ الْكَبِشَ فَأَضْجَعَهُ وَدَبَحَهُ وَقَالَ : بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ ...
- 92 ..... إِذَا أُرْسِلْتَ كِلَابَكَ الْمُعَلَّمَةَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ مِمَّا أَمْسَكَنَ عَلَيْكُمُ وَإِنْ قَتَلْنَ ...
- 93 ..... إِذَا أُرْسِلْتَ الْكَلْبَ فَأَكَلَ مِنَ الصَّيِّدِ فَلَا تَأْكُلْ ...
- 87 ..... إِذَا أُرْسِلْتَ كَلْبَكَ الْمُعَلَّمِ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ
- 59 ..... إِذَا أُرْسِلْتَ كَلْبَكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ فَأَمْسَكَ عَلَيْكَ فَكُلْ
- 91 ..... إِذَا أُرْسِلْتَ كَلْبَكَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ
- 72 ..... إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ الْمَعْلَمُ فَلَا تَأْكُلْ ، وَأَمَّا الصَّغْرُ وَالْبَازِي فَإِنَّهُ إِذَا أَكَلَ فَكُلْ
- 288 ..... إِذَا اسْتَأْذَنَّا فَاقْتَحِمِ الْحِجَابَ ، فَفَعَلَ ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا بِعَشْرِ رِقَابٍ فَأَعْتَقَتْهُمْ ...
- 275 ..... إِذَا رَأَيْتُمْ هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ وَأَرَادَ أَحَدُكُمْ أَنْ يُضْحِيَ ؛ فَلْيُمْسِكْ عَنْ شَعْرِهِ وَأَظْفَارِهِ
- 80 ..... إِذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَأَذْكَرِ اسْمَ اللَّهِ ، فَإِنْ وَجَدْتَهُ قَدْ قُتِلَ فَكُلْ
- ..... إِذَا ظَهَرَتِ الْحَيَّةُ فِي الْمَسْكَنِ فَقُولُوا لَهَا : إِنَّ نَسْأَلَكَ بِعَهْدِ نُوحٍ وَبِعَهْدِ سُلَيْمَانَ بْنِ
- 137 ..... دَاوُدَ أَنْ لَا تُؤْذِينَا ، فَإِنْ عَادَتْ فَاقْتُلُوهَا
- 76 ..... إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ سَهْمَكَ قَتَلَهُ ، وَلَمْ تَرَ فِيهِ أَثَرَ سَبْعٍ فَكُلْ
- 209 ..... اذْبَحْ وَلَدَهَا مَعَهَا ...
- 181 ..... أَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ
- 181 ..... اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ وَسَلُّوا لَهُ بِالتَّوْبَةِ ؛ فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ
- 347 ..... اعْتَكِفْ وَصُمْ
- 218 ..... أَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْمَدِينَةِ عَشْرَ سِنِينَ يُضْحِي كُلَّ سَنَةٍ

- 142 ، 140 ، 135 ..... أَقْتُلُوا الْحَيَاتِ ، وَاقْتُلُوا ذَا الطُّفَيْتَيْنِ وَالْأَبْتَرَ ...
- 375 ..... أَقْضِ عَنْهَا
- 234 ..... أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ ؟ قَالَتْ : لَا ...
- 330 ، 326 ..... أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تُحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ
- 84 ..... إِلَّا أَنْ تَجِدَهُ قَدْ وَقَعَ فِي مَاءٍ ؛ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي الْمَاءُ قَتَلَهُ أَوْ سَهَمَكَ
- 82 ..... إِلَّا أَنْ تَجِدَهُ قَدْ وَقَعَ فِي مَاءٍ فَلَا تَأْكُلْ
- 84 ، 81 ، 80 ..... إِلَّا أَنْ تَجِدَهُ قَدْ وَقَعَ فِي مَاءٍ فَلَا تَأْكُلْ ؛ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي الْمَاءُ قَتَلَهُ ...
- 15 ..... اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئًا ... فَرَفَقَ بِهِمْ فَارْفُقْ بِهِ
- 178 ..... اللَّهُمَّ مِنْكَ وَلكَ ، وَعَنْ مُحَمَّدٍ وَأُمَّتِهِ ، بِاسْمِ اللَّهِ وَاللَّهِ أَكْبَرُ ، ثُمَّ دَبَحَ
- 155 ..... أَمَا السِّنُّ فَعَظْمٌ ، وَأَمَا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَبَشَةِ
- 209 ..... أَمَرْنَا أَوْ أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَيْنِ وَالْأُذُنَيْنِ
- 192 ..... أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَشْرِفَ الْعَيْنَ وَالْأُذُنَ ، وَأَنْ لَا نُضَحِّيَ بِمُقَابَلَةٍ ...
- 174 ..... أَمَرَنِي بِهِ يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ فَلَا أَدْعُهُ أَبَدًا
- 336 ..... إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَعَنِي عَنْ تَعْدِيبِ هَذَا نَفْسَهُ ، قَالَ : فَأَمَرَهُ أَنْ يَرْكَبَ
- 288 ..... إِنَّ اللَّهَ لَا يَصْنَعُ بِشَقَاءِ أُخْتِكَ شَيْئًا ، فَلْتَحْجِ رَاكِبَةً ، وَلْتُكْفِّرْ عَنْ يَمِينِهَا
- 369 ..... إِنَّ اللَّهَ لَا يَصْنَعُ بِشَقَاءِ أُخْتِكَ شَيْئًا ، فَلْتَرْكَبْ وَلْتُخْتَمِرْ ، وَلْتَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ
- 335 ..... إِنَّ اللَّهَ لَعَنِي عَنْ مَشِيهَا ، مُرُوها فَلْتَرْكَبْ
- 327 ..... إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تُحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ ، لِيَحْلِفَ حَالِفٌ بِاللَّهِ أَوْ لِيَسْكُتَ
- 141 ..... إِنَّ بِالْمَدِينَةِ جِنًّا قَدْ أَسْلَمُوا ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهُمْ شَيْئًا فَأَذِنُوهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ...
- ..... أَنَّ رَجُلًا مِنْ قَوْمِهِ صَادَ أَرْنَبًا أَوْ اثْنَيْنِ ، فَدَبَحَهُمَا بِمَرَوَةٍ ، فَعَلَّقَهُمَا حَتَّى
- 100 ..... لَقِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَهُ فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهِمَا

- 327 ..... أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَدْرَكَ عُمَرَ وَهُوَ فِي رَكْبٍ وَهُوَ يَخْلِفُ بِأَبِيهِ ...
- 197 ..... أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهُ غَنَمًا يَفْسِمُهَا عَلَى أَصْحَابِهِ ضَحَايَا ، فَبَقِيَ عَثُودٌ ...
- 150 ..... أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ كَلْبَ مَاشِيَةٍ
- 178 ..... أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِكَبْشٍ أَقْرَنَ يَطَأُ فِي سَوَادٍ ...
- 247 ، 242 ..... أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَهُمْ عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافئَتَانِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاءَ 242 ،
- 178 ..... إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَوْصَانِي أَنْ أَضْحِي عَنْهُ فَأَنَا أَضْحِي عَنْهُ
- 119 ..... أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَرَّمَ كُلَّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ
- 227 ..... إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ ، فَأَمَرَ مَنْ دَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ أَنْ يُعِيدَ دَبْحَهُ
- 246 ..... أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ كَبْشًا كَبْشًا
- 131... ..... أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : مَنْ قَتَلَ وَرَعَةً بِالضَّرْبَةِ الْأُولَى كَانَ لَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةً ...
- 142 ..... إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ نَهَى عَنِ ذَوَاتِ الْبُيُوتِ
- 109 ..... أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنِ لُحُومِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ...
- 332 ، 330 ..... إِنَّ الرِّيَاءَ شِرْكٌ
- ..... إِنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ دَاوُدَ قَالَ : لِأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً ، تَلِدُ كُلُّ امْرَأَةٍ
- 322 ..... غُلَامًا ...
- 91 ..... إِنْ كَانَ لَكَ كِلَابٌ مُكَلَّبَةٌ فَكُلِّ مِمَّا أَمْسَكَنَ عَلَيْكَ ...
- 289 ..... إِنَّ الْكَعْبَةَ غَنِيَّةٌ عَنِ مَالِكَ كَفَّرَ عَنْ يَمِينِكَ وَكَلَّمَ أَخَاكَ
- 106 ..... إِنْ كُنْتَ صَائِمًا فَصُمْ الْغُرَّ
- 136 ..... إِنَّ لِبُيُوتِكُمْ عُمَارًا ، فَحَرِّجُوا عَلَيْهِنَّ ثَلَاثًا ...
- 159 ..... إِنَّ لِهَذِهِ الْبَهَائِمِ أَوَابِدَ كَأَوَابِدِ الْوَحْشِ فَمَا فَعَلَ مِنْهَا هَذَا فافْعَلُوا بِهِ هَكَذَا
- 141 ..... إِنَّ لِهَذِهِ الْبُيُوتِ عَوَامِرَ ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا مِنْهَا فَحَرِّجُوا عَلَيْهَا ثَلَاثًا ...



- 348 ..... إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ سُؤَالِ
- 262 ..... أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ ثُمَّ نَزَلَ فَدَعَا بِكَبْشَيْنِ فَدَبَحَهُمَا
- 330 ..... أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ عُمَرَ يَقُولُ: وَأَبِي وَأَبِي، فَقَالَ: أَلَا إِنَّ اللَّهَ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ
- 207 ..... أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ ؛ فَعَدَلَ عَشْرَةَ مِنْ الْعَنَمِ بِبَعِيرٍ
- 273 ، 271 ..... أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ بِالْهَدْيِ مِنَ الْمَدِينَةِ فَلَا يَجْتَنِبُ شَيْئًا مِمَّا يَجْتَنِبُ مُشْرِكِيهَا
- 136 ..... أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ قَتْلِ حِنَّانِ الْبُيُوتِ وَهِيَ الْعَوَامِرُ
- 105 ..... أَنْفَجْنَا أَرْبَابًا وَنَحْنُ بِمَرِّ الظُّهْرَانِ ، فَسَعَى الْقَوْمُ فَلَعِبُوا ...
- 87 ..... إِنَّمَا ذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى كَلْبِكَ وَلَمْ تَذْكُرْ عَلَى غَيْرِهِ
- أنه سُئِلَ عن الرَّجُلِ يَقولُ : هو يهودي ، أو نصراني ، أو بريء من الإسلام في
- 365 ..... اليمين يحلف بها فيحنث ، فقال : عليه كفارة يمين
- 260 ، 250 ، 245 ..... أَنَّهُ عَقَّ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بِشَاةٍ
- 318 ..... أَنَّهُ كَانَ لَا يَكْفُرُ حَتَّى يَحْنِثَ
- 316 ..... أَنَّهُ كَانَ يَكْفُرُ قَبْلَ أَنْ يَحْنِثَ
- 246 ..... أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يَسْأَلُهُ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِهِ عَقِيْقَةً إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهَا ...
- 141 ..... إِنَّهُ نَهَى بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ ذَوَاتِ الْبُيُوتِ
- 56 ..... إِنَّهَا طَعَامُ طُعْمٍ ، وَشِفَاءُ سُقْمٍ
- 166 ..... إِنَّهَا لِنَاتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقُرُونِهَا وَأَشْعَارِهَا وَأُظْلَافِهَا ...
- إِنِّي وَاللَّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا إِلَّا أَتَيْتُ
- 315 ..... الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وَتَحَلَّلْتُهَا
- 150 ..... أَوْ كَلْبَ زَرْعٍ
- 348 ، 344 ..... أَوْفٍ بِنِدْرِكَ

- 378 ..... أَيُّمَا أَمْرٍ مُسْلِمٍ أَعْتَقَ أَمْرًا مُسْلِمًا ؛ كَانَ فَكَأَكُهُ مِنَ النَّارِ ...
- 290 ..... بِنَسَمَا جَزَتْهَا ، نَدَرْتُ لِلَّهِ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرَنَّهَا لَا وَقَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةٍ..
- 178 ..... بِسْمِ اللَّهِ ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ ، وَمِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ...
- 209 ..... الْبَقْرَةُ عَنْ سَبْعَةٍ ، قُلْتُ : فَإِنْ وَلَدَتْ ؟ قَالَ : اذْبَحْ وَلَدَهَا مَعَهَا ...
- 106 ..... جَاءَ أَعْرَابِيٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِأَرْزَبٍ قَدْ شَوَّاهَا ، فَوَضَعَهَا بَيْنَ يَدَيْهِ ...
- 118 ..... حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - يَعْنِي يَوْمَ خَيْبَرَ - الْحُمْرَ الْإِنْسِيَّةَ ، وَالْحَوْمَ الْبِغَالِي ...
- 222 ..... خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَوْمِ نَحْرِ فَقَالَ : لَا يَذْبَحَنَّ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُصَلِّيَ
- 143 ..... خَمْسُ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ : الْحَيَّةُ ، ...
- 253 ..... خَيْرُ الْأَضْحِيَّةِ الْكَبِشُ ، وَخَيْرُ الْكَفَنِ الْحُلَّةُ
- 316 ..... دَعَا غَلَامًا لَهُ فَأَعْتَقَهُ ، ثُمَّ حَنَثَ فَصَنَعَ الَّذِي حَلَفَ عَلَيْهِ
- 178 ..... ذَبَحَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الذَّبْحِ كَبِشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ أَمْلَحَيْنِ مُوجَّأَيْنِ
- 113 ..... ذَكَاةُ الْجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ
- 250 ..... رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَذَّنَ فِي أُذُنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ حِينَ وَلَدَتْهُ فَاطِمَةُ بِالصَّلَاةِ
- 41 ..... سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ يَوْمِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ فَقَالَ : يَوْمُ النَّحْرِ
- 92 ..... سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ : إِنَّا قَوْمٌ نَصِيدُ بِهَذِهِ الْكِلَابِ ؟ فَقَالَ : ...
- 96 ..... سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ ؟ فَقَالَ : مَا أَصَبْتَ بِحَدِّهِ فَكُلْ ، ...
- 290 ..... سُبْحَانَ اللَّهِ ! بِنَسَمَا جَزَتْهَا ، نَدَرْتُ لِلَّهِ إِنْ نَجَّاهَا اللَّهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرَنَّهَا ...
- 197 ..... ضَحَّ بِهَ أَنْتَ
- 198 ..... ضَحَّ بِهَا أَنْتَ
- 185 ..... ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبِشٍ أَقْرَنَ فَحِيلٍ ، يَأْكُلُ فِي سَوَادٍ ...
- 170 ..... ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبِشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ أَقْرَنَيْنِ ؛ ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ ...

- 215 ..... ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَبْشَيْنِ أَمْلَحَيْنِ مَوْجِبَيْنِ خَصِيَّيْنِ ...
- 218 ..... ضَحَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْمُسْلِمُونَ ...
- 259 ..... عَقَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْحَسَنِ بِشَاةٍ ، وَقَالَ : يَا فَاطِمَةُ ! احْلِقِي رَأْسَهُ ...
- 365 ..... عليه كفارة يمين
- 250 ، 245 ، 245 ..... عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ مُكَافِئَتَانِ ، وَعَنِ الْجَارِيَةِ شَاةٍ
- 251 ، 247 ..... عَنِ الْغُلَامِ شَاتَانِ ، وَعَنِ الْأُنْثَى وَاحِدَةً ؛ وَلَا يَضْرُكُكُمْ ذُكْرَانًا كُنَّ أُمَّ إِنَاءً
- 267 ..... الْغُلَامِ مَرْتَهَنٌ بِعَقِيْقَتِهِ ، يُذْبَحُ عَنْهُ يَوْمَ السَّابِعِ ، وَيُسَمَّى ، وَيُحْلَقُ رَأْسُهُ
- فَأْتِيَ بِكَبْشٍ ، فَذَبَحَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ وَقَالَ : بِسْمِ اللَّهِ وَاللَّهِ أَكْبَرُ ، هَذَا عَنِّي
- 264 ، 47 ..... وَعَمَّنْ لَمْ يُضَحَّ مِنْ أُمَّتِي
- 317 ..... فَأَعْتَمَتِ الْعَبْدَ ثُمَّ كَفَّرَتْ عَنْ يَمِينِهَا
- 222 ..... فَأَعِدْ ذَبْحَكَ بِآخِرٍ . فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! عِنْدِي عَنَاقُ لَبْنٍ ...
- 358 ..... فَأَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ نُعْتِقَهَا
- 106 ..... فَأَمْسَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَأْكُلْ ، وَأَمَرَ الْقَوْمَ أَنْ يَأْكُلُوا ...
- 88 ، 87 ..... فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنَّمَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ
- 73 ..... فَإِنْ أَكَلَ الْكَلْبُ وَالْبَازِي فَلَا تَأْكُلْ
- 141 ..... فَإِنْ بَدَأَ لَكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فَاقْتُلُوهُ ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ
- 136 ..... فَإِنْ بَدَأَ لَكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْهُنَّ شَيْءٌ فَاقْتُلُوهُنَّ
- 137 ..... فَإِنْ عَادَتْ ( الْحَيَّةُ ) فَاقْتُلُوهَا
- فَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا فَلَمْ تَجِدْ فِيهِ إِلَّا أَثَرَ سَهْمِكَ فَكُلْ إِنْ شِئْتَ ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ
- 83 ..... عَرِيقًا فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ
- 59 ..... فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا غَيْرَهَا فَاغْسِلُوهَا بِالْمَاءِ ثُمَّ كُلُوا فِيهَا وَاشْرَبُوا

- 340..... فَإِنَّ النَّذْرَ لَا يُغْنِي مِنَ الْقَدْرِ شَيْئًا ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ
- 84 ، 81 ، 80..... فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي الْمَاءُ قَتَلَهُ أَوْ سَهَمَكَ
- 93 ، 89 ، 87..... فَإِنَّهَا أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ
- 140..... فَإِنَّهُمَا يَطْمِسَانِ الْبَصَرَ ، وَيَسْتَسْقِطَانِ الْحَبْلَ
- 142 ، 135..... فَإِنَّهُمَا يَلْتَمِسَانِ الْبَصَرَ ، وَيُسْقِطَانِ الْحَبْلَى
- 92..... فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أَمْسَكَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَإِنْ خَالَطَهَا كِلَابٌ مِنْ غَيْرِهَا فَلَا تَأْكُلُوا
- 150 ، 145..... فَاقْتُلُوا مِنْهَا كُلَّ أَسْوَدَ بَوِيمٍ
- 105..... فَبَعَثَ بَوْرِكِيهَا - أَوْ قَالَ : بِفَخْدَيْهَا - إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَبِلَهَا
- 332..... فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ
- 322..... فَلَمْ تَلِدِ امْرَأَةً مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً نِصْفَ غُلَامٍ ...
- 264 ، 47..... فَلَمَّا فَضَى خُطْبَتَهُ نَزَلَ عَنْ مِنْبَرِهِ ، فَأَتَى بِكَبْشٍ ، فَدَبَّحَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ ...
- 178..... فَلَمَّا وَجَّهَهُمَا قَالَ : إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ...
- 311..... فَلْيُكْفَرْ عَنْ يَمِينِهِ ، ثُمَّ لِيَفْعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ
- 311..... فَلْيُكْفَرْ عَنْ يَمِينِهِ ، وَلْيَفْعَلِ
- 326..... فَوَاللَّهِ مَا حَلَفْتُ بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ ذَاكِرًا وَلَا آتِرًا
- 365..... فِي الرَّجُلِ يَقُولُ : هُوَ يَهُودِي ، أَوْ نَصْرَانِي ، أَوْ مَجُوسِي ، ... ، ... قَالَ : يَمِينٌ مَغْلُظَةٌ
- 275..... فَيَبْعَثُ هَدْيَهُ إِلَى الْكَعْبَةِ ، فَمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ مِمَّا حَلَّ لِلرَّجَالِ مِنْ أَهْلِهِ حَتَّى يَرْجِعَ النَّاسُ
- 323..... قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ : لِأَطْوَفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى مِائَةِ امْرَأَةٍ
- 104..... فَنُجِيَءَ بِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا جَالِسٌ فَلَمْ يَأْكُلْهَا ، وَلَمْ يَنْهَ عَنْ أَكْلِهَا ...
- ..... قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ وَهُمْ يَجْبُونَ أَسْنِمَةَ الْإِبِلِ ، وَيَقْطَعُونَ أَلْيَاتِ الْعَنَمِ ،
- 123..... فَقَالَ : مَا قُطِعَ مِنَ الْهَيْمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهِيَ مَيْتَةٌ

- 198 قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ضَحَايَا ، فَبَقِيَ جَدْعَةٌ ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ : ضَحَّ بِهَا أَنْتَ . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَمَا تَكُونُ الذَّكَاةُ إِلَّا فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ ؟ قَالَ : لَوْ طَعَنْتَ فِي فَخِذِهَا لِأَجْزَأَ عَنْكَ
- 127 قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! مَا تَقُولُ فِي الْأَرْنبِ ؟ قَالَ : لَا آكُلُهُ وَلَا أُحَرِّمُهُ . قُلْتُ :
- 104 فَإِنِّي أَكَلْتُ مِمَّا لَمْ تُحَرِّمْ ، وَلِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : نُبِئْتُ أَنَّهَا تَدْمَى
- كَانَ الرَّجُلُ يُضْحِي بِالشَّاةِ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ فَيَأْكُلُونَ وَيُطْعَمُونَ ، حَتَّى تَبَاهِيَ النَّاسُ
- 216 ، 213 فَصَارَتْ كَمَا تَرَى
- 181 كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ ...
- 288 كَانَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ الزُّبَيْرِ أَحَبَّ الْبَشَرِ إِلَى عَائِشَةَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ ...
- كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا فَرَّغَ مِنْ دَفْنِ الْمَيِّتِ وَقَفَّ عَلَيْهِ فَقَالَ : اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ
- 181 وَاسْأَلُوا لَهُ بِالتَّنْبِيهِ ؛ فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ
- كَانَ يَحْلِفُ فَيُرِيدُ أَنْ يَفْعَلَ الَّذِي حَلَفَ أَنْ لَا يَفْعَلَهُ ، فَيَكْفُرُ مَرَّةً قَبْلَ أَنْ يَفْعَلَهُ ، ثُمَّ يَفْعَلُهُ ،
- 316 وَيَفْعَلُهُ مَرَّةً قَبْلَ أَنْ يَكْفُرَ ، ثُمَّ يَكْفُرُ بَعْدَمَا يَفْعَلُهُ
- 246 كَانَ يُعْقُ عَنْ وَكَلِدِهِ بِشَاةٍ شَاةٌ عَنِ الذُّكُورِ وَالْإِنَاثِ
- 288 كَانَتْ ( عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ) لَا تُمَسِّكُ شَيْئًا مِمَّا جَاءَهَا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ إِلَّا تَصَدَّقَتْ
- 248 كِبْشِينَ كِبْشِينَ
- 351 كَثِيرًا مَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَحْلِفُ بِهَذِهِ الْيَمِينِ : لَا وَمُقَلَّبِ الْقُلُوبِ
- 302 كَفَّارَةُ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ كَفَّارَةُ يَمِينِ
- 289 كَفَّرِي عَنْ يَمِينِكَ
- 60 كُلُّ مَا أَمْسَكَنَ عَلَيْكَ . قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! وَإِنْ قَتَلَنَ ؟ قَالَ : وَإِنْ قَتَلَنَ ...
- كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ ، فَحَضَرَ الْأَضْحَى ، فَاشْتَرَكْنَا فِي الدَّقْوَةِ سَبْعَةً ،

- 207 ، 202 ..... وفي البعير عشرة
- كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاجِيِّ فَوْقَ ثَلَاثٍ ؛ لِيَتَّسِعَ ذُو الطَّوْلِ عَلَى مَنْ لَا طَوْلَ لَهُ ، فَكُلُوا مَا بَدَا لَكُمْ ، وَأَطْعِمُوا ، وَادَّخِرُوا ..... 233
- كَيْفَ كَانَتِ الصَّحَابَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقَالَ : كَانَ الرَّجُلُ يُصَحِّي بِالشَّاةِ عَنْهُ وَعَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ فَيَأْكُلُونَ وَيُطْعَمُونَ ، حَتَّى تَبَاهِيَ النَّاسُ فَصَارَتْ كَمَا تَرَى ..... 213
- لَا أَكَلُهُ وَلَا أَحْرَمُهُ ( الأرنب ) . ..... 104
- لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ؛ إِلَّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينِي ، ثُمَّ أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ..... 315
- لَا اعْتِكَافَ إِلَّا بِصَوْمٍ ..... 347
- لَا تَنْذِرُوا ؛ فَإِنَّ النَّذْرَ لَا يُغْنِي مِنَ الْقَدْرِ شَيْئًا ، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ ..... 340
- لَا فَرَعٌ ، وَلَا عَنَبَةٌ ..... 238
- لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، وَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ ..... 284
- لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ ابْنُ آدَمَ ..... 290
- لَا نَذْرَ فِي مَعْصِيَةِ ، وَلَفَّارَتُهُ كَفَّارَةٌ يَمِينٍ ..... 287 ، 283
- لَا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةِ ، وَلَا فِيمَا لَا يَمْلِكُ الْعَبْدُ ..... 290
- لَا يَأْكُلُ أَحَدُكُمْ مِنْ لَحْمِ أَضْحِيَّتِهِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ..... 229
- لَا يَجِلُّ لِأَحَدٍ أَنْ يُجْنِبَ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرِي وَغَيْرِكَ ..... 25
- لَا يَحْلِفُ بِغَيْرِ اللَّهِ ..... 330
- لَا يَذْبَحَنَّ أَحَدٌ حَتَّى يُصَلِّيَ ..... 227
- لَا يَذْبَحَنَّ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُصَلِّيَ ..... 222
- لَا يُضْحَى بِالْعَرَجَاءِ بَيْنَ ظَلْعَيْهَا ، وَلَا بِالْعَوْرَاءِ بَيْنَ عَوْرَتَيْهَا ... ..... 188

- 167 لصاحِبِهَا بِالْفُلِّ شَعْرَةَ حَسَنَةً
- لَقَدْ رَأَيْنَا سَبْعَةَ إِخْوَةٍ مَا لَنَا خَادِمٌ إِلَّا وَاحِدَةٌ ، فَلَطَمَهَا أَحَدُنَا ؛ فَأَمَرْنَا
- 358 النَّبِيَّ ﷺ أَنْ نُعْتَقَهَا
- 275 لَقَدْ كُنْتُ أَقْتُلُ قَلْبِيَدَ هَدْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَبِيعْتُ هَدْيَهُ إِلَى الْكَعْبَةِ ...
- 127 لَوْ طَعَنْتَ فِي فَخِذِهَا لِأَجْرٍ عَنْكَ
- 322 لَوْ قَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَكَانَ كَمَا قَالَ
- 150 ، 145 لَوْلَا أَنَّ الْكِلَابَ أُمَّةٌ مِنَ الْأُمَّمِ لَأَمَرْتُ بِقَتْلِهَا ...
- 233 لِيَتَّسِعَ ذُو الطَّوْلِ عَلَى مَنْ لَا طَوْلَ لَهُ ، فَكُلُوا مَا بَدَا لَكُمْ ، وَأَطْعِمُوا ، وَادَّخِرُوا
- 327 لِيُحْلِفَ حَالِفٌ بِاللَّهِ أَوْ لِيَسْكُتَ
- 298 لَيْسَ عَلَى الْعَبْدِ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ
- 96 مَا أَصَبْتَ بِحَدِّهِ فَكُلْ ، وَمَا أَصَبْتَ بِعَرْضِهِ فَهُوَ وَقِيدٌ
- 68 مَا أَمْسَكَ عَلَيْكَ فَكُلْ
- 155 مَا أَنْهَرَ الدَّمَ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُوهُ مَا لَمْ يَكُنْ سِنًا أَوْ ظُفْرًا ...
- 60 مَا خَزَقَ فَكُلْ ، وَمَا أَصَابَ بِعَرْضِهِ فَلَا تَأْكُلْ
- 59 مَا رَدَّتْ عَلَيْكَ قَوْسُكَ فَكُلْ
- 166 مَا عَمِلَ آدَمِيُّ مِنْ عَمَلٍ يَوْمَ النَّحْرِ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ مِنْ إِهْرَاقِ الدَّمِ ...
- 123 مَا قُطِعَ مِنَ الْبَيْهَمَةِ وَهِيَ حَيَّةٌ فَهِيَ مَيْتَةٌ
- 106 مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَأْكُلَ ؟ قَالَ : إِنِّي أَصُومُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ...
- 336 مَرَّ الرَّبِيُّ ﷺ بِشَيْخٍ كَبِيرٍ يَتَّهَادَى بَيْنَ ابْنَيْهِ ، فَقَالَ : مَا بَالَ هَذَا ؟ ...
- 291 مُرَّهُ فَلْيَبْكَلْكُمْ وَلْيَسْتَظِلَّ وَلْيَقْعُدْ وَلْيَتِمِّمْ صَوْمَهُ
- 251 مَعَ الْغُلَامِ عَقِيقَةٌ ؛ فَأَهْرِيقُوا عَنْهُ دَمًا ، وَامْطُوا عَنْهُ الْأَذَى

- مَنْ أَعْتَقَ امْرَأً مُسْلِمًا ؛ كَانَ فَكَأَكُهُ مِنَ النَّارِ ، يُجْزِي كُلُّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنْهُ 378 ، 380  
 مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً مُؤْمِنَةً أَعْتَقَ اللَّهُ مِنْهُ بِكُلِّ عَضْوٍ مِنْهُ عَضْوًا مِنَ النَّارِ حَتَّى يَعْتِقَ  
 فَرَجَهُ بِفَرَجِهِ ..... 354  
 مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا - أَوْ اتَّخَذَ كَلْبًا - لَيْسَ بِضَارٍ وَلَا كَلْبَ مَاشِيَةٍ نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ  
 كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ ..... 149  
 مَنْ حَلَفَ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى فَلْيُقْلُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ..... 366  
 مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ أَوْ أَشْرَكَ ..... 366 ، 330 ، 49  
 مَنْ حَلَفَ بِمَلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا ؛ فَهُوَ كَمَا قَالَ ..... 362  
 مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَ خَيْرٍ مِنْهَا ؛ فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ ..... 318  
 مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ ثُمَّ يَفْعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ..... 317  
 مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ؛ فَلْيُكْفِرْ عَنْ يَمِينِهِ وَلْيَفْعَلِ ..... 310  
 مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؛ فَقَدِ اسْتَنْتَنِي ؛ فَلَا حِنْتَ عَلَيْهِ ..... 321  
 مَنْ حَلَفَ فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ ؛ لَمْ يَحْنَتْ ..... 322  
 مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ فَقَالَ فِي حَلْفِهِ : وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى ؛ فَلْيُقْلُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ .  
 وَمَنْ قَالَ : تَعَالَ أَقَامِرَكَ ؛ فَلْيَتَّصِدَّقْ ..... 372  
 مَنْ رَأَى هِلَالَ ذِي الْحِجَّةِ وَأَرَادَ أَنْ يُضْحِيَ فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْ شَعْرِهِ وَلَا مِنْ أَظْفَارِهِ ..... 271  
 مَنْ قَالَ فِي حَلْفِهِ : وَاللَّاتِ وَالْعُزَّى ، فَلْيُقْلُ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ..... 330  
 مَنْ قَتَلَ وَزَعَةً بِالضَّرْبَةِ الْأُولَى كَانَ لَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةً ... ..... 131  
 مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ ..... 294 ، 290  
 نُبِنْتُ أَنَّهُا تَدْمَى ..... 104  
 نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحُدَيْبِيَّةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالْبَقْرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ ..... 203



- 206 نَحَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ الْبَدَنَةَ عَنْ سَبْعَةٍ ، وَالْبَقْرَةَ عَنْ سَبْعَةٍ
- 196 نَعَمَ أَوْ نَعِمْتَ الْأَضْحِيَّةُ الْجَدْعُ مِنَ الضَّانِّ
- 222 نَعَمْ ، وَهِيَ خَيْرٌ نَسِيكَتَيْكَ ، وَلَا تُجْزِي جَذَعَةٌ بَعْدَكَ
- 110 نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتَّخَذَ شَيْءٌ فِيهِ الرُّوحُ عَرَضًا
- 209 نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُضَحَّى بِأَعْضَبِ الْقَرْنِ وَالْأُذُنِ
- 108 نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْمُجْتَمَةِ ، وَهِيَ الَّتِي تُصَبِّرُ بِالنَّبْلِ
- 118 نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ
- 64 نُهَيْنًا عَنْ صَيْدِ كَلْبِ الْمَجُوسِ
- 214 ، 213 هَذَا عَمَّنْ لَمْ يُضَحَّ مِنْ أُمَّتِي
- 264 ، 47 هَذَا عَنِّي وَعَمَّنْ لَمْ يُضَحَّ مِنْ أُمَّتِي
- 255 هَلْ تَذَرُونَ مَا الْعَتِيرَةُ ؟ هِيَ الَّتِي تُسْمُونَهَا الرَّجْبِيَّةَ
- 317 وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ
- 307 ، 307 وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ، وَلْتُكْفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ
- 315 وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكْفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ ، ثُمَّ أَنْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ
- 91 وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ
- 92 وَإِنْ خَالَطَهَا كِلَابٌ مِنْ غَيْرِهَا فَلَا تَأْكُلْ
- 166 وَأَنَّ الدَّمَ لَيَقَعُ مِنَ اللَّهِ بِمَكَانٍ قَبْلَ أَنْ يَقَعَ مِنَ الْأَرْضِ فَطَيَّبُوا بِهَا نَفْسًا
- وَإِنْ رَمَيْتَ سَهْمَكَ فَادْكُرِ اسْمَ اللَّهِ ، فَإِنْ غَابَ عَنْكَ يَوْمًا فَلَمْ تَجِدْ فِيهِ إِلَّا أَثَرَ
- 83 سَهْمِكَ فَكُلْ إِنْ شِئْتَ ...
- 84 ، 83 وَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيبًا فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْ
- 340 وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ

- وَأَنِّي وَاللَّهِ إِنِ شَاءَ اللَّهُ لَا أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ نَّمَّ أَرَى خَيْرًا مِنْهَا ؛ إِلَّا كَفَرْتُ  
 314 ..... عَنْ يَمِينِي وَأَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ
- وَدِدْتُ أَنِّي جَعَلْتُ حِينَ حَلَفْتُ عَمَلًا أَعْمَلُهُ فَأَفْرُغُ مِنْهُ  
 288 ..... وَلَا تُجْزِي جَذَعَةَ بَعْدَكَ
- وَلَقَدْ كُنَّا نَرْفَعُ الْكِرَاعَ فَنَأْكُلُهُ بَعْدَ عَشْرَةِ أَيَّامٍ  
 234 ..... وَلَكِنْ قَلَّ مَنْ كَانَ يُضْحِي مِنَ النَّاسِ ؛ فَأَحَبُّ أَنْ يَطْعَمَ مَنْ لَمْ يَكُنْ يُضْحِي ...  
 234 ..... وَمَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلْ
- 60 ..... وَمَا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ يِرْتَبِطُونَ كَلْبًا إِلَّا نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِمْ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ ، إِلَّا كَلْبُ  
 150 ..... صَيْدٍ ، أَوْ كَلْبِ حَرْثٍ ، أَوْ كَلْبِ غَنَمٍ
- وَمَنْ دَبَحَ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ فَإِنَّمَا هُوَ لَحْمٌ عَجَلَهُ لِأَهْلِهِ ؛ لَيْسَ مِنَ النَّسْكِ فِي شَيْءٍ  
 226 ..... وَمَنْ نَدَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ
- 296 ..... يَا أَيُّهَا النَّاسُ ! عَلَى كُلِّ أَهْلِ بَيْتٍ فِي كُلِّ عَامٍ أُضْحِيَّةٌ وَعَتِيرَةٌ ...  
 255 ..... يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ! لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ ؛ فَإِنَّكَ إِنْ أَتَيْتَ عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَلِمَةٍ إِلَيْهَا ...  
 305 ..... يَا فَاطِمَةُ ! احْلِقِي رَأْسَهُ وَتَصَدَّقِي بِرِزْقِهِ شَعْرَهُ فَضَنَّهُ
- 259 ..... يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ
- 280 ..... يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ يَوْمَ النَّحْرِ
- 41 .....



فهرس

الأعلام المترجمين

## فهرس الأعلام المترجمين

23	إبراهيم بن عبد الله بن حاتم المروري
23	أحمد بن أبي بكر بن الحارث بن زُرارة ؛ أبو مصعب الزُهري
20	أحمد بن علي بن محمد الكناشي العسقلاني ، أبو الفضل ، شهاب الدين ابن حجر
28	أحمد بن محمد بن إبراهيم الشافعي ؛ ابن خلّكان
24	أحمد بن منيع بن عبد الرحمن أبو جعفر اليعقوبي
24	إسحاق بن إبراهيم بن هناد الخنطالي أبو محمد ابن راهويه الطروزي
24	إسحاق بن موسى الفزاري
71	حنّاد بن أبي سليمان هولبي إبراهيم بن أبي موسى الأشعري
54	خليل بن إسحاق بن موسى ، ضياء الدين الجندي
29	عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين السيوطي الشافعي
40	عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الرحمن البغدادي الشهير بابن رجب الحبلي
23	عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام السمرقندي أبو محمد الدارمي
23	عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ أبو زرعة الرازي
53	عثمان بن عليّ الزُّبليّ ، فخر الدين أبو عمر
28	عمر بن أحمد بن عليّ أبو حفص الجوهري المعروف بابن علك الطروزي
23	قتيبة بن سعيد بن جميل بن طريف التُّقيّ
28	البارك بن محمد بن عبد الكريم الشيباني الجزري ثمّ الوصلي الشافعي ؛ ابن الأثير
68	هجالد بن سعيد بن عمير بن بسطام الممذاني
68	هجامد بن جبر أبو لحجاج الخزومي هولاهم الكفيّ
53	محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز ابن عابدين الدمشقيّ

- 22 ..... هَمْدُ بن أحمد بن عثمان بن قايماز الدُّمَيْي الشُّافِعِيّ
- 24 ..... هَمْدُ بن بَشَّار بن عثمان العبدي البصري أبو بكر بن دار
- 35 ..... هَمْدُ بن عبد الله بن هَمْدُ ، أبو بكر المعروف بابن العربيّ
- 24 ..... هَمْدُ بن العلاء بن كريب الممدانيّ أبو كريب الكوفيّ
- 55 ..... هَمْدُ بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلبيّ
- 24 ..... محمود بن غيلان العدويّ هولامهر أبو أحمد الطروزيّ
- 55 ..... منصور بن بونس البهوتيّ بن صلاح الدّين بن إدريس البهوتيّ الجهليّ
- 42 ..... يحيى بن شرف بن حرى الجواربيّ الشُّافِعِيّ عبيّ الدّين أبو زكريا التُّوويّ
- 29 ..... يُوسُف بن الزكيّ عبد الرّحمن الهزليّ الشُّافِعِيّ



# فهرس

القواعد الفقهية

والأصولية

## فهرس القواعد الفقهية والأصولية

85	إذا اجتمع مبيح وحاضر؛ يغلب جانب الحظر احتياطاً
276	إذا تطرق للدليل الاحتمال سقط به الاستدلال
93	الأصل في الميتة التحريم
274	إعمال الدليلين أولى من إهمالهما ، أو إهمال أحدهما
288	الأمر يفيد الوجوب
296	الأمر يقتضي الوجوب
84	الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا
181	سدّ الذريعة
179	العبادات توقيفية
180	الغنم بالغرم
220	فعل النبي ﷺ المجرد لا يدلّ على الوجوب
277	القول مقدّم على الفعل
73	القياس مع الفارق لا يصحّ
248 ، 207 ، 216	لا قياس مع التّصّ
291	لا يُنسب لساكت قول
337	المشقة تجلب التيسير
97	التّادر لا حكم له
83	التّهي يحمل عليّ عمومه
341 ، 276	التّهي يقتضي التحريم



فهل حر

الغريب



## فهرس الغريب

139	الأبتر
103	الأرنب
163	الأضاحي
56	الأطعمة
279	الأيمان
68	البازي
138	الجرح
192	أُخْرُقَاءُ
192	الشَّرْقَاءُ
68	الصَّقْر
52	الصَّيْد
149	الضاري
139	الطفيتين
239	أَلْعَبِيرَةُ
242	أَلْعَبِيقَةُ
238	أَلْفَرَعُ
192	أَلْمُدَابِرَةُ
100	المروة
108	المصبورة
96	أَلْمَعْرَاضِ

54	المغرب
192	المقابلة
97	المقودة
279	النذور



فهرس

الأماكن والمواضع

## فهرس الأماكن والمواضع

19	أفغانستان
19	الاتحاد السوفيتي
30 ، 19	بوغ
19	تركستان الغربية
30 ، 19	ترهد
19	ججون
34 ، 22	لجاز
34 ، 22	خراسان
22	الشاهر
34 ، 22	العراق
105	حر الخلمران
22	حصر



فهرس

المصادر والمراجع

## فهرس المصادر والمراجع

### القرآن الكرم .

1. **الأداب الشرعية والمنح المرعية** ، شمس الدّین حمّد بن حفط الحفدسى .  
مؤسسة قرطبة .
2. **الإجماع** ، لابن الخذر البسابورى .  
مؤسسة الكتب الثقافىة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1414 هـ ، تقدم محمّد حسّان بىضون .
3. **أحكام الأظعمة فى الشريعة الإسلامىة (دراسة مقارنة)** ، د. عبد الله بن حمّد الطرىقى .  
الطبعة الأولى ، 1404 هـ .
4. **أحكام القرآن** ، للجصاص أبو بكر أحمد بن على .  
دار الكتب العلمىة ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1415 هـ .
5. **أحكام القرآن** ، حمّد بن عبدالله بن العربى المالکى ، تحقّق : عبد القادر عطا .  
دار الكتب العلمىة ، بيروت ، الطبعة الأولى .
6. **إرواء الغلیل فى تخرىج أحادىث منار السبیل** ، حمّد ناصر الدّین اللالیئى .  
الطبعة الثّانىة ، المكتب الإسلامى ، بيروت ، بإشراف زهیر الشّاوىش ، 1405 هـ .
7. **أسنى المطالب شرح روض الطالب** ، لركربا بن حمّد بن زكربا الأنصارى .  
دار الكتاب الإسلامى .
8. **الإصابة فى تمییز الصحابة** ، ابن حجر أحمد بن على .  
الطبعة الأولى ، 1412 هـ ، دار الخیل ، بیروت .
9. **الأعلام** ، خیر الدین الزركلى .  
الطبعة الثامنة ، بیروت : دار العلم للملاىین ، عام 1989 م .
10. **الإفصاح عن معانى الصحاح** ، بىبى بن حمّد بن هبیره .  
المؤسسة السعیدىة ، الریاض .

- 11 . الإقناع لطالب الانتفاع في فقه الإمام أحمد ، لأبي التّبا موسى بن أحمد لجاوي المقدسي .  
دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .
- 12 . الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب ، لعلي بن هبة الله أبي نصر  
بن هاكلولا .  
دار الكتب العلميّة — بيروت ، ط الأولى ، 1411 هـ .
- 13 . الأمل ، الإمام محمد بن إدريس الشافعي ، تحقيق : أحمد بدر الدّين حسّون .  
الطبعة الأولى ، بيروت : دار قتيبة ، عام 1416 هـ .
- 14 . الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحّ يحيى ، د. نور الدّين عتر .  
مؤسسة الرّسالة — بيروت ، ط الثانية ، 1408 هـ ، 1988 م .
- 15 . الأنساب ، عبد الكرم بن محمد بن منصور السمعاني ، تحقيق : عبد الله عمر البارودي .  
الطبعة الأولى ، بيروت : دار الفكر ، عام 1419 هـ .
- 16 . الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، علي بن سلیمان بن  
أحمد المرادوي .  
دار إحياء الثّراث .
- 17 . الأنوار لأعمال الأبرار في فقه الإمام الشّافعيّ ، يوسف الأردبيلي ، ومعه حاشية الكهري . .  
المطبعة الميمنية ، مصر .
- 18 . الاختيار لتعليل المختار ، لعبد الله بن محمود بن هودود الطوصلي الحنفي ، علّق عليه الشّخّ حمّود أبو دقّقة .  
دار الدّعوة .
- 19 . الاختيارات الفقهية من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، علي بن محمد بن عباس البعلبي .  
دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1416 هـ .
- 20 . الاستنكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار ، لابن عبد البر يوسف بن عبد الله القرطبي ، تحقيق : د. عبد المعطي  
قلجبي .  
دار قتيبة ، دمشق .

- 21 . الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع ؛ دراسة نقدية تطبيقية ، د. عباد محمود الحمش . دار الفتح للدراسات والنشر ، عمّان ، الطبعة الأولى .
- 22 . الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث ، الشَّيخ أحمد محمد شاكر . دار مكتبة التراث — القاهرة ، ط الثالثة ، 1399 هـ ، 1979 م .
- 23 . البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، لزين الدين بن إبراهيم ( ابن نجر ) . دار الكتاب الإسلامي .
- 24 . بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، لأبي بكر حسعود بن أحمد الكاساني . دار الكتب العلمية ، بيروت .
- 25 . بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، لابن رشد محمد بن أحمد القرطبي . الطبعة الأولى 1416 هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- 26 . البداية والنهاية ، إسماعيل بن عمر بن كثير الدهشقي ، تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي . الطبعة الأولى ، القاهرة : دار هجر للطباعة والنشر ، عام 1417 هـ .
- 27 . البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، محمد بن علي السوكاني . دار المعرفة ، بيروت .
- 28 . بلوغ المرام في أدلة الأحكام ، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، بعناية الشَّيخ : صفير الرُّحمن المباركونوري . دار السلام — الرِّيَّاض ، ودار الفيحاء — دمشق ، 1413 هـ .
- 29 . البناية في شرح الهداية ، محمود بن أحمد العيني . مطبوع مع فتح القدير .
- 30 . التاج والإكليل لمختصر خليل بهامش المواهب ، لمحمد بن يوسف بن محمد الطواق ، تحقيق : زكريا عميرات . دار الكتب العلميّة — بيروت ، ط الأولى ، 1416 هـ ، 1995 م .
- 31 . تاريخ بغداد ، الخطيب البغدادي أحمد بن علي . دار الكتب العلميّة — بيروت .
- 32 . تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق ، عثمان بن علي الزيلعي . الطبعة الأولى ، بولاق : المطبعة الأميرية الكبرى ، عام 1315 هـ .



- 33 . تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذى ، لأبى الغلا محمد بن عبدالرحمن الجباركفورى ، تحقيق : صدقى محمد جميل العطار .  
دار الفكر — بيروت ، ط سنة 1415 هـ ، 1995 م .
- 34 . تحفة المحتاج في شرح المنهاج ، لابن حجر الميتمى .  
دار إحياء التراث العربى .
- 35 . تدريب الراوى في شرح تقريب النواوى ، السهولى جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر ، تحقيق : عبد الوهاب عبد اللطيف .  
دار الفكر .
- 36 . تذكرة الحفاظ ، محمد بن أحمد بن عثمان الذمى ، تصحيح : عبد الرحمن المعلمى .  
بيروت : دار إحياء التراث العربى .
- 37 . التعريفات ، الشريف على بن محمد بن على الجرجانى .  
دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1418 هـ .
- 38 . تفسير القرآن العظيم ، إسحاق بن عمر بن كثير الدهشقى .  
دار إحياء التراث العربى ، بيروت .
- 39 . التقرىب ، للنووى يحيى بن شرف .  
دار الفكر .
- 40 . تقرىب التهذيب ، أحمد بن على بن حجر العسقلانى ، تحقيق : محمد عوامة .  
الطبعة الثالثة ، حلب : دار الرشيد ، عام 1411 هـ .
- 41 . تقرير القواعد وتحرير الفوائد ( قواعد ابن رجب ) ، عبدالرحمن بن أحمد ابن رجب الحنبلى .  
دار الكتب العلمية ، بيروت .
- 42 . التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعى الكبير ، أحمد بن على بن حجر العسقلانى ، تحقيق : عادل عبدالجود ، وعلى محمد معوض .  
دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1419 هـ .

- 43 . التمهيد لنا في الموطن من المعاني والأسانيد ، يوسف بن عبدالبر القرطبي . مطبعة فضالة الحمدية ، المغرب ، الطبعة الثانية ، 1402 هـ .
- 44 . تهذيب الأسماء واللغات ، للتوهي يحيى بن شرف . الطبعة الأولى ، 1416 هـ ، دار الفكر ، بيروت .
- 45 . تهذيب التهذيب ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . الطبعة الأولى ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، عام 1416 هـ .
- 46 . تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، يوسف بن عبد الرحمن الخزرجي ، تحقيق : د. بشار عواد معروف . الطبعة الأولى ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، عام 1418 هـ .
- 47 . جامع الأصول من أحاديث الرسول ، المبارك بن محمد العزري ، المعروف بابن الأثير ، تحقيق : عبد القادر الأرزيوطي . الطبعة الثانية ، بيروت : دار الفكر ، عام 1403 هـ .
- 48 . جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، محمد بن جرير الطبري . دار الفكر ، بيروت ، 1405 هـ .
- 49 . الجامع الكبير ، للترمذي ، تحقيق : الدكتور بشار عواد معروف . الطبعة الثانية ، دار الغرب الإسلامي ، عام 1998 م .
- 50 . الجامع لأحكام القرآن ، محمد بن أحمد بن فرح القرطبي ، تحقيق : د. عبد الله بن عبد المحسن التركي . مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، 1427 هـ .
- 51 . الجامع من المقدمات ، لأبي الوليد محمد بن رشد ، تحقيق : د. المختار بن الظاهر التليبي . دار الفرقان ، عمان ، الطبعة الأولى ، 1405 هـ .
- 52 . الجواهر النقي مع السنن الكبرى للبيهقي ، علاء الدين علي بن عثمان الحارديني ، المعروف بابن التركماني ، تحقيق : عبد القادر محمد عطا . دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1414 هـ .
- 53 . حاشية البجيرمي على الخطيب ، سبلحان بن محمد . دار الفكر العربي .

54. حاشية الجمل ، لسليمان بن منصور العجلاوي المصري .  
دار الفكر .
55. حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، همدان بن أحمد بن عرفة الدسوقي .  
دار الفكر ، بيروت .
56. حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني ، للعدوي : علي الصعدي .  
دار الفكر ، بيروت .
57. النحوي الكبير ، علي بن محمد بن حبيب الماوردي ، تحقيق : د. محمود مطرجي .  
دار الفكر ، بيروت .
58. حلية الأوتياء وطبقات الأصفياء ، أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصفهاني .  
دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1400 هـ .
59. حياة الحيوان الكبرى ، لكمال الدين الدهيري .  
دار الطباعة المصرية ، سنة 1275 هـ .
60. الدراية في تخريج أحاديث الهداية ، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، تحقيق : عبد الله بن هاشم البهاني .  
مطبعة الفجالة الجديدة 1384 هـ .
61. درر الحكماء شرح مجلة الأحكام ، علي حيدر .  
دار الجليل .
62. دقانق أولي النهي شرح المنتهى ( شرح منتهى الإرادات ) ، منصور بن يونس البهوتي .  
الطبعة الأولى ، بيروت ، 1414 هـ .
63. الديباج المذهب ، ابن فرحون إبراهيم بن علي بن محمد .  
دار الكتب العلمية .
64. الذخيرة ، أحمد بن إدريس القرافي ، تحقيق : د. همدان حجي .  
الطبعة الأولى ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، عام 1994 م .
65. ذيل تذكرة الحفاظ ، لأبي الحسن محمد بن علي بن الحسن الحسيني الدمشقي ، تحقيق : حسام الدين المقدسي .  
دار الكتب العلمية — بيروت .

- 66 . رد المحتار على الدر المختار ، محمد أمين بن عابد بن .  
الطبعة الثانية ، بيروت : دار الفكر ، عام 1399 هـ .
- 67 . رسالة أبي داود لأهل مكة في وصف سننه ، للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث ، تحقيق : د. محمد بن لطفى الصليح .  
الطبعة الرابعة ، 1417 هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت .
- 68 . الرسالة المستخرجة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة ، للكاتب محمد بن جعفر بن قدامة ، علق عليه أبو عبد الرحمن صلاح محمد عويضة .  
الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- 69 . زاد العباد في هدي خير العباد ، لابن قهر الجوزية محمد بن أبي بكر ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط .  
الطبعة السادسة والعشرون ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1412 .
- 70 . سلسلة الأحاديث الصحيحة ، محمد ناصر الدين الألباني .  
مكتبة المعارف ، الرياض ، 1415 هـ .
- 71 . سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، محمد ناصر الدين الألباني .  
الطبعة الثانية ، مكتبة المعارف ، الرياض ، 1415 هـ .
- 72 . سنن أبي داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني .  
المكتبة العصرية ، بيروت .
- 73 . سنن ابن ماجه ، محمد بن يزيد القزويني ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .  
دار إحياء التراث العربي .
- 74 . سنن الترمذي ، محمد بن عيسى الترمذي ، تحقيق : أحمد شاکر .  
المكتبة الإسلامية .
- 75 . سنن الدارقطني ، علي بن عمر الدارقطني ، تعليق : هجدي بن منصور .  
الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1417 هـ .
- 76 . سنن الدارمي ، عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل الدارمي .  
دار الكتاب العربي ، 1987 م .

77. السنن الكبرى ، أحمد بن الحسين البيهقي .  
الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1414 هـ .
78. السنن الكبرى ، أحمد بن شعيب النسائي ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .  
دار إحياء التراث العربي .
79. سير أعلام النبلاء ، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، محمد نعيم العرقسوسي .  
دار الرسالة — بيروت ، ط التاسعة ، 1413 هـ .
80. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ، خلف محمد بن محمد .  
دار الفكر .
81. شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، عبد الحي بن أحمد العكري الخليلي ، المعروف بابن العماد ، تحقيق : محمود الأرنؤوط .  
الطبعة الأولى ، دمشق ، بيروت : دار ابن كثير ، عام 1413 هـ .
82. شرح البهجة ، زكريا محمد الأنصاري .  
المطبعة الهندية .
83. شرح الخرشني على مختصر خليل ، محمد بن عبد الله الخرشني .  
دار الفكر .
84. شرح صحيح مسلم للنووي ، يحيى بن شرف النووي .  
دار المعرفة ، بيروت ، 1423 .
85. الشرح الصغير ، أحمد بن محمد الدردير ، بهاشر بلغة السالك للصابري .  
مطبعة مصطفى البابي الحلبي .
86. الشرح الكبير ، أبو البركات أحمد بن محمد بن أحمد الدردير ، مطبوع مع حاشية الدسوقي .  
مطبعة مصطفى محمد ، مصر ، 1373 هـ .
87. شرح معاني الآثار ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ، تحقيق : محمد زهرى التجار .  
دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، 1399 هـ .

88. **الصحاح** ، إسماعيل بن حفّاد الجوهري .  
الطبعة الثانية ، 1402 هـ ، القاهرة .
89. **صحيح البخاري** ، محمد بن إسماعيل البخاري .  
الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1410 هـ .
90. **صحيح سنن الترمذي** ، محمد ناصر الدّين الألباني .  
الطبعة الثانية ، مكتبة المعارف ، الرّياض ، 1422 هـ .
91. **صحيح سنن أبي داود** ، للعلامة محمد ناصر الدّين الألباني .  
الطبعة الثانية ، مكتبة المعارف ، الرّياض ، 1422 هـ .
92. **صحيح مسلم** ، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، تحقيق وترقيم : محمد فوزاد عبد الباقي .  
القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، عيسى الباي الحلبي .
93. **ضعيف سنن الترمذي** ، محمد ناصر الدّين الألباني .  
الطبعة الثانية ، مكتبة المعارف ، الرّياض ، 1422 هـ .
94. **طبقات الحفاظ** ، لأبي الفضل عبدالرحمن بن أبي بكر السهولبي .  
دار الكتب العلميّة — بيروت ، ط الأولى ، 1403 هـ .
95. **طبقات الحنابلة** ، لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى ، تحقيق : محمد حامد الفقي .  
دار المعرفة — بيروت .
96. **طبقات الشافعية الكبرى** ، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ، تحقيق : د. عبد الفتاح الخلو ، د. محمود معهد الطناحي .  
القاهرة : دار إحياء الكتب العربية .
97. **طبقات الفقهاء** ، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ، تحقيق : خليل الحبس .  
دار القلم — بيروت .
98. **طرح التثريب في شرح التثريب** ، عبدالرحيم بن الحسين العراقي .  
دار الفكر العربي .

- 99 . عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي ، محمد بن عبد الله بن العربي المالكي .  
الطبعة الأولى ، بيروت : دار إحياء التراث العربي ، عام 1415 هـ .
- 100 . العبر في خبر من غير ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذمعي ، تحقيق : د. صلاح الدين المنجد .  
دار مطبعة حكومة الكويت — الكويت ، ط الثانية ، 1948 م .
- 101 . الععل الكبير ، للإمام الترمذي ، بترتيب أبي طالب القاضي ، تحقيق : حمزة ذهب مصطفي .  
مكتبة الأقصى ، عمان ، 1404 هـ .
- 102 . العناية شرح الهداية ، لمحمد بن محمود البارتبي .  
دار الفكر .
- 103 . فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني .  
دار السلام — الرياض ، ودار الفيحاء — دمشق ، الطبعة الأولى ، 1418 هـ .
- 104 . فتح التقدير للعاجز الفقير ، محمد بن عبد الواحد السبواسي ، المعروف بابن المحاضر .  
بيروت : دار إحياء التراث العربي .
- 105 . الفروع ، محمد بن هفاج المقدسي الخليلي .  
دار عالم الكتب .
- 106 . فقه الإمام الترمذي في الدييات والحدود من جامعه : دراسة مقارنة ، د . خالد بن سالم السفري .  
رسالة ماجستير ، جامعة أمّ القرى ، 1421 هـ .
- 107 . الفهرست ، محمد بن إسحاق أبو الفرج النجبر .  
دار المعرفة — بيروت ، ط سنة 1398 هـ ، 1978 م .
- 108 . الفواكه الدواني على رسالة القيرواني ، أحمد بن غنبر النفراوي .  
بيروت : دار المعرفة .
- 109 . القاموس المحيط ، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي .  
الطبعة الثانية ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، عام 1407 هـ .
- 110 . القواعد ، لابن رجب ، تحقيق : هشموه حسن سلمان .  
مكتبة ابن عفان ، الدمام .

- 111 . قوت المغتذى على جامع الترمذي ، للسيوطي .  
طبعة دهلي ، 1328 هـ .
- 112 . الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف ، للحافظ ابن حجر العسقلاني .  
دار الكتب العلمية ، بيروت .
- 113 . الكامل في التاريخ ، ابن الأثير علي بن همد ، تحقيق : د. عبد السلام تدمري .  
الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 1417 هـ .
- 114 . كشاف اصطلاحات الفنون ، همد أعلى بن علي التمازوي ، تحقيق : د. علي دحروج .  
الطبعة الأولى ، بيروت ، مكتبة لبنان ، 1996 م .
- 115 . كشاف القناع عن متن الإقناع ، منصور بن بوش بن إدريس البهوتي .  
بيروت : عالم الكتب ، عام 1403 هـ .
- 116 . لسان العرب ، همد بن حكيم بن هذلول الإفريقي المصري .  
الطبعة الثالثة ، بيروت : دار صادر ، عام 1414 هـ .
- 117 . مباحث التحقيق مع الصاحب الصديق ، عبد الله بن زيد آل محمود .  
رسالة لرئيس المحاكم الشرعية بدولة قطر .
- 118 . المبسوط ، همد بن أبي سهل السرخسي .  
الطبعة الأولى ، بيروت : دار الكتب العلمية ، عام 1414 هـ .
- 119 . المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين ، أبو حاتم همد بن جيان التميمي ، مراجعة : همد إبراهيم  
زايد .  
دار الوعي — حلب ، ط سنة 1396 هـ ، 1976 م .
- 120 . مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ، عبد الرحمن بن همد شخري زاده .  
دار التراث العربي .
- 121 . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، علي بن أبي بكر المصمعي .  
دار الكتاب العربي ، بيروت .



- 122 . **المجموع شرح المذهب** ، يحيى بن شرف النووي .  
المطبعة المنيرية .
- 123 . **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية** ، جمع وترتيب : عبدالرحمن بن محمد بن قاسم ، وابنه محمد .  
الطبعة الثالثة ، طباعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، المدينة المنورة ، 1416 هـ .
- 124 . **المحلى** ، علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي ، تحقيق : د. عبد الغفار البداري .  
بيروت : دار الكتب العلمية .
- 125 . **مختصر خليل مع الشرح الكبير** ، الشَّيْخ خليل بن إسحاق المالكي ، تحقيق : أحمد جاد .  
دار الحديث ، القاهرة .
- 126 . **مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند الإمام أحمد** ، الحافظ ابن حجر العسقلاني ، تحقيق :  
صبري بن عبد الخالق أبو ذر .  
مؤسسة الكتب الثقافية ، 1412 هـ .
- 127 . **المدونة الكبرى برواية سحنون** ، للإمام مالك بن أنس الأصبحي .  
دار الكتب العلميّة — بيروت ، ط الأولى ، 1415 هـ ، 1994 م .
- 128 . **مراتب الإجماع في العبادات والمعاملات والاعتقادات** ، علي بن أحمد بن حزم الأندلسي الظاهري  
مكتبة المقدسي ، سنة 1357 هـ .
- 129 . **المستدرک على الصحيحين** ، محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري .  
الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1411 هـ .
- 130 . **المسند** ، الإمام أحمد بن محمد بن حنبل ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط .  
الطبعة الثانية ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، عام 1429 هـ .
- 131 . **مسند الطبراني** ، سليمان بن أحمد .  
دار الحرمين ، القاهرة ، 1415 هـ .
- 132 . **مشكل الآثار للطحاوي** ، أحمد بن محمد بن سلامة .  
الطبعة الأولى ، 1415 هـ ، دار الكتب العلميّة ، بيروت .

- 133 . **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير** ، أحمد بن محمد بن علي الفهومي .  
دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1414 هـ .
- 134 . **المصنّف** ، عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي .  
بيروت ، الطبعة الثانية ، 1403 هـ .
- 135 . **المصنّف في الأحاديث والآثار** ، عبدالله بن محمد بن أبي شيبة العبسي ، تصحیح وترقیب : محمد عبدالسلام شاهين .  
الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، عام 1416 هـ .
- 136 . **مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى** ، مصطفى السيوط الرحيباني .  
المكتب الإسلامي ، بيروت .
- 137 . **المنطلع على أبواب المنع** ، محمد بن أبي الفتح البعلبي الخليلي .  
بيروت : المكتب الإسلامي ، عام 1401 هـ .
- 138 . **معالم السنن** ، محمد بن محمد البستي الخطابي .  
دار الكتب العلمية ، بيروت .
- 139 . **معجم البلدان** ، باقوت بن عبد الله الحموي ، تحقيق : فريد الجندي .  
بيروت : دار الكتب العلمية .
- 140 . **معجم المؤلفين** ، عمر رضا كحالة .  
الطبعة الأولى ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، عام 1414 هـ .
- 141 . **المعونة على مذهب عالم المدينة** ، عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي .  
الطبعة الثالثة ، مكتبة نزار الباز ، مكة المكرمة ، 1420 هـ .
- 142 . **المغرب في ترتيب المغرب** ، أبو الفتح ناصر الدين الخطارزي ، تحقيق : محمود فاخوري ، وعبد الحميد مختار .  
الطبعة الأولى ، حلب : مكتبة أسامة بن زيد ، عام 1399 هـ .
- 143 . **المغني** ، عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي .  
دار إحياء التراث العربي .

- 144 . مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج ، محمد الشريبي الخطيب .  
دارا لكتب العلمية .
- 145 . مفتاح السعادة ومصباح السيادة ، طاش كبرى زاده .  
الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1405 هـ .
- 146 . مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق : عبد السلام هارون .  
الطبعة الأولى ، بيروت ، دار الجيل ، عام 1411 هـ .
- 147 . المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتحصيلات المحكمات  
لأمهات مسانلها المشكلات ، محمد بن أحمد بن رشد (( لجد )) ، تحقيق : د. محمد حجي ، وسعيد أعراب .  
الطبعة الأولى ، بيروت : دار الغرب الإسلامي ، عام 1408 هـ .
- 148 . مقدمة ابن الصلاح ، لأبي بكر عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح الشهرزوري ، مراجعة : نور الدين عتر .  
دار الفكر المعاصر ، دار الفكر — بيروت — دمشق ، ط سنة 1406 هـ ، 1986 م .
- 149 . المنتقى شرح الموطأ ، سليمان بن خلف الباجي .  
الطبعة الأولى ، مصر : مطبعة السعادة ، عام 1332 هـ .
- 150 . منح الجليل على مختصر خليل ، محمد أحمد عليش .  
دار الفكر .
- 151 . المهذب للشيرازي ، إبراهيم بن علي بن يوسف (( مطبوع مع للجموع )) .  
دار إحياء التراث العربي ، 1415 هـ .
- 152 . موافقة الخبر الخبر ، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، تحقيق : حمدي عبد المجيد السلفي ، وصحبي الساهرائي .  
دار الرشد ، 1412 هـ .
- 153 . مواهب الجليل في شرح مختصر خليل ، محمد بن محمد بن عبد الرحمن الخطاب .  
دار الفكر .
- 154 . موسوعة الحديث الشريف ، ( الألكترونية ) .  
مؤسسة حرف ، الإصدار الثاني .

- 155 . الموسوعة الفقهية الكويتية ، مجموعة من العلماء .  
وزارة الأوقاف الكويتية .
- 156 . الموطأ ، الإمام مالك بن أنس .  
دار إحياء العلوم ، بيروت ، 1988 هـ .
- 157 . ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، محمد بن أحمد بن عثمان الدُمَيْي ، تحقيق : علي محمد البجاوي .  
بيروت : دار المعرفة .
- 158 . النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، يوسف بن تغري بردي الأتابكي .  
القاهرة : المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر .
- 159 . نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية ، محمد بن عبد الله بن يوسف الزلعي .  
دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1416 هـ .
- 160 . النكت الضراف على الأطراف ، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، مطبوع مع تحفة الأشراف للجزري ، تحقيق : عبد الصمد شرف الدُّبْن .  
دار الكتب العلمية .
- 161 . النكت على كتاب العراقي وابن الصلاح ، للحافظ ابن حجر العسقلاني ، تحقيق : د. ربيع بن هادي المدخلي .  
دار الرأية ، الطبعة الرابعة ، 1417 هـ .
- 162 . النهاية في غريب الحديث والأثر ، المبارك بن محمد الجزري ، المعروف بابن الأثير .  
المكتبة العلمية ، بيروت .
- 163 . نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ، محمد بن أحمد بن حنبل الرهلي ، وضع حواشيه : صلاح محمد عويضة .  
دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1417 هـ .
- 164 . النور السافر ، للعبد روسي عبد القادر بن شيخ .  
دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1405 هـ .
- 165 . نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ، محمد بن علي الشوكاني .  
دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1413 هـ .

- 166 - الهداية شرح بداية المبتدئ ، علي بن أبي بكر الخريزاني .  
الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
- 167 - الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق الإمام ابن عرفة الوافية ، محمد الأنصاري الرصاع ، تحقيق : محمد أبو الأجفان ، والطاهر المحموري .  
دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ، بيروت ، 1993 م .
- 168 - هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون ، إسحاق باشا البغدادي .  
بيروت : دار الكتب العلمية ، عام 1413 هـ .
- 169 - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الرّمان ، لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلّكان ، تحقيق : د. إحسان عباس .  
دار الثقافة — بيروت ، 1968 م .





فهل حر

الموضوعات

# فهرس الموضوعات

1	ملخص الرسالة
4	مقدمتاً
7	أسباب اختيار الموضوع
7	خطة البحث
11	منهج البحث
14	شكر وتقدير

## الفصل التمهيدي

17	التعريف بالإمام الترمذي ، وجامعه
18	المبحث الأول : التعريف بالإمام الترمذي
19	المطلب الأول : اسمه ، ونسبه ، وهولده ، ونشأته
19	1 - اسمه ، ونسبه
19	2 - مولده ، ونشأته
22	المطلب الثاني : رحلاته ، وشيوخه ، وتلاميذه
22	1 - رحلاته
22	2 - شيوخه
25	3 - تلاميذه



26	المطلب الثالث : مؤلفاته ، وثناء العلماء عليه
26	1 . مؤلفاته
27	2 . ثناء العلماء عليه
30	المطلب الرابع : وفاته
32	المبحث الثاني : التعريف بجامع الترمذي ، ومنهجه ، وفقهه
33	المطلب الأول : الاسم الصحيح لجامع الترمذي ومنزله عند العلماء
33	أولاً : الاسم الصحيح لجامع الترمذي
34	ثانياً : منزلة جامع الترمذي عند العلماء
	المطلب الثاني : شرح بعض المصطلحات الحديثة عند الترمذي ،
38	وشرح بعض الألفاظ التي استعملها في كتابه
38	1 . الحديث الصحيح
38	2 . الحديث الحسن
38	3 . الحديث الغريب
44	المطلب الثالث : فقه الترمذي من خلال موضوعات هذا البحث
44	أولاً : مناسبة الأبواب
45	ثانياً : تراجم الأبواب
45	القسم الأول : التراجم الظاهرة
46	القسم الثاني : التراجم الاستنباطية
47	القسم الثالث : التراجم المرسلة
47	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
49	رابعاً : نقل آراء ومذاهب الفقهاء
49	خامساً : رأي الإمام الترمذي

## الفصل الأول

51	أَبْوَابُ الصَّيْدِ ، وَالْأَطْعِمَةِ ، وَالْأَحْكَامِ ، وَالْفَوَائِدِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
52	تمهيد
52	تعريف الصيد والأطعمة
52	أولاً : تعريف الصيد
52	تعريف الصيد لغةً
52	تعريف الصيد شرعاً
53	أولاً : تعريف الصيد عند الحنفية
54	ثانياً : تعريف الصيد عند المالكية
54	ثالثاً : تعريف الصيد عند الشافعية
55	رابعاً : تعريف الصيد عند الحنابلة
55	التعريف المختار
56	ثانياً : تعريف الأطعمة
56	تعريف الأطعمة لغةً
56	معنى الأطعمة في اصطلاح الفقهاء
58	المبحث الأول : مَا يُؤْكَلُ مِنْ صَيْدِ الْكَلْبِ ، وَمَا لَا يُؤْكَلُ
60	فقه الإمام الترمذي
60	أولاً : مناسبة الباب
61	ثانياً : ترجمة الباب
61	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
62	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
62	خامساً : رأي الإمام الترمذي
63	المبحث الثاني : صَيْدِ كَلْبِ الْمَجُوسِ

64	فقه الإمام الترمذيّ
64	أولاً : مناسبة الباب
65	ثانياً : ترجمة الباب
65	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
65	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
65	خامساً : رأي الإمام الترمذيّ
67	المبحث الثالث : صيد البزاة
69	فقه الإمام الترمذيّ
69	أولاً : مناسبة الباب
69	ثانياً : ترجمة الباب
69	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
69	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
70	خامساً : رأي الإمام الترمذيّ
70	مذاهب الفقهاء في مسألة أكل البازي من الصيد
70	القول الأوّل : جواز الأكل من الصيد الذي أكل منه البازي
71	القول الثاني : حرمة الأكل من الصيد الذي أكل منه البازي
71	أدلة القائلون بجواز الأكل من الصيد الذي أكل منه الطير
72	أدلة القائلون بتحريم الأكل من الصيد الذي أكل منه الطير
74	التّوجيح
75	المبحث الرابع : الرجل يرمي الصيد فيغيب عنه
77	فقه الإمام الترمذيّ
77	أولاً : مناسبة الباب
77	ثانياً : ترجمة الباب
77	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب

- 77 ..... رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
- 78 ..... خامساً : رأي الإمام الترمذيّ
- 79 ..... المبحث الخامس : فيمن يرمي الصيد فيجده ميتاً في الماء
- 80 ..... فقه الإمام الترمذيّ
- 80 ..... أولاً : مناسبة الباب
- 81 ..... ثانياً : ترجمة الباب
- 81 ..... ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
- 81 ..... رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
- 82 ..... خامساً : رأي الإمام الترمذيّ
- 82 ..... مذاهب الفقهاء في المسألة
- 83 ..... القول الأوّل
- 83 ..... القول الثّاني
- 83 ..... أدلّة أصحاب القول الأوّل
- 83 ..... مناقشة الاستدلال
- 84 ..... أدلّة أصحاب القول الثّاني
- 85 ..... التّرجيح
- 86 ..... المبحث السادس : الكلب يأكل من الصيد
- 88 ..... فقه الإمام الترمذيّ
- 88 ..... أولاً : مناسبة الباب
- 88 ..... ثانياً : ترجمة الباب
- 88 ..... ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
- 89 ..... رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
- 89 ..... الأوّل : تحريم الأكل من الصيد إذا أكل منه الكلب
- 89 ..... الثّاني : جواز الأكل من الصيد إذا أكل منه الكلب
- 89 ..... خامساً : رأي الإمام الترمذيّ

90	مذاهب الفقهاء في المسألة
90	القول الأول
90	القول الثاني
90	أدلة أصحاب القول الأول
91	مناقشة الاستدلال
92	أدلة أصحاب القول الثاني
93	التّرجيح
95	المبحث السابع : صيد المعراض
96	فقه الإمام الترمذي
96	أولاً : مناسبة الباب
97	ثانياً : ترجمة الباب
97	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
97	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
98	خامساً : رأي الإمام الترمذي
99	المبحث الثامن : الذبيحة بالمرورة
101	فقه الإمام الترمذي
101	أولاً : مناسبة الباب
102	ثانياً : ترجمة الباب
102	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
102	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
102	خامساً : رأي الإمام الترمذي
103	مذاهب العلماء في مسألة أكل الأرنب
103	القول الأول : الكراهة
103	القول الثاني : التحريم

103	القول الثالث : جواز أكلها ، وأنها حلال
104	الأدلة
104	أدلة القائلين بالتحريم أو الكراهة
104	مناقشة الاستدلال
105	مناقشة الاستدلال
105	أدلة من قال بالإباحة
106	الترجيح
107	المبحث التاسع : كراهية أكل المصروفة
110	فقه الإمام الترمذي
110	أولاً : مناسبة الباب
110	ثانياً : ترجمة الباب
111	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
111	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
111	خامساً : رأي الإمام الترمذي
112	المبحث العاشر : ذكاة الجنين
114	فقه الإمام الترمذي
114	أولاً : مناسبة الباب
115	ثانياً : ترجمة الباب
115	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
115	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
115	خامساً : رأي الإمام الترمذي
117	المبحث الحادي عشر : باب ما جاء في كراهية كل ذي نابٍ وذئ مخلبٍ
120	فقه الإمام الترمذي
120	أولاً : مناسبة الباب
120	ثانياً : ترجمة الباب

120	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
120	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
121	خامساً : رأي الإمام الترمذي
122	المبحث الثاني عشر : فِي أَنْ مَا قُطِعَ مِنَ الْحَيِّ فَهُوَ مَيِّتٌ
124	فقه الإمام الترمذي
124	أولاً : مناسبة الباب
124	ثانياً : ترجمة الباب
124	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
124	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
125	خامساً : رأي الإمام الترمذي
126	المبحث الثالث عشر : فِي الذِّكَاةِ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ
128	فقه الإمام الترمذي
128	أولاً : مناسبة الباب
128	ثانياً : ترجمة الباب
129	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
129	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
129	خامساً : رأي الإمام الترمذي
130	المبحث الرابع عشر : بِأَبِ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْوَزْغِ
132	فقه الإمام الترمذي
132	أولاً : مناسبة الباب
132	ثانياً : ترجمة الباب
132	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
132	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
132	خامساً : رأي الإمام الترمذي

133	مذاهب الفقهاء في المسألة
134	المبحث الخامس عشر : مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْحَيَّاتِ
137	فقه الإمام الترمذي
137	أولاً : مناسبة الباب
138	ثانياً : ترجمة الباب
138	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
138	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
139	خامساً : رأي الإمام الترمذي
139	مذاهب الفقهاء في المسألة
139	تحرير محل النزاع
139	الخلاف في حكم إنذار حيّات البيوت قبل قتلها والأقوال في ذلك
139	القول الأوّل
140	القول الثّاني
140	القول الثّالث
140	الأدلة
140	أدلة أصحاب القول الأوّل
141	أدلة أصحاب القول الثّاني
142	مناقشة الاستدلال
142	أدلة أصحاب القول الثّالث
143	مناقشة الاستدلال
143	الترجيح
144	المبحث السادس عشر : بَابُ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْكِلَابِ
146	فقه الإمام الترمذي
146	أولاً : مناسبة الباب
146	ثانياً : ترجمة الباب



146	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
147	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
147	خامساً : رأي الإمام الترمذيّ
148	المبحث السابع عشر : في نقص أجر من أمسك كلباً
151	فقه الإمام الترمذيّ
151	أولاً : مناسبة الباب
151	ثانياً : ترجمة الباب
152	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
152	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
152	خامساً : رأي الإمام الترمذيّ
154	المبحث الثامن عشر : في الذكاة بالقصب وغيره
156	فقه الإمام الترمذيّ
156	أولاً : مناسبة الباب
156	ثانياً : ترجمة الباب
156	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
156	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
157	خامساً : رأي الإمام الترمذيّ
158	المبحث التاسع عشر : في ما ندمن الإبل والبقر والغنم
160	فقه الإمام الترمذيّ
160	أولاً : مناسبة الباب
160	ثانياً : ترجمة الباب
160	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
161	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
161	خامساً : رأي الإمام الترمذيّ

## الفصل الثاني

162	أَبْوَابُ الْأَضَاحِيِّ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
163	تهيد
163	تعريف الأضاحي
163	تعريف الأضحية لغة
163	تعريف الأضحية شرعاً
163	من تعاريف الحنفية
163	من تعاريف المالكية
164	من تعاريف الشافعية
164	من تعاريف الحنابلة
164	الأقرب في تعريف الأضحية
165	المبحث الأول: فِي فَضْلِ الْأُضْحِيَّةِ
167	فقه الإمام الترمذي
167	أولاً: مناسبة الباب
167	ثانياً: ترجمة الباب
168	ثالثاً: أحاديث وآثار الباب
168	رابعاً: نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
168	خامساً: رأي الإمام الترمذي
169	المبحث الثاني: فِي الْأُضْحِيَّةِ بِكَبْشَيْنِ
171	فقه الإمام الترمذي
171	أولاً: مناسبة الباب

172	ثانيًا : ترجمة الباب
172	ثالثًا : أحاديث وآثار الباب
172	رابعًا : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
172	خامسًا : رأي الإمام الترمذي
173	المبحث الثالث : في الأضحية عن الميت
175	فقه الإمام الترمذي
175	أولًا : مناسبة الباب
175	ثانيًا : ترجمة الباب
175	ثالثًا : أحاديث وآثار الباب
176	رابعًا : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
176	خامسًا : رأي الإمام الترمذي
176	مذاهب الفقهاء في المسألة
176	تحرير محل النزاع
177	القول الأول : يجوز للحَيِّ أن يضحِّي عن قريبه الميت
177	القول الثاني : يكره للحَيِّ أن يضحِّي عن الميت
178	القول الثالث : لا تجوز الأضحية عن الميت ولا تقع
178	أدلة أصحاب القول الأول - القائلون بالجواز - بما يلي
179	أدلة أصحاب القول الثاني - القائلون بالكراهة -
179	أدلة أصحاب القول الثالث - القائلون بعدم جواز التضحية عن الميت
181	مناقشة أدلة المانعين
182	مناقشة أدلة المجيزين
182	الترجيح
184	المبحث الرابع : فيما يستحب من الأضاحي
185	فقه الإمام الترمذي

185	أولاً : مناسبة الباب
186	ثانياً : ترجمة الباب
186	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
186	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
186	خامساً : رأي الإمام الترمذي
187	المبحث الخامس : فيما لا يجوز من الأضاحي
189	فقه الإمام الترمذي
189	أولاً : مناسبة الباب
189	ثانياً : ترجمة الباب
189	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
190	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
190	خامساً : رأي الإمام الترمذي
191	المبحث السادس : ما يكره من الأضاحي
193	فقه الإمام الترمذي
193	أولاً : مناسبة الباب
193	ثانياً : ترجمة الباب
193	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
194	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
194	خامساً : رأي الإمام الترمذي
195	المبحث السابع : في الأضحية بالجدع من الضأن
198	فقه الإمام الترمذي
198	أولاً : مناسبة الباب
198	ثانياً : ترجمة الباب
199	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب

199	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
200	خامساً : رأي الإمام الترمذي
201	المبحث الثامن : في الاشتراك في الأضحية
203	فقه الإمام الترمذي
203	أولاً : مناسبة الباب
203	ثانياً : ترجمة الباب
204	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
204	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
205	خامساً : رأي الإمام الترمذي
206	مذاهب الفقهاء في المسألة
206	أدلة أصحاب القول الأول
206	أدلة أصحاب القول الثاني
207	أدلة أصحاب القول الثالث
207	الترجيح
208	المبحث التاسع : الضحية بعضباء القرن والأذن
210	فقه الإمام الترمذي
210	أولاً : مناسبة الباب
210	ثانياً : ترجمة الباب
210	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
211	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
211	خامساً : رأي الإمام الترمذي
212	المبحث العاشر : في أجزاء الشاة الواحدة عن أهل البيت
214	فقه الإمام الترمذي
214	أولاً : مناسبة الباب

214	ثانيًا : ترجمة الباب
214	ثالثًا : أحاديث وآثار الباب
214	رابعًا : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
215	خامسًا : رأي الإمام الترمذي
215	مذاهب الفقهاء في المسألة
216	التّرجيح
217	المبحث الحادي عشر : في سُنِيَةِ الأُضْحِيَّةِ
219	فقه الإمام الترمذي
219	أولًا : مناسبة الباب
219	ثانيًا : ترجمة الباب
219	ثالثًا : أحاديث وآثار الباب
219	رابعًا : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
220	خامسًا : رأي الإمام الترمذي
221	المبحث الثاني عشر : في الذَّبْحِ بَعْدَ الصَّلَاةِ
223	فقه الإمام الترمذي
223	أولًا : مناسبة الباب
224	ثانيًا : ترجمة الباب
224	ثالثًا : أحاديث وآثار الباب
224	رابعًا : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
225	خامسًا : رأي الإمام الترمذي
225	مذاهب الفقهاء في المسألة
225	تحرير محلّ النزاع
227	التّرجيح

- 228 ..... المبحث الثالث عشر : فِي كَرَاهِيَةِ أَكْلِ الْأَضْحِيَّةِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ
- 229 ..... فقه الإمام الترمذيّ
- 229 ..... أولاً : مناسبة الباب
- 230 ..... ثانياً : ترجمة الباب
- 230 ..... ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
- 231 ..... رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
- 231 ..... خامساً : رأي الإمام الترمذيّ
- 232 ..... المبحث الرابع عشر : فِي الرُّخْصَةِ فِي أَكْلِ الْأَضْحِيَّةِ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ
- 235 ..... فقه الإمام الترمذيّ
- 235 ..... أولاً : مناسبة الباب
- 235 ..... ثانياً : ترجمة الباب
- 235 ..... ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
- 235 ..... رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
- 235 ..... خامساً : رأي الإمام الترمذيّ
- 237 ..... المبحث الخامس عشر : فِي الْفُرْعِ وَالْعَتِيرَةِ
- 239 ..... فقه الإمام الترمذيّ
- 239 ..... أولاً : مناسبة الباب
- 239 ..... ثانياً : ترجمة الباب
- 239 ..... ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
- 240 ..... رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
- 240 ..... خامساً : رأي الإمام الترمذيّ
- 241 ..... المبحث السادس عشر : فِي الْعَقِيْقَةِ
- 244 ..... فقه الإمام الترمذيّ

244	أولاً : مناسبة الباب
244	ثانياً : ترجمة الباب
244	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
244	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
245	خامساً : رأي الإمام الترمذي
246	مذاهب الفقهاء في المسألة
246	أدلة أصحاب القول الأول
247	أدلة أصحاب القول الثاني
248	المناقشة
248	الترجيح
249	المبحث السابع عشر : في الأذان في أذن المولود
251	فقه الإمام الترمذي
251	أولاً : مناسبة الباب
252	ثانياً : ترجمة الباب
252	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
252	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
252	خامساً : رأي الإمام الترمذي
253	فقه الإمام الترمذي
253	أولاً : مناسبة الباب
253	ثانياً : ترجمة الباب
254	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
254	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
254	خامساً : رأي الإمام الترمذي
255	فقه الإمام الترمذي



255	أولاً : مناسبة الباب
256	ثانياً : ترجمة الباب
256	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
256	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
256	خامساً : رأي الإمام الترمذي
258	المبحث الثامن عشر : في العقيقة بشاة
259	فقه الإمام الترمذي
259	أولاً : مناسبة الباب
260	ثانياً : ترجمة الباب
260	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
260	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
261	خامساً : رأي الإمام الترمذي
262	فقه الإمام الترمذي
262	أولاً : مناسبة الباب
262	ثانياً : ترجمة الباب
263	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
263	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
263	خامساً : رأي الإمام الترمذي
264	فقه الإمام الترمذي
264	أولاً : مناسبة الباب
265	ثانياً : ترجمة الباب
265	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
265	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
265	خامساً : رأي الإمام الترمذي

266	المبحث التاسع عشر : باب من العقيقة
268	فقه الإمام الترمذي
268	أولاً : مناسبة الباب
268	ثانياً : ترجمة الباب
268	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
269	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
269	خامساً : رأي الإمام الترمذي
270	المبحث العشرون : في ترك أخذ الشعر لمن أراد أن يضحى
272	فقه الإمام الترمذي
272	أولاً : مناسبة الباب
272	ثانياً : ترجمة الباب
272	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
272	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
273	خامساً : رأي الإمام الترمذي
274	مذاهب الفقهاء في المسألة
275	أدلة أصحاب القول الأول
275	أدلة أصحاب القول الثاني القائلين بالكراهة
276	أدلة أصحاب القول الثالث القائلين بالتحريم
276	المناقشة
277	الترجيح

## الفصل الثالث

278	أَبْوَابُ النُّذُورِ وَالْأَيْمَانِ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
279	تمهيد
279	تعريف النُّذُورِ وَالْأَيْمَانِ
279	أولاً : تعريف النُّذُورِ
279	تعريف النُّذُورِ لغة
279	النُّذْرُ شرعاً
279	ثانياً : تعريف الأيمان
279	الأيمان لغة
280	اليمين شرعاً
280	من تعريف الحنفية
281	من تعريف المالكية
281	من تعريف الشافعية
281	من تعريف الحنابلة
281	الأقرب في تعريف اليمين اصطلاحاً
282	المبحث الأول : في أنه لا نُذْرَ في معصية
285	فقه الإمام الترمذي
285	أولاً : مناسبة الباب
285	ثانياً : ترجمة الباب
285	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
286	رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة

- 286 ..... خامسًا : رأي الإمام الترمذي
- 287 ..... مذاهب الفقهاء في المسألة
- 287 ..... تحرير محل النزاع
- 287 ..... أدلة أصحاب القول الأول
- 290 ..... أدلة أصحاب القول الثاني - القائلين بعدم وجوب الكفارة في نذر المعصية
- 292 ..... الرَّاجح
- 293 ..... المبحث الثاني : مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعْهُ
- 295 ..... فقه الإمام الترمذي
- 295 ..... أولاً : مناسبة الباب
- 295 ..... ثانياً : ترجمة الباب
- 295 ..... ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
- 295 ..... رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
- 296 ..... خامسًا : رأي الإمام الترمذي
- 297 ..... المبحث الثالث : لَا نَذْرَ فِيهَا لِأَيِّمَلِكُ ابْنِ آدَمَ
- 298 ..... فقه الإمام الترمذي
- 298 ..... أولاً : مناسبة الباب
- 299 ..... ثانياً : ترجمة الباب
- 299 ..... ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
- 299 ..... رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
- 299 ..... خامسًا : رأي الإمام الترمذي
- 301 ..... المبحث الرابع : كَفَلَةُ النَّذْرِ إِذَا لَمْ يُسَمَّ
- 302 ..... فقه الإمام الترمذي
- 302 ..... أولاً : مناسبة الباب
- 302 ..... ثانياً : ترجمة الباب

303	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
303	رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
303	خامساً : رأي الإمام الترمذي
304	المبحث الخامس : مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا
306	فقه الإمام الترمذي
306	أولاً : مناسبة الباب
307	ثانياً : ترجمة الباب
307	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
307	رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
307	خامساً : رأي الإمام الترمذي
309	المبحث السادس : الْكُفَّارَةُ قَبْلَ الْجَنَّةِ
310	فقه الإمام الترمذي
310	أولاً : مناسبة الباب
311	ثانياً : ترجمة الباب
311	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
311	رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
312	خامساً : رأي الإمام الترمذي
313	مذاهب الفقهاء في المسألة
313	تحرير محل النزاع
313	أدلة أصحاب القول الأول - الجمهور -
317	أدلة أصحاب القول الثاني - وهو قول الحنفية - ورواية عن الإمام مالك
318	مناقشة أدلة الحنفية ومن قال بقولهم
319	الترجيح

- 320 ..... المبحث السابع : الاستثناء في اليمين
- 323 ..... فقه الإمام الترمذي
- 323 ..... أولاً : مناسبة الباب
- 323 ..... ثانياً : ترجمة الباب
- 323 ..... ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
- 323 ..... رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
- 324 ..... خامساً : رأي الإمام الترمذي
- 325 ..... المبحث الثامن : كراهية الحلف بغير الله
- 327 ..... فقه الإمام الترمذي
- 327 ..... أولاً : مناسبة الباب
- 327 ..... ثانياً : ترجمة الباب
- 328 ..... ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
- 328 ..... رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
- 328 ..... خامساً : رأي الإمام الترمذي
- 329 ..... المبحث التاسع : في أن من حلف بغير الله فقد أشرك
- 331 ..... فقه الإمام الترمذي
- 331 ..... أولاً : مناسبة الباب
- 331 ..... ثانياً : ترجمة الباب
- 331 ..... ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
- 332 ..... رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
- 332 ..... خامساً : رأي الإمام الترمذي
- 334 ..... المبحث العاشر : من يحلف بالمشي ولا يستطيع
- 336 ..... فقه الإمام الترمذي



- 347 ..... أدلة أصحاب القول الأول
- 348 ..... أدلة أصحاب القول الثاني
- 349 ..... المناقشة
- 349 ..... الترجيح
- 350 ..... المبحث الثالث عشر : كَيْفَ كَانَ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ
- 351 ..... فقه الإمام الترمذي
- 351 ..... أولاً : مناسبة الباب
- 351 ..... ثانياً : ترجمة الباب
- 352 ..... ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
- 352 ..... رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
- 352 ..... خامساً : رأي الإمام الترمذي
- 353 ..... المبحث الرابع عشر : فِي ثَوَابِ مَنْ أَعْتَقَ رَقَبَةً
- 355 ..... فقه الإمام الترمذي
- 355 ..... أولاً : مناسبة الباب
- 355 ..... ثانياً : ترجمة الباب
- 356 ..... ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
- 356 ..... رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
- 356 ..... خامساً : رأي الإمام الترمذي
- 357 ..... المبحث الخامس عشر : فِي الرَّجُلِ يَلْطَمُ خَدَمَهُ
- 358 ..... فقه الإمام الترمذي
- 358 ..... أولاً : مناسبة الباب
- 359 ..... ثانياً : ترجمة الباب
- 359 ..... ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
- 359 ..... رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة



- 360 ..... خامساً : رأي الإمام الترمذيّ
- 361 ..... المبحث السادس عشر : في كراهية الحلف بغير ملة الإسلام
- 362 ..... فقه الإمام الترمذيّ
- 362 ..... أولاً : مناسبة الباب
- 363 ..... ثانياً : ترجمة الباب
- 363 ..... ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
- 363 ..... رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
- 363 ..... خامساً : رأي الإمام الترمذيّ
- 364 ..... مذاهب الفقهاء في المسألة
- 364 ..... تحرير محل النزاع
- 364 ..... القول الأول : أنه يمين ؛ فتلزم الكفارة بالحنث فيه
- 365 ..... القول الثاني : أنه لا يعتبر يميناً ؛ فلا تجب فيه كفارة بالحنث
- 365 ..... أدلة أصحاب القول الأول القائلين باعتباره يميناً توجب الكفارة
- 366 ..... أدلة أصحاب القول الثاني القائلين بعدم اعتباره يميناً فلا تجب فيه كفارة
- 367 ..... مناقشة أدلة من قال باعتباره يميناً
- 367 ..... مناقشة أدلة من قال بعدم اعتباره يميناً
- 367 ..... التّوجيح
- 370 ..... فقه الإمام الترمذيّ
- 370 ..... أولاً : مناسبة الباب
- 370 ..... ثانياً : ترجمة الباب
- 370 ..... ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
- 370 ..... رابعاً : نقله لأراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
- 370 ..... خامساً : رأي الإمام الترمذيّ
- 372 ..... فقه الإمام الترمذيّ

372	أولاً : مناسبة الباب
373	ثانياً : ترجمة الباب
373	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
373	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
373	خامساً : رأي الإمام الترمذي
374	المبحث السابع عشر : في قضاء النذر عن الميت
375	فقه الإمام الترمذي
375	أولاً : مناسبة الباب
375	ثانياً : ترجمة الباب
376	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
376	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
376	خامساً : رأي الإمام الترمذي
377	المبحث الثامن عشر : في فضل من أعتق
378	فقه الإمام الترمذي
378	أولاً : مناسبة الباب
379	ثانياً : ترجمة الباب
379	ثالثاً : أحاديث وآثار الباب
380	رابعاً : نقله لآراء ومذاهب الفقهاء في المسألة
380	خامساً : رأي الإمام الترمذي
382	الخاتمة
382	أولاً : النتائج
383	ثانياً : التوصيات

384	الفهارس
386	فهرس الآيات القرآنية
389	فهرس الأحاديث النبوية ، وأثار الصحابة والتابعين
403	فهرس الأعلام المترجمين
406	فهرس القواعد الفقهية والأصولية
408	فهرس الخريب
411	فهرس الأماكن والمواضع
413	فهرس المصادر والمراجع
431	فهرس الموضوعات





